

محمّد يوسف عدس
مستشار سابق بهيئة اليونسكو

كوسوفا

بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

كوسوفاييه الحقائق التاريخية والأساطير الصينية —————

حقوق الطبع محفوظة للناسر

المختار الإسلامى

أسسها حسين عاشور عام ١٩٧٢

القاهرة: ١٥ شارع شهاب - المهندسين

تليفون وفاكس ٢٤٩٠٤١١ - ص ب ١٧٠٧ - القاهرة - رمز برىدى ١١٥١١

المقدمة

كسوفًا بدلًا من « كسوفو » هو العنوان الذى فضلتُه منحازًا بذلك إلى نطق شعب كوسوفا لاسم بلاده ، طارحًا الشكل الآخر من النطق رغم زيوعه فى الكتابات الصربية بصفة خاصة ، والغربية بصفة عامة .

فيما عدا هذا ، التزمت الموضوعية فى إطار ما أُتيح لى من مصادر البحث والمعرفة التى التمسيتها خلال إقامتى الممتدة فى لندن ، حيث توجد المكتبات الكبرى ، ومراكز الدراسات وغيرها من مصادر المعرفة المتاحة على أوسع نطاق .

لقد بحثت عن الحقيقة وسط ركام هائل من المزاعم والأساطير ، فالذين كتبوا عن البلقان وشعوبه وبصفة خاصة الذين كتبوا عن الإسلام والمسلمين فيه تلونت كتاباتهم بألوان مذهبهم الفكرية ، وانتماءاتهم القومية والدينية ، وتعصباتهم العنصرية ، وفاق الجميع فى هذا المجال الكتاب الصرب الذين اعتمدوا الأساطير الشعبية مصدرًا من أهم مصادرهم التاريخية ، ومن ثم جاء العنوان الفرعى لهذا الكتاب « بين الحقائق التاريخية والأساطير الصربية » معبرًا عن هذا الواقع .

يحاول هذا الكتاب إعادة تركيب صورة حياة شعب كوسوفا عبر تطوره التاريخى لعنا نستطيع التعرف على أهم سماته وخصائصه وتطورات صراعه مع التحديات التى واجهته فى مجرى حياته ، وتلك مهمة صعبة يدرك مشقتها الباحثون فى تاريخ البلقان وحياة شعوبه ، فقد ظلت هذه المنطقة لعدة قرون مسرحًا لصدامات وأطماع قوى دولية ومحلية لم تنقطع ، وكانت عمليات طرد السكان والهجرة وتغيير الحدود من أبرز سمات البلقان حتى قيل عنه : « إن الهجرة لم تقتصر على السكان فحسب وإنما كانت أرض البلقان نفسها فى هجرة متصلة » .

لاحظت خلال بحثى موضوع هذا الكتاب وكتاب سابق عن البوسنة تشابها

منهراً بين الفكر الصربي والفكر الصهيوني ، يتركز في إدراك كل من اليهود والصرب للذات وللآخر ، وبالتالي في تشكيل موقفهما من الآخر وأسلوب التعامل معه .

ومن سوء الحظ أن يكون هذا الآخر في الحالتين هو المسلمون . كما يعتقد اليهود - على أساس أسطوري - أنهم شعب الله المختار ، يعتقد الصرب أنهم أبناء السماء ، وتشيع في كتابات ودعايات كل منهما نزعة الرثاء للذات والبكائيات والشكوى من الآخرين الذين جعلوهم ضحايا وموضع اضطهاد على مر العصور . وفي نفس الوقت يبدى كلاهما نزعة عنصرية استعلائية تجاه الآخر ، ومن ثم لا يحتملون فكرة المشاركة مع الآخر في وطن واحد ، بل يسعون إلى نبذه وتطهير الأرض منه ؛ لتبقى خالصة لهم وحدهم ، فهم ينكرون على الآخر حقه في الأرض وفي الحياة ، ولذلك يتخلصون منه بالقتل أو الطرد والتشريد ، ويتبنون في ذلك أساليب متشابهة من القمع والانتقام الوحشي والعقوبات الجماعية التي لا يتورعون فيها عن ارتكاب أبشع الجرائم ضد المدنيين الأبرياء من الشيوخ والنساء والأطفال ، ويقومون بتدمير المنازل والقرى وطمس المعالم الثقافية والحضارية للآخرين .

ولأن التاريخ لا يساند مزاعمهم الأسطورية فإنهم يحرفون التاريخ ويختلقون الوقائع ، ويقلبون الحقائق ، ويبالغون في تصوير مآسيهم والكوارث التي حلت بهم .

وسنرى في سياق هذا الكتاب التشابه بين الاحتلال الصهيوني والصربي من حيث أن لكل منهما برنامج الاستيطاني الخاص به ، والذي يعتمد على مصادرة الأراضي من أصحابها الأصليين واستئصالهم وإحلال مستوطنين مكانهم ، وكلاهما لا يعأ بالاجتمع الدولي ولا بقرارات الشرعية الدولية .

ومن الحقائق المثيرة بعد ذلك أنهم يحظون بتأييد وتعاطف من الدول الغربية ، ربما بدرجات متفاوتة رغم ما يبدو على السطح من استنكار لأعمالهم في بعض المواقف .

للصرب في كوسوفا مزاعم كثيرة من أبرزها زعمهم بأن كوسوفا جزء من صربيا ، كما كانت فرنسا تزعم أن الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية . ولذلك يعرض هذا الكتاب لتفنيد الزعم الصربي متطرقاً إلى الأسانيد

(ب)

القانونية والتاريخية والسياسية والممارسات العملية التي التزمها صربيا تجاه شعب كوسوفا المسلم عبر العصور ، فلم تعتبر صربيا ألبان كوسوفا بعض مواطنيها ، ولم تعاملهم كواطنين لهم نفس حقوق الصرب ، وإنما عاملتهم كأجانب مستعمرين . وكان للصرب ولا يزال أهداف استراتيجية تستهدف تجريد ألبان كوسوفا من أراضيهم وممتلكاتهم ، وطمس لغتهم وثقافتهم الخاصة ، وإنكار هويتهم القومية المتميزة ، وإفقار مجتمعاتهم وممارسة سياسة قمعية ضدهم ، وبذلك تحولت حياة الكوسوفيين إلى جحيم دائم .

وقد يتنا في الكتاب أن هذا ليس موقفاً طارئاً ، وإنما هي سياسة مخططة ثابتة تستهدف استئصال الشعب المسلم من وطنه وقلب المعادلة السكانية ، بحيث يصبح الصرب هم الأغلبية المسيطرة الحاكمة ، وهذه سياسة عدوانية لدولة أجنبية لا يمكن أن تتسق مع إدعائهم بأن كوسوفا جزء من وطن صربي واحد ، ومن ثم لم يشعر المسلمون بأى انتماء إلى صربيا ، بل احتفظوا بهويتهم الكوسوفية ولغتهم الألبانية ، وثقافتهم المتميزة ، ولم يتوقفوا فى أى وقت عن الكفاح والتضحية فى سبيل الحصول على استقلالهم .

كان من الممكن ليوغسلافيا أن تبقى موحدة ، وأن تتطور إلى دولة ديمقراطية قوية ، تتمتع فيها جميع القوميات والشعوب والأديان بالحرية والمساواة ، لولا انبعاث القومية الصربية المتطرفة بخصائصها التسلطية العدوانية التي أدت فى النهاية إلى تدمير يوغسلافيا وانقسامها إلى دول متفرقة ، فلم يبق منها سوى اسمها الذى قصد به أن يحجب حقيقة لا يمكن إنكارها وهي صربيا الكبرى ذات النزعة العنصرية والأطماع التوسعية ، ولذلك فإن إجبار الكوسوفيين وفهرهم للخضوع للإرادة الصربية والاحتلال الصربي جريمة لا تغتفر ولا يمكن تبريرها .

والذى لم يستوعب بعد بشاعة انبعاث القومية الصربية عليه أن يقرأ كثيراً فى تاريخ الصرب ، ليدرك كيف نشأت هذه القومية ، وكيف تفاعلت مع فكرة قتل الجار وإحراق منزله وقريته تجرد اختلافه فى الدين أو العرق ، حتى أصبحت ممارسة القتل والتدمير والحرق ممارسات سهلة واتجاهاً سلوكياً لنزعة عدوانية كامنة . كان الزعيم اليوغسلافى « جوزيف بروز تيتو » قد استطاع تهذيب هذه النزعة

(ج)

وكبحها طوال حكمه الذى استمر قرابة نصف قرن ، ولكنها عادت لِتُبعث من جديد بفضل قلة متطرفة من القادة القوميين على رأسهم سلوبودان ميلوسفيتش الذى استطاع الهيمنة على وسائل الإعلام فى بلجراد وسخرها لبث أكاذيبه ، فأيقظ بذلك النزعات العدوانية الكامنة فى التكوين الوجدانى للصرب .

سوف نرى فى سياق هذا الكتاب أى شعب كوسوفا - أمام كل التحديات التى واجهته خلال تاريخه الطويل - لم يستسلم بل ظل يقاوم ويقاوم فى سبيل حريته واستقلاله ، وتأكيد هويته ، وقدم فيضاً من التضحيات خلال ثوراته المتواصلة ضد الاحتلال الأجنبى بشتى صوره : الصربى ، والبلغارى ، والجرى ، والنمساوى ، والألماني ، والإيطالي .

أسلمت الغالبية العظمى من الكوسوفيين بعد قدوم العثمانيين ، وعاش المسلمون والمسيحيون واليهود فى ظل النظام العثماني ما يقرب من خمسة قرون حياة كريمة مزدهرة تتسم بالسماحة وحسن الجوار ، ولكن تدهورت أوضاع الدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر وتطرق الفساد إلى إدارتها المركزية ، وضعفت سيطرتها على الأقاليم التابعة لها فى البلقان ، وتآزرت عوامل الفساد فى الإدارات الخلية مع الأطماع والمؤامرات الأجنبية فى أراضى الدولة العثمانية ، ومن ثم نشأت الاضطرابات والثورات فى كوسوفا ، واستمرت متقطعة حتى الوقت الراهن ، فلم تهدأ إلا فى عقود قليلة من الإصلاح العثماني ، وخلال عقدين فى ظل النظام اليوغسلافي هما العقد السادس والسابع من القرن العشرين ، تمتع فيها المسلمون بحكم ذاتي يماثل وضع الجمهوريات الأخرى فى الاتحاد اليوغسلافي ، فانتعشت حياتهم ، وتأكدت هويتهم المستقلة ، إلى أن ظهر تيار القومية الصربية العنصرية بقيادة « سلوبودان ميلوسفيتش » الذى قام بإلغاء الحكم الذاتى لكوسوفا سنة ١٩٨٩ م ، وعادت صربيا بوجهها القبيح تمارس دورها الاستعماري السافر وتفرض سلطتها بالقوة العسكرية .

الباحث عن الحقائق فى موضوع كوسوفا لابد أن يتحصن بقدر كبير من الوعي التاريخي ولا ينزلق مع الأفكار السهلة الشائعة التى ترؤجها الكتابات التقليدية ، وأجهزة الإعلام الصربية ، وفى هذا المجال أقدم إلى القارئ الجاد خمس ملاحظات هامة :

أولاً : إن حركة الألبان القومية فى القرن التاسع عشر قد نالها قدر كبير من التشويه على يد المؤرخين البلقان ، الذين أخضعوا رواياتهم عن الحكم العثمانى لكوسوفا وللبلقان بصفة عامة لافتراضات غير صحيحة متأثرين باتجاهات قومية متطرفة نبتت جذورها خلال القرن التاسع عشر ، ثم خضعت هذه الروايات مرة أخرى لتشويه أكبر بفعل الأيديولوجية الماركسية فى القرن العشرين ، ففى القوالب الماركسية الجاهزة تحول الحكم العثمانى تلقائياً إلى حكم إقطاعى مستبد ، وبالتالي كانت هناك معاناة تلقائية لجميع الشعوب التى سعت «أوتوماتيكياً» لتحرير الوطن ، وسوف نرى أن هذه العقيدة الأوتوماتيكية لا نصيب لها من الصحة .

فقد ظهر فى أوروبا الآن نفر من الدارسين والباحثين يعيدون النظر فى الحقائق التاريخية والمسلمات التقليدية التى بنى عليها القوميون والماركسيون أحكامهم عن الفترة العثمانية فى البلقان ، ويرون أنه من الإجحاف إسقاط سينات الحكم العثمانى فى فترة احتضاره على جميع المؤسسات وجميع العصور العثمانية السابقة كلها ، فى حين أن الشعوب المسيحية التى عاشت فى ظل الحكم العثمانى شهدت عصراً ذهبياً من الازدهار والتسامح لم يكن متوفراً فى أى مكان آخر بأوروبا تحت نظام الإقطاع للحكام المسيحيين .

وفى الوقت الذى يعيد فيه المؤرخون المعاصرون النظر فى الدور الحضارى للعثمانيين فى أوروبا ، ترتفع فى صربيا حالة من الرفض الهستيرى للتراث العثمانى ويشيع التصوير الكاريكاتيرى للتاريخ العثمانى على يد غلاة القوميين الصرب الذين أباحوا لأنفسهم - على أوسع نطاق - تدمير الآثار العثمانية البديعة فى البوسنة وكوسوفا .

ثانياً : تشيع فى الإعلام الغربى أخطاء تنتقل بدون وعى إلى الإعلام العربى الذى أصبح أسيراً للقولية الغربية فى عرض مشكلات العالم خصوصاً ما يتعلق منها بالمسلمين .

من هذه القوالب المضللة أن كوسوفا إقليم صربى ، وأن المقاومة الوطنية للاحتلال الصربى تمرد على السلطة الشرعية ، ووصف شعب كوسوفا المسلم بـ «المتحدرين من أصل ألبانى» مما يوحي بأنه شعب وافد من دولة أجنبية هى

ألبانيا المجاورة ، فى حين أن هؤلاء الألبان هم الشعب الأصيل فى كوسوفا وهم الأغلبية الساحقة التى عاشت هناك واستقرت قرونًا قبل أن تطأ أقدام الصرب أرض البلقان . وكما أنه لا يجوز لنا أن نصف الشعب الفلسطينى بأنهم « المنحدرون من أصل عربى » بل نقول عرب فلسطين أو الفلسطينين ، فكذلك يجب أن نقول « ألبان كوسوفا » أو « الكوسوفيين » فحسب .

ثالثًا : يأتى الإلتباس من وجود دولة مجاورة هى ألبانيا ، ولكن هذه دولة حديثة النشأة ، وقد وجد الألبان قبلها كمجموعة بشرية متميزة بأصولها العرقية الإليرية ، وبلغتها الألبانية ذات الأصل اللاتينى فى المنطقة الممتدة من ساحل الأدرياتيكى غربًا ، لتشمل ألبانيا وكوسوفا وجزءًا من مقدونيا وشمال اليونان فى الشرق .. أما التمزيق الحالى للقومية الألبانية بين هذه التقسيمات السياسية فهو أمر فرضته القوى الغربية على المنطقة عندما شرعت فى توزيع تركة الدولة العثمانية بعد انهيارها ، فحرصت على تلبية مطالب جميع القوميات البلقانية كلها فيما عدا الألبان والبشناق .

رابعًا : تاريخ الحركة الوطنية فى كوسوفا لا ينفصل عن تاريخ الحركة القومية العامة للألبان فى منطقة البلقان ، وقد جاءت قيادات هذه الحركة من أنحاء شتى كان من أبرزهم الزعماء الكوسوفيون .

وكان السلاطين العثمانيون يتقون فى الألبان وفى قوة شكيمتهم وإخلاصهم ، ومن ثم كان لهم تأثير على السياسة العثمانية فى أدق مراحلها ، وقد ظهر منهم عدد كبير من الوزراء العظام والمستشارين المرموقين فى بلاط السلطة العثمانية .

خامسًا : من الحقائق التى يجهلها الكثيرون أن ألبان كوسوفا كان لهم دور خطير فى إقناع السلطان عبد الحميد بقبول مطالب حزب الاتحاد والترقى ، وإعادة العمل بدستور سنة ١٨٧٦ م ، ولكنهم عندما أدركوا أنهم قد غرر بهم وأن رجال الاتحاد والترقى نكثوا عهودهم وانقلبوا على السلطان عبد الحميد استقال الألبان من هذا الحزب وانسحب ضباطهم وجنودهم من الجيش التركى ، وشكلوا جيشًا ألبانيًا كبيرًا استطاع أن يستولى على السلطة فى كوسوفا ويطرد الجيش التركى منها ، وكانت لهم خطة فى الزحف إلى الأناضول لإخراج السلطان عبد الحميد من سجنه وإعادةه إلى الحكم والقضاء على حكومة الاتحاد والترقى ، لولا مسارعة

الحكومة التركية بتقديم تنازلات واسعة والاستجابة لمطالب الألبان القومية .

فى معالجة التطورات الراهنة للصدام بين الصرب والكوسوفيين تطرقنا إلى سياسة المقاومة السلمية التى اتبعها الزعيم الألبانى إبراهيم رجوفاً وما حققه إنجازات وما أصابها من إحباط ، وحاولنا استشراف مستقبل هذه السياسة فى ضوء الأحداث الجارية خصوصاً بعد ظهور ما يعرف باسم « جيش تحرير كوسوفا » الذى يتبنى عقيدة مختلفة حيث لا يرى أملاً فى الحصول على الاستقلال إلا عن طريق القوة .

ويتطرق الكتاب إلى موقف الدول الغربية وعلى الأخص الولايات المتحدة الأمريكية من فكرة التدخل العسكرى فى كوسوفا ، وهو الأمر الذى يلوح به حلف شمال الأطلسى « الناتو » ويهدد به « سلوبودان ميلوسفيتش » كلما صعدت قواته العسكرية هجماتها الوحشية ضد السكان المدنيين .

ولكن دراستى لحالات التدخل العسكرى للغرب فى حسم الصراعات الدولية تكشف عن حقيقة أن هذا التدخل كان دائماً مرتبطاً بظروف وشروط معينة ، فهل تتحقق هذه الشروط فى حالة العدوان على شعب كوسوفا ؟ هذا ما ناقشه فى الفصل العاشر والأخير من هذا الكتاب تحت عنوان : « شروط التدخل وأنماطه » .

فى ضوء دراستنا لأبعاد قضية كوسوفا وطبيعتها كما عرضناها فى الفصول التسعة الأولى التى تمدنا برؤية عميقة لأبعاد هذا الصراع المصيرى لشعب كوسوفا ضد العدوان الصربى المتصل ، وفى ضوء الحقائق التى عرضناها فى الفصل العاشر قد نستطيع التحدث عن التوقعات المحتملة لمستقبل هذا الصراع ، ومع ذلك فىجب ألا ننساق مع الوهم ، فنظن أن ما يدبره الصرب وهم يملكون القوة العسكرية الساحقة ، أو ما يمارسه الغرب أو ما يرغب تحقيقه فى كوسوفا قدر لا مفر منه ، لأن هناك حقائق أخرى كامنة يمكن أن تتطور لصالح شعب كوسوفا ، فتقلب كل التداير والممارسات رأساً على عقب ، وقد تناولنا هذا الجانب عند أطرافه الثلاثة : الكوسوفيين ، والصرب ، والدول الغربية ، تحت عنوان : « تقويم الوضع الراهن » . وفى الختام حاولت إلقاء الضوء على موقف الدول العربية بعد القصف الأطلسى .

أتوجه بهذا الكتاب إلى المثقف العام ، كما أتوجه به إلى المتخصصين في مجال الدراسات السياسية والتاريخية ، والمشتغلين في مجال الصحافة والإعلام ، وإلى كل باحث عن الحقيقة في قضية كوسوفاً بعيداً عن الوهم والانفعال والتزييف الإعلامي ، وللتيسير على الباحثين في هذا الموضوع ألحقت بالكتاب خريطين ، وكشفاً بالأسماء والموضوعات .

بقى أن أتوجه بعميق شكرى إلى أصحاب الفضل في تشجيعى على بحث موضوع هذا الكتاب وتأليفه ، وأخص بالذكر زوجتى العزيزة وشريكة حياتى التى تحملت كثيراً من التضحيات بصبر ورضا ؛ لتمنحنى الوقت وتهئ لى المناخ المناسب للبحث والكتابة طوال السنوات السبع الماضية .

كما أذكر أخى الأكبر وصديقى الحميم المجاهد الصابر الأستاذ فوزى فارس الذى رحل عن دنيانا فجأة قبل أن أتم كتابة هذه المقدمة ، وكان يتوق إلى أن يطلع على الكتاب قبل نشره ، كما كان يحب أن يرى كتابى الآخر « الإعلان الإسلامى » الذى قرأ أصوله وأمدنى بملاحظاته القيمة ونصائحه ، ولكن شاء القدر أن يُنشر الكتاب وهو فى ساعاته الأخيرة يودع الدنيا فى غرفة الإنعاش ، ويستقبل وجه ربه ، تغمده الله برحمته الواسعة جزاه عنا خير الجزاء .

وأختتم بتوجيه شكر خاص إلى ابنى العزيز ياسر الذى أسعدنى بمعيته ولم يدخر وسعاً فى توفير كل ما احتجت إليه من مراجع ، ومنحنى الكثير من وقته الثمين رغم أعبائه الكثيرة فى التدريس والبحث بالجامعة ، وكان عينى التى اطلعت بها على مصادر البحث والمعلومات الإلكترونية التى لا غنى للباحثين المعاصرين اليوم عنها .

وأحمد الله على سابغ نعمه وعظيم توفيقه وعونه لى فى إنجاز هذا الكتاب إنه نعم المولى ونعم النصير .

محمد يوسف عدس

لندن فى ١٥ شوال ١٤١٩ هـ .
أول فبراير ١٩٩٩ م .

* * *

(ح)

كشاف الأسماء والموضوعات

إنيهارت (الجنرال) : ١٥٥ .
أتاتورك ، مصطفى كمال : ١٠٧ ، ١١١ .
الاتحاد السوفيتي السوفيت ، السوفيتي : ١٦٢ ،
٢٠٨ ، ٢١٧ . انظر أيضًا روسيا .
الاتحاد والترقي (حزب) : ١٠٧ ، ١١٠ ،
١١١ ، ١١٢ ، ١١٤ ، ١١٥ ،
١١٦ ، ١١٧ ، ١١٩ .
اتفاقية أنقرة : ١٣٢ .
اتفاقية دايون : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٧ ،
٢١١ .
اتفاقية سيفرس : ١٣٢ .
اتفاقية كارلويتس : ٨٣ .
اتفاقية لندن : ١٣٢ .
أدرنه : ٣٧ ، ٤٥ .
إدريس سفري : ١١٣ ، ١٢٠ ، ١٢٨ .
أرسينيا الثالث (البطريارك) : ٨٤ ، ٨٥ ،
٨٩ .
أرنولد ، توماس : ٥٤ ، ٦٥ ، ٧٨ .
إستامبوليتش ، إيفان : ١٨٣ ، ١٨٨ .
استيفان لازار فيفيتش (أمير الصرب) : ٤٣ ،
٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ .
استيفان نيمونيا : ٢٨ ، ٢٩ ، ٧٦ .
إسرائيل : ٨ ، ٢٠٢ ، ٢١٣ ، ٢١٧ .
استنبول : ٢٨ ، ٩١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٥ ،
٩٧ ، ٩٩ ، ١٠١ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ،
١١١ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
١٣٢ .
إسكندر بك : ٥١ .
الإقطاع العثماني : ٥٨ ، ٥٩ ، ٧٠ .

(b)

(ب)

- البابا : ٥١ ، ٥٢ ، ٧٤ ، ٧٦ ، ٨٤ ، ٨٩ ، ١٢٢ ،
بافلوڤيتش ، س. ك : ١٦٩ ،
باكستان : ٢٢١ ، ٢٢٤ ،
بالديتش ، أنطونيو : ١٣٥ ،
بازيد (السلطان) : ٣٨ ، ٤٠ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
بتشلولوميني (القائد النمساوي) : ٨٧ ، ٨٧ ،
برانكوڤيتش ، جوراج : ٣٦ ، ٤٨ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ، ٥٢ ،
برانكوڤيتش ، فوك : ٣٥ ، ٣٦ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٨ ،
بريزرن : ٢٩ ، ٣١ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٨ ، ٥٢ ، ٦٠ ، ٦٣ ، ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٦ ،
٦٨ ، ٧٦ ، ٧٩ ، ٨٠ ، ٨١ ، ٩٢ ، ٩٣ ، ٩٤ ، ٩٦ ،
٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٨ ، ١١٠ ،
بريزرينا سي سوزي شليبي : ٦٥ ،
بريشتينيا : ١٧ ، ٢٩ ، ٣٨ ، ٦١ ، ٦٤ ، ٦٦ ، ٨١ ، ٨٥ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٢ ،
١١٠ ، ١١١ ، ١١٦ ، ١٩١ ، ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ،
١٥٥ ، ١٧٣ ، ١٧٩ ، ١٨٨ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ،
بريشتينيا ، حسن : ١١٥ ، ١١٧ ، ١٤٢ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،
بريطانيا : ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١١ ، ١٤٤ ، ١٤٨ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢٠٨ ،
بلجراڊ : ٧٢ ، ٨٣ ، ٨٧ ، ٨٨ ، ٩٣ ،
١٠٣ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٤ ،
١٢٩ ، ١٤٥ ، ١٧١ ، ١٧٤ ،
١٨٦ ، ١٨٨ ،
بلغاريا : ١٠ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٧٣ ، ٩٥ ،
١٠٢ ، ١٠٤ ، ١١٢ ، ١١٨ ،
١٢٠ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٢ ،
١٤٣ ، ١٦٢ ، ١٧٤ ،
البندقية : ٥١ ، ٧١ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ٩٠ ،
بنما : ٢١٢ ،
بنيالوكا : ٧٠ ، ٩٠ ،
بنيت ، كريستوفر : ١٧٧ ، ١٨٨ ، ١٨٥ ،
بوب - كوزيتش ، ز : ١٣٢ ،
بوب ، نيقولا : ١٣٥ ،
بويوفيتش ، ميلادين : ١٥٩ ، ١٦٢ ،
بوجداني ، أندريا (رئيس أساقفة) : ٧٥ ،
٨٩ ،
البوسنة : ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٩ ، ٥٠ ، ٦٦ ،
٧١ ، ٩٢ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٤ ،
١٢٦ ، ١٣٧ ، ١٥٠ ، ١٥٧ ،
١٧٢ ، ١٨١ ، ١٨٧ ، ١٨٧ ،
١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ،
٢٠٥ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ،
٢٢١ ، ٢٢٢ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ،
بوش ، جورج : ٢٠٧ ،
بوشاني ، محمد : ٩٢ ،
بوشاني ، محمود : ٩٢ ،
بولتين ، عيسى : ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٣ ،
١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٩١ ،
١٢٥ ،
بولندا : ٥٠ ، ٨٣ ،

(٥)

- بولوچا ، شعبان : ١٦٢ ، ١٦٥ .
بيادا ، موثنى : ١٥٨ .
بيبا ، أرشى : ١٧٧٩ .
بيتا ، شوتا : ١٤٢ ، ١٤٥ .
بيتا ، عظيم : ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٠ ، ١٤١ .
. ١٤٤ ، ١٤٥ .
بيتر بتروفيتش نيجوش (الأمير القس) : ٤٦
بيتش : ٢٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٦ ، ٦٩ ، ٧٣ ،
٨٤ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٨٩ ، ٩١ ،
٩٢ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٢٠ ، ١٢٣ ،
١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ،
١٤٨ .
بيجوفيتش ، على عزت : ٢٢١ .
بيرقتار ، محرم : ١٦١ .
بيرينا ، ديوكا : ١٥١ .
بيزنطة : ٢٦ ، ٢٧ ، ٢٨ ، ٣٠ ، ٣٧ ، ٤٢
- (ت)
التار : ٢٨ ، ٢٩ ، ٥٥ .
تروتسكى ، ليون : ١٢٠ ، ١٢١ .
تريتسا : ١٧ ، ٣١ ، ٤٨ ، ٦٦ ، ١٥٥ .
تريفلين ، ج. م. : ١٢٠ .
تشوبيزيلوفيتش ، قاسو : ١٥١ ، ١٥٣ .
تشيريز : ٢٠٥ .
التشيك : ٣٩ ، ٥١ ، ١٣٤ .
تفرتكو (ملك البوسنة) : ٣٥ ، ٣٦ .
تيو ، جوزيف بروز : ١٨ ، ١٥٩ ، ١٦٣ ،
١٦٥ ، ١٧٩ ، ١٨١ ، ١٨٤ .
تيرانا : ١١٦ ، ١٢٦ ، ١٥٩ ، ١٦٠ .
تيمور لنك : ٤٩ .
- (ج)
جارودى ، رجاء : ٣٤ .
- جارودى ، روجيه : انظر جارودى ، رجاء .
جافورى ، ناظم : ١٣٨ .
الجيل الأسود : ١٢ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٦ ،
٢٧ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٤٩ ، ٥٠ ، ٧٣ ،
٧٤ ، ٧٤ ، ٨٤ ، ٩٤ ، ٩٥ ، ٩٧ ،
٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١١٣ ،
١١٤ ، ١١٨ ، ١١٩ ، ١٢٠ ،
١٢١ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ،
١٣١ ، ١٤٣ ، ١٤٦ ، ١٥٧ ،
١٥٧ ، ١٦٣ ، ١٧٣ ،
١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٨٩ ، ٢٠٥ ،
٢١٩ ، ٢٢٧ .
جلبرت ، روبرت : ٢١٠ .
جلوجوفاتش : ٢٠٤ .
جنوه : ٣٩ .
جوده ، تيم : ١٩٥ ، ١٩٦ .
جوسينيا : ٩٧ ، ٩٨ .
جون كائناكورينوس (الإمبراطور) : ٣٧ .
جياكوكا : ٨١ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،
١١٩ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ،
١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ،
١٥٢ ، ١٦١ .
جيتشا : ٢٨ ، ٢٩ ، ٣٥ .
جسيكارد ، روبرت : ٢٦ .
جيش تحرير كوسوفا : ١٩٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ ،
٢٠٦ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ، ٢١٠ ،
٢١١ ، ٢١٦ ، ٢١٩ .
جيلان : ٩٢ ، ١١٣ ، ١٢٢ .
- (ح)
حاجى زيكى : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١٠٥ .
حلف الأطلسى : ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٦ ،
٢١٩ ، ٢٢١ ، ٢٢٧ .

(ك)

حلف شمال الأطلس : انظر حلف الأطلسي
حلف وارسو : ٢١٤ .

(خ)

خوجا ، أنور : ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٨٠ .
خوجا ، خير الدين : ١٨١ .
خوجا ، محمد : ١٧٣ .

(د)

داكار : ٢٢١ .
دانتى ، أليجييرى : ٣١ .
دراجا ، على : ١٠٩ .
دراجا ، فرات : ١٣٧ ، ١٣٨ .
دراجا ، نجيب : ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١١٦ ، ١١٨ .
الدراويش : ٦٥ ، ٧٩ ، ٨٣ .
درويش باشا : ١٠١ .
دوراس : ٢٦ .
دنيا بريكار : ٢٠٧ .
دوشان (القيصر) : ٣٠ ، ٣٢ ، ٣٣ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٦٠ .
ديانوفيتش ، قسطنطين : ٣٩ .
دييار : ٧٢ ، ١٠٨ ، ١١١ ، ١٥٩ .
دير هام ، إديث : ٢٠ ، ٢٢ ، ١٢١ ، ١٢٧ .

(ر)

رابطة بريزون الثانية : ١٦٠ .
الرابطة الديمقراطية لكوسوفا : ١١٩ ، ٢٠٢ ، ٢٠٤ .

راجوسا : ٤٧ ، ٤٨ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ١٧٢ .
راديتش ، ستيفان : ١٤٩ .
راشكا : ٢٧ ، ٢٨ ، ٢٩ ، ٣١ .
رافانيتسا : ٤٥ ، ٦٩ .
راكيتش : ميلان : ١٠٦ ، ١٠٧ .

رامبويه : ٢٢٢ .
رانكوفيتش ، ألكسندر : ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٥ .
رجوفا ، إبراهيم : ١٣ ، ١٩٣ ، ١١٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٦ ، ٢٠٩ .
رواندا : ٢١٣ .

روسيا : ٨٤ ، ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١١٢ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ، ١٤٥ ، ١٥٤ ، ١٧٤ .

رومانيا : ٤٨ ، ٥١ ، ٧١ ، ٧٦ ، ٩٥ .
زوغو ، أحمد : انظر - زوغو ، أحمد .
زوغو ، أحمد : انظر - زوغو ، أحمد .
زوغو ، أحمد : ١٩ ، ١٤٣ ، ١٤٤ ، ١٤٥ .

(س)

سالونيك : ١٠٠ ، ١١٦ ، ١١٧ ، ١٢٩ .
سبلايكوفيتش : ١٠٧ .
ستالين : ١٦٨ .
ستيل ، جوناثان : ٢١٤ ، ٢١٩ .
ستيل ، مارك : ٢٠٩ .
سراييفو : ٧٣ ، ٢٢٤ .

(ل)

(ص)

- سفري ، إدريس : انظر إدريس سفري .
سكوبيا : ٢٩ ، ٥٨ ، ١٠٠ ، ١٠١ ،
١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ،
١٢١ ، ١٢٩ ، ١٣٣ ، ١٣٧ .
سلوفينيا : ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ ، ١٧٧ ،
١٨١ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ٢١٥ .
سليمان القانوني (السلطان) : ٦٠ ، ٦١ ،
٧٠ ، ٧١ .

(ع)

- عبد الحميد (السلطان) : ١٢ ، ١٠٨ .
١٠٩ ، ١١٢ ، ١١٦ ، ١١٧ .
العراق : ٤٩ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ .
العرب : ٢٢١ ، ٢٢٧ .
عرفات ، ياسر : ٢٠٢ .
عصبة الأمم : ١٢٩ ، ١٣٤ ، ١٣٥ ، ١٥٤ .
سميليا نيتش ، كرستو : ١٤٩ .
سنجق نوئي بازار : ٢٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٩ ،
٧٣ ، ٩٠ ، ٩١ ، ٩٥ ، ١٢٤ .
السودان : ٢١٢ .
سوريا : ٢٢٤ .
سويرج : ١١٧ .
سويسرا : ٢٠٣٥ ، ٢١٦ .

(ف)

- فراشاري ، سامي : ٩٦ .
فراشاري ، عبد X : ٩٦ ، ٩٧ ، ٩٨ ، ٩٩ ،
١٠١ ، ١٥٨ .
فراشاري ، مدحت : ١٥٨ .
فراشاري ، نعيم : ٩٦ .
فرايز فرديناند (الأرشيديوق النمساوي) :
١٥١ .
فرنسا : ٨ ، ٩٩ ، ١٢٤ ، ١٢٩ ، ٢٠١ ،
٢٠٨ .
الفرنسيسكان : ٧٦ ، ٧٨ ، ٨٩ .
فريزاي : ١٠٨ ، ١١٦ ، ١٢٠ ، ١٢٢ .
القلبين : ١٥٠ .
فلسطين : ١٢ ، ٢٤ ، ٢٥ ، ٢٠٤ ، ٢١٣ .
سيجونى ، مارتينو (الأسقف) : ٤٤ .
سيلاجيتش ، حارس : ٢٢١ .
سيلازيد صالح شلبى : ٦١ ، ٦٥ .

(ش)

- الشباب الأتراك : انظر - الاتحاد والتروقي
(حزب) .
شتنك : ١١٤ ، ١١٨ ، ١٢٦ ، ١٤٧ ،
١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٢ .
شفقت تورجت باشا : ١١٣ ، ١١٤ .
شكودرا : ٢٢ ، ٢٦ ، ٦١ ، ٧٤ ، ٩٢ ،
٩٧ ، ١٠٠ ، ١١٦ ، ١٤٠ ، ١٤٣ .
شلبى ، سيلازيد صالح : انظر سيلازيد
صالح شلبى .
شيخو ، محيى الدين : ٢٠٦ .
الشيوعيون : ١٣٧ ، ١٥٦ ، ١٥٧ ، ١٦٣ ،
١٦٥ ، ١٧٨ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ،
٢٠٠ .

(م)

- فوكش ، سليمان : ١٠٠ ، ١٠١ .
 فوكوفار : ٨٩ .
 فوفودينا : ١٨٩ ، ١٨٩ ، ٢٢٧ .
 فيتز موريس ، إدموند (لورد) : ٩٩ .
 فيتو ميرتشا (قرية) : ١٤٨ .
 فيينا :

(ق)

- القادرية : انظر الدراويش .
 قانون دوشان : انظر دوشان (القيصير) .
 قانون السلطان سليمان : انظر سليمان القانوني (السلطان) .
 قانون ليك : ٢١ - ٢٣ .
 قدرى ، خوجا : ١٤٣ .
 قسطنطين بروفيرو جيتوس (الإمبراطور) : ٢٧ .
 القسطنطينية : ١٥ ، ٢٨ انظر أيضًا إسطنبول

(ك)

- كارنيجي : ١٢٢ ، ١٢٣ .
 كاتشانيك (مدينة) : ٧٥ ، ١٥٥ ، ١٩٢ .
 كالمندى : ٧٣ ، ٧٤ ، ٩٠ ، ٩١ .
 كالوديريس (دير) : ٦٩ .
 كاليوكس (البطرياركة) : ٨٩ .
 كنتشاك : ١٢٥ ، ١٢٦ ، ١٢٨ ، ١٣٩ ، ١٤٧ .
 الكتلان :

- كراجيتش ، بيتر (رئيس الأساقفة) : ٨٩ .
 كراجيتش ، فوك : ٤٦ .
 كراييفتش ، ماركو : ٣٩ .
 كراييفو : ٢٨ .
 كراينا : ١٩٧ .
 كرواتيا : ١٨ ، ٢٧ ، ٥٠ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٣١ ، ١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٧٧ ، ١٨٩ ، ١٩٦ ، ١٩٧ ، ٢١٥ .
 كروشيفاتس : ٣٥ ، ١٢٩ .
 كريستيش ، أوستيا : ١٥١ .
 كريزيو ، حسن : ١٦١ .
 كريزيو ، رضا بك : ١٠٣ ، ١٠٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١٦١ ، ١٦١ .
 كريزيو ، سيد : ١٦١ .
 كريزيو ، غنى : ١٦١ .
 كلارك ، ويزلى : ٢١١ .
 كلينتون ، بل : ٢٠٧ ، ٢٠٩ .
 كورى ، بيرم : ١٠٣ ، ١٠٩ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ ، ١٢٥ ، ١٤٣ ، ١٤٥ .
 كوسوفا بوليا : ٣٨ ، ١٢٠ ، ١٢٩ ، ١٨٦ ، كوك ، روبن : ٢٠٨ .
 الكومنفورم : ١٦٨ .
 كومولفيتش ، ألكسندر (القسيس) : ٧٥ .
 الكوميديا الإلهية : ٣١ .
 كون ، س ، إس : ٢٠ .
 كيتنى ، جيف : ٢١٠ .
 الكويت : ٢٢٤ .
 كييل ، م : ٧٠ .

(ل)

- لازار ، هيريليا نوفيتش (أمير الصرب) : ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ، ٤٠ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٥ .
 لازيتش ، جيكا : ٤٦ ، ٤٧ ، ١٤٩ .
 لبنان : ٢١٣ .
 لنج ، ليوفرونيد : ١٢١ .
 لندن :

(ن)

- لوجوريتشي ، أنطون : ١٧٢ ، ١٧٣ .
 لوميتس ، لازار : ١٣٥ .
 ليبيا : ١١٤ ، ١١٥ ، ٢١٢ .
 ليسوفاك : ١٠٢ .
 ليفي برنشتين : انظر - تروتسكي ، ليون .
 ليكوشاني : ٢٠٤ ، ٢٠٥ .
 ليماني ، موسى : ١٧٥ .
 ليونيتش : ٢٠٥ .
 ليوبولد الثاني (إمبراطور النمسا والمجر) : ٨٦ .
 ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٠ .
- (م)
- ماجوان ، ب : ٦٤ .
 مارتينوفايتش : ١٨١ ، ١٨٥ .
 مالكوم ، نويل : ٣٠ ، ٣٣ ، ٣٦ ، ٤٠ ،
 ٤٢ ، ٤٣ ، ٥٩ ، ٦٠ ، ٦١ ، ٦٧ ،
 ٦٨ ، ٧٠ ، ٧٢ ، ٧٣ ، ٧٨ ، ٩٩ ،
 ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٧ ، ١١٥ ،
 ١١٨ ، ١٢١ ، ١٢٢ ، ١٢٤ ،
 ١٢٦ ، ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ،
 ٢١٤ .
 المتصوفة : انظر - الدراويش . ١١٥ ، ١١٨ ،
 ١٢١ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، ١٢٧ ،
 ١٢٧ ، ١٣٤ ، ١٣٦ ، ٢١٤ .
 المجر : ٣٩ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٧ ، ٤٨ ، ٤٩ ،
 ٥٠ ، ٥٢ ، ٥٤ ، ٧٢ ، ٨٤ ، ٨٦ ،
 ٨٧ ، ٨٨ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٣٣ ،
 ١٣٦ .
 محمد الخامس (السلطان) : ١١٤ .
 محمد خير الدين أوغلي : ٦٥ .
 محمد علي باشا : ٩٩ ، ١٠٠ .
 محمد الفاتح (السلطان) : ٥١ - ٥٢ .
 محمود بك أوغلي : ٩٢ .
- مراد الأول (السلطان) : ٣٧ ، ٣٨ ، ٣٩ ،
 ٤٠ ، ٤١ ، ٤٢ ، ٤٣ ، ٤٤ ، ٤٧ .
 مراد الثاني (السلطان) : ٤٩ ، ٥٠ ، ٥١ ،
 ٧١ .
 مصر : ٨٩ ، ٩٥ ، ٢٢١ ، ٢٢٤ .
 معاهدة برلين :
 معاهدة بوخارست : ١٣٢ .
 معاهدة سان ستيفانو : ٩٦ .
 مقدونيا : ١٨ ، ١٩ ، ٢٩ ، ٣٤ ، ٣٩ ،
 ١٠٠ ، ١٠٢ ، ١٢٩ ، ١٣١ ،
 ١٣٢ ، ١٣٥ ، ١٣٧ ، ١٦٢ ،
 ٢٢٠ ، ٢٢٦ .
 ملاسي : ٦١ ، ٩٤ ، ١٢٠ ، ١٤٣ .
 مليتسا (الملكة الصربية) : ٣٨ ، ٤٧ ، ٤٨ ،
 منظمة العفو الدولية : ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ،
 ٢٠٦ ،
 موتا فتشيفا ، ف : ٦١ ، ٦٢ .
 مؤتمر باريس للسلام : ١٤٠ .
 مؤتمر برلين : ٩٧ .
 مورينا ، رحمان : ١٨٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .
 مؤسسة كارنيجي : ٩٣ .
 موسلين : ١٥٤ .
 موسى ، عمرو : ١٥٤ .
 موناستير : ١٠٠ ، ١١١ .
 ميتروفيتشا : ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١٠٩ ،
 ١١٣ ، ١١٦ ، ١١٩ ، ١٢٩ ،
 ١٤٨ ، ١٥٣ ، ١٥٥ ، ١٦٣ .
 ميتروفيتشا ، رجب : ١٦٠ .
 ميردينا (قبائل) : ٩٠ ، ٩٥ ، ٩٧ ، ١٤٣ .
 ميلشيفا : ٧٠ .
 ميلوتين (ملك الصرب) : ٣١ .

(س)

(9)

(ن)

(هـ)

(ع)

محتويات الكتاب

الموضوع	الصفحة
الفصل الأول : الأرض والشعب والتراث :	١٥
السكان	١٨
الأصول العرقية للصرب والألبان	٢٤
الألبان :	٢٥
الصرب ومملكتهم فى العصور الوسطى	٢٧
كوسوفا تحت حكم النيمانين الصرب	٢٩
الفصل الثانى : معركة كوسوفا (التاريخ والأسطورة) :	٣٣
مقتل السلطان مراد	٤٠
مقتل الأمير لازار	٤٣
مملكة تحتضر	٤٧
هونيادى والحشود الصليبية	٥٠
السلطان محمد الفاتح	٥١
الفصل الثالث : كوسوفا العثمانية	٥٣
النظام العسكرى والإدارة	٥٦
الفلاحون والقانون	٦١
الازدهار الاقتصادى والحضرى	٦٣
انتشار الإسلام وأوضاع المسيحيين	٦٥
بذور التمرد	٧٠
المشروعات التآمرية	٧٤

الصفحة	الموضوع
٧٥	دور الكنيسة الكاثوليكية
٧٨	حوار الأديان
٨٠	النقابات الحرفية
٨٣	الفصل الرابع : الصدام مع النمسا والتحديات السياسية
٨٦	أسطورة الخروج الصربي العظيم
٨٨	اضطراب الأوضاع فى كوسوفا
٩٢	الباشوات يتحدّون السلطان
٩٤	رابطة بريزن
١٠١	انحسار النفوذ العثماني فى البلقان
١٠٣	التدخل الأجنبي
١٠٧	الشباب الأتراك
١١١	الفصل الخامس : الثورات الكبرى والغزو الصربي :
١١٨	الغزو الصربي (١٩١٢ م)
١٢٥	المسلمون تحت الاحتلال الصربي
١٢٦	الغزو النمساوى المجرى
١٣١	الفصل السادس : الاحتلال الصربي والمقاومة
١٣١	الوضع القانوني
١٣٦	صور من المقاومة
١٣٩	ثورة الكتشاك
١٤٦	برنامج الاستيطان الصربي
١٥٥	الفصل السابع : كوسوفا خلال الحرب العالمية الثانية
١٥٥	الألبان والصرب تحت الاحتلال الألماني والإيطالي

الصفحة	الموضوع
١٦١	الحلفاء يتعاونون مع الشيوعيين
١٦٥	الفصل الثامن : كوسوفا في عهد تيتو :
١٧١	رياح التغيير
١٧٤	عوائق التنمية
١٧٩	الفصل التاسع : كوسوفا بعد تيتو :
١٨١	حكاة الفلاح الصربي والرجاجة
١٨٣	إيفان استاميلوتيش
١٨٦	سلوبودان ميلوسيفيتش
١٩٢	المقاومة السلمية
١٩٥	الفصل العاشر : كوسوفا خلال الحرب اليوغسلافية وما بعدها :
١٩٧	وثائق منظمة العفو الدولية
١٩٩	إبراهيم رجوفا وسياسة المقاومة السلمية
٢٠١	الإحباط بعد اتفاقية دايتون
٢٠٣	جيش تحرير كوسوفا
٢٠٤	تكتيف العدوان الصربي على شعب كوسوفا
٢٠٧	الموقف الدولي والتدخل في الأزمات :
٢١٢	- شروط التدخل وأنماطه
٢١٤	تقديم الوضع الراهن واستشراف المستقبل :
٢١٦	- في كوسوفا
٢١٧	- في صربيا
٢١٩	تحول في السياسة الغربية
٢٢١	- تدخل الناتو ومواقف الدول العربية والإسلامية

الفصل الأول

الأرض والشعب والتراث

لعبت كوسوفا دورًا هامًا في تاريخ البلقان بصفة عامة ، وفي تاريخ الدولة العثمانية بصفة خاصة ، ولكنها مع ذلك ظلت مجهولة من سكان أوروبا الغربية حقبة طويلة من تاريخها ، كانت خلالها لغزًا خفيًا ، كما ظلت معرفة الغربيين بمنطقة وسط البلقان كلها محصورة في الدروب المطروقة للأغراض التجارية والعسكرية ، تلك الدروب التي كانت تبدأ من ساحل البحر الأدرياتيكي لتنتهي في القسطنطينية ، وكانت القسطنطينية بمثابة الجسر الذي يربط بين القارتين الأوربية والآسيوية .

ويبدو جهل الأوربيين الغربيين واضحًا في خرائطهم التاريخية لهذه المنطقة ، فهي تحتوي على أخطاء كثيرة ظلت عالقة بها طوال القرن التاسع عشر الميلادي ، وحتى بعد الحرب العالمية الأولى بقيت أجزاء من كوسوفا غير معروفة ولا مطروقة بالنسبة للعالم الخارجي ، وكان وراء ذلك عوامل تاريخية وجغرافية تآزرت على عزل كوسوفا ، فمن الناحية التاريخية ظلت كوسوفا جزءًا خاصًا في قلب الدولة العثمانية المسلمة في البلقان قرابة خمسة قرون ، ولكنها شهدت في الفترة الأخيرة من الحكم العثماني سلسلة من الانتفاضات والثورات ، ووجهت بالقمع من جانب السلطات الحاكمة ، وصحب هذه الاضطرابات فقدان الأمن وغياب القانون .

الأرض :

أما من الناحية الجغرافية فقد كانت طبيعة الأرض وتضاريسها عاملاً في زيادة العزلة بقدر ما كانت مصدرًا لأهمية كوسوفا من الناحيتين : الاقتصادية والعسكرية .

والحدود الحالية لكوسوفا (كوحدة سياسية متميزة وفقًا لدستور الاتحاد اليوغسلافي اعتبارًا من سنة ١٩٤٥ م) هى أيضًا نتاج لتأزر التاريخ السياسى والواقع الجغرافى معًا .. فهى تمثل وحدة جغرافية طبيعية تحيط بها الجبال من جميع نواحيها ، وأكثر هذه الجبال شموخًا ومهابة هى جبال الألب التى تمتد فى شمال ألبانيا لتشكّل حدود كوسوفا الجنوبية ، وترتفع أعلى قممها إلى ٢٥٠٠ متر فوق سطح البحر ، حيث تغطيها ثلوج دائمة على مدار السنة تقريبًا ، وتتجلى روعة هذه المنطقة فى مراعيها الخضراء وغاباتها وقطعان الخيول التى ترحل فيها .

وتخرج من كتلة المرتفعات الألبانية سلسلة أخرى من الجبال تدور حول كوسوفا مع اتجاه عقارب الساعة إلى « الجبل الأسود » ممتدة على حدود كوسوفا الغربية والشمالية لتخترق صربيا . تقطع هذه السلسلة مجموعة من الأنهار تبدو كأسلاك فضية تتخلل قطعة ضخمة من الجبن ، وتمتد فى الشرق سلسلة جبال أقل ارتفاعًا من جبال الجنوب والغرب .

فى داخل هذه الحلقة من السلاسل الجبلية توجد هضبة كبرى عالية بارتفاع قدره ٣٧٥ مترًا فوق سطح البحر ، وتخرج من هذه الهضبة أنهار كوسوفا إلى المناطق المجاورة لتصب عند نهايتها فى السواحل الثلاثة للبلقان ، أعنى بحر إيجه ، والبحر الأسود ، والبحر الأدرياتيكي .

يشق هضبة كوسوفا من وسطها سلسلة من التلال من أقصى الشمال إلى أقصى الجنوب فتقسمها إلى نصفين متساويين تقريبًا ، يعرف الصرب القسم الغربى منها باسم كوسوفو والشرقى باسم « ميتوهيا » وهو اشتقاق من كلمة بيزنطية إغريقية قديمة هى « ميتوخيا » بمعنى أرض الأديرة .

ويكره ألبان كوسوفا استخدام هذه التسمية لأنها توحى بملكية الصرب لهذه الأراضي لكونهم أرثوذكس ، وبالتالي لابد أن تنتمى أرض الأديرة إليهم ، ويفضل الألبان تسمية النصفين باسم « كوسوفا » من قبيل إطلاق الجزء على الكل ، وينطقها الألبان بالفاء المفتوحة الممدودة خلافًا لنطق الصرب « كوسوفو » .

يضاف إلى هذا الاختلاف فى الاسم وجود مواقع كثيرة فى البلقان بهذا الاسم ، وفى كوسوفا نفسها مدن صغيرة باسم كوسوفا من أشهرها تاريخياً بلدة « كوسوفا بوليا » التى شهدت المعركة الشهيرة بين العثمانيين والصرب سنة ١٣٨٩م .

وتضيف الجيولوجيا أهمية اقتصادية خاصة لكوسوفا ، فقسمها الشرقى يضم أعظم مصدر للثروة المعدنية فى جنوب شرق أوروبا : ففى مناجم « ترييتسا » التى تقع على بعد ثلاثين ميلاً من العاصمة « بريشتينا » يوجد أكبر مصادر الرصاص والزنك فى أوروبا ، وفى جنوب شرق « بريشتينا » توجد مناجم أخرى تحتوى على ٥٦٪ من هذين المعدنين فى كل يوغسلافيا ، كما تنتج نصف منجنيز يوغسلافيا ، وبها ١٠٠٪ من نيكل يوغسلافيا ، وكانت يوغسلافيا تعتبر ثالث أكبر دولة منتجة لهذا المعدن ، ويوجد فى كوسوفا أيضاً مناجم يُستخرج منها البوكسيت والحديد والنحاس .

هذه الثروة الطبيعية جعلت كوسوفا هدفاً لغزو الجيوش الأجنبية منذ أيام الرومان إلى العصر الحديث ؛ ففى الحرب العالمية الثانية حرص هتلر على أن يضع شرق كوسوفا تحت سيطرة قواته العسكرية ، وكانت القطارات الألمانية تنقل - يومياً - خمسمائة طن من معدنى الرصاص والزنك من « ترييتسا » إلى مصانع ألمانيا الحربية .

كذلك اكتسبت كوسوفا أهمية عسكرية أخرى ، فقد أدرك صُناع الإمبراطوريات من وقت مبكر أن من يتحكم فى هذا الموقع بتضاريسه المتميزة يسهل عليه السيطرة على البوسنة وما وراءها من الأراضى حتى شمال ألمانيا . هكذا نظرت إليها الدولة العثمانية ، والدولة النمساوية ، ومن هنا ترجع أهمية معركة كوسوفا الأولى سنة ١٣٨٩م ، والثانية سنة ١٤٤٨م اللتان حسمتا الصراع بين الصرب والعثمانيين بهزيمة تاريخية قضت على دولة الصرب لعدة قرون .

السكان :

يتألف سكان كوسوفا الآن من أغلبية مسلمة ألبانية تزيد عن مليونين ، وأقلية أرثوذكسية صربية تقرب من مائتي ألف ، ورغم أن المسلمين هم الأغلبية المطلقة حيث تزيد نسبتهم على ٩٠٪ بينما لا تزيد نسبة الصرب عن ٨٪ رغم ذلك فإن هذه الأقلية الصربية هي التي تحكم كوسوفا منذ عام ١٩٩٠م حتى الآن .

هاتان الفئتان من السكان لا شيء يجمعهما من لغة ولا دين ولا عرق ، فأصولهما العرقية مختلفة ، وانتماؤهما الثقافي والقومي مختلف ، ولكن هذا لم يمنع أن قدرًا من الامتزاج والتعايش قد تحقق بين الصرب والألبان بضعة قرون في ظل الحكم العثماني عندما سادت القيم الإسلامية والتسامح وسعة الأفق ، كما تحقق شيء من هذا الامتزاج مرة أخرى خلال عقود من ازدهار الحكم الذاتي لشعب كوسوفا وعلى وجه التحديد خلال الستينات والسبعينات ، إلى أن جاء عهد « ميلوسفيتش » المشعوم فألغى دستور يوغسلافيا وانقض على كوسوفا فألغى الحكم الذاتي وأخضعها بقواته العسكرية والبوليسية لنوع من الاستعمار الاستيطاني أشبه ما يكون بالنظام العنصري السابق في جنوب أفريقيا ، وبالنظام الصهيوني الراهن في فلسطين .

عاش ألبان كوسوفا قرونًا حياة قبلية قوامها الرعى والزراعة وتربية الخيول ، وقد حدثت تجمعات عشائرية لمواجهة بعض الأخطار المشتركة كالغزو مثلاً ، ولكن لم يُعرف لهم في التاريخ القديم زعيم واحد يجمعهم في دولة واحدة ، ولم يكن سكان كوسوفا هم كل الألبان ، فالألبان منذ أقدم العصور منتشرون في أجزاء كثيرة من البلقان ، ولكن كتلتهم الأساسية الكبرى تمتد من كوسوفا في قلب البلقان حتى سواحل الأدرياتيكي لتشمل إلى جانب كوسوفا ما يعرف اليوم باسم دولة « ألبانيا » ، والألبان إلى جانب ذلك موجودون في شمال اليونان وفي « مقدونيا » حيث يشكلون فيها ثلث مجموع السكان ، كما توجد عناصر ألبانية أخرى في البوسنة وكرواتيا .

وعندما نشأت الحركة القومية الألبانية ونمت إبان الحكم العثماني في القرن

التاسع عشر ، كان أحد توجهاتها إنشاء دولة واحدة تضم جميع الألبان في شتى بقاع البلقان .

وكان مفكرو وقادة الحركة القومية من هذه البلاد ومن بلاد أخرى في الدولة العثمانية ، وكان نشاطهم القومي ونضالهم يمتد عبر الحدود : مثلاً كان « صالح بريشتينا » من أبرز زعمائها وهو من أبناء كوسوفا ، ولكنه حكم ألبانيا فترة من الزمن بصفته رئيساً لوزرائها ، وكان منافساً قوياً لأحمد زوغو الذى استعان بقوى أجنبية للاستيلاء على السلطة فى ألبانيا .

المؤرخون المتحيزون الذين يقفزون على الواقع فلا يرون ما هو واضح وبديهي ، لا يفهمون سر التصاق شعب كوسوفا الألباني بلغته وهويته الثقافية ، فقد احتلت صربيا كوسوفا قرنين من الزمن خلال العصور الوسطى ، ثم عادت إليها لتضمها إلى ما عرف باسم مملكة يوغسلافيا لمدة أربعة عقود اعتباراً من سنة ١٩١٢م ، ومع ذلك لم تستطع صربيا التى تزعم أن كوسوفا جزء من أراضيها أن تقنع الألبان بالتخلي عن لغتهم أو تفرض عليهم اللغة الصربية رغم محاولاتها المتصلة إلى اليوم .

حتى الأقلية الصربية التى عاشت فى كوسوفا هى التى تأثرت باللغة الألبانية ، فأصبحت لغتهم الثانية للتخاطب ، واندمجت الأقلية الصربية فى المجتمع الألباني بفضل التسامح العثماني وقوة تأثير العثمانيين الحضارى على الحياة فى كوسوفا ، حيث وجدنا تقاليد مشتركة بين الصرب والألبان - رغم اختلاف الدين - فى أسلوب الحياة ، والاعتزاز بالشرف العسكرى ، وكرم الضيافة ، هذه الخصائص جعلت صرب كوسوفا متميزين عن صرب صربيا رغم الاشتراك فى دين واحد هو الأرثوذكسية ، حتى أن صرب كوسوفا كانوا يتجنبون الاختلاط مع المستوطنين الذين جاءوا مع الغزو الصربى سنة ١٩١٢م باعتبارهم أجنبى مستعمرين لا محررين ، كما يزعم المؤرخون الصرب .

كانت المجتمعات الألبانية القديمة قائمة على صلة الدم بين أفراد العشيرة ، وكانت العائلات الممتدة فى هذا النظام العشائرى تعيش معاً فى منازل فسيحة

تحت سقف واحد ، ولا تزال آثار العائلة الممتدة من ملامح الحياة الريفية في كوسوفا إلى اليوم ، ولا يزال الرجل يشعر بالتزامه في كفالة أفراد عائلته وأقاربه حتى لو كان يعمل بعيداً عنها في المدينة .

أدخل العثمانيون على النظام العشائري نوعاً جديداً من التجمعات لم تكن مألوقة من قبل ، ذلك هو النظام المسمى « بيرقنار » والمصطلح مشتق من كلمة « بيرق » التركية ، وهي معروفة أيضاً في العربية بمعنى « راية » ، وفي الحالة التركية هي « راية حرية » ، وأصبح المصطلح يشير إلى نظام إداري طبقه العثمانيون في كوسوفا اعتباراً من القرن السابع عشر ، يقوم هذا النظام على أساس اختيار شخصية محلية من القيادات الألبانية تكون مسئولة عن إدارة منطقة معينة يطلق عليها اسم « بيرق » ويكون حاكمها هو « البيرقنار » ، تمنحه السلطات العثمانية مركزاً وامتيازات معينة في مقابل تجنيد وإعداد رجال مقاتلين يكونون مستعدين لتلبية دعوة السلطان العثماني في وقت الحرب ، وكانت حدود « البيرق » غير حدود القبيلة أو العشيرة ؛ فقد يحتوى البيرق على عشيرة متوسطة الحجم ، وقد تنقسم العشيرة الكبيرة إلى عدد من البيراق ، وقد تجتمع بعض العشائر الصغيرة تحت بيرق واحد ، ولم يستطع كثير من المؤرخين الأوروبيين فهم هذا النظام العثماني في التقسيم الإداري ، فجاءت أوصافهم له مليئة بالخلط والأخطاء ، فقد أعطى « س. إس. كون » مثلاً شرحاً مضطرباً ومختلطاً لوصف النظام العثماني وهو يحاول تصحيح تصنيف الخبيرة البريطانية في شتون كوسوفا « إديث ديرهام »^(١) .

لم يكن لمثل هذا النظام في الحكم المحلي أن يستمر بدون إطار قوى من القانون العرفي المستقر ، وبدون مجالس من حكماء القوم وأعيانهم يجتمعون من وقت لآخر للاتفاق على سياسات وإجراءات لم يرد ذكرها في القانون

(١) انظر « كون » في كتابه « جبال العمالقة »

COON, C. S. Mountains of Giants: A Racial and Cultural Studies of the Northern Albanian Mountain Ghags (Cambridge, Mass. 1950) PP 30 - 32 .

مباشرة ، وإنما تستجد أمور في الحياة الإنسانية المتصلة بالزواج والميراث وحقوق الرعى وعقوبات الجرائم وغيرها ، مما يحتاج إلى إنزال القواعد العامة للقانون على هذه الأحوال المستجدة .

وأشهر مجموعة من القواعد القانونية التي ظلت باقية حتى القرن العشرين ما يعرف باسم « قانون ليك » ، ويرجع الفضل في تدوينه كاملاً إلى القسيس الكاثوليكي الألباني الأب « شتيفن جيتشوف » .

ويربط بعض الكتاب « قانون ليك » بعادة الأخذ بالتأثر ، ومن ثم يعتبرونه من القوانين البائدة البغيضة ، ولكن هذا القانون أكثر شمولاً ، وأرحب أفقاً مما يظن البعض ، وقد لخص أحد الدارسين المبادئ الأساسية للقانون على النحو التالي :

أساس القانون كله قائم على الشرف الشخصي ، ثم المساواة بين الأشخاص ، ومن هذين المبدأين يخرج مبدأ ثالث هو حرية كل فرد أن يتصرف وفقاً لمقتضيات شرفه في حدود ما يسمح به القانون ، دون أن يكون في ذلك خاضعاً لأمر شخص آخر .

أما المبدأ الرابع فهو « كلمة الشرف » (بيسا) التي إذا أعطيت فإنها تخلق موقفاً من الثقة والالتزام لا تقبل الانتهاك .

يقول القانون : « انتهاك الشرف لا يعوضه المال حتى تراق على جوانبه الدماء أو يسعه عفو السمحاء » ، وحدد القانون الأمور التي تنتقص من شرف الإنسان : أن يوصف بالكذب أمام الناس ، أو تُهان زوجته ، أو يُسلب منه سلاحه ، أو تنتهك حرمة ضيافته ، والإشارة إلى كرم الضيافة مهم من الناحية الاجتماعية ، فدخل الإنسان بيت رجل كضيف عليه يخلق ميثاقاً مقدساً (كالحال في كلمة الشرف) بين الضيف والمضيف ، ميثاقاً لا يمكن انتهاكه ، وقد رويت في التاريخ الاجتماعي والأدبي لكوسوفا حالات ضحى فيها المضيف بحياته دفاعاً عن ضيفه الغريب طالما أنه لجأ إليه وأصبح في كنفه ، ولو لليلة واحدة .

يستغرب الكتاب الأوروبيون هذا ولكنه ليس بالأمر المستغرب عند العرب مثلاً في تقاليدهم القديمة .

والإشارة إلى أهمية السلاح عند الألبان في هذا الماضي البعيد تنطوى على صلة أخرى حميمة ومقدسة بينه وبين سلاحه ، خصوصاً إذا عرفنا أن كثيراً من ثورات الألبان ضد السلطات في أواخر سنوات الحكم العثماني كانت بسبب محاولة هذه السلطات تجريدهم من أسلحتهم .

وفي ذلك يقول أحد الرحالة الإنجليز :

« فخر الفلاح بقطعان ماشيته لا يساوى شيئاً أمام فخر الألباني بسلاحه ، فهو حارس بيته ، وموضع إعجابه واعتزازه الدائم »^(٢) .

وأكبر المحرمات في المجتمع الألباني التقليدي - كما يعبر عنه « قانون ليك » هو قتل امرأة ، ولذلك كانت المرأة تستطيع أن تشق طريقها بين فريقين متقاتلين فلا يجرؤ أحد على أن يمسه بسوء .

وتلخص « إديث ديرهام » انطباعاتها وهي تشاهد عن قرب الحياة القبلية في « ملاسى » فتقول : « المرأة في الجبال - رغم قسوة العمل المنوط بها - تتمتع بحريات كثيرة ، فهي تتحدث مع الرجال بلا قيود ، وتتمتع بذكاء كبير وحيوية اجتماعية ، وكثيراً ما يُرجع إلى نصيحتها ، ويُؤخذ برأيها ، وقد رأيت رجلاً يأتي بزوجته لتحكم في قضية اشد فيها تنازع الأطراف دون الوصول إلى حل ، ورأيت امرأة تتدخل لتفرض عراكاً ، وعندما يتعلق الأمر بما يمس شرف العائلة فإن النساء يصبحن قلقات مثل الرجال على السواء ومهتمات بمسألة الأخذ بالثأر »^(٣) .

وإذا تحدثنا عن عادة الأخذ بالثأر فتلك عادة من مخلفات الماضي لا تزال

(٢) انظر « بروان » Brown, H. A. A Winter in Albania. (London, 1888) p 209

(٣) انظر « إديث ديرهام »

Durham M. Edith, High Albania (London, 1909) PP. 37 - 38 .

تقع إلى اليوم في كوسوفا خصوصًا في المناطق الجبلية شمال ألبانيا ، ولا تزال آثارها موجودة في بعض مجتمعات منعزلة في حوض البحر المتوسط مثل جزيرة كورسيكا ، وفي بعض مناطق صعيد مصر .. والهدف من الأخذ بالتأثر ليس عقاب القاتل الحقيقي وإنما إرضاء دم القتيل حتى يستريح في قبره ، ويُقصد به بصفة مبدئية تطهير الشرف الشخصي أو شرف العائلة الذي أصيب بالدنس .

ولو كان القصاص هو الهدف لكان المستهدف بالقصاص هو مقترف الجريمة ، ولكن التأثر كثيرًا ما يتجاوز إلى أشخاص آخرين في عائلته أو قبيلته ، وحيث إن تطهير الشرف أمر جوهرى في المجتمع الألبانى وُضعت له قواعد صارمة تحكم كل خطوة من خطوات التأثر ، فالشخص الذى قام بتنفيذه عليه أن يعلن أنه قد فعل ذلك ، وإذا طُلبت هدنة « بيسا » لفترة معينة ولسبب معقول فيجب الاتفاق عليها بين الأطراف المتنازعة ، ويسمى الشخص الذى له حق المطالبة بالتأثر « ولج الدم » (Zot i Gjakut) ، وقد يقتنع ولى الدم بنصيحة « البيرقتار » أو غيره من حكماء العشيرة بتسوية التأثر بطريقة سلمية ، وكانت الإدارة العثمانية تحبذ وتحت عليه ، كما كان القساوسة الكاثوليك يشجعون عليه ، إلا أن أثر هذه الطريقة كان محدودًا .

ففى نهاية الحكم العثمانى ذكرت التقديرات أن ١٩٪ من وفيات الذكور البالغين فى « ملاسى » كانت بسبب التأثر ، وفى منطقة من غرب كوسوفا يبلغ عدد سكانها نحو خمسين ألف شخص يموت منهم ٦٠٠ فى كل عام بسبب التأثر .

وفى منتصف القرن التاسع عشر حدثت حالة مشهورة للأخذ بالتأثر نتج عنها آثار مروعة بين عائلتين ، فقد تشاجر رجلان على أربعة « خراطيش » رصاص وعد بها أحدهما الآخر ، ولم يف بوعده ، فأدى هذا الشجار إلى مقتل ١٣٢ شخصًا وحرق ١٢١٨ منزلًا ، ولم تنقطع عادة الأخذ بالتأثر تمامًا فى كوسوفا فلا تزال حالالت منها قائمة فى بعض القرى النائية .

هذا العنف فى التراث الألبانى ، وعشق الشعب للسلاح والحرية ، وما سنراه فى تاريخ هذا الشعب الحافل بالانتفاضات والثورات والحروب ، كل هذا يثير الدهشة ويبحث على التساؤل : كيف ألزم الشعب الألبانى نفسه بالمقاومة السلمية ورباطة الجأش فى مواجهة الهجمة الصربية المعاصرة ، وقد بلغت ما بلغت من الوحشية والشراسة ؟ لابد أن شيئاً خطيراً قد تغير فى هذا المجتمع .

الأصول العرقية للصرب والألبان :

كلما أوغلنا فى الماضى بحثاً عن الأصول القديمة للسكان الحاليين فى البلقان وجدنا أنهم جميعاً وافدون من أماكن أخرى ، وفى هذا المجال لابد من الإشارة إلى الاعتبارات الآتية :

أولاً : إثبات وجود مجموعة من البشر باعتبارها أول الوافدين على أرض ما فى التاريخ القديم لا يعطى هذه المجموعة أولوية يمكن أن ترتب عليها حقاً سياسياً راهناً ، فالذين يزعمون أن لهم حقاً فى أرض كان أجدادهم يسكنونها مثلاً منذ ألف عام ، ثم انقطعت صلتهم بها طوال هذه السنين لا يمكن أن يكون لزعمهم هذا شرعية مقبولة حتى لو استطاعوا أن يثبتوا أنهم بالفعل أحفاد هؤلاء الأجداد ، وبالتالي لا يعطيهم الحق فى طرد سكانها الأصليين الذين تواصل وجود أجيالهم فى هذه الأرض خلال هذه القرون . أضرب هذا المثال المتطرف لأنه النموذج الحى الذى نراه بأعيننا فى أرض فلسطين .

ثانياً : هوية المجتمع البشرية لا تظل ثابتة عبر التاريخ ، رغم تغير الظروف ، فحركة هذه المجموعات وانتقالها من مكان إلى مكان واحتكاكها بمجموعات بشرية أخرى يكسب هويتها خصائص جديدة لم تكن لها من قبل ، فالهوية ليست شيئاً محفوظاً فى صندوق أثرى ينتقل مع الناس فلا يتغير ، وإنما تظل هويات الشعوب تتطور وتنمو مع الزمن ، كانت القبيلة هى طابع حياة الصرب فى القرن السادس الميلادى ، ولكنهم لم يكونوا كذلك فى القرن السادس عشر ، ومن الخطأ أن نتعامل مع الصرب فى هاتين النقطتين من التاريخ كحالة ثابتة ومستمرة .

ثالثاً : لا ينبغي أن نغفل أو ننسى أن الشعوب التي تعيش اليوم في البلقان إنما هي نتاج أجداد امتزجت فيهم دماء تنتمي إلى أعراق مختلفة فليس هناك شعب ينتمي إلى عنصر واحد نقي لا اختلاط فيه .

أردت أن أثبت هذه النقطة بالذات لأن فكرة « النقاء العنصري » بقدر ما هي خرافة كانت ولا تزال غواية كبرى لتبرير أبشع الجرائم التي أصابت البشرية عبر التاريخ ، وأحدث الأمثلة على ذلك : المجازر النازية في أوروبا ، والصهيونية في فلسطين ، والصربية في البوسنة وكوسوفا .

الألبان :

لا توجد معلومات موثقة أو يقينية فيما يتعلق بأصول الألبان القديمة ، إلا أننا نستطيع أن نؤكد أمرين :

أولهما : أن العنصرين الذين ينتمي إليهما الصرب والألبان متميزان ، وقد ظلا كذلك بلا اختلاط حتى القرن الثاني عشر الميلادي عندما تحرك الصرب من مملكتهم التي كانت تسمى في ذلك الوقت مملكة « راشكا » فعبروا الحدود الجنوبية للاستيلاء على أراضي كوسوفا وضمها إلى مملكتهم .

الأمر الثاني : أن كوسوفا عندما وصل إليها الصرب لم تكن أرضاً خالية من البشر ، وإنما كانت فيها قبائل عرفت فيما بعد باسم القبائل الألبانية ، وإذا كان الصرب ينتمون إلى العنصر السلافي ، ويتحدثون لغة سلافية هي « الصربوكرواتية » فإن الألبان ينتمون - على الأرجح - إلى العنصر « الإليرياني » ويتحدثون اللغة الألبانية وهي لغة لها جذورها اللاتينية .

فنحن إذن أمام كتلتين مختلفتين من البشر كل منهما متميز بخصائصه العرقية واللغوية والثقافية ، ولم يحدث على مدى قرنين من الزمن أن ذابت الكتلة الألبانية في الكتلة الصربية الغازية المهيمنة ، بل ظلت إلى اليوم محافظة على لغتها متميزة بثقافتها الخاصة ودينها ، فلم يعتنق الأرثوذكسية إلا قلة قليلة من الألبان الذين ظلوا على الكاثوليكية حتى الفتح العثماني ، فانتقلت الغالبية العظمى منهم إلى الإسلام .

أقدم المصادر المكتوبة عن الألبان هي المصادر البيزنطية ، ولكنها مصادر غامضة ؛ لأنها عندما تتحدث عن الشعوب أو المجموعات البشرية لا تسميها بأسمائها ولا تنسبها إلى الأصول العرقية التي تنتمي إليها وإنما تنسبها إلى المناطق الجغرافية التي يعيشون فيها مثل : وديان الأنهار ، فتقول « الموراقيون » نسبة إلى نهر « مورايا » وكان هؤلاء في الحقيقة هم السلافيون الصرب .

كذلك فإن صانعي الخرائط التاريخية كانوا لا يقفون عند حدود ما هو معروف لهم على وجه اليقين ، وإنما كانوا يميلون إلى ملء الفراغات باجتهادات غير موثقة .

وأول ذكر للألبان ورد في السجلات التاريخية كان سنة ١٠٤٣م عندما ظهرت قوات ألبانية تحارب إلى جانب اليونانيين في جيش جنرال بيزنطى متمرد على السلطة الإمبراطورية ، ثم جاء ذكرهم متصلاً بمنطقة « دوراس » سنة ١٠٧٦م ، ومرة ثالثة سنة ١٠٨١م عندما التحقت جماعة منهم بالقوات البيزنطية في مقاومة غزو نورماندى لقائد مغامر اسمه « روبرت جيسكارد » .

توارد ذكر الألبان بكثرة بعد ذلك على مدى القرنين التاليين حتى سنة ١٢٨١م عندما أشارت إليهم وثيقة إيطالية تفيد بأن حاكمًا ألبانيا كان يحكم منطقة تقع فيما بين « دوراس » و « شكودرا » ، وفي مستهل القرن الرابع عشر كانت هناك مؤشرات عن وجود ألباني مستقر في مرتفعات بلاد « الجبل الأسود » على الساحل الأدرياتيكي .

في هذه المصادر ورد ذكر الألبان بصيغ لغوية مختلفة ، ففي المصادر الأوربية اللاتينية أشير إليهم باسم « ألباننسيس » أو « أرباننسيس » ، وفي المصادر البيزنطية اليونانية أشير إليهم باسم « البانوى » أو « أربنتاي » ، هذا الاسم الأخير هو الذين تحور عند الأتراك فيما بعد فأصبح يشار إلى الألبان باسم « أرناؤوط » .

ويعتقد اللغويون أن عنصر « ألب » في الاسم ينتمي إلى كلمة هندو - أوربية وصفًا لمناطق طبيعية جبلية ، من هنا جاء اسم « جبال الألب » واسم « الألبان » .

الصرب ومملكتهم في العصور الوسطى :

أول وصف للصرب في التاريخ جاء عند كاتب بيزنطى يقول عنهم :
« إنهم شعب متوحش أكثرهم من الرعاة .. فيهم رؤساء كثيرون ولكن ليس لهم زعيم واحد يجمع شتاتهم » .

كانت القبائل السلافية حتى بداية القرن السادس الميلادى تقف على حدود نهر الدانوب الشمالية ، ينظرون جنوباً إلى مدن البلقان وقراه - وهم الفقراء فى ثقافتهم وأحوالهم المعيشية - كما ينظر رجل جائع إلى واجهة محل للبقالة حافل بمختلف الأطعمة والسلع .

وحدثت أكبر هجمة للسلافيين على البلقان خلال منتصف حكم الإمبراطور « جستنيان » بين سنتى ٥٤٧ م ، و٥٤٨ م عندما اجتاحت كوسوفا المعروفة حالياً واتجهوا نحو ألبانيا ، ثم توالى هجماتهم نحو اليونان ، ولم تلبث هذه الهجمة أن انقضت ، حتى كان العقد الأول والثانى من القرن السابع الميلادى عندما استدعى الإمبراطور البيزنطى « قسطنطين بروفيرو جيتوس » السلافيين الكروات من وسط أوروبا لمساعدته فى ردع الغزاة « القار » فجلبوا معهم جيرانهم الصرب ، فلما تمكنوا من طرد « الأفار » حل الكروات محلهم فى كرواتيا (الحديثة) وحل الصرب فى منطقة « راشكا » التى تمثل اليوم جنوب صربيا على الحدود الكوسوفية ، كما احتلوا منطقة الجبل الأسود .

فى هذا الوقت لم يكن للصرب دولة وإنما كانوا قبائل يحكمها رؤساء باسم « جوبان » موزعين على مناطق عدّة سميت كل منطقة باسم « جوبا » ، ومع الزمن تشكلت من هذه القبائل أول دولة صربية فى « راشكا » وسميت بهذا الاسم ، فإذا كان هناك كلام عن مهد الصرب فى البلقان فراشكا هى هذا المهد لا كوسوفا كما يزعم الزاعمون .

مضت ثمانية قرون منذ دخول الصرب إلى البلقان حتى بداية الغزو العثمانى فى خمسينات القرن الخامس عشر الميلادى ، فماذا كان وضع كوسوفا خلال هذه القرون الثمانية ؟

كانت كوسوفا ضمن ممتلكات الدولة البيزنطية لمدة أربعة قرون ، ثم انتقلت إلى البلغار لمدة قرنين ، وبعد ستة قرون من استقرار الصرب في « راشكا » وفي عهد أميرهم إستيفان نيمونيا (١١٨٠ م) غزا الصرب أجزاء من شرق كوسوفا ، وسمى « إستيفان » نفسه « جوبان العظيم » ولم تتحول أراضي كوسوفا بأكملها إلى حكم « جوبان » الصربي إلا سنة ١٢١٦ م ، وكان هذا التوسع نتيجة للضعف الذي اعترى الإمبراطورية البيزنطية والاضطرابات التي تفشت في منطقة البلقان مما جعل أراضيها مطمعا للقوى المتمردة على الإمبراطورية .

في سنة ١٠٥٤ م انشقت الكنيسة المسيحية إلى كنيستين بعد انقسام الإمبراطورية الرومانية إلى إمبراطورية غربية مقرها روما ، وإمبراطورية بيزنطية في الشرق مقرها القسطنطينية (اسطنبول حديثا) ظلت الكاثوليكية الرومانية مهيمنة في الغرب ، وكان الألبان يتبعون هذه الكنيسة ، بينما خضع الصرب للكنيسة الأرثوذكسية الشرقية .

ونظرا لاتساع نفوذ المملكة الصربية النيمانية وتعاضل طموحاتها السياسية استقلت الكنيسة الصربية عن الكنيسة الأرثوذكسية الشرقية ، وأصبح لها بطريرك خاص بها ، وأنشئ مقر للبطريركية في دير « جيتشا » قريبا من بلدة صربية تعرف باسم « كرالييفو » ، ولم يفكر الصرب في نقل مقر البطريركية إلى مكان آخر إلا بعد الغزو التتري لبلادهم في نهاية القرن الثالث عشر ، وكان من عادة التتار أن يدمروا كل شيء في طريقهم ، ولذلك أحرقوا دير « جيتشا » وهم في طريق الإنسحاب ، عندئذ فقط حول الصرب مقر البطريركية الصربية إلى موقع حصين بغرب كوسوفا يسمى « بيتش » .

معنى هذا أن مهد المسيحية الصربية خلال جيلين أو ثلاثة أجيال منذ نشأة الكنيسة الصربية المستقلة كان بداخل صربيا أو « راشكا » كما كانت تسمى في ذلك الوقت ، وليس في كوسوفا كما يزعم المؤرخون الصرب ، والصدفة المحضة هي التي جعلت الصرب ينقلون مقر بطريركيتهم إلى كوسوفا ، فلو لم يكن دير « جيتشا » في طريق التتار لما احترق ولما فكر الصرب في نقل البطريركية .

ولم يكن مبنى الكاتدرائية فى « بيتش » هو أقدم المباني الدينية ولا أقدها فقد بنى الملك الصربى « إستيفان » خمسة عشر مؤسسة دينية من كنائس وأديرة باسم القديس « جورج » ثلاثة منها فقط فى كوسوفا وتوزعت المؤسسات الأخرى فى أماكن مختلفة من المملكة .

الأهمية الحقيقية لكوسوفا فى عهد الدولة النيمانية ترجع إلى كونها مركزاً جغرافياً هاماً ، خصوصاً بعد التوسع الصربى نحو الجبل الأسود وشمال ألبانيا ، حيث أصبحت كوسوفا معبراً تجارياً هاماً ومصدراً غنياً بالمعادن .

أما من الناحية السياسية فلم يكن لكوسوفا أهمية تذكر ، فقد درج ملوك الصرب على اتخاذ عاصمتهم فى أى مكان حسب الأهمية العسكرية الآنية ، ومعنى هذا أنه لم يكن للصرب عاصمة واحدة مستقرة فى مكان واحد ، كانت معظم الوقت فى مدينة « راش » بالقرب من نوفي بازار الصربية ، وأحياناً فى « سكوبيا » ، أو « بريزن » ، أو « بريشتينا » لفترة قصيرة من الزمن .

لم تكن كوسوفا إذن تمثل عند الصرب أهمية دينية ولا سياسية حقيقية ، وإنما اكتسبت أهميتها الدينية بمحض الصدفة كما رأينا ، فلو لم يكن مقر البطرياركية فى طريق التتار لما أحرقوه ، ولما انتقلت الكنيسة الصربية إلى كوسوفا وأصبح لها اليوم هذه الأهمية الأسطورية عند الصرب .

كوسوفا تحت حكم النيمانيين الصرب :

كان المجتمع الصربى ينقسم إلى طبقات شديدة التمايز حتى أن « النبلاء » أنفسهم كانوا طبقتين أشبه بالتقسيم الطبقي فى أوروبا : البارونات والفرسان ، وكانت الطبقة العليا هى التى يمكن أن تملك الأرض ملكية مطلقة ، وقد عمل ملوك الصرب وفقاً لمبدأ أن جميع الأراضى التى لا تخضع للملكية المطلقة تنحول تلقائياً إلى الملوك ، ولكن كان هناك قطاع عسكرى مشروط الملكية ، وهو ميراث من النظام البيزنطى معروف باسم « برونويا » وسماه الصرب « برونيا » .

وتتألف الطبقات الدنيا من الفلاحين والعبيد ، أما الفلاحون - فطبقاً

لقانون « القيصر دوشان » - كان عليهم واجبات كثيرة : فهم ملتزمون بالعمل يومين فى الأسبوع فى أرض سيدهم النبيل الإقطاعى ما يملكه هو عليهم من أعمال ، ثم عليهم بعد ذلك أن يدفعوا له ست فرنكات ذهبية عن الفرد الواحد فى العام ، هذا خلاف الضرائب الأخرى وأعمال السخرة التى تكلفهم بها الدولة مثل : العمل فى الأراضي الملكية ، أو فى بناء القصور والقلاع وعلف الخيول الملكية ، وغير ذلك من أعمال فى تمهيد الطرق والمواصلات والنقل ، وكانت هناك ضرائب أخرى تدفع للدولة ، وضرائب تدفع مقابل المأوى والتدفئة إلى غير ذلك من أنواع الضرائب التى لا حصر لها .

هذا النظام الضرائبى وهذه التكاليف والسخرة لا يمكن مقارنتها بنظام الضريبة المالية التى وضعها العثمانيون ، فقد كان النظام العثماني باعتراف المؤرخين الأوروبيين أفضل بكثير من جميع الأنظمة الأوروبية ^(٤) .

روعى فى قانون « دوشان » نظام التقسيم الطبقي للمجتمع فى العقوبات ؛ فالنبيل إذا اغتصب امرأة من طبقة النبلاء تقطع يده ، أما إذا فعل نفس الجريمة شخص عادى من الطبقات الدنيا فعقوبته الموت شنقاً ، أما إذا زنت امرأة نبيلة بفلاح فكلاهما يعاقب بقطع اليد وجذع الأنف ، وإذا نتف أحدهم لحية نبيل فإنه يفقد كلتا يديه ، وجريمة ضرب طاهى القاضى عقوبتها السجن والتجريد من الممتلكات ، وجريمة قطع الطريق الشنق ، وثقفاً عيون اللصوص ، ويتم تدمير القرية التى تأويهم كعقوبة جماعية ، وإذا هرب الفلاح من أرض سيده فتلحق جريمة عقوبتها جذع الأنف ، ويبدو أن قطاع الطرق واللصوص كانوا يمثلون مشكلة مؤرقة ومستمرة للسلطات الصربية فى كوسوفا خلال العصور الوسطى .

وفى قانون « دوشان » كانت هناك مادة لمعاقبة المرتد عن دينه أو المجتدّف فيه تقول : « إذا وُجد هرطيق يعيش بين المسيحيين فإنه يوسم على وجهه بعلامة ، ويُسحب من ناصيته أمام الناس » .

(٤) انظر « مالكوم »

Malcolm, Noel. Kosovo : A short History. (London : Macmillan, 1998) p. 51 .

وكان الكاثوليكي يعتبر عند الصرب مجدداً في الدين ، وهكذا من البداية لم يعترف الصرب إلا بدينهم الأرثوذكسى ، ولم يقبلوا التعايش مع الأديان الأخرى . كان التعدين من أهم مصادر الاقتصاد فى كوسوفا ، حيث كانت مناجمها تنتج الفضة والذهب والرصاص منذ أقدم العصور ، وازدهرت تجارة المعادن ابتداء من القرن الثالث عشر الميلادى ، ومن أشهر مراكز التعدين : « ترييستا » و « يانيكو » و « نوفو بردو » وقيل إن هذه المدينة الأخيرة كانت فى الفترة بين ١٣٥٠ إلى ١٤٥٠م أشهر مدينة فى البلقان كله .

كانت العملة الصربية تُصك فى « بريزن » و « نوفو بردو » وقد حدث أن أصدر « ميلوتين » ملك الصرب عملة معدنية أكسبته شهرة فى الأدب العالمى ، كانت عملة فضية قلّد بها عملة البندقية ولكن نسبة الفضة فيها كانت أقل من مثيلتها المقلّدة ، فاعتبرتها البندقية عملة مغشوشة وحزمت التعامل بها ، وخلّد هذه الواقعة الأديب الإيطالى الشهير « دانتي » فى « الكوميديا الإلهية » حيث لعن « ميلوتين » ملك راشكا كمزيف للنقود وجعل مصيره الجحيم .

ورد فى قانون « دوشان » واجبات وعقوبات خاصة لفئات السكان المختلفة : الصرب والألبان والفلاشيون واللاتين (أى الكاثوليك) ، وورد ذكر ألبان كوسوفا كثيراً فى هذا النص التاريخى القديم ، ولذلك اتخذ المؤرخون الألبان دليلاً على أن كوسوفا كان بها ألبان قبل قدوم الأتراك إليها ، ومعنى هذا أنهم أصلاء فى هذه الأرض وليس كما يزعم المؤرخون الصرب أن الأتراك العثمانيين جاءوا بهم إلى كوسوفا من ألبانيا .

* * *

الفصل الثانى

معركة كوسوفا (التاريخ والأسطورة)

فى عام ١٣٨٩م وقعت بين القوات العثمانية وبين الجيش الصربى فى كوسوفا معركة تاريخية كبرى ، انهزم فيها الجيش الصربى هزيمة منكرة ، وانسحب الجيش العثمانى عائداً إلى الأناضول . لم تكن هذه هى المعركة الوحيدة التى انتصر فيها العثمانيون ، ولا المعركة الوحيدة التى انهزم فيها الصرب أمامهم ، ولكن ثار حول هذه المعركة بالذات جدل تاريخى كبير ، حول حقيقة النصر والهزيمة كما سنرى ، وأحاطت بها مبالغات أخرجهتها من الواقع التاريخى إلى مجال الخيال الأسطورى .

تتركز مزاعم الصرب فى معركة كوسوفا على ادعائين كلاهما باطل : الادعاء الأول : هو أن الانتصار العثمانى فى هذه المعركة هو الذى مزق الإمبراطورية الصربية فى العصور الوسطى ، والادعاء الثانى هو أن الصرب الذين هُزموا وُضعوا مباشرة تحت الحكم العثمانى .

يتجاهل الادعاء الأول حقيقة أن الإمبراطورية الصربية كانت قد تمزقت بالفعل بعد موت « القيصر دوشان » مباشرة سنة ١٣٥٥م ، يعنى قبل معركة كوسوفا بأربعة وثلاثين سنة ، ويتجاهل الادعاء الثانى حقيقة أخرى وهى أن دولة صربيا ظلت قائمة بعد معركة كوسوفا مدة تسعة وثلاثين سنة كاملة مع تدخل طفيف من جانب الدولة العثمانية ^(٥) .

أما بالنسبة لأهمية هذه المعركة فإن المؤرخين المحايدون يعتقدون أن انتصار

(٥) انظر « مالكوم » نفس المصدر ، ص ٥٨ .

العثمانيين على الصرب فى بلغاريا على نهر « ماريتسا » سنة ١٣٧١م كان أكبر أثرا من معركة كوسوفا ، ويرون أن هذا الانتصار هو الذى فتح أبواب البلقان أمامهم ، حيث تمكن العثمانيون من الإطاحة بجيش صربى ضخم عندما انقضوا عليه فى هجمة ليلية مفاجئة مزقت الجيش أشلاء ، وترتب على هذه الهزيمة خسارة كبرى للصرب ، حيث فقدوا أراضى مقدونيا كلها .

هذا لا يمنع من الاعتراف بأن معركة كوسوفا بالفعل كانت نقطة تحول كبرى فى تاريخ صربيا ، وكان واضحا أن دولة الصرب فى طريقها إلى الإندثار مهما طال أجلها ، ولكن هذه المعركة عند الصرب لا تكتسب أهميتها من نتائجها السياسية أو الاستراتيجية ، ولا تقاس أهميتها عندهم بأى حادثة أخرى فى التاريخ الصربى كله ، بل أصبحت « طوطما » مقدسا أو طلسمًا من طلسم الهوية الصربية ، ومن ثم أطلق عليها المؤرخون « أسطورة كوسوفا » ، وهم لا يعنون بذلك أن كل ما رواه الصرب عن قصة المعركة كلام خرافى زائف ، وإنما يسيرون إلى الطريقة الطلسمية التى سلكتها الأسطورة فى العقلية الصربية .

ليست الأسطورة بالأمر الغريب فى حياة المجتمعات الإنسانية القديمة أو الحديثة ، فقد يتناول التاريخ حادثة معينة ، ثم تأتى الأسطورة الشعبية فتتناول نفس الحادثة بشيء من المبالغة وتضفى عليها بعض الخيال المشحون بالأحلام والانفعالات والرموز ، ولكن يبقى - بعد ذلك - التاريخ تاريخًا ، وتظل الأسطورة أسطورة مكانها الصحيح فى الأدب الشعبى .

لكن الغريب عند الصرب أن يتوارى التاريخ الحقيقى للحادثة وتحل الأسطورة محله ، بل تصبح مرجعيتها طوطمًا مقدسًا لا تصح مناقشته ، ناهيك عن الشك فيه ، وليس ببعيد عنا محاكمة « رجاء جارودى » الذى تجرأ على مناقشة بعض حقائق « الهولوكوست » اليهودى كما صورته الصهيونية ، واعتبرت فرنسا هذه المحاولة جريمة تستحق تقديم الرجل إلى القضاء ، بمثل هذه القداسة الأسطورية يحيط الصرب معركة كوسوفا .

لعل فرز القصص التاريخية لمعرفة ما فيها من حقائق واستبعاد الزائف منها مهمة تنتمى إلى التحليل التاريخي ، أما معرفة الأسباب النفسية الكامنة وراء انبعاث أسطورة كوسوفا في العصر الحديث ، ولماذا كان لها هذا الأثر الهائل في العقلية الصربية ؟ فهو أمر من صميم علم النفس الاجتماعي ، وربما علم النفس المرضى أيضًا ، ولست أزعم أن هذا الكتاب من شأنه أن يتعرض لهذه المحاولة أو أنه معنى بها ، ولكنه يحاول استعراض بعض الحقائق التاريخية الهامة المتصلة بموضوع « معركة كوسوفا » ، وأن يقترب من العقلية الصربية في تناولها لهذا الموضوع .

في أواخر السبعينات من القرن الرابع عشر الميلادي ، تمزقت إمبراطورية الملك الصربي « دوشان » وقسمت بين الأمراء ، فكان أكبر جزء فيها من نصيب الأمير « لازار هريليا نوفيتش » الذي جعل عاصمتها مدينة « كروشيفاتس » ، وقد اشتمل هذا الجزء على شريط من الأرض في شرق كوسوفا الغني بالمعادن ، مما جعل « لازار » أقوى حكام الصرب جميعًا ، ومما دعم مركزه أن كانت له الوصاية على الكنيسة الأورثوذكسية الصربية ، حيث كان مقر البطريركية حينذاك في بلدة « جيتشا » التي تقع ضمن أملاك « لازار » ، أما معظم أراضي كوسوفا فكانت من نصيب الأمير « فوك برانكوفيتش » الذي طرد أسرة « بلشا » من « بيتش » و « بريزن » ، ولكنها ظلت تتحكم في أكثر مناطق الجبل الأسود مع شمال ألبانيا .

ورغم قوة لازار في صربيا إلا أن أكبر قوة في المنطقة كلها كانت متمثلة في « ثفرتكو » ملك البوسنة الذي تحالف مع لازار ومكّنه من الاستيلاء على مزيد من الأراضي وسط صربيا وغربها من أسر حاكمة أخرى .

وكان الأمير لازار وملك البوسنة يتمتعان بعلاقات طيبة ، كذلك استطاع لازار توثيق علاقاته بجميع الأسر الحاكمة المجاورة ، فزوج واحدة من بناته إلى « فوك برانكوفيتش » وزوج الأخرى إلى أمير آخر من أسرة « بلشا » ، ولكنه لم يستطع أن يحافظ على علاقات متوازنة مع كل الجيران ، لأن صديقه البسنوي

«تفرتكو» وصهره «برانكوڤيتش» كانا فى صراع دائم للسيطرة على أراضى الساحل الأدرىاتيكى .

وفى سنة ١٣٨٥م قتل الحاكم «البشاوى» فى معركة مع الأتراك العثمانيين وسط ألبانيا ، ووافق «جيرجى» الثانى وزينه فى الحكم على أن يصبح تابعًا للعثمانيين ويدفع لهم الجزية معتقدًا أنه بذلك يدعم موقفه العسكرى ضد تهديد «تفرتكو» الذى كان يطمع فى أراضيه ، وضد أسر النبلاء المتمردين عليه فى الجبل الأسود ، وهم الذين كانوا قد حرضوا عليه العثمانيين من قبل .

اعتاد المؤرخون والكتاب المحدثون فى دول البلقان الحكم على أى شخص تعاون مع العثمانيين أو دعاهم إلى المنطقة كحلفاء بأنه ارتكب أبشع جرائم الخيانة ضد الوطن وضد الهوية ، ولكن هذه النظرة إلى الماضى مفارقة تاريخية كبيرة ، لأن جميع حكام البلقان فى العصور الوسطى استعانوا بجيوش أجنبية كلما أمكنهم ذلك . كانت هذه هى القاعدة وما عداها فهو شاذ ، فقد استدعى حكام البلقان المجريين والألمان والكتلان وغيرهم لمحاربة خصومهم أو منافسيهم فى المنطقة ، وكان منظر الجنود الغرباء الذين يتحدثون لغات أجنبية منظرًا مألوفًا فى البلقان . ربما الشئ الوحيد الذى بدا مختلفًا بالنسبة للعثمانيين أنهم لم يكونوا مسيحيين بل مسلمين ، ولم يكن هذا فى الحقيقة يعنى شيئًا على الإطلاق ، لأن وجود هؤلاء الناس كان للقتال لا لنشر الدعوة الإسلامية ، وحتى فى البلاد التى أصبحت تحت سيطرتهم لم يبد منهم أى نشاط أو اهتمام بتحويل سكانها إلى الإسلام .

والحقيقة أن التاريخ العثمانى كله حتى بداية التوسع فى البلقان كان تاريخ تعاون مع الحكام المسيحيين^(٦) ، وكان أول من دخل من الجنود الأتراك أرض أوروبا هم الذين جاءوا بدعوة من قائد كتلانى سنة ١٣٠٥م ، وبعد سنوات

(٦) انظر : «مالكوم» نفص المصدر ، ص ٦٠ .

استدعاهم الملك الصربي «ميلوتين» لمساعدته في معركة ضد جيش بيزنطى ، فلما تم له النصر استضاف منهم ألفاً وخمسمائة جندي ليستقروا فى أرض صربيا ، واستخدم القيصر الصربى «دوشان» الأتراك فى جيشه لشدة بأسهم فى القتال ولرغبته فى توسيع مملكته على حساب أراضي الإمبراطورية البيزنطية متشجعاً فى ذلك بالحرب الأهلية التى كانت دائرة فيها حوالى سنة ١٣٤٠ م . كذلك استعان «جون كانتاكورينوس» - الذى كان يسعى لاستعادة عرشه الإمبراطورى فى بيزنطة - بأسطول أمير تركى غربى وجيشه ، ثم لجأ مؤخراً إلى «أورخان» أقوى حكام الأتراك العثمانيين وزوجه ابنته ، ولم يدهشه كثيراً أن يحتل «أورخان» شريطاً كبيراً من الساحل سنة ١٣٤٥ م ، ورفض إعادته للإمبراطور الذى ساعد فى عودته إلى العرش ، وكان هذا الشريط هو أول موضع قدم يملكه العثمانيون فى أوروبا .

وفى سنة ١٣٦٠ م خلف «أورخان» أصغر أبنائه السلطان «مراد» الذى قام بحملات نشطة من التوسع نحو مقدونيا وبلغاريا ، واستولى على مدينة هامة سنة ١٣٦١ م هى «أدرنه» ، وبعد عشر سنوات حقق نصراً حاسماً على الجيش الصربى عند نهر «ماريتسا» كما سبق أن ذكرنا .

معركة كوسوفا :

كانت البوسنة وصربيا هما الهدف التالى للسلطان مراد ، وبدأ يتحرك لتحقيق هذا الهدف سنة ١٣٨٦ م حيث هاجم أراضى «لازار» واستولى على مدينة «نيش» فى صربيا وكانت موقعاً استراتيجياً هاماً على نهر «مورافيا» وعند تقاطع طريقين رئيسيين ، واضطر «لازار» لقبول التبعة ودفع الجزية للسلطان مراد ، فلما نكص «لازار» فى تعهدهاته ورفض دفع الجزية وبدأ يجمع حوله جيوش حلفائه استعداداً للحرب العثمانيين ، ذهب إليه السلطان مراد لإخضاعه وتأديبه ، فكانت معركة كوسوفا الشهيرة .

فى صيف ١٣٨٩ م استغاث «لازار» بحلفائه البوسنويين الذين أمدّوه بعدد كبير من الجنود ، كما أسهم «فوك برانكوفيتش» حاكم الجبل بحشد آخر

من قواته ، وجاءت ثلاثة جيوش أخرى كبيرة لماصرة الأمير « لازار » في منطقة تسمى « كوسوفا بوليا » على بعد أميال قليلة شمال غرب « بريشتينا » وكان ذلك في صباح ١٥ يونية ١٣٨٩ م ، حيث دارت المعركة بين الصرب والعثمانيين .

أشياء قليلة عن هذه المعركة التاريخية هي التي عُرفت معرفة مؤكدة ، ويمكن تلخيصها في بعض جمل :

- كان القتال عنيفًا شديدًا الوطأة ترتب عليه خسائر كبيرة لدى الطرفين .
- قُتل كل من السلطان مراد والأمير لازار .
- تمزقت قوات لازار وتركت أرض المعركة للقوات العثمانية .
- خلف « بايزيد » أباه السلطان مراد في قيادة الجيش وكان يقاتل معه على رأس فرقة من الفرسان .
- انسحب بايزيد بجيشه عائداً إلى بلاده ليحسم أمر الخلافة .
- وخلف الأمير لازار في صربيا ابنه « استيفان لازار يفتش » ، وكان قاصراً فوضع تحت وصاية أمه الملكة « ميليتسا » .
- قبلت الملكة « ميليتسا » نيابة عن ابنها أن تكون تابعة للعثمانيين وأن تدفع لهم الجزية السنوية .

كل شيء بعد ذلك عن معركة كوسوفا ليس من الأمور المؤكدة ، وليس هناك إجابات موحدة عن مجموعة هامة من التساؤلات منها :

- ما هي القوات المختلفة على وجه التحديد التي اشتركت في هذه المعركة ؟
- كم كان حجم القوات التي اشتركت في القتال مع كل طرف ؟
- كيف سارت أحداث المعركة ؟ وما هي نقاط التحول الرئيسة في سير هذه الأحداث ؟

- متى وكيف لقي كل من السلطان مراد والأمير لازار حتفهما ؟
- وفي النهاية هل يمكن اعتبارها معركة انتصار طرف على طرف آخر ؟ أم أنها كانت معركة تعادل بين الطرفين ؟

يوجد عدم اتفاق شائع بين المؤرخين بالنسبة للمشاركين في القتال ،

فالمؤرخون الصرب مثلاً يتجاهلون متعمدين اشتراك قوات ألبانية فى جيش لازار ، بينما يعطى المؤرخون الألبان مكاناً بارزاً للقوات الكوسوفية فى جيشه ، ويؤكدون أن نبلاء من كوسوفا على رأس قواتهم شاركوا فى هذه المعركة ببسالة وقتل بعضهم حيث وردت أسماؤهم فى مذكرات تاريخية موثقة لأسرة «موزاكا» الكوسوفية .

واستبعاد ذكر الألبان فى التاريخ الصربى له دلالة مقصودة هى إنكار وجودهم ، بينما تؤكد الروايات العثمانية التى دونت ميكراً فى القرن الخامس عشر اشتراك عناصر ألبانية من كوسوفا فى جيش لازار ، كما تشير إلى عدد كبير من الجنسيات الأخرى اشتركت فى هذا الجيش من صربيا وألبانيا والبوسنة والمجر ورومانيا وبلغاريا والتشيك ، بل تشير أيضاً إلى «فرانكيين» جاءوا من وسط أوروبا ، وتؤكد هذه الروايات أيضاً أن عدد هذا الجيش الضخم كان يفوق عدد جيش السلطان مراد بكثير .

ويذكر المؤرخون الأتراك أن جيش العثمانيين اشتمل على عدد لا بأس به من القوات الأجنبية ، فقد كان يقاتل مع السلطان قوات حاكمين صربيين هما «ماركو كراييفيتش» و«قسطنطين ديانوفيتش» ، كان الأول حاكماً لمقدونيا والثانى حاكماً لبلغاريا ، وكلاهما من أتباع السلطان العثماني ، حارباً معه . وهناك وثائق إيطالية كتبت فى غضون سبعين سنة بعد المعركة تؤكد أنه كان مع الجيش التركى فرسان يونانيون وفرسان مسيحيون آخرون من «جنوه» وغيرها من البلاد المسيحية .

وتكشف أقدم المدونات الصربية التى كتبت بعد المعركة بسنوات قليلة أن جيش السلطان مراد بالفعل كان يشتمل على يونانيين وبلغاريين وألبانيين أيضاً .

وردت قصص عن خيانات اقترفها بعض قادة القوات التى شاركت مع «لازار» مثل «فوك برانكوفيتش» زوج ابنة لازار ، وانسحاب القوات البسنوية أثناء المعركة بعد مقتل لازار ، لكن معظم هذه القصص كانت مصادرها

الملاحم الشعبية لا الوثائق التاريخية ، وعادة ما يحفل التراث الشعبي الشفوي بقصص عن خيانات مأساوية .

أخذ « فوك برانكوفيتش » في أسطورة كوسوفا دور الخائن الذى يتصل من الخيانة وينسبها إلى « ميلوش كوبليتش » (وكان هو الآخر زوجا لابنة من بنات الأمير لازار) ، تقول الأسطورة : إن ميلوش استشاط غضبا من هذا الاتهام الظالم واندفع يؤكد ولاءه للأمير لازار فطعن السلطان مراد وضحي بنفسه فسقط شهيدا .

وهنا نلاحظ أن القصص الشعبية قد خلطت معركة كوسوفا الأولى بالمعركة الثانية التى وقعت سنة ١٤٤٨م رغم الفارق الزمنى بينهما (٥٩ سنة) حيث ورد اسم « ميلوش » مع شخصيات تنتمى إلى معركة كوسوفا الثانية ، فى حين أن « ميلوش » هذا كان ميتا منذ وقت طويل .

ويبدو أن برانكوفيتش كان بريئا من تهمة الخيانة التى وُجهت إليه فهو لم يشترك مع العثمانيين فى حملات بايزيد التالية فى البلقان (سنتى ١٣٩٥ ، ١٣٩٦م) كما فعل ابن الأمير لازار نفسه مع غيره من الأتباع فى المنطقة ، وقد انتهى أمر « برانكوفيتش » إلى الموت فى أحد سجون العثمانيين ، وليس هذا تاريخ رجل موالٍ أو متآمر مع العثمانيين كما يزعم الكتاب الصرب ، هو لم يكن متحيزا لهم ، ولكنه فى نفس الوقت لم يكن مؤازرا للأمير الصربى لازار لخلاف بينهما حول السيطرة على الكنيسة الأرثوذكسية ، والأرجح فى أمر « برانكوفيتش » هو ما ذكره مؤرخ كتلانى محايد : « أن برانكوفيتش عندما علم بمقتل لازار فقد الرغبة فى مواصلة القتال وانسحب عائدا إلى بلاده » (٧) .

مقتل السلطان مراد :

سنجد عند الأتراك روايات كثيرة عن هذه الواقعة ، لعل أشهرها ما ورد فى كتابات رجل اسمه « أحمدى » كان يعمل فى بلاط بايزيد ومات سنة

(٧) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٦٨ .

١٤١٢م قال : « بعد هزيمة الصرب تعقب الجيش العثماني فلول العدو الهاربة وبقي السلطان مراد مع قليل من الضباط حوله في المؤخرة .. ولكن كان هناك مسيحي يرقد مختفياً بين جنث القتلى وقد غرق في الدماء من رأسه إلى أخمص قدميه ، استطاع أن يلمح الخان العظيم - وهذه مشيئة القدر - فنهض على قدميه واستل خنجره فغيبه في جسم السلطان » .

وذكرت روايات تركية أخرى بعد هذا التاريخ أن السلطان سمح لهذا المسيحي بالاقتراب منه ، لأنه طلب تقبيل يده .. ويقول آخرون : إن هذه الواقعة حدثت أثناء المعركة وليس في آخرها .

أما الأسطورة الصربية فتقول : إن « ميلوش » قرر أن يقتل السلطان ، فذهب إليه في صباح يوم المعركة قبل أن يبدأ القتال ، وطلب منه أن يسمح له بالانضمام إلى جيشه ، فأمره السلطان أن يبدى خضوعه بالانحناء وتقبيل ركبته ، فانتهاز « ميلوش » الفرصة واستل خنجره الذهبي وطعن به السلطان طعنة قاتلة .

حكاية ذهاب البطل « ميلوش » بالحيلة إلى السلطان ليظهر اسمه الشخصي من تهمة الخيانة هي في الحقيقة عنصر أساسي في الأساطير الشعبية الصربية التي تصف بطولة « العريس » الذي يدخل بالحيلة إلى بيت أهل عروسه ليخطفها ويستولي عليها بالقوة ، وهناك تقليد قديم عند الصرب في تحويل الأحداث إلى قصص شعبية في قالب شعري تتناقله الألسنة ، فهذه أسير وسيلة لبث المعلومات في مجتمعات تطفئ فيها الأمية وتشيع الثقافة الشفهية .

اتجاه الصرب إلى وضع الأحداث في قالب شعري إذن هو اتجاه عميق الجذور في الثقافة الصربية ، حتى أن فلاحاً وشاعراً يدعى « أنتى نيشيس » كان عضواً في الجمعية الوطنية الصربية سنة ١٨٧٣ - ١٨٧٤م اعتاد أن يحول مناقشات الجمعية حول الإصلاح المالي والميزانية بأرقامها إلى كلام منظوم يلقيه على مسامع الجماهير التي تنصت إليه بإعجاب ويصفقون له .

الكتاب الوحيد الذى ابتعد عن الخيال والأراجيز الشعرية معتمداً على الحقائق وإيراد تفاصيل منطقية معقولة هو كتاب ألفه كتلاني قبل سنة ١٤٠٢م ويبدو أنه قد أسس ما كتبه على قصة رواها يوناني بيزنطي معاصر للأحداث .

يعرض المؤلف المجهول الاسم معلومات دقيقة عن أسماء أماكن وتقاليد عثمانية وتفاصيل تاريخية ، وفقاً لما ذكره هذا المؤلف نعرف الحقائق الآتية :

كانت قوات الأمير لازار تتألف من ٢٦ ألف من المشاة و٣٤ ألفاً من الفرسان المسيحيين ، فيهم عدد كبير من الألمان والمجريين ، وكان من الفرسان المجريين رجل ضخيم الجسم جاء إلى لازار وطلب منه أن يضعه فى الصفوف الأمامية فحقق لازار رغبته كما أعطاه قيادة قسم كامل من الجيش ، وكان مع لازار من القادة نسييه « فوك برانكوفيتش » .

يستعرض المؤلف بعد ذلك تفاصيل كثيرة عن الجيشين الصربي والعثماني ، ويشير فى سياق كلامه إلى تنظيم الجيش العثماني حيث وضع السلطان أمام جنوده ثلاثة صفوف من الإبل مسلسلة بسلاسل حديدية ضخمة ، ويبدو أن هذا الوصف صحيح لأنه يتطابق مع رسائل أخرى عن معركة كوسوفا عثر عليها الباحثون فى فلورنسا ، ويمضى المؤلف فيقول :

استطاعت مجموعة من الفرسان الألمان أثناء المعركة اقتحام صفوف الإبل المسلسلة والتغلغل فى صفوف الجيش العثماني ، وانتهاز فارس مجرى فرصة الاضطراب الذى أحدثته الهجمة المفاجئة وهمز حصانه بقوة فاندفع به نحو السلطان غير مبالٍ بالسهم التى إنهالت عليه ، شق الفارس طريقه والرمح مشرع فى قبضته وسدد به ضربة اخترقت درع السلطان فأصابته بجرح عميق فسقط مضرباً فى دمائه ، وقتل الجنود المحيطين بالسلطان الفارس المجرى على الفور ، ولكن السلطان فارق الحياة بعد فترة وجيزة متأثراً بجراحه .

ربما يكون هذا الفارس المجرى هو « ميلوش » بالفعل ، وهو اسم محرف من الاسم المجرى « ميكلوش » ومعناه ابن المهرة (أنثى الحصان) ، أما حكاية

المهرة فى الأسماء المجرية فمرجعها إلى طوطم قديم يتبرك به الجنود والفرسان المجريون منذ عصور قديمة كشىء سحرى يربطهم بالحصان .

مقتل الأمير لازار :

كذلك كانت قصة موت الأمير لازار موضع خلاف كبير بين الكتّاب ، وقد لعبت الملاحم الشعبية هنا دورًا كبيرًا ، خصوصًا فى وصف المشهد الأخير بين لازار البطل المقبوض عليه ، وهو مقبل على الموت وبين السلطان مراد الذى أصيب بجرح قاتل فى المعركة ، فهنا نشهد ذروة « التراجيديا » الملحمية ، فى حين يصف المؤرخون الأتراك الواقعة ببساطة حيث يقولون : جىء بلazar أسيرًا أمام بايزيد (وليس السلطان مراد) فأصدر أمره بإعدامه على الفور .

وتتفق هذه الرواية التركية مع الروايات الصربية الأولى التى لم تتعد كثيرًا عن هذا الوصف ، ذلك قبل أن يلحق بالواقعة الخيال الأسطورى الجامح ، أما الروايات التى تجعل من لازار نفسه البطل الذى قتل السلطان مراد ، فإنها تأخذ خطأ مختلفًا عن الرواية التى تنسب هذا العمل إلى « ميلوش » .

مرة أخرى نرجع إلى رواية المؤرخ الكتلائى المجهول الاسم فهى أكثر الروايات قربًا من الواقع حيث قال : « قتل لازار بعد أن فارق مراد الحياة بلحظات ، وكان مقتله على يد قائد الجناح الأيسر لفرسان الأناضول فى الجيش العثمانى ، وقد التحم مع لازار أثناء المعركة » .

لكن صناع الأساطير الصربية رفضوا هذه الواقعة فى محاولة مستميتة لإعطاء أميرهم فرصة لكى يلقى خطبة بطولية مؤثرة قبل أن يلقى مصرعه (٨) .

الحكم على معركة كوسوفًا تراوح فيه كلام المؤرخين بين من يقول إنها كانت نصرًا حاسمًا للأتراك العثمانيين على الصرب ، ومن يقول إنها كانت تعادلًا بين الطرفين ، بينما يذهب آخرون إلى أنها كانت أكبر هزيمة فى التاريخ أصابت الصرب ، لكن الصرب - على وجه الخصوص يتجاهلون كل هذا

(٨) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ص ٧٥ .

ويزعمون العكس تمامًا إذ يقولون : إنها كانت انتصارًا للصرب وهزيمة للأتراك ، وقد أغرى بعض الكتاب على التمدادى فى هذا الزعم حقيقة أن السلطان مراد قُتل فى المعركة ، وأن جيشه عاد إلى بلاده بعد موته ، ولم يتابع غزو صربيا ، بينما تشير بعض الكتابات الدينية الصربية التى تعرضت لوصف المعركة بأنها تعادل بين جيشين تعرضا لخسائر جسيمة ، وأصابهما الإرهاق فتوقفًا معًا عن القتال .

لكن يرى المؤرخون المحدثون أن معركة كوسوفا كانت نتيجة نصرًا مبيّنًا للعثمانيين على الصرب ، فقد غادر الجيش الصربى المعركة مبكرًا بينما بقى العثمانيون فى مواقعهم ، ثم إن الصرب بعد هذه المعركة فقدوا قوتهم العسكرية بينما استطاع العثمانيون أن يعودوا مرة بعد أخرى للقتال بجيوش أكبر وأكثر مقدرة على القتال .

كان هذا هو الانطباع الفورى السائد عند الناس فى كوسوفا وفى مناطق البلقان الأخرى بعد المعركة ، وقد سجل هذا الانطباع كاتبان أحدهما يدعى : « قسطنطين البلغارى » ، وكان يعمل فى بلاط ابن الأمير لازار سنة ١٤١١ م ، وصف المعركة بأنها انتصار تركى ، وكان بذلك يعبر بالتأكيد عما سمعه يتردد فى البلاط الصربى الذى قبلت ملكته التبعية ودفع الجزية للسلطان العثمانى . وأما الكاتب الثانى فهو الأسقف الكاثوليكي « مارتينو سيجونو » وكان يعيش فى « نوفو بردو » فى أوائل النصف الأول من القرن الخامس عشر .

تطور الأسطورة :

اتخذت أسطورة كوسوفا مسارًا آخر بعيدًا عن الواقع وعن المعقول ، وما يهمنى اليوم هو أن نحاول تتبع بعض الروايات التى حيكت مبكرًا فى هذه الأسطورة ومعرفة الإضافات والتغييرات التى لحقت بها خلال القرن التاسع عشر بالذات ، ذلك لأن أسطورة كوسوفا التى تسيطر الآن على العقيلة الصربية صياغة أيديولوجية مستحدثة تطورت مع ظهور القومية الصربية فى ذلك القرن .

أول العناصر التي نلاحظ تأكيدًا حديثًا عليها هو عنصر عبادة أرثوذكسية صربية للأمير لازار ، وترجع بدايات هذه العبادة إلى العام الأول بعد موت لازار ، حيث أعيد دفنه في دير بُني خصيصًا لذلك في بلدة « رافانيتسا » بين « نيش » و « بلجراد » ، وظهرت في ذلك الوقت كتابات دينية تصفه بأنه شهيد وقديس ، وُكِّتت طقوس دينية للصلاة في ذكرى موته (يوم ١٥ يونية) من كل عام ، تشتمل على قصة حياته وموته وتركز على أعمال البر والتقوى وسخائه على الكنيسة دون ذكر لقتاله مع الأتراك ، ولعل أهم ما نسب إليه في هذه الكتابات أنه وقف يخطب في جنوده قبل بدء المعركة فقال : « الموت في هذه المعركة أفضل لكم من الحياة في العار .. لقد عشنا طويلاً في هذه الدنيا وهانحن الآن نسعى للقتال والاستشهاد لنخلد في السماوات » .

وعلى خلاف الموقف في الصلوات الأخرى التي تعبر عادة عن عذاب القديسين ومعاناتهم ، تصف هذه النصوص الدينية بأنها نصر للقديس لازار ، فنعمة الاحتفال والبهجة هنا أقوى من نعمة الأحران ، لم تكن البكائيات على الشهيد واضحة في الأسطورة كما هي اليوم ، والسبب في ذلك أنها كتبت خلال عقد أو عقدين بعد المعركة وكان ابن لازار لا يزال يحكم صربيا ، وكان تابعا مخلصا للعثمانيين ، وبالتالي لم يكن من المعقول أن يكتب رجال الدين كلاما تتعبد به الرعية يصفون لها هذا الوضع بأنه مأساة .

ومضى الأمر على هذا النحو زمنا طويلاً حتى القرن السابع عشر الميلادي ، نامت فيه الأسطورة وانحسرت الصلوات الاحتفالية على القديس لازار في مكان واحد هو دير « رافانيتسا » .

لم تصبح ذكرى لازار مناسبة مأسوية وكارثة صربية يطول فيها العويل والنواح إلا في القرن التاسع عشر ، وكما تغيرت نعمة الاحتفال بالذكرى تغير أيضاً تاريخها السنوي ، يجرى الاحتفال بها يوم ٢٨ يونية بدلاً من ١٥ يونية ، وأصبحت عندئذ فقط ذكرى أكبر كارثة قومية في تاريخ الصرب .

تحولت أسطورة كوسوفا في القرن التاسع عشر إلى أيديولوجية قومية على يد رجلين : أحدهما هو « فوك كراجيتش » من المؤسسين للفكر القومي الصربي وكان خبيراً في جمع التراث الشفهي الشعبي ، والثاني هو « بيتر بتروفيتش نيجوش » حاكم الجبل الأسود ، وكان شاعراً جمع في قصيدته « غصبة الجبل » سنة ١٨٤٧م عناصر من ملحمة كوسوفا صاغها صياغة أيديولوجية .

كان القرن التاسع عشر هو فترة انبعاث القوميات في أوروبا ، وفي حالة صربيا ارتبطت فكرة إقامة وطن قومي مستقل بتوجيه الحرب إلى الأتراك العثمانيين بهدف التحرر من سيطرتهم ، وهكذا برزت الحاجة إلى تطوير أسطورة تدور قصتها حول العدو العثماني ، وتركز على رمز مأساوي ، وتذكر الصرب بأمجادهم التاريخية قبل قدوم العثمانيين ، وكانت أسطورة كوسوفا ترشح نفسها بقوة لتحقيق هذا الهدف القومي .

وكان في إحياء شعائر عبادة القديس لازار تركيزاً للمشاعر الصربية وتهيئة لعقول الناس لقبول فكرة أن يقودهم حاكم من طراز الأمراء تمهيداً لظهور أسرة ملكية في صربيا .

وبعد إعلان الملكية في ٢٨ يونية سنة ١٨٨٢م في صربيا بذلت الحكومة جهودها لربط الاحتفال السنوي بمعركة كوسوفا بالوحدة القومية وقيام الملكية في آن واحد .

أبرز عناصر « أسطورة كوسوفا » المستحدثة تتجلى في فكرة « ميثاق كوسوفا » وخلاصتها : « أن القديس إيليا ظهر أمام لازار قبل المعركة على هيئة نسر وخيَّره بين مملكة الأرض ومملكة السماء ، فاختار الثانية ، وبسبب « ميثاق الرب » هذا اعتبر الصرب أنفسهم « شعب السماء ، كما يعتبر اليهود أنفسهم شعب الله المختار .

لم يلحظ مخترعوا فكرة الميثاق الإلهي ما فيها من تناقض ظاهر مع الهدف الذي اخترعت من أجله ، فقد كان الهدف هو إقامة مملكة واقعية على أرض

صربيا لا بناء مملكة فى السماء ، ومع هذا التناقض لا تزال أسطورة كوسوفا تعمل فى العقليّة الصربية بطريقة خفية ؛ لتنسج رابطاً غيبياً بين الصرب وبين شعورهم القومى .

مملكة تحتضر :

عندما قتل لازار فى معركة كوسوفا كان ابنه « إستيفان لازار يفتيش » قاصراً فى الخامسة عشر من عمره ، ومن ثم كان على أمه الملكة الأرملة « مليتسا » أن تقوم بمسئولية الحكم كوصية على العرش ، ولأن العثمانيين كانوا فى عجلة من أمرهم رحلوا بعد المعركة مباشرة ، ليتمكن بايزيد من تسوية أمر الخلافة فى تركيا بعد موت أبيه السلطان مراد ، لذلك لم يكن لدى الملكة مشكلة التبعية للعثمانيين التى عادةً ما يفرضها السلطان المنتصر ، ولكن ظهرت لها بعد ثلاثة أشهر مشكلة أخرى : إذ انتهز الملك المجرى « سيجموند » موت لازار وزحف على شمال صربيا واستولى على أراضيها ، والتمست الملكة مساعدة راجوسا فلم تستجب لها ، فلما علم السلطان بايزيد بالأمر أرسل وفداً إلى الملكة ليعرض عليها شروطه لحماية صربيا ضد أطماع ملك المجر ، فقبلتها الملكة ووافقت على أن تدفع الجزية السنوية ، وأن تمد السلطان بقوات صربية عند حاجته إليها فى الحرب ، وسافر « إستيفان لازار يفتيش » مع البطريرك الصربى إلى « أدرة » لإعلان الولاء للسلطان ، وكما جرت التقاليد الملكية فى العصور الوسطى اصطحب إستيفان « أخته الأميرة أو ليفيرا » ليزوجها إلى بايزيد .

وتصف الأساطير الصربية والتاريخ الصربى هذه الواقعة باعتبارها مهانة شنيعة .. قال المؤرخون : « أرسلت الأميرة لتلحق بحريم السلطان ولتصبح أمةً لإشباع النهم الجنسى للسلطان » ، ولكن الحقيقة أن الأميرة لم تكن أمة وإنما تزوجت السلطان زواجاً شرعياً وأقيم لهذه المناسبة حفل ملكى رسمى ، وكان شأنها فى ذلك شأن أخواتها السابقات اللاتى منحهن أبوهن زوجات لأعضاء فى الأسر الحاكمة بدول الجوار ، وكان هذا على أى حال مصير جميع أميرات القرون الوسطى ، فلا غرابة فى ذلك .

يقول المؤرخون الأتراك : إن السلطان بايزيد أحب الأميرة « أوليفيرا » حبًا شديدًا ، وإنه لم يفرض عليها اعتناق الإسلام ، ولا أن تتخلى عن دينها ، ووصف هؤلاء المؤرخون علاقة أخيها « إستيغان » بالسلطان بايزيد بأنها لم تكن علاقة تابع مخلص فحسب ، بل علاقة صداقة حميمة .

بلغ « إستيغان » سن الرشد سنة ١٣٩٣م ، وتوج أميرًا على صربيا ، واعتزلت أمه الحياة السياسية واعتكفت في دير للراهبات ، وفي سنة ١٣٩٥م انضم « إستيغان » إلى جيش العثمانيين في حربه مع أمير « ولاتشيا » (جنوب رومانيا) في معركة « روفين » ، وفي سنة ١٣٩٦م حارب مرة أخرى في صفوف السلطان ضد الملك المجرى الذى حشد جيشًا كبيرًا وعبر به الدانوب ليلتقى بالجيش العثماني في معركة « نيكوبوليس » فهزم هزيمة منكرة ، وهكذا استمر التعاون قويًا بين « إستيغان » وصهره السلطان بايزيد .

وعلى عكس هذا الولاء نكص « فوك برانكوفيتش » أمير الجبل الأسود فلم يظهر في جيش السلطان في معارك سنتي ١٣٩٣ ، ١٣٩٤م ، ولم يشترك في معركة روفين ، وخلال هذه السنوات دأب على تحويل كميات كبيرة من فضة كوسوفا ليحتفظ بها بعيدًا في راجوسا تحسبًا لحروب قادمة بينه وبين السلطان ، عندئذ نفذ صبر السلطان وطرده من الحكم .

احتفظ العثمانيون بقوة عسكرية في حصن « زفيتشا » شمال كوسوفا سنة ١٣٩٩م ، وكانت هذه بداية التسرب العثماني داخل المنطقة ، ومع حلول سنة ١٤١٠م وُجد إداريون عثمانيون إلى جانب الصرب في منطقة « تريستا » ، ولكن بقي الصرب مسيطرين بصفة أساسية على أراضيهم في كوسوفا ، وبدا أن علاقة الولاء والتبعية الصربية للعثمانيين تخدم مصلحة الطرفين معًا .

كانت المصلحة الأساسية لبايزيد أنه أصبح ضامنًا لأعداد كبيرة من القوات العسكرية يوفرها له أتباعه في البلقان ، وقد احتاج إليها جميعًا بالفعل عندما اجتاحت « تيمور لنك » الأناضول بعد أن انتهى من غزواته الكاسحة في العراق والقوقاز ، ثم توجه إلى الأناضول فهزم العثمانيين شر هزيمة في « أنقرة » ، حيث

كان الجيش التتري أكبر عددًا وأكثر مهارة في القتال ، ووقع بايزيد في الأسر فوضعه « تيمور لنك » في قفص من حديد وسبى زوجته العزيزة « أوليفيرا » .

كانت هزيمة « أنقرة » بالغة الأثر في سمعة العثمانيين العسكرية التي بلغت الحضيض في نظر الناس بمنطقة البلقان ، واضطربت الأمور اضطرابًا شديدًا بسبب حربين أهليتين استمرت لمدة عشر سنوات : نشبت الأولى بين أبناء بايزيد في صراعهم على السلطة ، والثانية في صربيا بين « إستيفان » وأقاربه ، فعند عودته من حرب الأناضول وجد أمامه جيش ابن عمته « جورج برانكوفيتش » يمنعه من الوصول إلى بلاده ، إلا أنه تمكن من اختراق هذا الجيش ولكن ظل جورج بعد ذلك يناوئه ويسبب له المشكلات ، وتفاقمت متاعبه بتمرد أخيه عليه ، فلجأ إلى ملك المجر وأعلن له الولاء مضطراً لأن أمر السلطة في الأناضول لم يستقر بعد ، فقد انتزعها أولاً سليمان بن يزيد ، وانقلب عليه أخوه موسى ثم جاء أخ ثالث اسمه محمد فأطاح بأخيه موسى .

انتهز « إستيفان » أمير الصرب الفرصة وغزا جزءًا كبيرًا من الجبل الأسود ، ولكنه لم يلبث طويلاً حتى توفي سنة ١٤٢٧ م ، وخلفه من بعده ابن أخته ومنافسه « جورج برانكوفيتش » فوحد أراضي كوسوفا تحت سلطة صربيا الكبرى .

لم تكن علاقة العثمانيين بجورج ملك الصرب علاقة طيبة ، فقد تمادى جورج في ولائه للمجريين مما اضطّر العثمانيين لتأديبه بالزحف على أراضي صربيا ، حتى انحنى أمام الضغط العثماني سنة ١٤٢٨ م ، وقبل الوفاء بواجبات التبعية لهم بعد أن تنصّل منها ، وليثبت حسن نواياه زوّج أخته للسلطان « مراد الثاني » ، ولكن هذا لم يمنع العثمانيين من التوغل في الأراضي التابعة لجورج حتى أصبح سنة ١٤٣٥ م لا يملك خارج صربيا سوى « نوفو بردو » وجزءاً من الجبل الأسود ، وأصبح الباقي من أملاكه تحت سلطان العثمانيين وإدارتهم .

جاءت الضربة القاصمة سنة ١٤٤١ م عندما استشعر السلطان « مراد الثاني » بوادر خيانة من أسرة برانكوفيتش ، فحاصر « نوفو بردو » وفر جورج إلى المجر . ثم جاءت فرصته للعودة سنة ١٤٤٣ م عندما بدأ ملك بولندا (الذي أصبح

أيضاً ملكاً على المجر) يجمع جيشاً كبيراً من أنحاء أوروبا في محاولة لشن حملة صليبية على العثمانيين لإخراجهم من أوروبا ، فاشترك جورج بقوة صربية في هذا الجيش إلى جانب قوات من ألمانيا والبوسنة وكرواتيا ، وكان أبرز القادة في هذا الجيش الصليبي هو القائد المجرى « يانوس هونيادى » كان حاكماً عسكرياً لترانسلفانيا ، وله جولات وانتصارات سابقة في معارك مع العثمانيين .

« هونيادى » والحشود الصليبية :

اخترقت القوات الصليبية المشتركة أراضي صربيا فطردت قوة صغيرة من العثمانيين كانت مرابطة في نيش ، واخترقت البلقان حتى وصلت إلى « صوفيا » ، ولكن مع بداية عام ١٤٤٤م لم تستطع التقدم أكثر من ذلك ، وأخذت تتفكك .

في تلك الأثناء أرسل السلطان مراد الثانى إلى « جورج برانكوفيتش » يطلب منه الانسحاب من الحملة فقبل على الفور ، وكذلك دخل ملك المجر في اتفاق مع السلطان ، ولكنه سرعان ما أخل باتفاقه وعاد الهجوم على العثمانيين ، بينما رفض « جورج » التعاون ومنعه من المرور في أراضي صربيا ، فعبر الملك المجرى وقائده العسكرى « هونيادى » الدانوب مخترقاً بلغاريا حتى وصل إلى فارنا على ساحل البحر الأسود ، وهناك التقى بالجيش العثمانى في نوفمبر ١٤٤٤م الذى سحق الجيش المجرى ، وهرب قائده « هونيادى » بينما سقط ملكه قتيلاً في المعركة ، وهكذا كانت معركة فارنا كارثة ماحقة للمجر .

كان « هونيادى » يتلظى بنار الثأر لهزيمته الموقعة في فارنا فشرع ينشئ جيشاً مجرياً آخر استعداداً لحملة صليبية جديدة ، فأرسل إلى البابا في روما يطلب مساعدته ، كما بعث إلى البندقية وغيرها دون جدوى ، ولكنه استطاع في يولية وأغسطس ١٤٤٨م أن يحشد جيشاً كبيراً زاد عن مائة ألف رجل من المجرين والرومانيين والألمان والتشييك ، وحاول إقناع « جورج برانكوفيتش » بمساعدته ولكنه رفض وأرسل إلى السلطان يخبره باستعدادات « هونيادى » لشن حملة صليبية عليه .

وفى أواخر سبتمبر ١٤٤٨م اخترق هونيادى الأراضى الصربية رغم أنف أميرها متجهًا نحو الجنوب إلى وادى مورافيا فى كوسوفا ، وكان السلطان مراد الثانى يحاصر متمرّدًا من أصل عثمانى اسمه «إسكندر بك» متحصّنًا فى قلعة «كرويا» فتخلّى عن حصاره واتجه لملاقاة جيش هونيادى ، حيث كانت المواجهة بينهما يوم ١٧ أكتوبر ١٤٤٨م فى نفس البقعة التى هُزم فيها «لازار» وهى «كوسوفا بوليا» .

حارب هونيادى ثلاثة أيام ببسالة ، ولكن فى يوم ١٩ أكتوبر حوَصِر قسم كبير من جيشه فدمره العثمانيون عن آخره ، وبدأ الجيش المجرى يفر من المعركة واضطر قائده إلى الفرار ، ووجد جورج برانكوفيتش الفرصة سانحة للانتقام من غريمه «هونيادى» فقبض عليه وهو عائد من المعركة وأودعه السجن حتى دفع فدية كبيرة ، وتعهد بعدم انتهاك الأراضى الصربية .

السلطان محمد الفاتح :

فى سنة ١٤٥١م تولى السلطان محمد الفاتح العرش ، وبعد ذلك بستين بدأ ينفذ خطته فى حصار القسطنطينية ، وقام «برانكوفيتش» بواجبه تجاه السلطان ، فأرسل إليه قوة مكونة من ألف وخمسمائة فارس صربى للمشاركة فى هذا الحصار ، وعندما قضى «محمد الفاتح» على الإمبراطورية البيزنطية فى آخر معاقليها ، واستولى على مركز الحكم فيها بدأت تبلور عنده سياسة جديدة .

فقد كان السلاطين العثمانيون يعتمدون فى السيطرة على البلقان على وسطاء من الحكام المحليين المواليين لهم ، وثبت من التجربة أن هذه سياسة غير مضمونة ولا تؤدى إلى الاستقرار ، لذلك تبلورت لدى السلطان «محمد الفاتح» سياسة جديدة فى الحكم المباشر لدول البلقان حتى لا يبقى تحت رحمة الولاءات المذبذبة للملوك والأمراء .

وقد بدأ بالفعل يتشكك فى نوايا الأمير الصربى «جورج برانكوفيتش» الذى لم يكن أفضل من أبيه ، فقد راح يوثق علاقاته مع ملك المجر ، ويتصل

بالبابا في مفاوضات لكي يبدأ في تشكيل حملة صليبية جديدة ضد العثمانيين .
وفي سنة ١٤٥٤م أثر محمد الفاتح أن ينقض على « برانكوفيتش » قبل أن
يحشد له الجيوش ، فأرسل إليه قوة كبيرة لم يستطع الصمود أمامها ، وقد بلغ
من السن عتياً فلاذ بقلاعه الشمالية وطلب مساعدة عاجلة من غريمه السابق
« هونيادى » فلم يسعفه ، وفي نهاية العام كان معظم جنوب ووسط صربيا قد
سقط في يد القوات العثمانية .

وفي سنة ١٤٥٥م حشد محمد الفاتح جيشاً أكبر وتحرك به شرق مقدونيا
ثم عزج على « نوفو بردو » الحصينة فحاصرها أربعة أيام حطمت فيها المدافع
العثمانية جدرانها الصلبة حتى استسلم الصرب في أول يونية ١٤٥٥م ،
وأخذت مدن أخرى في كوسوفا تسقط أمام زحف العثمانيين حتى وصلوا إلى
« بريزن » في ٢١ يونية وبذلك أصبحت كل أراضي كوسوفا تحت سيطرتهم .

أما مملكة صربيا فقد بقيت قائمة أربع سنوات أخرى بعد فشل الحصار
العثمانى على بلجراد بفضل مقاومة « هونيادى » ولكن سرعان ما قضى عليه
الطاعون الذى تفشى فى ذلك الوقت ، وأعقب ذلك موت « برانكوفيتش »
حيث أخذ أبنائه يتصارعون على التركة مما جعل بقية أجزاء المملكة الصربية
لقمة سائغة أمام العثمانيين .

كانت « سميد بريفو » آخر قلعة فى شمال صربيا تستلم لمحمد الفاتح سنة
١٤٥٩م بدون قتال ، وكانت هذه آخر خطوة فى القضاء على دولة الصرب
فى العصور الوسطى .

* * *

الفصل الثالث

كوسوفا العثمانية

يحلّو لبعض الكتاب والمؤرخين وخصوصًا الصرب منهم أن يثيروا حول مسلك الدولة العثمانية وحكمها في البلقان اتهامات أبعد ما تكون عن الصحة ، من هذه الاتهامات :

- أن العثمانيين فرضوا على الشعوب نظامًا أجنبيًا غريبًا .
- وأنهم قمعوا الهوية القومية لهذه الشعوب .
- وأنهم جلبوا استيطانًا تركيًا كثيفًا في هذه البلاد .
- وأنهم حوّلوا الفلاحين إلى عبيد .
- وأنهم فرضوا على المسيحيين قانون الشريعة الإسلامية .
- وفرضوا عليهم الإسلام بالقوة .
- وأدخلوا في قانون العقوبات ممارسات بربرية كبت الأكراد وأعضاء الجسم الأخرى .

الحقيقة أن الدولة العثمانية لم تفرض نظامًا أجنبيًا كما يزعمون ، وإنما على عكس من ذلك تمامًا فقد حافظت على كثير من قواعد الحياة الإدارية والاجتماعية التي كانت سائدة في البلاد المسيحية ، وطلّرت بعضها إلى الأفضل بما يخدم مصالح الشعوب .

ولا يغيب عن الذهن أننا نتحدث عن العصور الوسطى ، حيث كانت دول أوروبا وشعوبها غارقة في التخلف والجهل وتعانى من الفساد ، بينما كانت الدولة العثمانية هى الدولة الوحيدة الناشئة المتقدمة المستنيرة .

والكلام عن قمع الهويات القومية فى ذلك الوقت كلام لا معنى له ، ذلك

لأن الفكرة القومية أو الهوية القومية لم تظهر - على الأخص - فى منطقة البلقان إلا خلال القرن التاسع عشر .

أما حكاية تحويل الفلاحين إلى عبيد فتلك فرية أخرى لا نصيب لها من الحقيقة ، والأمر - ببساطة - أن الفلاحين فى أوروبا كلها - لم يكونوا أحراراً تحت سيطرة الإقطاع الجائر ، ولم يتحولوا إلى عبيد على يد العثمانيين ، بل اكتسبوا فى ظل الحكم العثماني حقوقاً لم يحلموا بها من قبل ، وكانوا يعاملون معاملة إنسانية أفضل بكثير من قرنائهم تحت نير الإقطاع الأوربي .

ذكر المؤرخون المنصفون أمثال « توماس أرنولد » أن الفلاحين الذين عانوا طويلاً من استبداد الإقطاعيين فى المجر - مثلاً - كانوا يحرقون أكواخهم ويأخذون نساءهم وأطفالهم وأدواتهم الزراعية ، ويفرون إلى المناطق التى كان يسيطر عليها العثمانيون المسلمون ؛ ليجدوا فيها حياة أفضل ومعاملة أرحم من معاملة الإقطاعيين المسيحيين ^(٩) .

موضوع فرض الدين الإسلامى على المسيحيين كثر فيه كلام الادعاء وخرج من إطار الحقيقة والموضوعية إلى مجال الكذب ، وسوء تفسير الوقائع والأحداث وإثارة الشبهات ، كذلك موضوع فرض الشريعة الإسلامية وقوانينها على المسيحيين ، هذا الكلام أقل ما يقال فيه أنه زعم باطل ، ذلك لأن النظام القانونى للعثمانيين كان نظاماً مركباً ، ولم تكن الأحكام الشرعية فيه إلا عنصراً واحداً من عناصره العديدة ، وأوضح دليل على ذلك قانون السلطان سليمان .

ولم تكن الدولة العثمانية من التخلف والعمى والتعصب لكى تفرض أحكام الشريعة الإسلامية على غير المسلمين ، وهم لا يرغبون فيها ولا يريدونها بل على العكس من ذلك تماماً ، فالدولة العثمانية هى التى أنشأت النظام الملى الذى ترك مسألة القضاء والأحكام فى يد رؤساء الكنائس يتصرفون فيه بحرية دون تدخل من الدولة .

(٩) انظر « توماس أرنولد

- Arnold, T. W. The Preaching of Islam: A History of Propagation of the Muslim Faith . London: Dorf Publishers, reprint, 1986. PP. 149 - 150 .

والذى يتعمق فى فهم الخصائص الأساسية للدولة العثمانية سوف يرى أنها لم تكن تتمحور حول الدين بقدر ما كانت تدور حول القوة العسكرية وردد القوى الأجنبية المعادية ، على هذا الأساس قامت دولتهم المبكرة فى الأناضول ، وإذا رجعنا بالتحليل إلى الوراء أكثر من ذلك لوجدنا أن هذه السمات عميقة الجذور فى مجتمعاتهم القبلية .

وعلى كل حال كان قيام الدولة العثمانية ظاهرة طبيعية وصحية فى كيان الأمة الإسلامية التى كانت لا تزال معرضة لتهديدات الغزو التترى من الشرق ، والغزو الصليبي ضد المسلمين لم يزل حلماً يراود القوى الأوروبية فى الغرب .

وتلاحظ فى تاريخ الدولة العثمانية من حيث علاقاتها الخارجية نزعان بارزتان تبدوان لأول وهلة متناقضتين : نزعة توسعية إمبراطورية ، ونزعة تسامح بالغة الوضوح ، ولعل العثمانيين قد اكتسبوا النزعة الأولى من طبيعة الحياة العسكرية والاجتماعية التى عاشوها فى وقت مبكر ، واكتسبوا نزعة التسامح من الإسلام ، ولكن الدولة العثمانية لم تكن معنية بنشر الدين الإسلامى ، ولا هى حاولت ذلك فى البلاد المسيحية التى دخلتها ، إنما كان أكبر اهتمامها مُركّزاً فى أمرين اثنين : تجنيد رجال للحرب ، وتوفير ما يلزم من المال لدفع أجور هؤلاء الرجال وإمدادهم بالسلاح والتدريب ، فإذا توفر لها هذان الشرطان لم تكن لتتدخل فى شئون الحياة الأخرى للناس ، ولذلك سمحت - كما أشرنا - للكنيسة ولليهود بالإبقاء على محاكمهم وتطبيق قوانينهم الخاصة فى الأمور المدنية .

لذلك لم يكن التمايز بين مسلمين ومسيحيين وإنما انقسم الناس إلى فئتين وظيفتين : فئة الذين يقاتلون فى الحروب ، وفئة الذين يدفعون أجور هؤلاء المقاتلين ، فأولئك الذين ينتمون إلى الآلة العسكرية للسلطان كانوا يعرفون باسم « العسكر » وهو اسم لطبقة لا ترتبط بالضرورة بوظيفة حربية ، وإنما كانت تشمل كل من يمارس وظيفة أو سلطة مفوضة من السلطان ، ولذلك شملت إلى جانب المقاتلين فئات القضاة ، وموظفى الدولة بكل درجاتهم ، بل ورجال الدين أيضاً ، وكان أعضاء هذه الطبقة معفون جميعاً من دفع الضرائب ، أما فئة دافعى الضرائب فكان يطلق عليهم اسم « الرعية » سواء كانوا مسلمين أو مسيحيين .

النظام العسكرى والإدارة :

كانت القوات المحاربة فى الدولة العثمانية تنقسم بدورها إلى مجموعتين : مجموعة الذين يتلقون مرتبات ، ومجموعة الذين كانوا يمنحون إقطاعيات من الأرض ، تشمل المجموعة الأولى القوات البحرية وبعض فئات من الفرسان ، ومن أبرز هذه الفئة وأكثرها شهرة فى التاريخ هم فئة « الإنكشارية » وهؤلاء كانوا يعتبرون القوات الخاصة للسلطان وهم عادة من الجنود المأسورين فى الحروب ومن الشباب المسيحي الذين كانوا يخضعون لنمط خاص من التنشئة فيما عرف باسم نظام « الدفترمة » .

تطورت عملية التجنيد خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر الميلاديين حيث كان يطوف ممثلوا السلطة فى قرى البلقان مرة كل سبع سنوات أو أقل لتجنيد الشباب الصغار تجنيداً إجبارياً ، وكان على كل عائلة أن تقدم عن كل أربعين فرداً فيها واحداً للتجنيد ، فكانوا ينقلون إلى الأناضول وإسطنبول ليلتحقوا بالمدارس السلطانية ، فتنشئهم تنشئة إسلامية ويتعلمون اللغة التركية ، ويتدربون إما على القتال ، وإما على الإدارة والخدمة فى الحكومة والقصور السلطانية ، وكان هذا هو السبيل للترقى إلى المراتب العليا فى الدولة ، فكثير من الوزراء العظام وكثير من رجال الديوان السلطاني بدءوا حياتهم بهذه الطريقة .

والذين يتحدثون عن الرقيق وعن قسوة العثمانيين لأنهم كانوا ينتزعون الصبيان المسيحيين من أحضان أسرهم فى قرى البلقان ، لم يحاولوا أن يفهموا هذا النظام ، وإنما وصفوه بأنه رقيق ، فهل يصدق عاقل متزن الفكر أن « الدفترمة » كانت رقيقاً ، بينما رأينا أنها وسيلة للحراك الاجتماعى والترقى فى سلم الطبقات الاجتماعية ، وكانت طريق أبناء الرعية البسطاء الفقراء ، لكى يصبحوا أعضاء فى الطبقة العليا الحاكمة فى المجتمع .

كثير من هؤلاء استعادوا صلتهم بأسرهم المسيحية وبالمناطق التى جاءوا منها ، وأسبغوا عليها من خيراتهم الشئ الكثير ، ولما تبين لسكان البلقان المسيحيين فائدة الالتحاق بهذا النظام كانوا يطلبون من جيرانهم المسلمين أن يحل أبناءهم فيه محل أبناء المسلمين .

وقد ظهر في القرن الخامس عشر اثنان من ألبان كوسوفا يشغلان منصب الوزير الأعظم في الدولة العثمانية هما : « جديك أحمد باشا » و « داود باشا » وبلغ مجموع الوزراء من كوسوفا وألبانيا خلال التاريخ العثماني اثنين وأربعين وزيراً .. فهل يمكن بعد هذا أن يوصف النظام العثماني بأنه كان نظاماً للرقيق؟! وبماذا نصف إذن مشهد الملايين من الأفريقيين الأحرار الذين كانوا يُصطادون من قراهم كما تصطاد الحيوانات البرية ثم يساقون إلى السفن مسلسلين في القيود وينقلون عبر المحيط إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، ليعيشوا حياة العبودية والفقر والمهانة تحت سياط الرجل الأمريكي المتحضر في العصر الحديث وليس في القرون الوسطى؟ لقد كان هذا طريقاً للرقى الاجتماعى ، وقد ترتب عليه أمران هامان في تغيير المجتمعات البلقانية :

أولهما : أن الناس - بطريقة غير مباشرة - بدءوا يفهمون حقيقة الإسلام وتسامحه ، ومن ثم أقبلوا عليه وانتشر في مجتمعاتهم .

وثانيهما : إبراز حقيقة أن الطبقة الحاكمة في البلقان كانت مزيجاً من أبناء الشعوب المحكومة ، فإذا كان مصطلح « الأتراك » هو الذى وُصف به العثمانيون عند ظهورهم في البلقان أول الأمر ، فإن مصطلح « العثمانيين » هو الذى غلب على الاستخدام بعد ذلك للتعبير عن الانتماء والمشاركة في السلطة ، فكان رجال الإدارة والموظفون من أبناء البلقان يطلقون على أنفسهم « عثمانيين » بهذا المعنى ، وقد أخطأ الرحالة والكتاب الأوربيون الذين خلطوا في كتاباتهم فلم يفهموا أن من كان يقدم نفسه إليهم بوصفه « عثمانى » لا يعنى بالضرورة أنه تركى ، وإنما من الأهالى المحليين ، فقد كانت « العثمانية » أسلوب حياة ونمط حضارة وليست انتماء قومياً بالنسبة لأبناء البلقان .

إلى جانب الإنكشارية هناك عنصر آخر من عناصر الطبقة العسكرية يتمثل في الفرسان المعروفين باسم « سباهى » ، وهؤلاء كانوا يُمنحون إقطاعات من الأراضى متفاوتة في مساحتها فكان النوع الأشهر منها يسمى « تيمار » والنوع الأكثر شيوعاً كان يُسمى « زيميت » ، وأما النوع الثالث من الإقطاعات فكان مقصوراً على

العائلة السلطانية والباشوات من الطبقة العليا وكان يسمى « هاس » .

كان من أول واجبات « السباهى » أن يكون مستعداً لتلبية نداء السلطان عندما يستدعيه إلى الحرب ، وكان عليه أن يحضر معه المقاتلين مسلحين ومدرين ، فإذا فشل أحد « السباهى » فى الاستجابة الفورية لنداء السلطان يُجرد من إقطاعيته ، وتُنقل إلى « سباهى » آخر فالمالك الأصلى من الناحية القانونية للأرض هو السلطان ، ولكن من الناحية العملية كان « التيمار » يبقى عادة فى حوزة « السباهى » ويرثه أبناؤه من بعده شريطة أن يقبلوا تأدية الواجبات العسكرية المتعلقة به ، وعلى ذلك فلم يكن « التيمار » فى حقيقته ملكية مطلقة للأرض وإنما ملكية تنصب على الانتفاع بربع الأرض أعنى الحصول على نسبة من دخلها يدفعه له الفلاحون الذين يزرعونها .

وهنا صميم الاختلاف بين « السباهى » أو الإقطاعى العثمانى ، وبين الإقطاعى الأوروبى الذى يملك الأرض ومن عليها ملكاً مطلقاً ، ويتحكم فى الأرض ، وفى الفلاح كما يشاء له الهوى . أما « السباهى » فإلى جانب واجباته العسكرية كانت له وظيفة إدارية أخرى تشتمل على جمع الضرائب فيحتفظ بجزء محدد منها لنفسه ، ويرسل الباقي إلى خزانة الدولة .

فى المراحل الأولى للتوسع العثمانى كان « السباهى » من الفرسان المسلمين الذين يحاربون متطوعين فى جيش السلطان ، ثم أنعم عليه السلطان بإقطاعيات على هذا النحو الذى ذكرناه من الأراضى المفتوحة ، وخاصة الأراضى التى كان يملكها النبلاء الإقطاعيون ، ثم تخلّوا عنها وفزّوا هارين بعد انهزامهم فى الحروب أمام العثمانيين .

ولم تكن طبقة « السباهى » مقصورة على المسلمين بل كان هناك عدد كبير من المسيحيين فى هذه الطبقة العسكرية ، كانوا عادة من ملاك الأراضى الذين لم يشتركوا فى مقاومة الجيش العثمانى ، بل أعلنوا ولاءهم للسلطان ، أو من المسيحيين ذوى النفوذ والفرسان الذين أبدوا استعدادهم للعمل فى خدمة السلطان العثمانى .

لم تكن الدولة العثمانية إذنً تفرق في هذا بين المسلمين والمسيحيين كما يزعم المؤرخون المتحيزون ، ولم تكن هذه الامتيازات مقتصرة على طبقة « السباهي » فقط ، بل امتدت إلى فئات أخرى من المسيحيين أعفيت من دفع الضرائب : بعضهم كان منخرطاً في الخدمة العسكرية بالأجر فيما عرف باسم « مارتولوس » ، وبعضهم من الفرسان المسيحيين المعروفين باسم « فونيكس » ، وكانوا مسئولين عن حراسة حدود الدولة ، وحراسة المناجم والطرق وتأمينها من اللصوص وقطاع الطريق ، وكانت الطرق الجبلية بصفة خاصة موكولة بحراسة مجموعة من المسيحيين تسمى « ديرند » ، ويدخل في هذه الفئات المعفاة من الضرائب الحرفيون صنّاع الأسلحة والذخيرة لتموين الجيش العثماني ، بل كان المشتغلون بتربية صقور الصيد من بين هذه الفئات .

الإحصاءات العثمانية لسنة ١٤٣١م بالنسبة لكوسوفا تشير إلى أنه كان بها ٣٣٥ « تيماراً » يملك المسيحيون منها ٦٥ تيماراً ، وكان في سكوبيا سنة ١٤٥٥م ٥٥ تيماراً يملكها المسيحيون ، وفي « فوك » شرق كوسوفا سجلت الإحصاءات ٢٧ « سباهي » مسيحي يملكون تيماراً من مجموع ١٧٠ تيماراً بهذه المنطقة ^(١٠) .

خلال بضعة أجيال تحولت أسر « السباهي » من المسيحية إلى الإسلام ، وبذلك اختفت تقريباً ظاهرة « السباهي » المسيحي من السجلات العثمانية قبل نهاية القرن السادس عشر الميلادي ، وإن بقي عدد قليل منهم حتى القرن السابع عشر ، ذكرت سجلات الكنائس أن بعضهم كان ينفق كثيراً من أمواله على بناء كنائس وأديرة في « بليقيا » و « سنجق نوئي بازار » سنة ١٥٩٢م ، وبعضهم الآخر أنفق أمواله على ترميم وطلاء البطريركية في « بيتش » سنة ١٦٣٣م ، ويذكر البطريرك الأرثوذكسي في مذكراته سنة ١٦٤٢م اسم اثنين من كبار المحسنين « السباهي » يدعى أحدهما « ميلوش » والآخر « إستوكيو » .

(١٠) انظر : « مالكوم » ، المصدر السابق ، ص ٩٨ .

يأتى بعد « السباهى » من ممثلى نظام الدولة العثمانية « القضاة » ، وكان القاضى مسؤولاً عن إدارة منطقة تسمى « قاضيلك » أو « قضاء » ، وهذا المنصب مقصور على المسلمين ؛ لأنه كان مسؤولاً عن تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية بين المسلمين ، وكما ذكرنا فيما سبق كان القانون العثمانى يشتمل على عناصر أخرى غير الشريعة الإسلامية مثل القوانين المحلية الموروثة من عهود سابقة ، ثم أدمجت فى القوانين العثمانية وأصبحت جزءاً من تقاليد القضاء . وأكمل وثيقة فى القانون الجنائى تسمى قانون السلطان « سليمان » الذى عرف باسم « سليمان القانونى » أو « سليمان العظيم » ربما يرجع تاريخها إلى الفترة بين سنة ١٥٣٤م إلى سنة ١٥٤٥م .

فإذا قارنا بين هذا القانون العثمانى وبين قانون « قيصر دوشان » الصربى لوجدنا أن القوانين العثمانية كانت أكثر إنسانية وأبعد عن روح الطبقية العنصرية التى اتسمت بها القوانين الصربية ، ذلك رغم احتوائها على أحكام تبدو فى ظاهرها قاسية مثل عقوبة الإعدام لقطاع الطرق ، ووسم القوادين ، ومروّجى الفاحشة ، وقطع اليد فى جرائم السرقات الكبرى ، وكانت عقوبة الغرامة فى بعض الجرائم الأخرى يتحمل فيها المسلمون ضعف عقوبة المسيحيين واليهود^(١١) .

ويذكر « نويل مالكوم » أنه فى القضايا بين المسلمين والمسيحيين كان المسلمون يشهدون لصالح المسيحي إذا كان صاحب حق ، وتلك دلالة لا يصح المرور عليها مروراً عابراً ؛ لأنها تؤكد أن العدالة كانت حاضرة بقوة فى ضمائر الناس بقدر ما كانت متحققة فى القضاء ، وهذا ما يدعمه رأى أساتذة التاريخ الحديث فى أوروبا ، فهم يعتقدون - بناء على ما تجمع لديهم من شواهد - خلال القرنين الخامس عشر والسادس عشر أن القضاة العثمانيون يتمتعون بمستوى عالٍ من الضمير والعدالة ، ويوافقون على مقولة المؤرخ الكوسوفى المولد « سيلالزید صالح شلبى » (١٤٩٩ - ١٥٧٠) فى وصفه لفترة حكم السلطان سليمان

(١١) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٩٨ .

القانونى : « إن أبواب الظلم والعدوان قد أُغلقت بمسامير القانون »^(١٢) .

يلى القضاء فى المستويات الأعلى من السلطة إدارة عسكرية تسمى سنجق يحكمها « سنجقباى » ، وتشكل مجموعة من السناجق « إيالة » ، وهى أعلى مستوى فى التقسيم الإدارى العثمانى ، وسميت فيما بعد « ولاية » وكان يترأس الإيالة حاكم يطلق عليه « بايلرباى » .

كانت جميع أراضي كوسوفا فى معظم العهود العثمانية تابعة لإيالة « روميلى » التى انقسمت خلال القرنين الأولين إلى ثلاثة سناجق هى : سنجق « قوتشتيرن » وكان يشتمل على منطقة « بريشتينا » ومعظم شرق كوسوفا ، وسنجق « بريزن » الذى تركز حول منطقة بريزن ، والذى اتسع فى القرن السادس عشر تجاه الشمال ليضم « نوڤى بازار » ، ثم سنجق « شكودرا » الذى امتد من الساحل الأدرىاتيكى عبر شمال ألبانيا فى « ملاسى » ليشمل منطقة « بيتش » ، وهناك أجزاء صغيرة أخرى من كوسوفا كانت مشمولة فى وحدات إدارية أخرى مجاورة .

ويقدر عدد سكان كوسوفا سنة ١٤٩٠م على وجه التقريب بحوالى ٣٥٠ ألف ، الغالبية العظمى منهم مسيحيون دافعوا الضرائب الذين يعيشون فى المناطق الريفية ، وفى هذا العهد المبكر من الحكم العثمانى كان ٣,٥٪ فقط من سكان كوسوفا يعيشون فى المدن خلال القرن الخامس عشر ، وسنرى أن هذه التركيبة السكانية قد تغيرت مع الأيام تغييرًا دراميًا نظرًا لاهتمام العثمانيين بإنشاء المدن وتعميرها والاهتمام بالتجارة والتعدين وفتح الطرق وتيسير النقل والمواصلات .

الفلاحون والقانون :

تحسنت أوضاع الفلاحين تحسنًا ملحوظًا فى ظل الحكم العثمانى وأصبح الفلاح الكوسوفى يتمتع بمزايا عديدة لم يكن يحلم بها فى ظل الإقطاع الصربى : أصبح يملك البيت الذى يسكنه ، ويملك إلى جواره حديقة صغيرة لزراعة الخضروات ، وقطعة أرض زراعية صغيرة تسمى « تشفت » وهى مساحة

(١٢) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٩٩ .

من الأرض تحتاج في زراعتها لعمل « ثورين » ، وكانت ملكية هذه الأرض غير مطلقة ، وإن كانت تنتقل بالميراث لأبناء الفلاح بصفة متواصلة ، ولأن هذه القطعة قد لا تكون كافية لإعالة أسرة كبيرة ممتدة فإن الفلاحين كانوا يلجأون إلى العمل في التيمار الإقطاعي .

وكانت الضرائب الأساسية التي يؤديها الفلاحون تتمثل في ضرائب على المحاصيل الزراعية لأرض التيمار بنسبة ١٠٪ ، وعلى الأرض الخاصة بالمسيحيين ضريبة تسمى « إزبنس » والخاصة بالمسلمين باسم ضريبة « رسم تشفت » .

وشمل نظام الضرائب أيضًا رسوماً ضريبية على السلع المباعة في الأسواق (ضرائب تجارية) ، وكان على المسيحيين الذين لا يؤدون الخدمة العسكرية أن يدفعوا ضرائب على الرؤوس .

لا شك أن تحسناً ملحوظاً طرأ على وضع الفلاح في كوسوفا ، فقد تلاشى العمل الإجباري الذي كان مفروضاً على الفلاحين في الإقطاع الصربي ، وكان الفلاح مقيداً لا يستطيع مغادرة أرض الإقطاعي ، فإذا تمكن من الهرب وقُبض عليه قطعت أطرافه ، أما في العهد العثماني فقد ألغيت هذه العقوبة وتحولت إلى غرامة مالية صغيرة ، كانت تسقط بالتقادم ، هذا التيسير سمح للفلاحين أن ينتقلوا من الأرض إذا رغب أحدهم في ممارسة الحرف الصناعية في المدن .

ربما كان أهم من كل ذلك أنه لم يكن هناك شيء في القانون الصربي يحمي حقوق الفلاحين ويحدد علاقتهم بمالك الأرض الذي كانت إرادته هي القانون ، أما القانون العثماني فقد حرص على تأكيد حقوق الفلاحين وتحديد العلاقة بينهم وبين أصحاب الإقطاع . وفي هذا المجال صدر فرمان عثمانى سنة ١٥٦٠م يقول : « على منفذى العدالة ألا يتدخلوا في شئون أحد من الرعية أو يرهقوه ، دعوه يملك الأرض كما يشاء طوال حياته فإذا توفي دعوا ابنه يمتلك الأرض بعد أبيه »^(١٣) .

(١٣) انظر : « موتافتشيفل »

Motafcieva, V. Agrarian Relations in The Ottoman Empire in the 16 th Century (Boulder, Colorado, 1988) P. 157.

يقول موتافتشيفا : « كانت مجموعة الحقوق والفوائد الجديدة التى تمتع بها الفلاحون أكثر وضوحًا فى القرن السادس عشر الميلادى ، وكانت معلومة لدى الشعوب فى منطقة البلقان ، وهذا ما شجع كثير من الفلاحين فى المناطق التى لم يصل إليها الفتح العثمانى على أن يهجروا أراضيهم ويذهبوا إلى المناطق العثمانية ليستقروا فيها »^(١٤) .

الازدهار الاقتصادى والحضرى :

على مدى القرنين الأولين للحكم العثمانى ازدهرت الزراعة فى كوسوفا ، وكان إنتاج المحاصيل فى وفرة دائمة ، لا لسد احتياجات الإستهلاك المحلى فحسب ، وإنما كان يحقق فائضًا للتصدير ، وكان تجار راجوسا يحصلون على هذا الفائض مباشرة من الفلاحين ، ولم تكن السلطات العثمانية تتدخل فى حرية التجارة إلا نادرًا لتمنع المجاعة إذا شح محصول القمح فى سنة من السنين ، عندئذ كانت تحظر تصديره إلى الخارج^(١٥) .

ومن المنتجات الزراعية الأخرى التى اشتهرت بها كوسوفا : الزعفران وتربية دود القز (الحرير) ، كما تميزت مناطق غرب كوسوفا خاصة بمحاصيل الفاكهة وتربية قطعان الماشية ، وتربية نحل العسل فى منطقة « ناهيا » بسنجق « فوتشيتيرن » ، وكان العنب من أهم محاصيل كوسوفا .

أدرك الحكام العثمانيون مبكرًا القيمة الاقتصادية للمناجم ، ولذلك عندما فتحوا « نوفوبردو » شجعوا رجال التعدين وعمال المناجم للبقاء فى مواقعهم ، واحتفظ المعدنون بالإدارة الذاتية فكانوا ينتخبون من بينهم مجلسًا لإدارة شئونهم وتنظيم صناعتهم ، وتمتعوا بإعفاءات ضريبية منها ضريبة الرعوس ، حتى العمال الذين كانوا يعملون فى وظائف بسيطة ولكنها متعلقة بالتعدين مثل النقل والمواصلات كانوا أيضًا يعفون من هذه الضريبة .

(١٤) أنظر نفس المصدر ، ص ١٤٠ .

(١٥) انظر « ماجوان » فى دراسته للإرشيف العثمانى .

Mc Gowan, B. Food supply and Taxation (1568 - 1579).
Archivum Ottomanicum, vol. 1 (1969) pp 138 - 196.

كانت الصادرات الرئيسة من المعادن والمحاصيل والمنتجات الزراعية مثل الجلود والصوف يذهب معظمها إلى أوروبا عبر « راجوسا » وفي مقابل ذلك كان تجار راجوسا يجلبون إلى كوسوفا المنسوجات والسكر والبهارات والمرايا وغيرها من المصنوعات .

اتسع العمران في ظل النظام العثماني وازدهرت المدن ، وأدى الاستقرار وانتشار الأمن إلى اتساع النشاط التجارى فى كوسوفا فى الفترة بين أواخر القرن الرابع عشر ، وأوائل القرن الخامس عشر ، وازداد سكان المدن بنسبة ٧٠٪ ، من بين هذه المدن بصفة خاصة مدينة « قوتشيرن » ومدينة « بريزن » باعتبارهما مركزى إدارة الإقليم .

ولعل من أهم عوامل ازدهار المدن ظهور مؤسسات الأوقاف التى كان لها دور هام فى العناية بالمدين وتطويرها ، وهى مؤسسات أهلية أو مدنية خالصة . من أمثلة هذه الأوقاف : وقف ضخم فى « بريزن » لأحد الأغنياء المسلمين هو « محمد خير الدين أوغلى » أنشأه سنة ١٥٣٠م ، مشتملاً على ١١٧ محلاً تجارياً وصناعياً بالإضافة إلى ستة مطاحن لدقيق القمح ، احتوت هذه المحلات على ورش صناعية بلغ عددها خمسة وأربعين لأنواع الصناعات اليدوية المختلفة ، مثل صناعة ديق الجلود ، والمصنوعات الجلدية وغزل الحرير الطبيعي ، والحداة ، وصناعة الأسلحة لخدمة الأغراض الحربية للدولة ، وكان البارود يصنع فى « بريشتينا » ، وجاء العثمانيون بصناعة الصابون ، وتخصص المسيحيون فى صناعات هامة منها صياغة الفضة وديق الجلود ، وصناعة السروج وغيرها ، وكانت صناعة السروج ذات أهمية كبيرة للفرسان المقاتلين وراكبى الجياد .

كان لأصحاب هذه الحرف والصناعات جمعيات تشبه النقابات المهنية ، تتألف كل نقابة من أصحاب صنعة معينة تنظم شئون هذه الصنعة وشئون أعضائها .

وقد ألمحنا فيما سبق أنه كانت هناك علاقة قوية بين التوسع فى المدن وأسلوب الحياة فيها ، وبين انتشار الإسلام ، فمعظم أعضاء الطبقة العسكرية

كانوا يعيشون في المدن وهم مسلمون على الأغلب ، وكانت مؤسسات الأوقاف مقرها الرئيسي في المدن .

وقد خصص لها الأغنياء إقطاعات كبيرة من الأرض والمباني للإنفاق عليها وعلى مشروعاتها الخيرية ، وكانت الأرض والعقارات محصنة بالقانون الذي يمنع الاستيلاء عليها أو مصادرتها ، كما كانت معفاة من الضرائب .

وكان ريعها ينفق على بناء المساجد والمدارس وصيانتها وإدارتها ، كما ينفق منها على طهي الطعام للفقراء ، وعلى الحمامات العامة ، وصيانة القناطر وحانات إيواء الضيوف .

انتشار الإسلام وأوضاع المسحيين :

لعل من أهم ما عنت به مؤسسة الأوقاف إنشاء المدارس والمكتبات الملحقة بالمساجد .

ومن خلال المدارس والمكتبات أصبح المسلمون في كوسوفا على اتصال بالإنتاج الثقافي التركي والإسلامي بصفة عامة ، واستطاعت كوسوفا أن تخرج كُتَّابًا مشهورين في هذه المرحلة المبكرة من تطورها نذكر من بينهم : « بريشتيناسي مسيهي » (١٤٧٠ - ١٥١٢ م) ، الذي ألف ديوانًا شعريًا باللغة التركية ، ويقال إنه ألف أول قصيدة هزلية (فكاهية) في الأدب التركي ، « وبريزريناسي سوزي شلي » (ت ١٥٢٤ م) ، وكان أحد الذين أنشأوا وقفًا هامًا في « بريزن » ، وكان كاتبًا وقائدًا عسكريًا ، ألف قصيدة من ثلاثة آلاف بيت خلّد فيها مآثره وإنجازاته ، والمؤرخ « سيلازيد صالح شلي » (١٤٩٩ - ١٥٧٠ م) المولود في « فوتشيترن » الذي ألف كتابًا في التاريخ مرتبًا حسب السنين .

من بين العلاقات الأخرى الهامة التي ربطت بين الإسلام والحياة في المدن علاقة نقابات التجار والصناع مع فرق الدراويش المتصوفة ، فقد وُجد المتصوفة في كوسوفا منذ القرن الأول للعثمانيين فيها ، وجاء ذكر تكية لسكن المتصوفة ضمن وقف « أوغلي بك » في « بريزن » .

ونستطيع أن نقول : إن نمو الإسلام في كوسوفا خلال الفترة الأولى للحكم العثماني كان ظاهرة مدنية تقريباً ، وأن انتشار الإسلام في القرى كان بطيئاً ، ويعزى انتشار الإسلام السريع في المدن إلى التغيير الاجتماعي الذي أحدثه العثمانيون بها وإلى النقلة الحضارية الإنسانية التي شهدتها شبكة المدن الواسعة التي تميزت بها كوسوفا عن كثير من البلاد المجاورة ، ومن ثم انتقل الإسلام تلقائياً نتيجة الاحتكاك الحضاري ، فلم يكن العثمانيون يخططون للتبشير الإسلامي ، ولا كانت لديهم مناهج ولا مبشرين أو دعاة مُعَدِّين للقيام بهذه الرسالة ، ولا يمكن مقارنة هذا الموقف بموقف الاستعمار الغربي الذي غزا آسيا وأفريقيا وحطم ثقافات المجتمعات وجلب معه مبشرين مدبرين لخدمة الإستعمار .

تزايد معدل الدخول في الإسلام خلال القرن السادس عشر الميلادي فيما بين سنة ١٥٨٢ وسنة ١٥٩١ بحيث أصبحت نسبة المسلمين في المدن الكبرى كالآتي : ٩٠٪ في بيتش ، ٨٠٪ في فوتشتيرن ، و ٦٠٪ في بريشتينا ، و ٥٦٪ في بريزن ، و ٣٧٪ في نوفو برودو ، و ٢١٪ في ترييتسا ، و ١٤٪ في «نانيفو» ويلاحظ أن نسبة المسلمين كانت أقل في المدن التي كثرت بها الجاليات الأجنبية مثل تجار راجوسا والمعدنين .

أجهد بعض المؤرخين أنفسهم بحثاً عن أسباب ملفقة للانتشار الواسع للإسلام في كوسوفا ، فتحدثوا عن الاستيطان التركي ، وعن فرض الإسلام قهراً على المسيحيين ، وعن محاولة المسيحيين بإسلامهم التخلص من ضريبة الجزية ، وعن القيود الأخرى المفروضة على المسيحيين وعن تحويل كنائسهم إلى مساجد . هذه المزاعم كلها لا دليل على صحتها وقد فندها كُتَّاب أوروبيون منصفون أمثال توماس أرنولد ، وهاري ثيرلويل نوريس ، ونويل مالكوم ، وقد أوجزنا آراءهم في كتابنا عن البوسنة .

ونحاول فيما يلي تلخيص ردود « نويل مالكوم » على هذه المزاعم من واقع كتاباته الحديثة ^(١٦) يقول « مالكوم » : من الواضح لدينا أن انتشار الإسلام

(١٦) انظر : « مالكوم » ، المصدر السابق ، من ص ١٠٦ - ١٠٧ .

فى كوسوفا لم يأت عن طريق الاستيطان المكثف لمسلمين أترك جاءوا من خارج المنطقة كما يزعم البعض ، فقد كان عدد الفرسان « السباهى » الذين جاءوا مع الفتح العثمانى قلة محدودة لا يزيد عن بضعة مئات ، والذين استوطنوا كوسوفا من الإداريين الأتراك كانوا عددًا هزيلًا يمكن التغاضى عنه ، ومن ثم فالغالبية الساحقة من مسلمى كوسوفا كانت نتيجة تحول السكان المسيحيين أنفسهم إلى الإسلام ، وتكشف سجلات الضرائب العثمانية هذه الحقيقة بلا لبس .

أما إجبار المسيحيين على اعتناق الإسلام فلم يحدث ولا دليل عليه ، ولم يكن جزءًا من سياسة الأتراك العثمانيين فى كوسوفا ولا فى غيرها من بلاد البلقان . حتى الدعوة إلى الإسلام لم يكن لها وجود على الأقل فى المرحلة الأولى بعد قدوم العثمانيين ، وحتى بعد ذلك لم يكن هناك دعوة تبشيرية منظمة ، وإنما شاهدنا نوعًا من الحوارات المهذبة بين بعض رجال الدين المسيحيين والمسلمين .

كذلك فإن القول بأن المسيحيين تركوا دينهم بغية التخلص من ضريبة الجزية « ضريبة الرؤوس » وهى ضريبة كانت تجمع فقط من الذكور البالغين المقتدرين ماليًا والقادرين على الخدمة العسكرية فكان مقدارها لا يزيد عن خمسين « أقشه » فى السنة كلها ، وهو مبلغ يساوى ثمن رأس غنم ، وفى مقابل هذه الضريبة كان المسلمون يدفعون الزكاة السنوية على المال وعلى المحاصيل الزراعية التى تنتجها أراضيهم وهى ضريبة لم يكن المسيحيون يدفعونها ، وإذن فالاحتجاج بضريبة الرؤوس احتجاج فى غير محله .

ومن ثم نستطيع القول بأنه : لا المصالح الاقتصادية ولا الواجبات الدينية كانت تدفع العثمانيين إلى تحويل رعاياهم المسيحيين إلى الإسلام ، وعندما ارتفعت معدلات الضرائب فى القرن السابع عشر الميلادى لم يكن الباعث عليها سوى حاجة الحكومة العثمانية الماسة إلى المال لتنفيذ برنامجها الإصلاحى وليس الرغبة فى أسلمة المسيحيين ، خصوصًا وأن عبء هذه الضرائب كان عبئًا مشتركًا بين المسلمين والمسيحيين جميعًا على السواء ^(١٧) .

(١٧) انظر : « مالكوم » ، المصدر السابق ص ١٠٨ .

تأتى بعد ذلك بعض الممارسات التى رآها بعض الكُتّاب المسيحيين من قبيل القيود المفروضة على المسيحيين ، ولكنهم فى الحقيقة يحكمون بمقاييس وقيم تنتمى إلى العصر الحديث ، ولا يأخذون فى اعتبارهم اختلاف الظروف الاجتماعية والسياسية والأمنية التى كانت سائدة فى العصور السابقة ، من هذه الممارسات أنه كان محرماً على المسيحيين أن يلبسوا الثياب المخصصة لرجال الدين المسلمين مثلاً ، وألا يحملوا السلاح ، وألا يتعمدوا إهانة العقيدة الدينية الإسلامية أو السعى لتحويل مسلم عن دينه .

هذه أمور لا يستطيع عاقل أن يصفها بأنها قيود مفروضة إلا إذا اعتبر القوانين التى تنظم العلاقات الاجتماعية بين الناس قيوداً مفروضة ، كما أنه لا يمكن اعتبارها من الأسباب التى تدفع الناس إلى التخلي عن دينهم .

وواقع الأمر أنه لم يكن هناك ما يحول بين المسيحيين أو اليهود فى كوسوفا وبين ممارسة حياتهم الدينية بحرية كاملة ، والحقوق والحريات الدينية التى تتمتع بها غير المسلمين تحت الحكم العثماني لم يكن مسموحاً بها فى بلاد المسيحيين نفسها ، ومحاكم التفتيش وحروب الإبادة بين الكاثوليك والبروتستانت والأرثوذكس كلها شاهد على ذلك .

أما ما لقيه المسلمون وما يزالون يلقونه إلى اليوم على يد المسيحيين فى البلقان فحدث عنه ولا حرج ، وليست مجازر المسلمين فى البوسنة وكوسوفا بعيدة عنا .

واتهام العثمانيين بالاستيلاء على الكنائس وتحويلها إلى مساجد مجرد فرية كبيرة لا دليل عليها ، فقد كانت عادة العثمانيين ألا يفعلوا ذلك ، فإذا حدث فإنه يحدث فى أضيق الحدود وتحت ظروف خاصة ، فعندما دخل العثمانيون مدينة « نوفو برودو » بعد مقاومة عنيفة استخدم الجنود كنيسة واحدة لصلاتهم ، ولم تكن هذه الكنيسة ملكاً لأهل المدينة بل كانت تابعة لجالية أجنبية « سكسونية » رحلت عن المدينة عند دخول العثمانيين إليها ، وأصبحت الكنيسة مهجورة ، كما تم الاستيلاء على كنيسة أخرى مثلها فى مدينة « بيزرن » فلم تكن سياسة العثمانيين الاستيلاء على الكنائس ناهيك عن هدمها .

وحتى بعد أن تحولت الأغلبية العظمى من السكان إلى الإسلام في القرن السادس عشر تركت السلطات العثمانية الكنائس كما هي رغم أنها أصبحت مهجورة ، وقامت ببناء مساجد جديدة للمسلمين^(١٨) .

فماذا فعل الصرب الأرثوذكس حديثًا بمساجد المسلمين في البوسنة ؟

كانوا يدّكونها بالمدافع وتأتى « البلدوزارات » في اليوم التالى لتكنس أنقاضها وتسوى بها الأرض ، ومن أبشع الأمثلة على ذلك ما فعله الصرب في مساجد مدينة بنيا لوكا ، كان بعضها من روائع الفن المعماري العثماني ، هدمها الصرب فلم يتركوا مسجدًا واحدًا قائمًا ، وتحولت مواقعها إلى مواقف للسيارات ، وهكذا تحولت المدينة الإسلامية العريقة إلى مسخ مشوه .

أما كنائس المسيحيين في كوسوفا فكان العثمانيون يرعونها ، ويقوم أصحابها بصيانتها والتوسع فيها ، وكانت السلطات العثمانية تمنحهم الإذن بالتوسع ، مثال ذلك بطريركية الأرثوذكس التي أعيد بناؤها كما أعيد بناء الكنائس والأديرة من حولها في منطقة « بيتش » ومنحتها السلطات أراضي إضافية للتوسع في البناء كما منحتها إعفاء من جميع ضرائب الدولة .

ووصف الرحالة الأوروبيون الحياة في الأديرة الأرثوذكسية الصربية خلال القرن السادس عشر وصفًا إيجابيًا من كل الوجوه ، حيث كتب المفد الإيطالي « بيجافينا » تعليقًا على زيارته إلى « رافانيتشا » سنة ١٥٦٨م فقال : « إن الرهبان يحيون حياة حرة دون أن يسهم العثمانيون بسوء ودون أى تدخل في شؤونهم . أما الرحالة الفرنسي « باليرن » بمناسبة زيارته إلى « ميلشيقا » الواقعة في سنجق نوئي بازار فقد عبر عن انبهاره بجمال دير « كالود بيرس » وما يتمتع به من ثراء وزخرفة وما رأى فيه من تحف وحليات فضية ، وأدهشه أن الدير يستضيف الناس من جميع الشعوب فيضفى عليهم من كرمه وسخائه طول

(١٨) انظر « كييل » ص ١٦٨ .

Kiel, M. Art and Society of Bulgaria in the Turkish Period (Assen, 1985).

إقامتهم فيه دون أن ينتظر على ذلك أجراً^(١٩) .

بذور التمرد :

فى سنة ١٥٨٥م قامت الحكومة العثمانية بتخفيض نسبة الفضة فى صك عملاتها حوالى ٤٠٪ ، وتسلمت قوات الإنكشارية فى إسطنبول مرتباتها بهذه العملة المحفّضة القيمة ، فثارت ثورتهم التى لم تهدأ حتى تدخل السلطان بنفسه ووافق على محاكمة وزير ماليته ومدير دار صك العملة .

هذه الواقعة بشقيها : المتعلق بتخفيض العملة من ناحية والمتعلق بتمرد القوات المسلحة من ناحية أخرى ، يمكن اعتبارها رمزاً لما حدث بعد ذلك فى الدولة العثمانية متمثلاً فى تدهور الكفاءة الإدارية وشيوع النهم إلى المال ، ثم ردود الفعل المتمثلة فى العنف والتمرد من جانب المحكومين .

شغل هذا التدهور كثيراً من المؤرخين والمحللين وأسرفوا فى نقد النظام العثمانى والتهجم عليه ، ولكن بعض المؤرخين المحدثين خرجوا عن هذا الخط التقليدى ، وكانت حججهم فى ذلك أنه ليس من العدل ولا من الواقعية أن نحكم على جميع المؤسسات العثمانية فى جميع العصور بمعايير الحكم الذى مثله السلطان سليمان القانونى (١٥٢٠ - ١٥٦٦م) ، وقالوا: إن المقارنة المعقولة ربما تكون أوقع إذا أخذنا فى الاعتبار الدول الأوروبية الأخرى التى شهدت هى أيضاً ثوراتها الخاصة ومشكلاتها السياسية والاقتصادية . فالثورات الإقليمية وتضخم الأسعار لم تكن شيئاً مقصوداً على العثمانيين ، ولكنهما معاً كانا من أكبر العوامل فى تدهور الدولة العثمانية .

وكانت عوامل الجشع وتكديس الثروات من الأمراض القاتلة التى أصابت الجهاز الإدارى فى كثير من مستوياته ، وهكذا أصبحت السلطة أقل كفاءة وأكثر نهمًا إلى المال .

شاع فساد المديرين المحليين حتى صدر فرمان سلطاني ليعكس لنا هذه الصورة

(١٩) انظر « مالكوم » المصدر السابق ، ص ١٠٩ .

سنة ١٦٠٩م يقول موجهاً الإشارة لهؤلاء المديرين : « إنكم لا تطوفون بأقاليمكم لتؤدوا واجباتكم الوظيفية ، ولكنكم تطوفون بها لتسلبوا أموال الناس بغير حق » . وبينما كان الباشوات المحليون يفرضون لأنفهم من الغرامات والرسوم العشوائية ما لا حق لهم فيه كانت الدولة بدورها تفرض ضرائب إضافية على نطاق واسع ، تعلن في أول الأمر أنها ضرائب مؤقتة ثم لا تلبس أن تصبح دائمة .

في دولة مترامية الأطراف مثل الدولة العثمانية تستقيم الأمور عندما يكون رأس الدولة عادلاً قوياً ، وعندما يحسن اختيار ممثليه ويكون قادراً على متابعتهم ومحاسبتهم ، وهكذا كانت مؤسسة الحكم العثماني في عهدها الأولى وعلى مدى قرنين من الزمن ، ولكن تغيرت الأحوال وأصبح ضعف السلطة المركزية والفساد الإداري المحلي يدوران في حلقة مفرغة ، فبسبب ضعف الدولة اضطرت إلى الاعتماد المتزايد على الحكام المحليين ، وعلى أشخاص من ذوى النفوذ في مجتمعاتهم كانوا يشترطون وظيفة جمع الضرائب فيدفعون قيمة الضريبة المفروضة إلى الدولة مقدماً على أن يحصلوها فيما بعد من الرعية ، ومن هنا جاء الفساد لأن محصلي الضرائب كانوا يغالون في تقديرها ، ويلجأون أحياناً إلى وسائل قمعية في عملية التحصيل .

كذلك أصبح بيع وظائف الدولة للقادرين على دفع الرشاوى لكبار رجال الدولة أمراً عادياً ، وبهذا دخل في النظام الإداري عناصر لا تتميز بالكفاءة المطلوبة تركز اهتمامها على الثروة والسلطة .

وبدأ التحلل يطرأ على عناصر القوات المسلحة العثمانية ، فأبنا فرسان « السباهي » الذين كانوا من أهم أعمدة القوة في الجيش العثماني وفي النظام الإداري والاقتصادي يقدمون الرشاوى لشخصيات ذات نفوذ في السلطة العليا من أجل إعفائهم من الخدمة العسكرية ، حتى فقدوا قيمتهم التي اشتهروا بها في القوات المسلحة ، ومن ناحية أخرى أصبح « التيمار » بالتدريج ملكاً خاصاً يباع ويشترى ، وعندما يحدث هذا يفقد الفلاحون الحماية القانونية الخاصة بالتيمار ، وهكذا يتساند الضعف الإداري مع الفساد السياسي في تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية للرعية .

فى عهد الفاتحين العظميين السلطان مراد الثانى والسلطان سليمان القانونى توسعت الإمبراطورية لتحتوى بلادًا جديدة كالبوسنة واليونان ورومانيا ومعظم الأراضى المجرية .

وفى القرن السادس عشر دخل العثمانيون فى حروب باهظة التكاليف ضد الفرس ، وحروب أخرى فى الجزيرة العربية للسيطرة على الأراضى المقدسة فى مكة والمدينة ، وبسبب هذه الحروب تضاعفت حاجة الدولة إلى المال ، وبالتالي أضعفت فى فرض مزيد من الضرائب .

ولكن من الإنصاف أن نذكر هنا : أن كثرة من الباحثين المحدثين يرون أن مستوى الضرائب فى الدولة العثمانية حتى مع هذه الزيادات كان أقل من نظيره فى دول الغرب (٢٠) .

اضطربت أحوال الكاثوليك فى كوسوفا نتيجة عاملين : زيادة الأعباء الضريبية من ناحية ، وبسبب اتصال قادة الكاثوليك وبعض القسس اتصالات مريبة بالدول الكاثوليكية التى كانت منغمسة فى حروب ومؤامرات ضد العثمانيين كالحرب بين البنادقة وبين العثمانيين على جزيرة كريت . جعل هذه السلطات العثمانية تتوجس من مسلك الكاثوليك الذى أدى إلى احتكاكات وأعمال عنف بينهم وبين السلطات المحلية بدأت تتبلور على شكل انتفاضات هنا وهناك.

وقد اعتاد المؤرخون فى البلقان وعلى الأخص الصرب منهم على أن يطلقوا على مثل هذه الانتفاضات مصطلح « النضال القومى من أجل التحرر » ، حتى عمليات الخارجين على القانون من قطاع الطرق اعتبروها عملاً من أعمال النضال التحررى .

إلا أن التحليل الدقيق لهذه الإنتفاضات يكشف عن حقائق أخرى ؛ فقلة نادرة منها هى التى كانت بالفعل موجهة إلى التخلص من الحكم العثماني ، أما أكثرها فكان تعبيراً عن الاحتجاج على زيادة الضرائب أو على طغيان بعض رجال السلطة المحلية ، وكان الهدف من هذه الاحتجاجات هو العودة إلى

(٢٠) انظر : « مالكوم » ، المصدر السابق ١١٨ .

الممارسات العثمانية التقليدية السوية التي سادت في الماضي .

فقد حدثت انتفاضة في «دييار» قام بها ألفان من الفلاحين سنة ١٥٨٠م وكان احتجاجاً صريحاً ضد زيادة الضرائب ورغبة معلنة ومكتوبة لتخفيضها ، وحدثت انتفاضات مثلها في الأناضول نفسها وهي مركز السلطة العثمانية قام بها أتراك ، ولا يمكن تسمية هذا نضالاً من أجل التحرر القومي .

أما أعمال قُطاع الطرق وما صاحبها من سلب ونهب لممتلكات الأهالي فهي أعمال إجرامية وقطع طريق فحسب ولا يمكن وصفها بغير ذلك .

من أبرز أمثلة قطع الطريق في كوسوفا ما قامت به قبيلة مشهورة بقطع الطريق هي قبيلة « كالمندى » كانت تقوم بالسطو على الماشية والأغنام والبضائع العابرة في الطرق غرب كوسوفا ، وقد امتدت عمليات السطو التي قام بها أفراد هذه القبيلة سنة ١٦١٤م إلى بلغاريا ، وكانوا مصدر رعب شديد للأهالي في كل مكان ، ولما فاض الكيل رفع سكان « بيتش » و« نوفي بازار » و« فوتشتيرن » شكوى إلى السلطان سنة ١٦٣٨م مفادها : أن قبائل « كالمندى » متآزرين مع قطاع طرق آخرين من ألبانيا والجبل الأسود يقطعون الطريق على قوافل التجارة القادمة من « راجوسا » و« سراييفو » وينهبون ما فيها من بضائع ، وأنهم يقتلون في كل عام ما يقرب من خمسين مسافراً وتاجراً ، وقد بلغ ما سرقوه من الأغنام عشرين ألف رأس ، وترتب على ذلك إغلاق طريق نوفي بازار في وجه المسافرين والتجار ، وهروب الرعايا من ١٥٠ قرية في المنطقة » .

استجابة لهذه الشكوى اشترك خمسة عشر ألف جندي عثماني في حملة تطهير واسعة النطاق في المناطق الجبلية سنة ١٦٣٨م ، حيث تمكنت الحملة من التخلص من قطاع الطرق وعاد الأهالي إلى قراهم المهجورة ، وفتح طريق نوفي بازار أمام التجارة من جديد .

ويعلق « نويل مالكوم » على ذلك متهمكماً : « اعتبر بعض المؤرخين هذا التحدي من جانب قطاع الطرق للسلطات العثمانية نموذجاً للنضال القومي من أجل التحرر الذي يتحدثون عنه في البلقان ، ولو أنهم سألوا أهالي هذه المنطقة

المشروعات التأميرية :

كانت تراود بعض العقول مشروعات تأمرية للتخلص من الحكم العثماني خاصة بين الكاثوليك ، من هذه المشروعات خطة المبعوث البابوي في البلقان «الكسندر كومولوفيتش» الذي ارتحل وأقام في البلقان عدة سنوات في ثمانينات القرن السادس عشر ، تضمنت خطته تحالفًا كبيرًا من الإيطاليين والنمساويين ، وكانت إشارة بدء الغزو تمرّدًا مدبرًا في ألبانيا ، وقد اشترك في هذه المؤامرة أيضًا بعض كبار رجال الدين الأرثوذكس من بينهم البطريرك الصربي «يوفان» .

بدأت اجتماعات رسمية تعقد سنة ١٥٩٤م بين الأطراف الكاثوليكية والأرثوذكسية انضم إليها رؤساء العشائر من ألبانيا والجبل الأسود ، ثم تلت ذلك اجتماعات أخرى سنوات ١٥٩٨ ، ١٦٠٢ ، ١٦٠٨م في دير بالقرب من «شكودرا» ، وفي سنة ١٦٢٠م عقدت اجتماعات في بلجراد انضمت إليها عشائر «كالندي» وكوتشي إلى جانب زعماء من كرواتيا وصربيا .

وفي اجتماع سنة ١٦٠٢م قرر المجتمعون أن تكون ألبانيا من نصيب البنادقة ، ولذلك أرسلوا سفراءهم إلى البندقية يلتمسون جمع مائة ألف مقاتل ، وحضر هذا الاجتماع أحد قسس الكاثوليك كما حضره «نيقولا ميكائيتشي» كبير أساقفة ألبانيا ، وقد اشترك «ميكائيتشي» هذا في كثير من المشروعات التأمرية على العثمانيين حيث أرسل إلى «البابا» سنة ١٦١٠م مشروعًا مفصلاً واعداد إياه بأن الكاثوليك الألبان والصرب سوف يجمعون لتنفيذ هذا المشروع خمسين ألف رجل ، وطلب من البابا أن يحث ملك أسبانيا لحشد قوات من الألبان المهاجرين عنده ، وأرسلت مقترحات مشابهة إلى القوى الكبرى في أوروبا ، فلما لم تحدث استجابات فورية توجهت طلبات المساعدة إلى قوى أصغر مثل دول إيطاليا : سافوى وتوسكاني ومانتوا وبارما .

(٢١) انظر «مالكوم» نفس المصدر ، ص ١٢٠ .

لم يدرك المتآمرون الصغار أن التصدى للامبراطورية العثمانية أمر تحسب له الدول الأوروبية الكبرى ألف حساب ، وقد بدأت بالفعل تنهياً له وترقب تطورات الأوضاع فيها من خلال شبكات من الجواسيس والممثلين الدبلوماسيين والخبراء فى شئون البلقان ولغاته ، فى انتظار لحظة الانقضاض المناسبة ، وقد علمت هذه الدول أن الوقت لم يحن بعد .

دور الكنيسة الكاثوليكية .

استمرت الخطط التآمرية على السلطة العثمانية خلال القرن السابع عشر ، وكان أصحابها هم رجال الدين الكاثوليكى الذين هالهم أن يروا كنائسهم خالية بعد أن هجرهم الناس واعتنقوا الإسلام ، ومن ثم دأبوا على الشكوى وكتابة التقارير المبالغ فيها لاستعداد الدول الكاثوليكية فى غرب أوروبا على العثمانيين ، والحقيقة أن الذى استفاد فى نهاية الأمر من زعزعة السيطرة العثمانية فى كوسوفا كان هم الصرب ، وكان الخاسر الأكبر هم الكاثوليك الذين تعرضوا للاضطهاد الصربى ، حتى خرجت آخر مجموعة منهم هاربة إلى كرواتيا خلال الحرب اليوغسلافية الأخيرة (١٩٩١ - ١٩٩٥ م) .

كانت أوضاع الكنيسة الكاثوليكية آخذة فى التدهور خلال القرن الخامس عشر حتى سقطت مدينة بار فى أيدي العثمانيين سنة ١٥٧١م وكان بها مقر كبير أساقفة كوسوفا الذى أثر أن ينقل مركزه إلى موقع آخر على الساحل الأدرىاتيكى قريباً من كتلة الدول الكاثوليكية فى غرب أوروبا ، وقد أدى هذا الوضع إلى مزيد من التدهور الذى لحق بكنيسته وبرعاياه مما عكسته رسائل الكاثوليك فى شرق كوسوفا إليه سنة ١٥٧٨م يصفون فيها الحالة التعيسة التى وصلت إليها الكنيسة وانتشار الفضاخ الأخلاقية بين القسس ، وارتداد الرعايا والقسس أنفسهم عن الكاثوليكية ، وحذّر موقعوا هذه الرسائل من خطر تحوّل جميع الكاثوليك فى كوسوفا إما إلى الإسلام ، وإما إلى الأرثوذكسية .

كانت خلاصة هذه الرسائل والتقارير الكاثوليكية التى خرجت من

كوسوفا خلال تلك الفترة : « أنقذونا فنحن نفقد الناس لأنه ليس لدينا ما يكفى من القسس الأكفاء » .

حاولت الكنيسة الكاثوليكية تدريجيًا بعث نشاطها في كوسوفا ، وكان من أهم التطورات في هذا الاتجاه إنشاء مؤسسة تبشيرية سنة ١٦٢٢م تسمى "Congregatio de Propaganda Fide" تركزت أهدافها على تدعيم الكاثوليك في المناطق التي يحكمها الكفار (والمقصود بالكفار هم المسلمون) ، وفي سنة ١٦٣٠م أرسلت بعثة فرنسيسكانية إلى شمال ألبانيا ، وخلال العقد التالي أنشئت ست مراكز أخرى تابعة للفرنسيسكان أحدها في « بريزن » ، كما أعيد مقر الأسقفية إلى « بريزن » سنة ١٦١٨م ، وفي سنة ١٦٥٦م عين ألباني قدير من غرب كوسوفا هو « أندريا بوجداني » رئيساً للأساقفة وصحب ذلك توفير عدد من القسس الذين أحسن تعليمهم وتدريبهم في روما .

كذلك أنشأ الجزويت « كلية إيريان » اللاهوتية ليدرس فيها الألبان والسلاف الكاثوليك ، وتبع ذلك إنشاء كليات لاهوتية أخرى ، وكان الاهتمام باللغة الألبانية المحلية يسير جنبًا إلى جنب مع التوسع في التعليم الكاثوليكي .

ولكن الكنيسة الكاثوليكية لم تكن تعمل في فراغ بل كانت حولها ضغوط كثيرة ، من أشدها وأكثرها خطرًا ضغوط الكنيسة الأرثوذكسية الصربية التي كانت تفرض عليها دفع إتاوات مالية بدعوى أن الكنيسة الأرثوذكسية هي التي تمثل جميع المسيحيين في كوسوفا ، من ناحية أخرى كانت الكنيسة الكاثوليكية موضع شكوك من جانب السلطات العثمانية ، فولاؤها تابع لجهة خارجية هي « البابا » في روما ، ويأتى تمويلها من الخارج بعكس الكنيسة الصربية التي يرفعها السلطان ومرجعيتها البطريركية الصربية في داخل الدولة العثمانية ، ويتم تمويلها من الداخل ، لذلك كانت الكنيسة الأرثوذكسية في كوسوفا أكبر وأغنى وأكثر استقرارًا ، كما كانت أكثر مهارة في استغلال علاقاتها العائلية مع السلطات العثمانية خلال نظام الإنكشارية ، فقد كان كثير منهم من أصل صربى .

كانت شكوى الكنيسة الكاثوليكية من الأرثوذكس أكثر من شكواها من

المسلمين ، ومع ذلك فقد كان الامتزاج بين الناس العاديين على اختلاف أديانهم فى كوسوفا واضحا بل مثيرا للاندھاش ، ولعل ذلك الامتزاج كان أوضح ما يكون فيما يسمى « بالفلكلور الدينى » أو الممارسات الشعبية للدين ، وهى ممارسات أقرب إلى السحر منها إلى الدين الخالص ، حيث يتحول الدين إلى مجموعة من الشعائر والأدعية تُتلى لطرْد الشرور وعلاج الأمراض ، وضمان محصول وافر فى آخر الموسم ، وأدعية أخرى تُتلى عند بناء بيت جديد وعند زراعة كرمة عنب ، أو تُتلى فى حفل زفاف أو مولد أو وفاة إلى غير ذلك من مناسبات الحياة اليومية الجارية للناس .

كان الأرثوذكس والكاثوليك معًا يزورون نفس القديسين للتبرك بهم ، ومن أمثلة هؤلاء القديسين : الملك إستيفان فى دير « ديشان » .

هذا المزج بين الشعائر والمعتقدات الشعبية شمل أيضًا جانبًا من المسلمين ، والخاصة أنه كان هناك كثير من الممارسات الدينية المشتركة بين جميع المتدينين على اختلاف أديانهم ، وأن هذه الممارسات المشتركة ساعدت على تفادى الاضطرابات الدينية على المستوى الشخصى للأفراد العاديين بعيدًا عن منافسات أو صراعات المؤسسات الدينية الرسمية .

هذا الامتزاج الشعبى فى الممارسات الدينية كان أيضًا إنعكاسًا للامتزاج الدينى بين الأفراد فى الأسرة الواحدة ؛ فقد يوجد فى الأسرة آباء مسلمون وأمّهات مسيحيات يذهبن إلى الكنيسة ، بينما يذهب أزواجهن إلى المسجد ، وينشأ الأطفال فى هذا المناخ المتسامح ويعتادون عليه فى مستقبل حياتهم .

وقد أفاض الكتاب الغربيون وخاصة الكاثوليك منهم فى الحديث عن ظاهرة « التقية الكاثوليكية » ويقصدون بها وجود أعداد كبيرة من الكاثوليك فى كوسوفا أظهرت الإسلام وأضمرت الكاثوليكية ، مما جعل الانتقال من الدين ثم العودة إليه أمرًا سهلاً تحدده الظروف السياسية السائدة .

والحقيقة أن المبالغات والقفز فى الأحكام والتعميمات غير المبررة كانت وراء هذه الكتابات بدليل أنه بعد إنقشاع الهيمنة العثمانية فى كوسوفا وألبانيا

بقيت الأغلبية الساحقة في كلا البلدين للمسلمين ، وكما رأينا لا يكاد يوجد اليوم في كوسوفا كاثوليك .

حوار الأديان :

يبدو أن الحوار الديني في كوسوفا كان شائعاً بين معتنقي الديانات المختلفة ، وأن الدعوة إلى الإسلام كانت تستند إلى أساليب الحوار والإقناع .

وقد أهمل الكتاب والمؤرخون الأوروبيون هذا الجانب وراحوا يجهدون أنفسهم بحثاً عن العوامل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وراء إعتناق الناس للإسلام ، فإذا لم يجدوا سبباً اخترعوه من عند أنفسهم ، وكان أكثرهم انزلاقاً إلى الخطأ في الفهم والتفسير الكتاب الماركسيون الذين ملأوا الساحة في أوروبا الشرقية بعد الحرب العالمية الثانية ، فعند هؤلاء كل شيء مرده إلى الاقتصاد ، والتفسير المادي للتاريخ أيديولوجية دامغة لا فكاك منها ، ومن ثم أهملوا تماماً أو لم يلتفتوا إلى جانب الحوار الديني والإقناع الفلسفي باعتباره من أهم وسائل الدعوة الإسلامية في البلقان .

ولأن هذا الحوار كان يتم بمبادرات شخصية ولم تكن تديره أو تخطط له مؤسسات رسمية أهمله الكتاب ، ولكن وجدت آثار ووثائق تتحدث عن حوارات جرت بين المسلمين والمسيحيين سجلها الرهبان الفرنسيون في تقاريرهم ، وعلقوا عليها بما شاءوا من آرائهم التي قد لا تتفق معهم فيها ، ولكننا نورد أمثلة منها لإثبات الحالة :

في تقرير لأحد الرهبان الفرنسيين يتعلق بحجة بعض الدعاة المسلمين أنه لا يوجد تعارض بين الإسلام والمسيحية يقول :

« يقول هؤلاء الناس (يقصد الدعاة المسلمون) أنه لا يوجد فرق بين الإسلام والمسيحية إلا فرقاً ضئيلاً ، فنحن جميعاً نؤمن بإله واحد ، ونحن نبجل مسيحكم كنبي ورجل مقدس ، ونحتفل بأعياد القديسين معكم ، وأنتم تحتفلون معنا بيوم الجمعة ، ومحمد وعيسى أخوان لا نفرق بينهما ... » ، ثم يعقب الفرنسيون بوجهة نظره المتشككة ، فيقول : « هذا الخطأ منتشر جداً

حتى أنه في نفس الأسرة الواحدة يوجد كاثوليكي وآخر مسلم وثالث أرثوذكسي تحت سقف واحد» (٢٢) .

وفي تقرير آخر يرجع تاريخه إلى سنة ١٦٥٠م يقول : « بعض المبشرين المسلمين يقول : إن كل إنسان يمكنه أن يحصل على خلاصه من خلال دينه الخاص » ويعلق صاحب التقرير قائلاً : « هذه الحجّة يبدو من ظاهرها لأول وهلة أنه لا ضرورة لتغيير العقيدة الدينية ما دامت كل عقيدة تؤدي إلى الخلاص ، ولكن هذه في الحقيقة خطوة لتحويل المسيحي إلى الإسلام في النهاية ، في هذه الخطوة يُطلب من المسيحي أن يعتقد بأن المسلمين أيضًا يمكنهم أن يصلوا إلى الحياة الخالدة » .

وقد لاحظ كاتب ألماني في القرن السابع عشر أن المسيحيين الذين عاشوا المسلمين عن قرب ورأوهم يخشعون في صلواتهم اليومية ولبسوا الصلاح وحسن الخلق في مسلكتهم تجاه الآخرين اعتقدوا أنهم أناس طيبون ويمكن أن يتحقق لهم الخلاص (٢٣) .

كان الحوار إذن قائمًا بصفة دائمة ، وإن لم يكن بطريقة منظمة بين المسلمين والمسيحيين في شئون العقيدة ، وكان للدراويش المتصوفة أثر كبير في هذه الناحية وعلى الأخص في التقارب بين المسلمين وأصحاب الأديان الأخرى ، فقد اجتمعت في الفكر الصوفي إلى جانب الإسلام عناصر أخرى تنتمي إلى الفكر المسيحي واليهودي بل عناصر من الأديان الآسيوية ، خصوصًا في فكر البكتاشية التي انتشرت طريقتهم بين الإنكشارية ، وربما ترجع جاذبيتها عندهم إلى نشأة الغالبية العظمى منهم كأطفال في أسر مسيحية .

كان للدراويش نشاط بارز في الدعوة إلى الإسلام في أنحاء الإمبراطورية العثمانية ، وكان من هؤلاء درويش يسمى « ولى بابا » اشتهر بالتقوى والصلاح وكان مقره في تكية « بريزرن » ولكنه أمضى حياته متجولًا في المدن والقرى

(٢٢) انظر « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ١٣٤ .

(٢٣) انظر « توماس أرنولد » ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

المجاورة يعلم الناس الدين الإسلامى ، فلما توفى تحوّل قبره إلى مزار للتبرك ، وكانت النساء يأخذن أطفالهن إلى قبره إلتماساً للصحة والشفاء من الأمراض . وانتشرت « تكايا » المتصوفة فى كوسوفا فى ظل مؤسسات الأوقاف التى غنى بها رجال أمثال « أوغلى باشا ، و سنان باشا » ، وكان انتشارها ملحوظاً أكثر فى القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ، وهى فترة قل فيها التصوف المستند إلى فكر وفلسفة إلى تصوف عملى شائع بين الطبقات الدنيا من المجتمع ، فكان للدراويش علاقات وثيقة بالطوائف العمالية والنقابات ، ومن ثم تأثير على اقتصاديات المدن .

النقابات الحرفية :

كان لكل نوع من الحرف والصناعات نقابة خاصة بها ينتخب أعضاؤها مجلساً لإدارتها ، وتعنى الدولة بتنظيمها والإشراف عليها ، وتتلخص مهمة هذه النقابات فى المحافظة على مستوى الحرف وأصول الصنعة فى الحرف والمهن المتخصصة ، والمحافظة على الأسعار وتقليل المنافسة بين أعضائها ، وكانت تقوم بدور البنوك فى تسليف أعضائها ما يلزمهم من مال للتوسع فى مشروعاتهم ، وكان لها إلى جانب ذلك دور كبير فى السياسات المحلية للمدينة .

كان الالتحاق بعضوية النقابة يمر فى ثلاثة مراحل على كل عضو أن يسلكها حتى يتم تسجيله عضواً كامل العضوية فى النقابة :

فهو متدرب صغير لمدة ١٠٠١ يوم ، ثم ممارس لمدة تتراوح بين أربعة إلى خمس سنوات ، وأخيراً يصبح معلماً ، والمعلم وحده هو الذى يستحق الالتحاق بالنقابة وله الحق أن يقوم بفتح ورشة خاصة به .

والى جانب تنظيم النقابات لأعمالها الخاصة كانت لها أنشطة أخرى فى المجتمع ، حيث كانت تتولى صيانة الطرق والنافورات والحانات وغير ذلك من مبانى المدينة ، وكانت نقابات المسلمين تعنى بصيانة التكايا كما كانت نقابات المسيحيين تقوم بتأثيث الكنائس وصيانتها .

وكانت هناك علاقات قوية بين النقابات وبعض الفرق الصوفية والقوات المسلحة العثمانية ، وقد أشرنا إلى الصلات التي توثقت بين الإنكشارية وفرق البكتاشية . هذه العلاقات قد تبدو لأول وهلة مستغربة ، ولكن بالنظر المدقق يمكن فهم شبكة المصالح التي تربط بين هذه الأطراف الثلاثة . من أقوى هذه العلاقات ما كان قائماً بين فرقة « القادرية » وبين نقابة الدباغين وصناع السروج ، ومن ناحية أخرى ندرك أن منتجات أعضاء هذه النقابة تتصل بأخص خصائص رجل الحرب ، وذلك لأهمية السروج والمكايح للفرسان الذين يستخدمون الخيول ، كما أنه كان لكل نقابة من نقابات الدباغين مرشد روحي من فرقة القادرية يسمى « آهى بابا » ، كان يعتبر ممثلاً لتكية القادرية فى الأناضول ، وكانت هذه التكية تتلقى رسوماً من جميع نقابات الدباغين فى الإمبراطورية العثمانية .

اشتهرت بريزن بمدايغ الجلود منذ أوائل القرن السادس عشر الميلادى ، وفى القرن الثامن عشر أصبح بها ٤٣ ورشة لدبغ الجلود ، وفى بيتش خمسون ورشة ، وفى « جياكوفا » ستون ورشة .

وظلت الحياة مزدهرة فى مدن كوسوفا خلال القرن السابع عشر ، فكانت بريزن فى مقدمة هذه المدن حيث وجد بها سنة ١٦١٠م ثمانية آلاف وستمئة منزلاً ، وفى سنة ١٦٧٠م أصبح بها عشرة آلاف منزل . وعندما زارها كبير أساقفة الكاثوليك انبهر بجمال المدينة فوصفها قائلاً : « كل منزل فى بريزن له فناؤه الخاص به على غرار القيلات الفاخرة التى يبنونها أغنياء إيطاليا ، وتتمتع المدينة كلها بالمياه الجارية من النافورات ومصادر المياه العذبة الأخرى التى تجلبها السواقي الدائرة ، مما يضيف على المدينة جمالاً وبهجة » .

كانت « بريشتينا » أصغر كثيراً من « بريزن » حيث كان بها ألفا منزل فحسب ، ولكن الرحالة التركى « أوليا جلبي » عبر عن نفس الإنبهار عندما زارها فى نفس الفترة تقريباً (أعنى فى ستينات القرن السابع عشر) وأعجب بصفة خاصة بما حفلت به من الحدائق والكروم ، كما أعجبه « جياكوفا » ذات الألفى منزل وكان ابتهاجه عظيماً برؤية الحمامات العامة الفاخرة والمحلات

التجارية التي بلغت ثلاثمائة متجر ، والمساجد ذات الطرز المعمارية البديعة ، ولم ينس « أوليا جلي » أن يسجل ما لاحظته على أهل المدينة من سيما الأنافة وهذوء الطبع ، وعزا ذلك إلى طيب المناخ ونقاء الطبيعة ، ولا شك أن أسلوب الحياة الذى اعتاده الناس ينطبع على ملامح وجوههم ويبدو أثره فى طريقة تعبيرهم وسلوكهم .

ظل عدد السكان المسلمين فى مدن كوسوفا يتزايد بصفة مستمرة ، فإذا أخذنا بريزن كنموذج لوجدنا أنه من واقع التقديرات التى أجريت سنة ١٦٢٤م يتضح لنا أن نسبة عدد المسلمين إلى مجموع سكان المدينة بلغ ٩٣,٤٪ بينما كان الصرب ٥٪ والكاثوليك ١,٦٪ .

ومن أكبر التطورات الاجتماعية التى حدثت خلال القرن السابع عشر أن الإنكشارية وهى أبرز الطبقات العسكرية فى الدولة العثمانية وكانت تتمتع بأعلى درجات « الضبط والربط » والولاء المطلق للسلطان العثماني ، وكانوا فى الحقيقة بناء الإمبراطورية وعمودها الفقرى ، بدأ أعضاؤها يستقرون فى المدن ، وأصبحوا طبقة اجتماعية متميزة تتوارث الألقاب ، وربما يرجع السبب فى ذلك - جزئيا - إلى تغيرات سياسية فى الدولة بالنسبة لنظام التجنيد وانتهاء العمل بالنظام التقليدى « الدفترمة » .

وهكذا لم يعد الإنكشارية يحيون وفق نظامهم الصارم ، وقواعدهم الدقيقة بعد أن سمح لهم أن يزاولوا الأعمال التجارية ويلتحقوا بأسرهم ليحيوا حياتهم المدنية المعتادة .

وتتيح لنا الوثائق الباقية من هذا العصر استنتاج الكثير عن التركيبة السكانية لكوسوفا فى القرن السابع عشر ، وقد جاءت معظم هذه الوثائق من مصادر كاثوليكية ، وكان تركيزها أساسا على الأقلية الكاثوليكية ، ولكننا بناء على هذه المصادر نستطيع أن نقول بكثير من الاطمئنان : إن سكان غرب كوسوفا كانوا يتحدثون اللغة الألبانية ، بينما كان أثر اللغة الصربو كرواتية واضحا فى الشرق مع اللغة الألبانية والتركية ، وإن الغالبية العظمى من سكان المدن كانوا من المسلمين .

الفصل الرابع

الصدام مع النمسا والتحديات السياسية

كان الصدام بين العثمانيين والنمساويين في الفترة ما بين سنة ١٦٨٣ إلى سنة ١٦٩٩م نقطة تحول في تاريخ أوروبا ، وفي تاريخ الدولة العثمانية .

بدأت الحرب بجيش عثماني كبير يزحف إلى قلب النمسا حتى وصل إلى العاصمة فيينا التي أوشكت على السقوط ، ولكن بعد عشرة أسابيع استطاع النمساويون بمساعدة البولنديين ضرب الحصار العثماني ومطاردة جيشهم المنسحب خارج أراضي النمسا ، فلما عُقدت اتفاقية السلام « كارلويتس » سنة ١٦٩٩م عادت السيطرة العثمانية إلى مناطق جنوب نهر الدانوب ، أما الأراضي المجرية في شمال الدانوب فقد انتقلت ملكيتها إلى النمسا .

من هذه النقطة التاريخية أصبحت قصة العثمانيين قصة إنحسار وتقلص .

كان لهذه الحرب دلالة خاصة بالنسبة لكوسوفا ، حيث بدأت أطماع النمسا تتركز حولها ، ومن ثم وجهت إليها في خريف عام ١٦٨٩م جيشاً صغيراً تمكن من طرد الحامية العثمانية المحلية ، ثم أقام حكماً نمساوياً في المنطقة ، وحينئذ أعلن بعض الأرثوذكس والكاثوليك ولاءهم للملك النمسا وسجلوا أسماءهم ضمن قوائم التجنيد في الجيش النمساوي ، ولكن مع ورود الأنباء عن جيش عثماني كبير في طريقه إلى كوسوفا انسحبت القوات النمساوية على عجل في الأيام الأولى لسنة ١٦٩٠م متجهة إلى الشمال مخلفة وراءها مركز قيادتها في « نيش » ، لتتحصن في قلاع بلجراد ، ولكن وطأة الجيش العثماني كانت شديدة ، وكان حصاره المحكم لقلاع بلجراد وضربها دافعا للقوات النمساوية إلى الانسحاب تاركة الصرب الذين شاركوا مع الغزو النمساوي تحت

رحمة العثمانيين ، فبدأت أعداد كبيرة منهم تخرج من كوسوفا وصربيا متجهة صوب المجر هرباً من انتقام الجيش العثماني .

كان أول الهاربين هو « أرسينيا الثالث » بطريرك الكنيسة الأرثوذكسية الصربية الذي كان ضالماً في مؤامرة الغزو على كوسوفا ، ولكن هواه الحقيقي لم يكن مع النمسا ؛ لأنه كان يخشى من اضطهاد النمساويين للأرثوذكس الصرب أكثر من خشيته عليهم من العثمانيين ، وإنما كان يريد أن يفتح صفحة جديدة من الوفاق مع « بابا » روما ، وهذا ما أكدته تقارير مبعوثي البابا في كوسوفا ، وكان يمسك العصا من الوسط ، فقد بعث في نفس الوقت إلى إمبراطور روسيا يعبر عن خوفه على الصرب من وطأة النمساويين ، ويؤكد له أن حالهم سيكون أسوأ من حالهم تحت السلطان العثماني ما لم تفعل روسيا شيئاً لإنقاذهم .

كان البنادقة وهم أيضاً كاثوليك قد غزوا الجبل الأسود في هذه الأثناء ، وكان البطريرك يميل إلى التعاون معهم ويرى أنهم أفضل من النمساويين ، وكان التنافس شديداً بين القوتين الكاثوليكيتين رغم اتفاقهم على غزو المناطق العثمانية في البلقان .

عندما اعتزم النمساويون غزو كوسوفا كان البطريرك لا يزال خارج « بيتش » مقيماً في دير القديس لوقا في بلدة « نيكشيتش » فجاءه ضابط من قبل النمسا برسالتين : تطلب منه إحداهما أن يعمل على إثارة شعبه ضد العثمانيين لمساندة النمسا في غزو كوسوفا وصربيا ، وتهدهد الثانية أنه إذا لم يفعل فإن النمسا سوف تعاملهم كمتمردين على سلطاتها ، وسوف تنزل بهم عقاباً شديداً إلى حد الإبادة .

أخذ البطريرك الرسالتين فأرسلهما إلى البنادقة مؤكداً لهم أنه رغم كل شيء فإنه يميل إلى أن يساندتهم أبناء شعبه ضد العثمانيين بدلاً من مساندة النمساويين ، ولم يتحرك البطريرك عن اتجاهه هذا إلى أن وصلته رسالة استنجد

من رهبان بيتش يخبرونه أن ضابطاً نمساوياً جاء إلى مقر البابوية يطلب ضرورة عودة «أرسينيا» إلى كوسوفا خلال أسبوع واحد وإلا اضطر إلى تغيير البطريرك بشخص آخر يحل محله ، وعلق الرهبان في آخر الرسالة بقولهم : «إنه ما دام الأرثوذكس قد انحازوا إلى جانب إمبراطور النمسا فإنهم لا يريدون أن يظلوا بدون رئيسهم أكثر من ذلك» (٢٤) .

إنزعج البطريرك وقرر الإسراع بالعودة إلى كوسوفا لإعلان ولائه للنمساويين ، وقبل وصوله بخمسة أيام كان «بيتشلوميني» قائد الجيش النمساوي في كوسوفا قد مات على أثر مرض مفاجئ وخلفه في قيادة الجيش الجنرال «هولشتين» ، ولكن سرعان ما تدهورت أوضاع النمساويين بعد وصول الجيش العثماني إلى «كاتشانيك» وكان «هولشتين» في «بريشتينا» فأرسل قوة بقيادة الكولونيل «إشتراسر» وأمره ألا يدخل «كاتشانيك» قبل أن تصله قوات نمساوية من «بريزرن» ولكن «إشتراسر» كان متهوراً فلم يصبر حتى تأتته الإمدادات المنتظرة بل التحم مباشرة بالقوات العثمانية فلم تستمر المعركة طويلاً حيث تمكن العثمانيون من سحق الجيش النمساوي ، وتحولت المعركة إلى مجزرة لضباطه وجنوده ، ومن بين الذين قتلوا في هذه المعركة الأمير «كارل» أصغر إخوة جورج الأول الذي أصبح فيما بعد ملكاً على إنجلترا .

أما «هولشتين» قائد الجيش النمساوي فقد انسحب على الفور من بريشتينا تاركاً وراءه جميع المؤن والعتاد والذخيرة وبعض المدافع ، وعندما دخل العثمانيون المدينة وجدوها خالية تماماً بعد أن تمزق التحالف النمساوي الصربي ، وهرب بقية الرهبان الأرثوذكس من دير «بيتش» وكان البطريرك «أرسينيا الثالث» قد سبقهم إلى الفرار من كوسوفا متجهاً نحو المجر .

* * *

(٢٤) انظر «مالكوم» ، المصدر السابق ، ص ١٥٥ .

أسطورة الخروج العظيم :

هناك أسطورة صربية تتحدث عن شيء اسمه « فيليكا سيوبا » ومعناه « الخروج العظيم » ، تاريخه عام ١٦٨٩م وسببه كما تحكى الأسطورة معاقبة الصرب على إنحيازهم للغزو النمساوى على كوسوفا ، فلما استعادها العثمانيون طردوا البطريرك الصربى مع أربعمئة ألف صربى آخر ليتوجهوا جميعًا بدعوة من الإمبراطور النمساوى للإقامة فى الجبل ، وتصور هذا الخروج التاريخى الهائل لوحة فنية رُسمت فى القرن التاسع عشر تمثل البطريرك ممثلاً جواده الوقور فى مقدمة جحافل المهاجرين الصرب .

على الرغم من أن هذا الخروج أو الطرد لم يثبت بأى دليل قطعى ولا مرجح ، إلا أنه أصبح من المسلّمات لا فى الأساطير الشعبية فقط ولكن فى التاريخ الرسمى للصرب أيضًا ، وقد أضفى الكتاب الصرب على هذه الأسطورة بُعدًا أيديولوجيًا دينيًا ، فشبهوا خروج الصرب من كوسوفا بمرحلة موت المسيح ودفعه ، معتبرين أن المرحلة السابقة التى تمثل صلب المسيح هى معركة كوسوفا بين الصرب والعثمانيين التى قتل فيها الأمير لازار قائد الجيش الصربى سنة ١٣٨٩م ، أما المرحلة الثالثة التى تتوازى مع قيام المسيح فهى غزو القوات الصربية لكوسوفا سنة ١٩١٢م .

ويرتب الصرب على هذا الخروج المزعوم إدعاءً آخر يذهب إلى أن ألبان كوسوفا قبل سنة ١٦٨٩م كانوا قلة لا تذكر ، وأنه فقط بعد هذا النزوح الصربى تدفق المسلمون قادمين من ألبانيا ، ومن هنا جاء الخلل السكانى فى كوسوفا ، فأصبح الصرب هم الأقلية والمسلمون هم الأغلبية .

يفند المؤرخون المحدثون ومنهم المؤرخ والكاتب البريطانى « نويل مالكوم » هذه الأسطورة بعد أن بحثوا وقائعها فى الوثائق النمساوية والألمانية والإيطالية ، وتبين لهم الحقائق التالية :

أولاً : أن الإمبراطور النمساوى « ليوبولد الثانى » لم يطلب من البطريرك أرسينيا الثالث الذهاب إلى الجبل ، ولم يمنحه الامتيازات التى يدّعيها الكتاب

الصرب ، بل على العكس من ذلك تمامًا فقد أرسل الإمبراطور رسالة إلى البطريارك يحثه فيها على البقاء في كوسوفا ومواصلة تشجيع الأرثوذكس على التمرد ضد العثمانيين حتى تأتئهم النجدة النمساوية .

يقول الإمبراطور في رسالته بوضوح : « لا تهجر أرضك ولا زراعة حقك » فجاء المؤرخون الصرب على عبارة "non deserite" ومعناها « لا تهجر فخذفوا أداة النفي "non" لينقلب المعنى وتتسق الرسالة الإمبراطورية مع الأكذوبة الصربية .

ثانيًا : تدعى الأسطورة أن البطريارك « أرسبينا » استقبل القائد النمساوي المنتصر « لبثشلوميني » عندما دخل كوسوفا ، بينما تدل الوثائق على أن البطريارك كان خارج كوسوفا عند وصول لبثشلوميني إليها ، بل إن التاريخ الذى حدده المؤرخون الصرب لهذا اللقاء يكشف عن تزيف آخر لأن « لبثشلوميني » كان قد مات قبل هذا التاريخ بخمسة أيام نتيجة مرض مفاجئ .

ثالثًا : عثر المؤرخون على رسالة البطريارك إلى الإمبراطور النمساوي يصف له فيها تدهور أحوال المهاجرين الصرب في المجر ، ويلتمس مساعدته العاجلة حيث يقول : « لقد حضر هنا رجال مع زوجاتهم وأطفالهم فى حالة تيسية وأصبح عدد المهاجرين ثلاثين ألف نفس » .

وتؤكد الباحثون أن عدد الصرب الهاربين من كوسوفا لم يكونوا يمثلون أكثر من ربع مجموع المهاجرين الصرب الذين خرجوا من بلجراد وغيرها من البلاد الصربية الأخرى ، وأن عدد الصرب الهاربين من كوسوفا الذى يقل عن ثمانية آلاف شخص كان يشتمل على أطفال ونساء من أسر الرجال الذين حملوا السلاح وحاربوا القوات العثمانية مساندة للغزو النمساوي .

كذلك تؤكد الوثائق أن الصرب الذين هاجروا إلى المجر لم يخرجوا فى حشد واحد كبير كما تزعم الأسطورة ، وإنما تقاطروا على المجر فى بضعة سنوات بعد عام ١٦٩٠ م .

والخلاصة : أن الخروج الصربي الكبير من كوسوفا هو مجرد أكذوبة صربية كبرى ، وأن طرد العثمانيين للصرب من كوسوفا لم يحدث ، ولم يجلب العثمانيون إليها مسلمين من ألبانيا كما تزعم الأسطورة ، والحقيقة التي لا يمكن أن يعترف بها الصرب هي أن الألبان الذين أسلموا كانوا هم الشعب الأصيل في كوسوفا ، وكانوا هم الأغلبية الساحقة على مر العصور إلى اليوم

* * *

اضطراب الأوضاع في كوسوفا :

بعد هزيمة النمسا وإنسحاب قواتها من كوسوفا وصربيا إلى المجر مرت سبعة وعشرون عامًا على كوسوفا تعتبر من أحلك فترات التاريخ العثماني في هذه المنطقة ، فقد كان انتقام العثمانيين من الذين اشتركوا بالتآمر أو القتال مع القوات النمساوية الغازية انتقامًا مروّعًا ، وزاد الأمور سوءًا انتشار الطاعون واختفاء الطعام من الأسواق والبيوت حتى لم يعد أمام الناس إلا أكل الكلاب والخيول الميتة .

وأدرك السلطان ضرورة أن يستقر السكان من جديد وأن يعود الفلاحون إلى زراعة أراضيهم ؛ ليحصل هو على الضرائب التي يحتاج إليها ، فأصدر في مارس سنة ١٦٩٠م فرمانًا أمر فيه بوقف العنف ووعد بحماية جميع الأهالي الذين لم يشتركوا مع قوات الغزو النمساوي ، وفي سبتمبر من نفس العام أصدر فرمانًا آخر به عفو شامل عن جميع الناس في منطقتي نيش وبلجراد ، وفي العام التالي سمح بتعيين بطريارك جديد محل «أرسينيا» الذي أرسل إلى السلطان يطلب منه الصفح والعودة إلى بيتش ولكن رفض السلطان طلبه لتورطه مع الغزو النمساوي .

كثير من الصرب عادوا إلى كوسوفا بعد صدور العفو العام حيث كانوا ينتظرون أول فرصة للرحيل عن المجر التي شاهدوا فيها كثيرًا من الاضطهاد على يد النبلاء النمساويين والسلطات المحلية ، كما عانوا من اضطهاد الكنيسة

الكاثوليكية باعتبارهم مارقين مجددين على الدين المسيحي الصحيح ، وقد شكى البطريرك نفسه حاكم المنطقة العسكرية لمعاملته السيئة للصرب والتي بسبب قسوتها فضّلت ٦٤٩ أسرة أرثوذكسية العودة إلى الأراضي العثمانية .

واعترف « ليوبولد » إمبراطور النمسا نفسه أنه في الفترة من سنة ١٦٩٣م إلى سنة ١٦٩٧م هرب ثلاثة آلاف صربي من منطقة فوكوفار ، وقرر أحد المسئولين النمساويين سنة ١٧٢٤م أن الصرب يفضلون الحياة تحت الحكم العثماني ، لأن عقوبة القتل غير العمد عند العثمانيين المسلمين هي القدية (أى غرامة مالية) بينما تعاقب النمسا على هذه الجريمة بالإعدام ^(٢٥) .

رغم أن العثمانيين كانوا جادين في سياسة التسامح مع أهالي كوسوفا إلا أن شكوكهم في الكاثوليك بصفة خاصة تزايدت نظراً لتآمرهم مع الغزو النمساوي وانخراطهم في القتال ضد القوات العثمانية ، لذلك تدهورت أوضاع الكاثوليك في كوسوفا على الأخص أن عدداً من قسهم الذين اشتركوا في الحرب قتلوا وهرب باقي القساوسة خارج البلاد .

وكان على البابا أن يعين رئيساً جديداً لأساقفة كوسوفا بدل « بيتر بوجداني » فوقع اختياره على قسيس كان يعمل سابقاً أستاذ اللغة العربية في بعثة الفرنسيسكان بمصر ، ولكن الأسقف الجديد لم يحاول أن يضع قدمه في كوسوفا فظل خارجها حتى سنة ١٧٠٢م عندما تحسنت الأمور قليلاً فقام البابا بتعيين رئيس آخر للأساقفة هو « بيتر كراجيتش » من مواليد « نوفو بردو » وكان أسقفاً في ألبانيا .

كانت أول مشكلة على رئيس الأساقفة الكاثوليك أن يواجهها هي موقف الكنيسة الصربية الأرثوذكسية ، فقد استأنف البطريرك الجديد « كالينوكس » - وهو يوناني الأصل - سياسة الكنيسة الأرثوذكسية في إجبار جميع الكاثوليك على دفع العشور إليه متذرعاً بحجة أن لديه فرماناً من الباب العالي (السلطان)

(٢٥) انظر « مالكوم » نفس المصدر ، ص ١٦٤ .

يقرر حقه على جميع المسيحيين بصيغة عامة غير محددة ، كما كان يتمتع بصداقة شخصية مع شخصية يونانية ذات نفوذ كبير في بلاط السلطان .

تفاقت أوضاع الكاثوليك سوءًا بعد اشتراك النمسا في حرب ضد العثمانيين سنة ١٧١٦م ، وزادت إجراءات التضييق عليهم بعد تمردهم المدعوم من البندقية ، حيث اشترك في هذا التمرد عدد من العشائر الألبانية منها عشيرة « كالمندى » و « جاشي » و « ميرديتا » ، ولكن عندما تراجعت النمسا سنة ١٧١٨م وهدأت الأمور في كوسوفا لم يلجأ العثمانيون إلى الانتقام هذه المرة كما فعلوا من قبل ، إلا أن أعباء الضرائب زادت زيادة كبيرة لدرجة أن بعض الأغنياء في شرق كوسوفا كانوا يهاجرون منها إلى الخارج .

وشكا أحد القضاة المسلمين وهو قاضي « يانيقو » إلى السلطان أن الحاكم المحلي يغالي في فرض الضرائب على غير المسلمين إذ جعلها ثمانين « أقشه » في حين أن الضريبة الرسمية المقررة هي ٣٢ « أقشه » فقط . مثل هذه الأوضاع المتردية شجعت النمسا على التورط مع روسيا في مشروعات غزو واسعة لأراضي الدولة العثمانية تشمل البوسنة وصربيا وشمال ألبانيا .

وعاد البطريرك الصربي الجديد مرة أخرى يتآمر مع النمساويين متآزرًا في ذلك مع كبير أساقفة الكاثوليك ، فأخذوا يحرضان على الثورة ويجمعان الرجال والقبائل للاشتراك في القتال ، واستطاعت القوات النمساوية أن تستولي على بعض المدن في كوسوفا حتى وصلت إلى بريشتينا في أغسطس سنة ١٧٣٧م حيث احتفلت البطريركية بهذا النصر ، فأقامت حفلًا لتكريم ضباط الحملة ، ولكن في ذلك اليوم بالذات انحسر المد النمساوي بعد هزيمة ساحقة لجيش نمساوي آخر في « بنالوكا » شمال البوسنة ، وأدرك المارشال « سيكندروف » أن قواته قد انتشرت على مساحات واسعة أكثر مما ينبغي فأمر بوقف الزحف . في تلك الأثناء كان الجيش العثماني المنتصر في البوسنة يتوجه إلى « نوغي بازار » ، وجاء جيش عثماني آخر من بلغاريا فانسحبت القوات النمساوية من « نيش » ثم من « نوغي بازار » في ٢٤ أغسطس ١٧٣٧م ، وكان البطريرك الصربي قد

بدأ نشاطه العسكرى على رأس ثلاثة آلاف رجل من عشائر الجبال ، فوصل إلى «نوفى بازار» بعد ساعات قليلة من رحيل النمساويين عنها ، فأصابه الهلع وأسرع هارباً فى أعقابهم وتبعته معظم عشائر الجبال .

وفى أكتوبر تمزقت الجبهة النمساوية ، وواصل البطريرك هروبه - ومعه عشيرة « كالمندى » مع عائلاتهم وأبنائهم - إلى شمال غرب صربيا ، فقام الجيش النمساوى بتجنيد رجال القبيلة بين قواته ، ومنح ألبان « كالمندى » قرية شمال صربيا للعيش فيها حيث استقروا هناك حوالى قرنين ونصف القرن حتى سنة ١٩٩٢م عندما اتجهت إلى قريتهم عصابة من القوميين الصرب المتطرفين فى حملة تطهير ضد العناصر غير الصربية فطردوا منها أحفاد الألبان الذين حارب أجدادهم فى صف البطريرك الصربى ، وضحو بحياتهم من أجله فى يوم من الأيام .

دمرت الحرب مدن « بريشتينا » و « نوفو بردو » و « يانيفو » و « فوتشتيرن » وتمزق سكانها بين قتل وجريح وهارب من الموت ، وهكذا تكرر « سيناريو » ما بعد حرب سنة ١٦٩٠م : حملات تأديبية على العشائر الجبلية التى اشتركت فى الحرب مع النمسا ، ثم فرمان يدعو الفلاحين المسيحيين للعودة إلى ديارهم وحقولهم سنة ١٧٤٠م ، وتعيين بطريرك يونانى آخر فى بيتش .

فى هذه المرة دخلت البطريركية فى سنواتها العقيمة المتسمة بالفساد والانحلال حيث أصبحت تحت وصاية البطريركية اليونانية فى اسطنبول ، وكان البطريرك اليونانى قد اشترى منصبه هذا بستين ألف « أقشه » من بطريركية « اسطنبول » وكان عليه أن يشتري ما دفعه من المطارنة ، فأعلن إليهم صراحة أنه ما لم يدفع كل واحد منهم ما فرضه عليهم فسوف يستبدلهم بمطارنة آخرين يدفعون له أكثر من ذلك .

وانتقلت التجارة من المطارنة إلى القسس ثم إلى الرعية ، كان بطريرك « بيتش » يرشو بطريرك اسطنبول بعشرة آلاف « أقشه » ، فلما أصبح عبء

هذه الغرامات أكثر من احتمال المطاردة كتبوا إلى السلطان يطلبون إلغاء البطرياركية الصربية في «بيتش» وجعل كنيستهم تتبع مباشرة بطرياركية اسطنبول .

هنا يأتي المؤرخون الصرب ليزعموا « أن إغلاق البطرياركية كان إغلاقاً جبرياً قامت به السلطات العثمانية » ولكن فاتهم أن هناك وثائق تثبت أن قرار الإغلاق كان صادراً من مجمع مطارنة الكنائس الصربية ، بسبب جشع البطرياركية اليونانية في اسطنبول .

الباشوات يتحدثون السلطان :

ظهرت في كوسوفا في أوائل القرن التاسع عشر الميلادي أسر حاكمة قوية منافسة للسلطان منها أسرة محمود بك أوغلي في بيتش ، كما تعاظمت قوة أسرة « روتول » التي حكمت « بريزن » من سنة ١٧٧٠ إلى ١٨٣٦ م ، وأسرة « جينولي » التي حكمت بريشتينا و« جيلان » ، وكان يطلق على هذه الأسر : « الحكام الحقيقيون بعد السلطان » .

والحقيقة أن تمرد الحكام الأقوياء على السلطان العثماني بدأ قبل ذلك خلال القرن الثامن عشر ، وكان أبرز هؤلاء من أسرة « بوشاتي » الذي تولى عميدها « محمد بوشاتي » حكم سنجق « شكودرا » سنة ١٧٥٧ م ، وأخذ يوسّع نطاق حكمه بالتدريج في شمال ألبانيا ، وكان يطمح أن يصبح أميراً مستقلاً ، ولكنه توفي سنة ١٧٧٥ م وجاء من بعده ابنه محمود الذي تابع خطط أبيه سنة ١٧٨٥ م ، فغزا أجزاء من ألبانيا وكثيراً من أراضي كوسوفا ودعا كلاً من السلاف (الصرب) والألبان لتأييده ، وامتدت حملاته داخل كوسوفا حتى وصل إلى « بريزن » بجيشه سنة ١٧٩٥ م فسحق مقاومة أسرة « روتول » الحاكمة ووضع ابن أخيه حاكماً على « بريزن » ، وظل « محمود بوشاتي » شوكة في حلق السلطان العثماني حتى توفي سنة ١٧٩٦ م ، وجاء أخوه الأصغر الذي خلفه فهجر كل خططه التي كانت معدة من قبل لغزو البلقان كله بمساعدة جيش فرنسي .

استطاع الباشوات الألبان فى كوسوفا أن يتوسعوا فى سلطاتهم المحلية ، ولكن كانت طريقتهم فى الحكم عشوائية بدون كوابح من اسطنبول ، ومرت عقود من الحروب بين الباشوات بعضهم مع بعض حتى تدهورت أحوال السكان واضطربت الأوضاع الاقتصادية .

ويصف ضابط فرنسى - كان موجودًا فى كوسوفا حينذاك - أحوال المدن فى كوسوفا وما آلت إليه وكيف هجرها السكان فرارًا إلى الجبال ، ويقول عن بريشتينا مثلاً : إن عدد سكانها انخفض بين سنة ١٦٨٠ وسنة ١٨١٢م إلى النصف ، ويقرر أن استخراج المعادن والصناعات التى كانت مزدهرة فى كوسوفا ظلت تتقلص حتى أفلست فلم يعد لها وجود .

ويضيف الضابط الفرنسى فى تقريره أن جميع الرعايا بدون استثناء كانوا سواء فى المعاناة لا فرق فى ذلك بين مسلمين وأرثوذكس وكاثوليك ، فالكل قد أصابه سوء الحال ، ولكن المؤرخين الصرب - كالعادة - يقولون : كانت الأحوال سيئة بالنسبة للصرب فقط .

فى سنة ١٨٠٤م بدأت ثورة الصرب فى شمال ووسط صربيا ، وكانت هذه أول خطوة فى طريق إنشاء مملكة صربية مستقلة ، وكان بعض صرب كوسوفا نشطاء فى تهريب السلاح والذخيرة من بريزرن إلى ثوار بلجراد ، وانتقل كثير من ألبان كوسوفا إلى جانب الصرب ، وخلال السنوات الخمسة الأولى للثورة امتد القتال إلى الجنوب حتى وصل إلى سنجق نوڤى بازار على حدود كوسوفا ، وحدثت اضطرابات فى شمال كوسوفا واستطاعت بعض الميليشيات الصربية النفاذ إلى تلك المنطقة .

ورغم أن القوات العثمانية اكتسحت صربيا إلا أن تكرار الثورات أرغم السلطان سنة ١٨١٥م على منح سلطات واسعة من الحكم الذاتى للدولة الصربية الجديدة التى أصبح لها أمير صربى . هذه الدولة الصغيرة التى أنشئت رسميًا سنة ١٨١٧م كانت تشمل فقط منطقة بلجراد ، ولم تصل بعد إلى

نيش ، وبقيت تحت السيادة العثمانية ، ولكنها ظلت تكتسب درجات أعلى من الحكم الذاتي حتى سنة ١٨٧٨م عندما أصبحت أقوى دولة مسيحية في البلقان ، وكان هذا بداية الاعتراف بها كدولة مستقلة .

رابطة بريزرن :

في تاريخ كوسوفا فترة تبلغ أربعة وثلاثين سنة من (١٨٧٨ - ١٩١٢م) عرفت باسم مرحلة « البعث القومي الألباني » وفي عام ١٩١٢م عندما أتمت صربيا والجبل الأسود غزوهما لكوسوفا أعلن الألبان قيام دولة ألبانيا المستقلة ، وكانت هذه لحظة حاسمة في تاريخ الألبانيين كله ، ولكن أكبر الأحداث وأخطرها ، وهى الأحداث التى أدت إلى هذا الإعلان ، كان مسرحها فى كوسوفا ، ومن ثم فإن تاريخ كوسوفا كان ذا أهمية قصوى لجميع الألبان فى كل مكان .

ويميل المؤرخون الألبان المحدثون إلى اعتبار الحركة السابقة على إعلان استقلال ألبانيا بأنها حركة وطنية واحدة ذات أيديولوجية واحدة ، تناضل من أجل تحقيق الاستقلال والتحرر من الحكم العثماني ، وذلك تبسيط محل للحقائق ولا يعكس تطور الأمور كما حدثت فى الواقع ، فلو نظرنا إلى الفترة السابقة على سنة ١٨٧٨م لتبين لنا وجود ثلاثة مشروعات سياسية على الساحة الألبانية :

المشروع الأول : ويتمثل عند سكان منطقة « ملاسى » الجبلية فى مطالبتهم التقليدية بحكم ذاتى مضاد لبرنامج الإصلاح العثماني ، وفى عقد الستينات من القرن التاسع عشر تركزت هذه المطالب على الاستمرار فى تعيين رؤسائهم من أبناء المنطقة وليس من مناطق أخرى ، وبدلاً من التجنيد الإجبارى للجيش النظامى الجديد يجب أن يسمح للملاسيين بالاستمرار فى تقاليدهم القديمة حيث يقوم « البيرقتار » باختيار وتقديم القوات المطلوبة أثناء الحرب فقط ، وألا تفرض عليهم أى ضرائب جديدة .

المشروع الثانى : كانت تتبناه بعض العشائر الكاثوليكية من سكان الجبال

وعلى رأسهم عشيرة «ميرديتا» ويتلخص مشروعهم فى إقامة منطقة ذات حكم ذاتى أو استقلال كامل للكاثوليك الألبان ، وكان أكبر مشجع لهذا الاتجاه هو «نيقولا» أمير الجبل الأسود ، الذى كان من سياسته إثارة القلاقل والاضطرابات فى كوسوفا حتى يتمكن من الاستيلاء على مزيد من الأراضى الألبانية التى يسكنها المسلمون ، كذلك اهتمت كل من إيطاليا والنمسا بهذا المشروع لأنه يسير فى اتجاه أطماعهما الخاصة فى أراضى الدولة العثمانية .

هذا المشروع من حيث أنه اتجه إلى الاستقلال النسبى فى ظل السيادة العثمانية والاستمرار فى التقاليد القديمة لا يفترق عن المشروع السابق إلا فى كونه مشروعًا كاثوليكيًا خاصًا بطائفة دينية واحدة من الألبان ، وهو من هذه الناحية يعتبر أكثر رجعية من سابقه .

المشروع الثالث : كان اتجاهه الأساسى يتركز فى إقامة دولة ذات استقلال كامل تضم جميع الألبان فى البلقان شاملة لكوسوفا وألبانيا وجزءًا من مقدونيا . هذا النوع من التفكير لم يظهر قبل سنة ١٨٧٨م وكان صادرًا من ألبان المهجر خارج كوسوفا خصوصًا الجالية الألبانية فى إيطاليا ، وقد استمر تطور الفكر القومى الألبانى معتمدًا على القيادات الألبانية فى الخارج خصوصًا فى رومانيا وبلغاريا ومصر واسطنبول ، وكانت أكثر اللجان الألبانية أهمية لجنة اسطنبول نظرًا لأن أعضاءها كانت لهم اتصالات مباشرة بالأراضى الألبانية ، ومن أبرز هؤلاء أسرة «فراشارى» بجنوب ألبانيا التى لعب ثلاثة إخوة منهم دورًا بارزًا فى تاريخ الفكر السياسى الألبانى .

كان ثلاثتهم على درجة عالية من التعليم ، فكانوا يجيدون الفرنسية والتركية واليونانية إلى جانب اللغة الألبانية ، وكانوا جميعًا يحملون أفضًا تقدمية فى مجالات التعليم والقانون والسياسة الاجتماعية . وهذا التميز جعل لهم موقفًا مستقلًا عن المواقف السائدة عند الحكام المحليين وزعماء العشائر التقليديين فى كوسوفا وملاسى .

أصبح « نعيم فراشارى » (١٨٤٦ - ١٩٠٠ م) شاعر ألبانيا الأكبر و « سامى فراشارى » (١٨٥٠ - ١٩٠٤ م) كان غزير التأليف ، وكان يرأس تحرير صحيفة ذائعة الصيت تصدر فى اسطنبول باللغة التركية ، أما أخوهم الأكبر وهو « عبد X فراشارى » (١٨٣٩ - ١٨٩٢ م) فقد أصبح الزعيم الفكرى لحركة الألبان الاستقلاليين ، واستطاع بمهارته التفاوضية وسعة أفقه تكييف دعوته مع مختلف القطاعات والتيارات والظروف الألبانية ، فقد كان أكبر همه وقمة أولوياته أن يتوحد الألبان أولاً فيما بينهم ، وأن يتحرروا من الحكم العثمانى المباشر ، أما البرامج السياسية الأخرى فيمكن أن تأتى فى مرحلة تالية .

أنشأ عبد X فراشارى لجنة ألبانية سرية فى أيونينا (شمال غرب اليونان) صدر عنها مذكرة أرسلت إلى الحكومة العثمانية فى ربيع ١٨٧٧ م يمكن أن تسمى بحق الأساس الجوهري لمشروعات الاستقلال التى ظهرت خلال فترة حركة التحرير القومية ، وخلاصة المطالب التى وردت بهذه المذكرة هى :

- تجميع كل الأقاليم الألبانية تحت ولاية واحدة .
- إنشاء مدارس تكون اللغة الألبانية هى لغة التعليم فيها .
- قصر الخدمة العسكرية على حدود هذه الولاية .

وبالنيابة عن اللجنة عقد عبد X فراشارى محادثات سرية مع اليونانيين حول فكرة ثورة ألبانية يونانية مشتركة ، وفى بداية عام ١٨٧٨ م بعد الإعلان عن المطالب الإقليمية لمعاهدة سان ستيفانو أسست لجنة أخرى من المفكرين والسياسيين الألبان تضم مسلمين ومسيحيين سميت « اللجنة المركزية للدفاع عن حقوق الأمة الألبانية » وأرسلت مذكرة إلى رجال السياسة الغربيين للعمل على وقف تقسيم الأراضى التى يسكنها الألبان ، وعقد عبد X فراشارى اجتماعاً لزعماء جنوب ألبانيا فى « بريزرن » بكوسوفا للشخصيات العامة والزعماء الدينيين ورؤساء العشائر ، وهكذا تعددت أنشطة الرجل فى سبيل جمع الألبان على أهداف مشتركة .

كان اجتماع « بريزن » امتداداً لتقليد قديم حيث اعتاد رؤساء العشائر خلال القرن السابع عشر أن يجتمعوا للإتفاق على عمل مشترك عندما تتعرض بلادهم لغزو خارجي ، ولذلك جاءت القرارات التي صدرت في هذا الاجتماع غير معبرة عن الأفكار التقدمية التي يمثلها عبد الخ فرشاري ، فلم تشر إلى الإصلاحات ولا المدارس ، ولا إلى الحكم الذاتي ، ولم تذكر شيئاً عن ضم جميع الأراضي الألبانية في ولاية واحدة ، وبدلاً من كل هذا اقتضرت على الإعلان عن تشكيل منظمة عسكرية دفاعية عرفت باسم « الرابطة » كان هدفها التصدي لأي قوة أجنبية تسعى لاحتلال الأراضي الألبانية ، كما أعلنت عن ولاء « الرابطة » للسلطان ، ونصت بصراحة على أن الرابطة - تطبيقاً للشرعية الإسلامية - ستدافع عن حياة وممتلكات وشرف جميع رعايا السلطان بما فيهم غير المسلمين .

وقد أثارت قرارات الرابطة حرباً جدلية بين المسلمين التقليديين الذين هيمنوا على الرابطة في كوسوفا وبين المفكرين أصحاب النزعات الاستقلالية الإصلاحية . أما في خارج كوسوفا فكان هناك تعاطف أكبر مع أفكار عبد الخ فرشاري كما ظهر في لجنة الرابطة التي أنشئت في « شكودرا » وكانت تضم عدداً متوازناً من المسلمين والكاثوليك ، وكان زعماء عشيرة « ميرديتا » الكاثوليكية يدعمون هذا الاتجاه .

لم تبد « اسطنبول » معارضة لنشاط هذه الرابطة في بادئ الأمر ، ولكن كان احتمالها محدوداً ، فقد أقر مؤتمر برلين تسليم « الجبل الأسود » جزءاً من الركن الشمالي الغربي من ولاية كوسوفا مشتملاً على إقليم « جوسينيا » ، وفي ٢٥ أغسطس ١٨٧٨م ذهب محمد علي باشا مبعوثاً من السلطان إلى « بريزن » ليشرف على عملية تسليم الإقليم ووضع الحدود الجديدة ، وكان عليه أن يلتقي بالقيادة المحليين في غرب كوسوفا لإقناعهم بقبول قرار المؤتمر ، فاستقبله الناس في « بريزن » أسوأ استقبال ، فلما شرع يلقي عليهم فرمان السلطان في مسجد « براكلي » هتف الناس بسقوطه .

وفى صباح اليوم التالى استيقظ على حشد كبير من الأهالى الغاضبين ، وقد أحاطوا بمنزل مضيفه عبد الله باشا حاكم ؛ جياكوفا ، يطالبون بتسليمه إليهم ، فلما رفض شرعوا يطلقون الرصاص على المنزل ، ثم أشعلوا فيه النار ، فلجأ الاثنان مع ثلة من الحراس إلى برج حجرى يتحصنون به ، واستطاعوا مواصلة القتال ثلاثة أيام ، ولكن أحرق الناس البرج أيضًا ، فقتل محمد على باشا ومضيفه وعدد كبير من الحراس .

كان لهذا الحادث عواقب وخيمة ، فقد أنهى التعاون بين الرابطة وبين الحكومة العثمانية ، ومن ناحية أخرى زاد إصرار الألبان على مقاومة- تسليم أى أراضى ألبانية للأجانب ، وتبلورت المشكلة الألبانية بقوة لأول مرة أمام الحكومات الغربية وأمام رأى العام الغربى .

وانتهز عبد الله فراشارى هذه الفرصة فكتب مقالاً فى صحيفة أخيه شرح فيه ما وصفه بأنه مطالب الرابطة الألبانية : ولاية ألبانية واحدة ، موظفون يتحدثون اللغة الألبانية ، انتخاب مجالس محلية مشتركة من المسلمين والمسيحيين ، و برلمان منتخب لكل الولاية ، ومدارس ألبانية ، وعلى رأس هذه المطالب وضع التزام الألبان بالدفاع عن الأراضى وعن حقوق السلطان عليها . كان هذا برنامجاً تحرييراً للحكم الذى يختلف كثيراً عن قرارات « رابطة بريزن » .

خلال العام التالى لم تكن مشكلة ضم « جوسينيا » إلى الجبل الأسود قد حُلّت ، وكان واضحاً أن العثمانيين سعداء بهذا التأجيل ، وكان على باشا هو الحاكم فى جوسينيا ، فأرسلت إليه حكومة الجبل الأسود قوة عسكرية لطرده مرتين : إحداهما فى نوفمبر ١٨٧٩ م ، والأخرى فى يناير ١٨٨٠ م ، ولكن على باشا ردهما على أعقابهما بمقاومة أشد صلابة فتراجعت القوى الغربية الكبرى فى قرارها وعرضت على الجبل الأسود منطقة أخرى هى « يولسينى » .

انعقد اجتماع للرابطة فى بريزن خلال أكتوبر ١٩٧٩ م وافق فيه الأعضاء على برنامج عبد الله فراشارى ، وكان معظم وفود كوسوفا لا يطمعون فى هذه

المرحلة فى أكثر من الإدارة الذاتية فى إطار الإمبراطورية العثمانية ، ويصور موقف الرابطة فى هذه الفترة فرنسى كان يعمل فى القنصلية الفرنسية عقد محادثة طويلة مع « على دراجا » أحد زعماء الرابطة قال فيها دراجا :

« إن الرابطة تضم ثلاثمائة عضو ، منهم خمسون يمثلون العشائر الكاثوليكية ، وهم جميعًا لا يزالون رعايا مخلصين للسلطان ، ولكنهم لم يعودوا يثقون فى قدرة الإمبراطورية على حمايتهم ، ويريدون لولايتهم جيشًا خاصًا بها ، وموظفين ألبان ، ولكننا سنظل فى خدمة الحكومة العثمانية وسيقاتل الألبان أعداء الإمبراطورية الطامعين فى أراضيها » (٢٦) .

مثل هذه التقارير عن كوسوفا كانت ذات فائدة كبيرة للقوى الأوروبية التى كان لها عيون تراقب الدولة العثمانية من الداخل تمهيدًا لاقتسام أراضيها ، لذلك أبدت بريطانيا حينذاك اهتمامًا ملحوظًا بالمشكلة الألبانية ، فقد كتب لورد « إدموند فيتز موريس » من اسطنبول إلى وزير الخارجية البريطانى مؤيدًا للفكرة الألبانية ، وفى ٣٠ مايو ١٨٨٠م وافق مجلس الوزراء العثمانى على الفكرة من حيث المبدأ : أن يمنحوا الألبان رغبتهم فى الحكم الذاتى ، ولكن بعد ثلاثة أسابيع فقط غير المجلس رأيه على أثر تلغراف تحذيرى من حاكم بريزن يزعم أن الألبان سوف ينظرون إلى إنشاء ولاية موحدة لهم تتمتع بحكم ذاتى على أنه خطوة نحو الاستقلال الكامل ، ونصح الحكومة أن تبدأ بضرب الحركة فى كوسوفا بالاعتقالات وغير ذلك من أعمال عسكرية .

ورغم الرفض المتواصل فى اسطنبول للحل العسكرى إلا أن تراجعها عن موافقتها السابقة وانسحاقها مع نصيحة حاكم بريزن الحمقاء جعلت الأمور تتعقد بين حكومة اسطنبول وأعضاء الرابطة الذين أصبحوا أكثر تشددًا وشرعوا فى طرد القضاة والموظفين العثمانيين ، وهددوا بالاستيلاء على معسكرات الجيش . نجحت الرابطة فى تحسين العلاقات بين المسلمين والمسيحيين ، واستطاعت

(٢٦) انظر « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٢٤ .

أن تحافظ على النظام والأمن في كوسوفا ، ومع آخر تقرير بريطاني من هناك أصبحت الرابطة تسيطر تمامًا على البلاد ، وكانت تديرها كحكومة بمقتضى الأمر الواقع .

شكلت الرابطة من بين أعضائها لجنة في خريف ١٨٨٠م لحكم منطقة بريزن بدلاً من حاكمها السابق ، وفي يناير ١٨٨١م ذهب ثلاثة من قادة الرابطة بقوة صغيرة نحو « سكوبيا » حيث رحب بهم السكان ، ثم ذهب القائد « سليمان فوكش » من « جياكوف » إلى « بريشتينا » واحتلها .

بعد ذلك بشهر كتب القنصل البريطاني في سالونيك أن الأوضاع في كوسوفا قد تحسنت تحسناً كبيراً نتيجةً لجهد الرابطة قال : « بدأت حالات الأخذ بالثأر تتلاشى ، واختفت عصابات قطاع الطرق واللصوص ، وتُجمع الضرائب بانتظام » وأضاف القنصل : « خطب عبد X فراشاري في اجتماع كبير في (بريزن) حول منتصف فبراير حث فيه الرابطة أن تتحرك بخطوات أسرع نحو الاستقلال ، وأن الباب العالي سوف يذعن لضغوط الدول الأوروبية لكي تمنحنا الاستقلال ، (لنفكر ولنعمل بأنفسنا .. لننشد ولننشد ألبانيا كلها) » .

وفي مارس جاءت التقديرات البريطانية : أن الرابطة قد أصبح لديها جيش قوامه ١٢ ألف رجل سوف يتجه أولاً إلى « موناستير » (وهي العاصمة الإدارية لجنوب مقدونيا) لتحريرها ، ثم إلى « شكودرا » وبعدها إلى « يولسيني » .

هذه الأخبار جعلت الحكومة العثمانية تتشبت بقرارها في سحق الرابطة ، ففي مارس ١٨٨١م أرسلت جيشاً من عشرين ألف رجل إلى سكوبيا على رأسه الضابط « درويش باشا » الذي استطاع أن يستولي عليها وبدأ زحفه على بريزن ، فاستولى عليها في أبريل ثم على جياكوف في مايو ، وتم القبض على عبد X فراشاري قرب « إلبسان » ، وجرى به إلى « بريزن » مقيداً بالسلاسل ،

وهناك أصدرت المحكمة عليه حكماً بالإعدام ، ثم تخفف الحكم إلى السجن مدى الحياة ، ف قضى ثلاثة أعوام فى سجن « بريزن » تدهورت فيه صحته ، فنقل إلى الأناضول ليمضى فى السجن سنتين ، وأخيراً سُمح له بالعيش فى اسطنبول شريطة أن يتوقف عن جميع الأنشطة السياسية ، حتى وافته المنية سنة ١٨٩٢م فى سن الثانية والخمسين .

قبض درويش باشا على أربعمائة شخص أرسل معظمهم إلى اسطنبول ، وحكم على القائد العسكرى للرابطة « سليمان فوكش » بالإعدام ، ومات سكرتير عام الرابطة « شعيب أغا السباهى » فى سجنه ، وهكذا تلقت الرابطة ضربة قاضية لم تبرا منها .

حدثت ثورات صغيرة بعد ذلك هنا وهناك إلا أن أفكار الرابطة لم تعد ترد فى كوسوفا وإنما بقيت تُسمع خارجها خلال لجان المهاجرين خصوصاً فى بلجراد وبلغاريا .

إنحسار النفوذ العثمانى فى البلقان وآثاره :

تدهورت الأوضاع العامة فى كوسوفا تدهوراً شديداً فى الثمانينات والتسعينات من القرن التاسع عشر بعد تنفيذ التغييرات التى فرضها مؤتمر برلين على خريطة الإمبراطورية العثمانية فى البلقان ، ورغم أن الأمور كانت تبدو هادئة وأن العثمانيين قد استقرت لهم الأحوال فى كوسوفا وبدأوا ينفذون برامجهم الإصلاحية إلا أن الأمور فى حقيقتها كانت أبعد ما تكون عن الاستقرار بل بلغت حدًا من السوء لدرجة أن الحكومة العثمانية لم يكن لها سلطات حقيقية إلا السلطة الرسمية ، ويعكس هذا تقرير نمساوى سنة ١٨٩٩م جاء فيه :

« إن الموظفين الرسميين لم يعودوا قادرين على أداء وظائفهم إلا إذا وجدوا من يساندتهم من الأهالى المحليين الأقوياء ، وفى بريزن طرد السكان جابى الضرائب ، وأحرق مقر الحاكم العثمانى فى « بيتش » (٢٧) .

(٢٧) انظر « مالكوم » نفس المصدر ، ص ٢٢٨ .

شهدت هذه الفترة أيضًا تدهورًا ملحوظًا في العلاقات بين المسلمين والمسيحيين ، وكان السبب الرئيسى لذلك الإجراءات القمعية التي مارستها السلطات الصربية والبلغارية والجبل الأسود ضد المسلمين في الأراضي التي احتلتها سنة ١٨٧٧ و ١٨٧٨م ، وكان من جزاء ذلك طرد جميع المسلمين من وادى مورافيا حيث أصبحت مئات القرى الألبانية خاوية على عروشها ، ويعكس هذه المأساة مدير مدرسة صربى في « ليسوفاك » قال في مذكراته :

طرد المسلمون في ديسمبر ١٨٧٧م في وقت اشتدت فيه حدة البرد وانتشر الصقيع فكنا نرى على امتداد أميال جثث الناس مبعثرة ، منهم الأطفال والنساء وكبار السن ، وقد تجمدت حتى الموت .

وليس من السهل التكهن بالأعداد الحقيقية لضحايا هذه المأساة الإنسانية ، ولكن بعض الدراسات الحديثة تقدر عدد المسلمين في هذه المناطق بحوالى ١١٥ ألف شخص .

وفي سنة ١٨٧٨م كتب الموظفون الأوروبيون في تقاريرهم أنه كان يوجد ستون ألف أسرة من المسلمين اللاجئين من مقدونيا في حالة مروعة من الجوع والمرض ، وبين ستين إلى سبعين ألف ألباني آخرين لاجئين من صربيا متجهين نحو كوسوفا ، وحاول بعض التجار المسلمين البقاء في نيش فتعرضوا لحملة من القتل حتى تم القضاء عليهم ، وبيعت ممتلكات اللاجئين بما يساوى ١٪ من قيمتها الحقيقية .

وفي شكوى كتبها سنة ١٨٧٩م لاجئون مسلمون من منطقة « ليسوفاك » يقولون فيها : « إن ديارهم هدمت وأن مواد بنائها من الأخشاب والطوب بيعت أنقاضًا حتى إذا تمكنا من العودة فيما بعد لا نجد مكانًا يأوى أسرنا » (٢٨) .

لم يكن هذا التدمير من الأعمال العشوائية أو الاعتداءات التلقائية بنت الساعة قام بها الصرب المحليون ولكنها عمليات منظمة وخطط مرسومة في

(٢٨) انظر « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٢٨ .

أعلى مستويات السلطة في صربيا ، وقد حدث أن بعض قادة الجيش الصربي رفضوا طرد مجموعة من السكان الألبان من « قرانيا » على أساس أنهم أناس طيبون ومسلمون ، فجاءتهم الأوامر صريحة من المستويات الأعلى في بلجراد : « إن سياسة دولة صربيا هي إخلاء الأراضي وتنظيفها من السكان المسلمين »^(٢٩) .

وقد بلغ عدد المسلمين المطرودين من صربيا خمسة وستين ألفًا بالإضافة إلى أعداد كبيرة أخرى طردتهم حكومة الجبل الأسود ، وطرد النمساويون عشرات الألوف من مسلمي البوسنة بعد أن أعلنت ضمها إلى أراضيها رسميًا سنة ١٩٠٨ م .

التدخل الأجنبي :

بعد الحرب اليونانية العثمانية تزايدت الضغوط الأوربية على اسطنبول لتقديم تنازلات جديدة بحجة تنفيذ الإصلاحات الإدارية التي وعد بها العثمانيون من قبل ، وفي نفس الوقت ظهرت من جديد مطالبة الألبان بإنشاء ولاية لهم تضم جميع الأراضي الألبانية ، وكان على رأس الحركة الجديدة شخصية دينية مشهورة هو « حاجي زيكّا » كان عضوًا مرموقًا في « رابطة بريزن » ، وكان قد تزعم سنة ١٨٩٣ م ثورة في كوسوفا مع ضابط شاب هو « بيرم كوري » قمعتها القوات العثمانية في حينها .

بدأ « حاجي زيكّا » اجتماعات تستهدف إحياء الرابطة ، وهو نشاط استمر طوال العام التالي ، وعادت الرابطة تنقسم من جديد بين من يريد التخلص من السلطة العثمانية ويمثلهم « حاجي زيكّا » وبين من يريدون محاربة أعداء السلطان وعلى رأسهم « رضا بك كريسويو » ، الذي ذهب إلى اسطنبول سنة ١٨٩٧ م فأجرى هناك مناقشات أعلن بعدها أنه مستعد للدفاع عن حقوق السلطان ومصالحه ، وأكد أن الألبان جميعًا كانوا وسيظلون مخلصين لسلطانهم .

(٢٩) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٢٩ .

وفى اجتماع وطنى كبير نظمه حاجى زيكىا دعى إليه زعماء الألبان ، وتم الإتفاق على إنشاء « رابطة » تعمل فى جميع الولايات التى يعيش فيها الألبان وتركز الاهتمام على إقامة اتحاد وسلام عام بين جميع الألبان فيما عرف باسم « بيسا بيسا » .

حدث هذا الاجتماع فى مدينة « بيتش » ، وقد جاءت قراراته بمثابة توفيق بين الاتجاه القومى الإصلاحى التقدمى الذى يمثله « حاجى زيكىا » وبين الاتجاه المحافظ الذى يمثله « رضا كريسويو » ، فكان الهدف الذى اتفق عليه الجميع هو توحيد الألبان حتى يتمكنوا من مواجهة الأطماع التوسعية للحكومات الصربية والبلغارية والجبل الأسود ، ورفض الإصلاحات الأخرى فىماعداء التعليم باللغة الألبانية . الدفاع عن الأرض كان هو الهدف المحورى الذى اتفق عليه الألبان كما اتفقوا على إنشاء جمعيات إسلامية محلية للمحافظة على أحكام الشريعة والقانون العرفى ، وأقسم الجميع على المصحف الشريف على أن يبذلوا أقصى جهدهم لدعم هذه القرارات .

وفى غضون بضعة أشهر استطاع الكوسوفيون إجبار حاكم الولاية على طرد اثنى عشر موظفًا من الخدمة لفسادهم ، وحدث تمرد على الضرائب فى منطقة بيتش ، مع المطالبة بمدارس ألبانية ، حيث استجابت السلطات العثمانية بتنحية حاكم الولاية وتعيين بدلاً منه سنة ١٩٠٠م مع تقديم تنازلات أخرى كثيرة .

وفى سنة ١٩٠١م قاد « حاجى زيكىا » معارضة قوية ضد رغبة السلطات النمساوية مد خط سكة حديد من البوسنة التى تحتلها إلى « ميتروفييتشا » الكوسوفية ، تحسبًا من أن يستخدمه النمساويون فى غزو كوسوفا ، ونجح احتجاجه فلم تقم لهذا المشروع قائمة بعد ذلك .

كانت صربيا تراقب الموقف فى كوسوفا حيث رأت أن استمرار وجود شخصية قيادية من طراز « حاجى زيكىا » له هذا النفوذ الجماهيرى قادر على

توحيد شعب كوسوفا ، وهذا ما اعتبرته صربيا ضد مصالحها وضد خططها الاستعمارية ، ولذلك دبرت له مؤامرة فى بلجراد فقتل عام ١٩٠٢ م .

تواصلت الضغوط على العثمانيين من قبل القوى الكبرى الطامعة خصوصاً روسيا والنمسا بدعوى الإصلاح فاقترح إنشاء قوة شرطة مشتركة من المسلمين والمسيحيين يرأسها ضباط أجنبى بغرض حماية المسيحيين والمسلمين على السواء ، ولأن هذه الاقتراحات كانت تتضمن نزع سلاح الأهالى فى كوسوفا قاومها الأهالى ، فلم تنفذ ، خصوصاً وأن الألبان رأوا فيها محاولة لفرض الوصاية الأجنبية عليهم .

بدأ شعور الألبان المعادى للقناصلة الأجانب يشتد خصوصاً وهم يشاهدون نشاطات القنصل الروسى التآمرية فى البلاد وإثارته للصرب ضد المسلمين ، فقاموا بثورة ضده فى ميتروفيتشا بقيادة زعيم محلى هو « عيسى بوليتين » ، وطالبوا بإبعاده من كوسوفا ، وفى ٣٠ مارس سنة ١٩٠٣ م هاجم الثوار الحامية العثمانية فى ميتروفيتشا ، وكان القنصل الروسى قد لجأ إليها فأصابته رصاصة مات بعدها بعشرة أيام .

كان من الواضح أن الهدف من الضغوط والمشروعات الأوربية هو إثارة الاضطرابات وبث عدم الثقة بين الألبان المسلمين والمسيحيين ، ومن ثم يمكن القول بكثير من الاطمئنان واليقين بأن الفتن التى حدثت بين المسلمين والمسيحيين فى كوسوفا كانت بتحريض من جهات أجنبية شُح لها بأن تتدخل فى الشؤون الداخلية للبلاد نتيجة عاملين : ضعف الحكومة العثمانية من ناحية ، ولعجزها المالى الذى جعلها تغرق فى الديون وتمد يدها إلى الدول الأوروبية لإقراضها المال بشروطهم المذلّة .

لم يكن عيسى بوليتين كارهاً للمسيحيين بل كان حارشا رسمياً لهم منذ سنة ١٨٩٨ م ومستولاً عن حماية المسيحيين الأرثوذكس فى منطقة ميتروفيتشا ، ونظراً لجهوده الفعالة والمخلصة منحه القنصل الصربى ميدالية تقدير ، وكان دير « ديشانى » لا يزال تحت حراسة ورعاية أمينة من قبل المسلمين حتى أواخر سنة

١٨٩٨م ، فلما حدثت بعض هجمات سطو على الدير قام به قطاع الطرق المتحصنين في الجبال أسرع القنصل الروسى بتقديم اقتراح بتزويد الدير برهبان من روسيا مما أثار نائرة السكان عليه ، حتى القنصل الصربى نفسه بدأ يتململ من زيادة التدخل الروسى فى شئون كوسوفا الداخلية ، لأن صربيا لا تريد منافسة دولة أخرى على ولاء الأرثوذكس فى كوسوفا ، والتحكم فى مشاعرهم .

وقد دأبت الصحافة الصربية على نشر أخبار مبالغ فيها أو كاذبة وملفقة عن أحداث فى كوسوفا تقع بين الصرب الأرثوذكس ، فقد أشاعت مثلاً أن صربيا أو صربيين يقتلان يومياً فى كوسوفا .

ولاحظ « ميلان راكيتش » وهو صحفى وكاتب صربى هذه المبالغات التى لا مبرر لها وكان يعيش فى كوسوفا ، فكتب فى تقرير له يقول فيه :

« إن الصرب المحليين يميلون إلى المبالغة فى وصف معاناتهم على أمل أن يحصلوا على مساعدات مالية أو بنديقية أو مسدس مجاناً من القنصل الصربى » .

كما لاحظ أنهم يبالغون فى تقدير عدد ضحاياهم ونسبتها إلى المسلمين دائماً ، وتساءل : « لماذا تحرص صحافتنا فى بلجراد على التأكيد بأنه يقتل من الصرب كل يوم فى كوسوفا واحداً أو اثنين ، بينما لم يقتل خلال خمسة أشهر كاملة (وهى الفترة التى يشار إليها) سوى خمسة وعشرين صربياً ، أربعة منهم على يد صربيين مثلهم ، وثلاثة بأيدي مجهولة .. فهل هذا العدد كبير ؟! لقد قتل من الصرب فى تلك الفترة أكثر من هذا العدد بكثير فى داخل صربيا نفسها ، وقتلهم جيرانهم من الصرب وليس المسلمون فهل لهذا معنى ؟! » .

بل إن « راكيتش » حيد فكرة أن تُدفع أجور للمسلمين الذين يقومون بحراسة الأرثوذكس وحماية ممتلكاتهم ، وحذر من الخطط الصربية لإثارة الفتن ، والتشجيع على بعث نزعات الأخذ بالتأثير بين الألبان المسلمين ، لأن هذه السياسة الصربية الحمقاء سوف تعود بالخسارة والوبال على الأرثوذكس الذين سيفقدون أمنهم كذلك .

هذه السياسة المدمرة كانت بعض مقترحات قنصل صربي سابق هو « سيليا يكوڤيتش » ، وصفها الكاتب « ميلان راكيتش » بأنها أسوأ سياسة يمكن أن تتبعها صربيا في كوسوفا ، وسيدفع صرب كوسوفا ثمنها غاليلًا^(٣٠) ، كذلك انتقد خطة القنصل الصربي في تبني عصابات صربية إجرامية تعرف باسم « شيتاس » ، وكانت سياسة بلجراد تشجع إنشاء هذه العصابات المسلحة في المنطقة ، وكانت عملياتها في كوسوفا سببًا رئيسيًا في تخريب العلاقات بين المسلمين والأرثوذكس .

الشباب الأتراك :

خلال سنة ١٩٠٨م لم يتغير شيء في كوسوفا أكثر من حوادث التمرد المعتادة على جمع الضرائب والتجنيد الإجباري ، وكانت الدولة في تلك الأثناء مشغولة بإعداد حملة لتوجيهها إلى اليمن .

ولكن الحياة السياسية كانت تتحول منذ العقد الأخير من القرن التاسع عشر في مركز الدولة العثمانية تحولًا جذريًا لوجود حركات سرية وشبه سرية تخطط لهذا التغيير في النظام العثماني ، وكان يطلق على أعضاء هذه الحركات اسمًا يشملهم جميعًا هو « الشباب التركي » ، وكانت عضوية هذه الحركات من بين الضباط في الجيش العثماني مثل « مصطفى كمال » الذي عرف فيما بعد باسم « أتاتورك » (أب الترك) ، وكانت المنظمة السياسية الرئيسة التي تضمهم تعرف باسم « لجنة الاتحاد والترقي » ، كانوا يرغبون في توحيد الإمبراطورية على أساس نوع من القومية العثمانية ، من أبرز أهدافها إخضاع الإمبراطورية لبرنامج سريع للتحديث بدءًا من تنفيذ دستور ١٨٧٦م تنفيذًا كاملاً .

ولم يلحظ أحد في أول الأمر أن أهداف الشباب الأتراك كانت في جوهرها تتناقض على طول الخط مع الأهداف التي يسعى لتحقيقها ألبان

(٣٠) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٦٣ .

كوسوفا ، الذين كانوا يريدون مركزية أقل ، وتوحيد بلادهم تحت حكم أقرب إلى الاستقلال منه إلى الاندماج في الإمبراطورية ، وكانوا يعارضون عملية التحديث أو التغريب ، أو ما سماه العثمانيون « الإصلاح » .

كان ينبغي من الناحية النظرية أن تكون كوسوفا ضد « الشباب الأتراك » على أساس هذا الخلاف البين في الأهداف ، ولكن ما حدث من الناحية العملية كان مختلفاً عن ذلك تماماً ، فلم يلتحم ألبان كوسوفا مع الشباب الأتراك فقط بل كان لهم دور رئيسي في تمكينهم من السلطة في الحكومة المركزية باسطنبول ، الأمر الذي أدى إلى خلع السلطان عبد الحميد وانتهى بتدمير الإمبراطورية العثمانية واستيلاء القوى الأوروبية على أراضيها واحتلال كوسوفا .

جاءت مساندة ألبان كوسوفا للشباب الأتراك عن طريق عملية خداع كبرى قامت بها « جمعية الاتحاد والترقي » ، فقد كان للشباب الأتراك قلة من الأنصار في كوسوفا أحدهم من عائلة « دراجا » اسمه « نجيب » ، كان يعمل في صفوفهم منذ نشأتهم ، وكانت لهم لجان في « بريزن » و « ميتروفيتشا » و « فريزاي » و « ديار » تعمل بطريقة سرية تحت غطاء الفرق الصوفية « البكتاشية » ، وعندما قام الشباب التركي بتمرد واسع المدى في معسكرات الجيش الثالث خلال شهر يولية سنة ١٩٠٨م استغلوا صلاتهم في محاولة لكسب تأييد الزعماء الألبان في كوسوفا لصفهم ، وكانت المصلحة الوحيدة المشتركة فيما بينهم هي الدفاع عن الأراضي ضد أطماع القوى المعادية المجاورة ، وكانت كوسوفا بالصدفة موضع أطماع من كل ناحية .

في سنة ١٩٠٨م بدأت عناصر الخديعة الكبرى تتجمع ، فقد تجددت خطة النمساويين في مد خط سكة حديد النمسا من البوسنة إلى « ميتروفيتشا » ، وأرسلت لجنة من المهندسين إلى كوسوفا بهذا الخصوص خلال شهر مارس ، وفي نفس الوقت كانت صربيا تبحث موضوع مد خط جديد يمر من صربيا إلى ألبانيا عبر كوسوفا ، وكانت هذه المشروعات تثير الريبة عند الكوسوفيين كما تثير غضبهم .

انتهر الصرب الفرصة فروجوا إشاعة بين الكوسوفيين أن مشروع النمسا على وشك التنفيذ ، وذلك بقصد إشاعة البلبلة والاضطراب ، وكانت هناك بالصدفة رحلة بالقطار إلى سكوبيا نُظمت للطلاب المتدربين في مدرسة السكك الحديدية ، فأشاع الصرب أن القطار به جنود قادمون لغزو كوسوفا .

وفي ٥ يولييه ١٩٠٨م تجمع ثلاثة آلاف ألباني مسلح في انتظار القطار ، فأرسلت السلطات العثمانية ضابطاً لإقناع الألبان بالانصراف ، ولكن لم يفتن أحد أن هذا الضابط كان رئيساً لجمعية الشباب الأتراك ، وكانت في رأسه خطة أخرى ، وبمساعدة كل من الضباطين الألبانيين «نجيب دراجا، وبيرم كورى» أقنع المتظاهرين بجمع عدد أكبر من الرجال المسلحين ، فتجمع في منتصف يولية ثلاثون ألف ألباني مسلح ، وجاء الضباط بمجموعة من قادة الشباب الأتراك يجيدون الخطابة وإثارة الجماهير لتحسيس الألبان واكتساب تأييدهم ، فوعدهم باحترام حقوق السلطان التقليدية ، وتطبيق الشريعة الإسلامية ، وإعادة جميع الامتيازات التقليدية للألبان بما في ذلك حقهم في حمل السلاح .

قبل الزعماء الألبان هذه الوعود وطُيروا الأخبار السارة إلى ذويهم ، وأنهم سيحصلون على كل شيء يحملون به : الاستثناء من التجنيد الإجبارى ، وإلغاء السجون ، وإلغاء كل الأخطاء والبدع ، وتطبيق الشريعة .

وبناء على ذلك وقّع زعماء الألبان جميعاً على تلغراف كان مُعدّاً من قبل بواسطة «جمعية الاتحاد والترقى» ، وموجهاً إلى السلطان مطالبين فيه بإعادة دستور السلطان عبد الحميد لسنة ١٨٧٦م .

هذا التلغراف كما ذكر «إسماعيل كمال فلورا» في مذكراته - كان له أكبر تأثير عند السلطان عبد الحميد من كل شكاوى الأتراك واحتجاجات الدول الكبرى ، ومن ثم استسلم للشباب الأتراك في ٢٤ يولية وأعاد الدستور . وتلقى الأهالى في شمال ألبانيا هذا الخبر بشعور باهر بالنصر والبهجة ،

واستقبل الرجال العائدون إلى « بريزن » بالترحيب والاحتفالات من جانب المسلمين والمسيحيين بما في ذلك رجال الدين المسيحي ، فقد ظن المسلمون أنهم سوف يستعيدون امتيازاتهم القديمة ، وظن المسيحيون أنهم بالدستور سيكسبون مكاسب جديدة ، وأمضى الضباط من شباب الاتحاد والترقي الليل في مسيرات عسكرية ينشدون « المارسييليز » في الشوارع .

أما ماذا فهم رجل الشارع الكوسوفي من حكاية الدستور هذه ، وهل كان فهمه مطابقاً لواقع الحال فأمر آخر ، فقد سأل رخالة فرنسي أحد القادة المحليين : « هل أنتم بالفعل طلبتم هذا الدستور ؟ وهل أنتم راضون عنه ؟ » ، فكان رد الرجل : « نحن لا نعرف ما هو هذا الدستور .. لقد سمعنا عنه فقط .. إن ما نريده بحق هو تطبيق الشريعة » ، ولاحظت مثل هذه السذاجة أيضاً الخبيرة البريطانية « إديث ديرهام » التي حضرت احتفالات بالنصر يوم ٢ أغسطس حيث عزفت موسيقى المسلمين خارج الكاتدرائية ، وأقسم المسلمون والمسيحيون معاً على المصحف أن يظلوا معاً أخوة في سبيل كوسوفا ، وسمعت أحدهم يصيح : « لقد توحدنا وكوسوفا الآن حرة » .

ولكن لم يمض وقت طويل حتى أدرك الكوسوفيون أنهم وقعوا في شرك خديعة كبرى نسجها حزب الاتحاد والترقي .

* * *

الفصل الخامس

الثورة الكبرى والغزو الصربي

مر على كوسوفا عشر سنوات من الأحداث الجسام (من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٨م) ، ألقت بالبلاد فى دوامة الثورات الداخلية ، وانفتح عليها جحيم الصراعات الدولية حتى نهاية الحرب العالمية الأولى .

كان الكوسوفيون لا يزالون يحملون بالوحدة الألبانية ويقاثلون فى سبيل تحقيقها بكل وسيلة ، ففى نوفمبر سنة ١٩٠٨م عقدوا مؤتمرًا لهم فى « موناستير » وافق على تطوير حروف لاتينية لكتابة اللغة الألبانية ، وكانت تكتب بحروف عربية شأنها كشأن اللغة التركية قبل « مصطفى كمال أتاتورك » .

أثار هذا القرار ثائرة رجال الدين المسلمين وأصدر كل من مفتى « بريشتينا » و « ديار » بيانًا مشتركًا احتجاجا فيه على إلغاء الحروف العربية ، ولكن المسلمين البسطاء - ومعظمهم أميون - لم يهتموا كثيرًا بهذا الموضوع لانشغالهم بمشاكل أكثر أهمية عندهم ، فقد أقلقهم فى النظام الجديد الذى جاءت به حكومة « الاتحاد والترقى » المضى فى تنفيذ التجنيد الإجبارى بل التشدد فى إجراءاته ، وكانوا يتوقعون إلغائه كما وعدهم « الشباب الأتراك » قبل الانقلاب العسكرى والاستيلاء على السلطة فى « اسطنبول » .

لقد خدعهم إذن شباب الاتحاد والترقى ، فلم يجدوا منهم سوى مزيد من العنف فى إجراءات طالما عانى منها ورفضها الكوسوفيون مثل : التجنيد الإجبارى ونزع السلاح وجمع الضرائب .

وازداد عدم الثقة فى النظام الجديد بسبب حادثتين :

١ - ضم النمسا رسميًا أراضي البوسنة إليها وكانت لا تزال اسميًا تحت السيادة العثمانية .

٢ - إعلان بلغاريا استقلالها الكامل عن الدولة العثمانية بمؤازرة من روسيا .

هنالك أدرك المسلمون الملتزمون أن حزب الاتحاد والترقي وحكومته لم يفعل أكثر من الإسراع بتفكيك الإمبراطورية والاستسلام للمطامع الأجنبية في أراضيها .

كان الضباط الألبان في معسكرات الجيش باسطنبول سنة ١٩٠٩م قد دعموا الانقلاب الذى قام به الجيش ضد السلطان عبد الحميد وعزله ، حيث وضع خليفة له فى الحكم ، وجد الضباط الأتراك فيه ضعفاً يسهل لهم التعامل معه وإملاء شروطهم عليه هو السلطان محمد الخامس .

ورأى الشعب الألبانى فى كوسوفا أن الانقلاب على السلطان عبد الحميد خديعة أخرى ونكوصاً عن الوعود التى سبق أن وعده بها شباب الاتحاد والترقى ، أن يحافظوا على حقوق السلطان ولا يمسوه بسوء . وكان أكثر الثائرين على هذا الانقلاب هو القائد الألبانى « عيسى بولتين » الذى خدم فى بلاط السلطان عبد الحميد وعرف سجايه عن قرب ، وكان يعتقد أنه يريد إصلاح الفساد الذى تراكم عبر السنين فى السلطة والنظام .

فلما أعلن عيسى بولتين ثورته على الحكومة الجديدة ورفضه عزل السلطان عبد الحميد أرسلت إليه الحكومة التركية فرقة من الجيش قوامها خمسة آلاف رجل مسلحة بالمدافع والبنادق سريعة الطلقات بقيادة ضابط شركسى متغطرس اسمه « صفوت باشا » ، وكان له ثأر قديم مع ثوار كوسوفا الذين أوقعوا به هزيمة مهينة من قبل . كان صفوت باشا عنيفاً فى غزوته ، فحطم ستين قلعة للثوار ، وقام بحملة إرهابية لمصادرة أسلحة الأهالى ، وجمع الضرائب وتجنيد الشباب ، وتمادى فى طغيانه ، فتدخل بالقوة العسكرية لفض عرس للأهالى بحجة إطلاق أعيرة نارية فى الهواء ، فهب جميع الأهالى لمقاومته حتى اضطر للإنسحاب من كوسوفا .

وفى ربيع سنة ١٩١٠م انتشرت ثورات أخرى منظمة فى كوسوفا على نطاق أوسع اشترك فيها عيسى بولتين الذى سيطر على منطقة « ميتروفيتشا » واستولى زعيم آخر على منطقة « شوبسكا كورنا جورا » ، كما استولى « إدريس سفرى » على (جيلان) .

انزعجت السلطات التركية وأرسلت جيشًا أكبر بقيادة شركسى آخر هو الجنرال « شفقت تورجت باشا » الذى خاض معارك عنيفة مع الثوار الألبان ، وكان لقادة الصرب - بايعاز من القنصل الصربى - دور فى هزيمة الثوار حيث دله الصرب على المواقع التى يتحصنون بها وأرشدوه إلى كيفية الوصول إليهم ومفاجأتهم عبر مسالك جبلية غير معروفة إلا لأهالى المنطقة .

استطاع القائد الشركسى القضاء على الثورة وفر قائدها « عيسى بولتين » وزميله « إدريس سفرى » ، ولكن استطاع الجيش التركى أسر عدد كبير من قادة الثورة الآخرين كانوا يشنقون كل يوم فى سوق « بريزن » ، كما تم القبض على عدد كبير من الشباب ألحقوا بالجيش فى الأناضول .

وأعلن « تورجت باشا » الأحكام العسكرية وصادر أسلحة الأهالى على نطاق واسع حيث بلغ عدد البنادق المصادرة (١٤٦٥٢٥) بندقية ، حتى السكاكين صادرها « تورجت باشا » فلم يترك فى أيدي الناس سوى سكاكين الخبز .

كان لهذا الإجراء - الغبى - رد فعل خطير ، فقد احتضن « نيقولا » أمير الجبل الأسود الثوار الفارين الذين بلغ عددهم خمسة آلاف مقاتل ، فأصبحوا معتمدين فى حياتهم وتسليحهم عليه ، ومن ناحية أخرى يشر تجريد المناطق القريبة منه من السلاح مهمته فى غزو كوسوفا ، وكان هدف « نيقولا » الاستراتيجى هو دفع التمرد والاضطراب فى شمال ألبانيا وشمال غرب كوسوفا إلى الدرجة التى يستطيع فيها التدخل وضم هذه المناطق إلى أملاكه .

أما صربيا فكانت أكثر حذرًا حيث كانت تخشى من دولة « النمسا والمجر » خصوصًا بعد إعلانها الرسمى ضم البوسنة إلى إمبراطوريتها ، ومن ثم

لم ير الصرب حكمة فى فتح جبهة أخرى من العداء مع الدولة العثمانية ، بل أرسلوا وفدًا إلى اسطنبول سنة ١٩١٠م لعقد صفقات تجارية وسياسية مع حكومة الاتحاد والترقى ، وحذروا فى نفس الوقت أمير الجبل الأسود من الإقدام على حرب مع الأتراك .

وعندما ذهبت لجنة من المتطرفين الألبان إلى بلجراد فى مارس ١٩١١م طلبًا للمساعدة ضد الأتراك رفضت الحكومة الصربية طلبهم بناء على مذكرة وزير خارجيتهم التى ورد فيها : ليس لصربيا مصلحة فى مساعدة تمرد شامل فى كوسوفا قد يؤدى إلى إقامة دولة ألبانية مسلمة مستقلة ، ولكنها تحبذ استمرار الاضطرابات وعدم الاستقرار فى كوسوفا فذلك أنفع لصربيا على المدى البعيد .

كان الاتجاه العام فى السياسة الصربية - إذن - موجه ضد الألبان ، ومن أجل ذلك عقدوا الاتفاق مع حكومة الاتحاد والترقى التركية لاشتراكهما فى هدف واحد ، فنصحوا صرب كوسوفا بمساعدة تورجت باشا فى حملته ضد الألبان ، وأنشأوا منظمة « الصرب والعثمانيين » فى شكوبيا بموافقة الحكومة التركية تحت قيادة « رادنكوڤيتش » قائد الميليشيات الصربية الموصومة بتعصبها العنصرى والمعروفة باسم « شتنك » ، وكان الاتفاق يتضمن أن يساعد الصرب حزب الاتحاديين فى مقابل إطلاق يد الصرب ضد ألبان كوسوفا .

من ناحية أخرى استطاعت السلطات التركية إقناع قادة الثورة فى كوسوفا أن المستفيد بعملهم هو العدو الأجنبى ، وأن رأس هؤلاء الأعداء هو ملك الجبل الأسود الذى يظهر تودده الكاذب إليهم ، ومن ثم أعلن الثوار الهدنة وتوقف القتال ، وقدمت حكومة الاتحاديين كثيرًا من التنازلات ، ولكن لم تهدأ انتفاضة المسلمين تمامًا إلا عندما أعلنت إيطاليا الحرب على الإمبراطورية العثمانية فى سبتمبر ١٩١١م ، ثم استيلائها على طرابلس وأجزاء أخرى من الأراضى الليبية ، هنا شعر زعماء كوسوفا المسلمون أن ثورتهم سوف تيسر على الدول المسيحية غزو البلقان .

أعلنت حكومة الاتحاديين فى اسطنبول عن انتخابات جديدة فى أوائل ١٩١٢م كنوع من تحسين صورتهم أمام العالم الخارجى ، وإخفاء الحقيقة توجهاتهم الدكتاتورية ، وأرسلوا بعثة إلى كوسوفا وألبانيا من كبار رجال الدولة ، فوعدوا الناس بتحسينات فى الإدارة ، وفتح المدارس ، وإنشاء الطرق ، ولكن كانت كلها وعودًا انتخابية فارغة من المضمون ، فقد اتخذت السلطات جميع الاحتياطات الممكنة لمنع انتخاب القادة الألبان الأقوياء الذين كانوا يشكلون فى البرلمان السابق معارضة قوية ، ولم يقلت من هذه الاحتياطات سوى « حسن بريشتينا » الذى كان عضوًا سابقًا فى الاتحاد والترقى ، ولكنه تخلى عنهم والتحق بالمعارضة التى كان يتزعمها « إسماعيل كمال فلورا » منذ سنة ١٩٠٩م .

كتب نائب قنصل بريطانيا فى « شكوبيا » عن انطباعاته بعد لقاء تم بينه وبين « حسن بريشتينا » فى أبريل سنة ١٩١٢م قال : « أكد لى حسن بريشتينا أن ثورة شاملة فى كوسوفا وشيكة الانفجار ، وسوف يطلب الألبان إلغاء الانتخابات التى زورتها الحكومة التركية وإعادة الانتخابات ، فإذا لم تمثل الحكومة لمطالبهم فسوف يطالبون بالاستقلال التام .. فلما سألت : أى شكل من أشكال الاستقلال تستهدفون ؟ فرد بريشتينا قائلاً : إنه يطمح إلى انفصال مالى وعسكرى تام ، وإلى جمهورية ألبانية تكون علاقتها بالباب العالى علاقة شكلية فحسب » (٣٠) .

ولاحظ نائب القنصل البريطانى أن بريشتينا لم يكن واضحًا فيما يتعلق بالحد الأدنى الذى يمكن قبوله وأن طموحاته قد تواضعت فى سبيل الحفاظ على التعاون مع قادة التمرد المحافظين ومن ثم جرى اتفاق بينه وبين « عيسى بولتين » و « رضا بك كريسيزو » و « بيرم كورى » أعلنوا فيه : أن الألبان سيظلون مخلصين للخلافة العثمانية والأراضى العثمانية إخلاصًا لا يتزعزع ، وأوضحوا أن ثورتهم كانت على سياسة الاتحاديين الذين أوشكوا على تدمير الإمبراطورية ،

(٣٠) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٤٥ .

هذه السياسة التي يمكن أن تؤدي إلى غزو أجنبي لأراضيها إذا لم تتوقف » .

اجتمع قادة الثورة في ربيع ١٩١٢م ، وأقسموا على قلب نظام الحكم الذي تسيطر عليه حكومة الاتحاد والترقي ، وكان على رأس هؤلاء الزعماء : « حسن بريشتينا » و « نجيب دراجا » الذي انفصل هو أيضًا عن حزب الاتحاد والترقي ، و « بيرم كوري » و « رضا كريسيزيو » و « عيسى بولتين » ، ولخصوا مطالبهم في اثنتي عشرة نقطة أرسلوها إلى اسطنبول ، فلما لم يجدوا استجابة سريعة قرروا البدء في الثورة في ٣٠ مايو ١٩١٢م ، فاستولوا على عدد من مدن كوسوفا وألبانيا بما في ذلك مناطق « مدراتا » و « تيرانا » و « شكودرا » ، وتخلّى كثير من الجنود الألبان عن مواقعهم في الجيش العثماني لينضموا إلى الثورة ، فلما قامت السلطات باعتقال زوجات الثوار زاد غضبهم اشتعالًا ، وواصلوا القتال بصراوة ، فلم ينته شهر يولية حتى كانت بلاد كثيرة قد سقطت في أيديهم ، منها « بريشتينا » و « ميتروفيتشا » و « فوتشتيرن » و « فريزاي » ، ولأد حاكم بريزن بالفرار متخفيًا في الجبال ، فطارده الثوار حتى وجدوه مختبئًا في مرحاض .

كان لدى الثوار خمسة وعشرون ألف مقاتل في بريشتينا ، وعشرون ألف مقاتل آخرين في جنوب ألبانيا ، ولم تجد السلطات في اسطنبول أن لديها القدرة على ضرب هذا الجيش الكبير ، فأرسلت إلى الثوار وفدًا رفيع المستوى للتفاوض ، وكان أول مطلب للثوار هو حل البرلمان الذي تم تزوير انتخاباته ، وقدموا بعد أربعة أيام قائمة أخرى بمطالبهم أصبحت تعرف باسم الأربعة عشرة نقطة ، وتتضمن نفس المطالب التقليدية للألبان ، فلما لم تصل للثوار إجابة سريعة من اسطنبول استمروا في زحفهم ، فدخلوا « سكوبيا » بدون إراقة دماء ، وفي ١٤ أغسطس تجمع للثوار في المدينة وحولها ١٦ ألف مقاتل ، وكانت خططهم التالية الاتجاه نحو سالونيك في محاولة جريئة لإخراج السلطان عبد الحميد من سجنه ، وإعادته إلى السلطة وطرد حكومة الاتحاد والترقي .

في هذه الثورة كانت حكومة الاتحاديين تواجه جيشًا كبيرًا منظمًا لا مجرد

رؤساء قبائل متمردين ، وكانت فى نفس الوقت فى حالة حرب مع إيطاليا ، وجزء من قواتها كان منشغلاً بحملة على اليمن ، لذلك وافقت الحكومة فى ١٨ أغسطس ١٩١٢م على جميع النقاط المطلوبة تقريباً فيما عدا نقطة أو نقطتين تحفظت عليهما ، ومن ثم وافق حسن برىشتينا على وقف القتال ، وأوقف الثوار خططهم فى الزحف إلى سالونيك .

كانت هذه الثورة هى قمة الجهاد الألبانى الطويل من أجل الاعتراف بالقومية الألبانية التى قاتلوا فى سبيل تحقيقها منذ سنة ١٨٧٨م . والآن وقد تم الاعتراف بها وتمت الموافقة على إقامة دولة ألبانية كبيرة فى إطار الإمبراطورية العثمانية أصبحت الأنظار تتطلع إلى مستقبل أفضل تنمو فيه ثقافة ألبانية ومؤسسات ألبانية حرة ، ولكن لسوء حظ الألبان لم يكن الوقت فى صالحهم ، فقد كانت هناك قوى خارجية تترقب اللحظة الحاسمة للانتفاض على أراضي الإمبراطورية العثمانية المريضة ، وتصفية وجودها فى أوروبا . وكان نجاح الثورة الألبانية فى حد ذاته مؤشراً على أن الدولة العثمانية قد بلغت من الوهن مبلغاً يجعل مهمة الطامعين فيها أيسر من أى وقت مضى .

وكتب فى هذا المعنى رحالة إنجليزى وسياسى هو «أوبرى هربرت» قال : «فى النهاية ، كما فعل شمشون الجبار عندما هدم المعبد فى غزة ، دمر الألبان أعمدة الإمبراطورية العثمانية فسقط على رؤوسهم ، لقد كان الألبان وليس الصرب أو البلغار أو اليونانيون هم الذين هزموا العثمانيين» (٣١) .

* * *

(٣١) انظر «سويرج»

Swire, J. The Rise of a Kingdom. (London, 1929) pp. 124 - 125 .

الغزو الصربي (١٩١٢م) :

بدأت خطط الصرب العسكرية ضد العثمانيين تتبلور في أوائل سنة ١٩١٢م بعقد معاهدة صداقة وتحالف مع بلغاريا تضمنت ملحقاتاً سرّياً عن عمل عسكري مشترك ضد الإمبراطورية العثمانية ، وتوجيه من روسيا امتد هذا التحالف إلى الجبل الأسود في أغسطس من نفس العام ، وكان ملك الجبل الأسود قد أحيا علاقاته مع العشائر الكاثوليكية في شمال ألبانيا ، بينما انهمكت صربيا في تهريب الأسلحة خلال الصيف إلى حلفائها الصرب داخل كوسوفا ، وإلى من استطاعت استمالته من قادة الألبان بشرط عدم استخدام هذه الأسلحة إلا بتوجيه من صربيا ، وكان من بين هؤلاء القادة « بيرم كوري ، ونجيب دراجا ، وعيسى بولتين .

وخلال شهر أغسطس وسبتمبر دبرت صربيا بعض مناوشات على حدودها الجنوبية مع كوسوفا قامت بها عصابات « شتنك » ، وفي نفس الوقت أطلقت حملة دعائية مليئة بالأكاذيب حول معاملة العثمانيين السيئة للصرب في كوسوفا ، فوزعوا شكوى مكتوبة في هذا الموضوع إلى السفارات الأوروبية ، حيث قام القنصل البريطاني في كوسوفا بتحقيق الوقائع الاثني عشر الواردة في هذه الشكوى الصربية ، وخلص إلى نتيجة مختصرة واضحة حيث كتب : « بعض هذه الحالات مختلفة لا أساس لها من الصحة ، وباقي الحالات تقع المسؤولية فيها على الصرب وليس على الألبان » (٣٢) .

واستمر سيناريو المناوشات الصربية ، ففي يوم ٢٨ سبتمبر شكت صربيا من أن الجيش العثماني يتحرك نحو كوسوفا في حين أن العكس هو الذي حدث ، فقد تحركت قوات الجيش العثماني منسحبة من كوسوفا بصفة نهائية ، إذ يبدو أنهم قد قرروا ألا يشتبكوا مع الصرب هذه المرة .

بعد ذلك بدأت قوات صربيا وبلغاريا واليونان تحريك قواتها نحو كوسوفا ،

(٣٢) انظر : « مالكوم » ، المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

فوجهوا في يوم ١٣ أكتوبر ١٩١٢م إنذارًا نهائيًا إلى الدولة العثمانية مشيرًا إلى المادة ٢٣ من معاهدة برلين طالبين منح الاستقلال لجميع الرعايا المسيحيين في أوروبا . والتناقض هنا واضح ، فالغالبية العظمى من سكان ألبانيا وكوسوفا المستهدفين بالغزو من المسلمين وليسوا من الرعايا المسيحيين .

وفي يوم ١٦ أكتوبر بدأ زحف القوات المتحالفة ، والحقيقة أن الجبل الأسود قد بدأت قواته بالغزو قبل ذلك في ٨ أكتوبر ، كما أن القوات الصربية كانت قد توغلت بالفعل داخل أراضي كوسوفا قبل إعلان الحرب .

بلغ عدد القوات الصربية المهاجمة ١٧٦ ألف رجل في مواجهة ١٦ ألف عثماني ، ولم يحرك الألبان ساكنًا عندما دعته السلطات العثمانية للانضمام إلى الجيش فيماعد فئات قليلة من المسلحين ، ذلك لأن حكومة الاتحاد والترقي كانت قد استنفدت رصيدها بين ألبان كوسوفا لانعدام الثقة في وعودها وللقمع الوحشي الذي لقيته الثورات الألبانية المتتالية على يديها .

لكن الزعماء الألبان أدركوا خطأهم في التحالف مع صربيا ، فنحول « عيسى بولتين » بقواته للدفاع عن كوسوفا ، ولكن بعد فوات الأوان ، فقد كانت القوات الصربية متفوقة تفوقًا ساحقًا في العدد والتسليح والتدريب ، لذلك اخترق الصرب طريقهم خلال القرى بالعنف والتدمير حتى وصلوا إلى بريشتينا ، فاستولوا عليها يوم ٢٢ أكتوبر ، وكانوا قد فقدوا في هذه الحملة ١٤٤٨ من القتلى ، وانسحب « عيسى بولتين » إلى ميتروفيشتا لتجنيد مزيد من المقاتلين إلا أن قائد الحامية التركية نصحه بالبقاء معه مؤكدًا له أن قوات تركية قادمة إلى كوسوفا ، وكانت هذه خديعة أخرى في سلسلة الخداع الذي دأبت عليه حكومة الاتحاد والترقي حيث كانت ضالعة في المؤامرة مع الصرب على الشعب الألباني ، وكان هدف القائد التركي استبقاء عيسى بولتين ورجاله في الحامية لتغطية خطته في الانسحاب من المدينة .

لم يملك عيسى بولتين إلا الاستمرار في التقهقر تحت وطأة الهجوم الصربي العنيف ، فانسحب أولاً إلى « جياكوفا » ثم إلى « بريزن » وانتهى به الانسحاب إلى ألبانيا .

فى أثناء ذلك كان «إدرىس سفىرى» قد نظم مقاومة أشد فى موطنه الأصلى بمىنة «فرىزای» حىث دارت أكثر المعارك ضراوة مع الصرب فى كوسوفا ، ولكنه اضطر فى النهاية إلى الانسحاب نحو الجبال . فى ذلك الوقت كانت هناك قوة تركىة منسحبة من الجبل الأسود ، فرجاها أهالى برىزرن التوقف لمواجهة الصرب ولكن استمرت القوة فى إنسحابها ودخل الصرب فاستولوا على المىنة .

وفى الیوم التالى هاجمت قوات مشتركة من صربىا والجبل الأسود مىنة «جىاكوفا» وكانت بها قوة من خمسماية مقاتل بقيادة «برىم كورى» ولكن نیران المدافع الثقیلة أجبرتهم على الانسحاب نحو الجبال .

كانت بیتش قد سقطت قبل ذلك فى ۳۰ أكتوبر ، وبذلك تم غزو جمیع أراضى كوسوفا ، بعد ذلك تقدم الصرب نحو ملاسى فى شمال ألبانىا حىث كان هدفهم النهائى الاستیلاء على الساحل الإدریاتىكى .

كانت نشوة النصر على الأتراك فى صربىا عارمة انعكست فى الصحافة الصربىة التى حفلت بإشارات إلى تاریخ القرون الوسطى وأمجادها ، وإلى معركة كوسوفا التارىخىة فى إطارها الأیدیولوجى الأسطورى ، وأقیم احتفال خاص بالنصر فى موقع المعركة فى «كوسوفا بولیا» .

كان بعض المعلقین الأوروبیین متأثرا بالرومانسىة التى نسجها الصرب حول معاركهم التارىخىة مع العثمانیین المسلمین ، من بینهم المؤرخ البريطانى «ج . م . ترىفلین» الذى دعاه الجيش الصربى لزیارة المنطقة سنة ۱۹۱۳م حىث أقنعه الضباط الصرب أن الحكم الصربى سيقدم إلى المنطقة مستوى أعلى من الحضارة والتقدم فانخدع بأكاذیبهم .

ولكن كان هناك مراسل لصحیفة أكرانىة اسمه «لیفى برنشتین» اشتهر فى التارىخ باسم «لیون تروتسكى» صدمته الوقائع الدامغة التى شاهدها دلیلاً على انتهاكات بشعة ارتكبتها القوات الصربىة والبغارىة ، وقد حاول القادة الصرب

وصفها بأنها حالات فردية استثنائية ، ولكن أدلة أخرى شاهدها « تروتسكى » جعلته على يقين أن قتل الألبان الأبرياء وتدمير القرى والمدن على نطاق أوسع وأبشع من مجرد حوادث فردية كما يزعمون ، فقد انهمك الصرب فى عمليات إبادة منظمة للمسلمين بغية تغيير المعادلة السكانية لصالح الأقلية الصربية^(٣٣) .

أثار هذا ثائرة بعض الكتّاب الصرب اليساريين من الحزب الاشتراكي الديمقراطي وعلى رأسهم « ديميتريا توتسوفيتش » الذى احتج على السياسة الصربية فى كوسوفا ، كما احتج يسارى نمساوى هو « ليوفرويند لنج » الذى جمع أدلة على الانتهاكات الصربية نشرها سنة ١٩١٣م تحت عنوان : « جولجوثا ألبانيا » .

ولم يكن اليساريون فقط هم الذين لاحظوا هذه الانتهاكات وسجلوها ، فإن الخبرة البريطانية فى الشؤون الألبانية « إديث ديرهام » كانت فى الجبل الأسود وحاولت أن تدخل كوسوفا لتطل على ما حدث خلال شهر أكتوبر سنة ١٩١٢م ولكن منعتها السلطات من الدخول ، فلما سألت أحد الجرحى من جنود الجبل الأسود عن السبب فى منعها من دخول كوسوفا فأجابها ضاحكاً : « لأننا لم نترك أنفأ فى وجوه الألبان هناك ، وليس هذا منظراً مناسباً ليراه مسئول بريطانى » ، فلما تمكنت بعد ذلك من دخول كوسوفا استطاعت أن ترى أسرى العثمانيين وهالها أن تجد أنوفهم مع الشفاه العليا مقطوعة . لذلك كان الصرب يمنعون دخول الصحفيين إلى كوسوفا حتى لا يشاهدوا الفظائع التى ارتكبوها .

ورغم كل شئ تسربت أخبار عن طريق صحفى ديمقراطى كان فى سكوبييا وتمكن من التسلل إلى كوسوفا خلسة وعرف أن خمسة آلاف ألبانى مدنى تم قتلهم فى مدينة واحدة هى مدينة « بريشتينا » فكتب لصحيفته :

(٣٣) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٥٣ .

« إن الحملات الصربية اتخذت شكل مذابح مروعة للمدنيين الألبان » .

وقامت الكنيسة الكاثوليكية بتسريب أخبار نشرتها صحيفة « الديلي تلجراف » البريطانية عن مذابح وقعت في « فريزاي » حيث دعا الجنرال الصربي جميع الرجال إلى العودة إلى منازلهم في سلام ، وعندما استقروا فيها أحاطت بهم القوات الصربية ، فأخرجتهم واحداً واحداً وأطلقت النار عليهم فقتلوا ما بين ثلاثمائة إلى أربعمائة رجل .

أما أبشع هذه المذابح فقد جاء خبره على لسان رئيس أساقفة كاثوليك شكوبيا في تقرير موجه إلى « البابا » بتاريخ ٢٤ يناير ١٩١٣م قال : « لم يبق في مدينة (فريزاي) من المسلمين الألبان فوق سن الخامسة عشر سوى ثلاثة أشخاص ، أما في جيلان فقد ذبح جميع سكانها رغم استسلام المدينة دون مقاومة للغزاة ، وأصبحت جياكوفًا خالية من سكانها تمامًا ، وبدأت مدينة بريزن بعد انحسار الصرب كأنها مدينة الأموات .

كان الصرب يدقون على أبواب منازل الألبان ، فإذا خرج الرجال أطلقوا عليهم الرصاص فوراً ، فقتل على هذا النحو أربعمائة رجل ، وعت الفوضى في المدينة ، وجرت أعمال السطو والاعتصاب على أوسع نطاق ، فقد استباح الصرب كل شيء في المدينة : حياة الناس وأموالهم وأعراضهم .. ولم يكن الأمر مباحاً فحسب ولكن كانت تشجع عليه القيادات الصربية وتأمر به جنودها علناً .. ومع كل هذه الجرائم المروعة أجبر القائد العسكري « بوجو يانكوفيتش » من بقى من أعيان المدينة ومسدسة مصوب إلى رؤوسهم أن يبعثوا بتلغراف شكر إلى « بيتر » ملك الصرب^(٣٤) على تحريرهم من العثمانيين .

وفي عام ١٩١٤م شكلت مؤسسة كارنيجي الأمريكية لجنة للتحقيق في كوسوفا ، لم تعرض لعدد القتلى المدنيين ، ولكنها أكدت في تقاريرها أنه تبين لها بالأدلة وجود سياسة مخططة يتم تنفيذها في كوسوفا ، وأنها شاهدت منازل بل قرى بأكملها تحولت إلى رماد بسبب إشعال حرائق فيها على نطاق

(٣٤) انظر : « مالكوم » نفس المصدر ، ص ٢٥٣ - ٢٥٤ .

واسع ، وأن أعدادًا هائلة من المدنيين الأبرياء تعرضوا لمجازر وحشية ، وأن هذه الوسائل استخدمت ولا تزال تستخدم بواسطة القوات الصربية وقوات الجبل الأسود بهدف تغيير المعادلة السكانية والخصائص العرقية فى المناطق التى يسود فيها الوجود الألبانى^(٣٥) .

ولتغيير هذه المعادلة السكانية - التى أفضت مضجع الصرب طوال تاريخهم الحديث إلى اليوم - لم يقتصر الأمر على المجازر والإبادة الجماعية بل شمل أيضًا عمليات إرهابية لإجبار المسلمين والكاثوليك الألبان على اعتناق الأرثوذكسية ، وقد اشترك فى هذه العمليات الإرهابية مع الصرب القوات العسكرية للجبل الأسود التى أجبرت ألف أسرة مسلمة فى مدينة « بيتش » وحدها على التخلي عن دينها واعتناق الأرثوذكسية ، ومن قاوم منهم ورفض كان يقتل على الفور بالرصاصة ، كما قتلوا قسيسًا كاثوليكيًا لمقاومته . وشكى أسقف « مييد » أن رعايا كنيسة البالغ عددهم (١٢٠٠) شخص أجبروا جميعًا على اعتناق الأرثوذكسية .

كان السبب المباشر لهذه العمليات الإجرامية هو تغيير إحصاءات السكان لصالح الأقلية الصربية بحيث يبدو الصرب على أنهم هم الأغلبية السكانية فى كوسوفا ، وبالتالي تعزيز الجهود الدبلوماسية للحكومتين الصربية والجبل الأسود المؤيدة لحقهما المزعوم فى ضم أراضى كوسوفا إليهما .

أدرك قادة البلقان أنه إذا كان فى مقدورهم أن يحاربوا رغم إرادة القوى الدولية الكبرى ، فإنه لا يمكنهم أن يتوسعوا فى أراضى الغير إلا بموافقة هذه القوى ، كما كان الحال فى عام ١٨٧٨ م ، وكان الصرب يطمعون - إلى جانب كوسوفا - أن يحصلوا على منفذ إلى البحر الأدرياتيكي ، ومعنى هذا أن تمتد أملاك صربيا عبر كوسوفا إلى شمال ألبانيا ، مما يتعارض مع ثوابت السياسة الخارجية للنمسا والمجر : « ألا يُسمح لصربيا الأرثوذكسية أن تكون قوة

(٣٥) انظر تقرير مؤسسة كارنيجي

Carnegie Endowment for International Peace : Report of the International Commission to Inquire into the Cause of the Balkan wars. Washington (1914) p. 151.

على البحر الأدرياتيكي « وهو ما كان متفقاً أيضاً مع سياسة إيطاليا الكاثوليكية .

جاءت صربيا سنة ١٩١٣ م بمبرراتها أمام المجتمع الدولي على هيئة إحصاءات سكانية زعمت أنها تمثل الواقع في أرض كوسوفا . ولكن تبين من التحقيقات أنها إحصاءات غير صحيحة ، ومن أمثلة ذلك أن هذه الإحصاءات تشير إلى أنه لا يوجد في « بريشتينا » أى ألباني مسلم على الإطلاق ، حيث اكتشف صحفي روسي أن المدينة - بعد المجازر وعمليات التنصير - لا يزال بها مسلمون ، وتبين في إحصاءات أخرى محايدة أن عدد المسلمين في « بريشتينا » حينذاك بلغ (١١٤٨٦) مسلماً .

وفي مؤتمر لندن خلال ديسمبر ١٩١٢ م اجتمعت القوى الكبرى ممثلة في النمسا والمجر وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا وروسيا لمناقشة تغييرات الحدود ووضع خرائط جديدة للبلقان بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية ، واتفق المؤتمر على أنه يجب ألا تمتد حدود صربيا إلى الساحل الأدرياتيكي ، وأنه لا بد من إقامة دولة ألبانية مستقلة في ألبانيا .

ولما أعلنت النمسا رغبتها في ضم ألبانيا إليها عارضتها كل من فرنسا وروسيا ، وتم تخطيط حدود دولة ألبانيا في نص أعدّه خبراء الدول الكبرى ، ولكن جاء النص غامضاً مما أتاح للروس والفرنسيين أن يستغلوا هذا الغموض لصالح أصدقائهم الصرب ، حيث منحوهم أرضاً إضافية في سنجق نوئي بازار . ولحسم نزاعات الحدود بين صربيا والجبل الأسود استقرت الدول الكبرى في نوفمبر ١٩١٣ م أن تحتفظ حكومة الجبل الأسود بمنطقة « بيتش » و « ديشاني » و « جياكوفا » .

في هذه الواقعة التاريخية نلاحظ تناقضاً صارخاً ، فطالما أعلنت صربيا إلى العالم أن أحد أهم أسبابها لغزو كوسوفا هو الوصول إلى حقها التاريخي المقدس في « بيتش » التي تقع بها البطريركية الأرثوذكسية الصربية ، ولكن هاهي صربيا تسلم بيساطة في مركز البطريركية نفسه إلى دولة أجنبية^(٣٦) .

(٣٦) انظر : « مالكوم » المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .

المسلمون تحت الاحتلال الصربي :

ازدادت حالة المسلمين في كوسوفا سوءًا بعد أن أصدر ملك صربيا قرارًا سنة ١٩١٢م بوضع البلاد تحت الحكم العسكري ، وأصدر تحذيرًا لجميع السكان بتسليم أسلحتهم للسلطات المحلية وإلا أعتبروا أعداء وقتلوا على الفور ، ثم صدر مرسوم ملكي آخر خاص بالمنطقة المحررة (على اعتبار أن كوسوفا منطقة محررة) في أغسطس سنة ١٩١٣م بتصفية (العصابات) والتهديد بإخلاء قرى بأكملها - إذا لزم الأمر - وتضمن المرسوم على بند يحرم تجمع أكثر من خمسة أشخاص في المساء ، كما يحرم أى دعاية ضد الدولة (يقصد السلطات الصربية) ، ثم صدر قانون أشد هولًا من المراسيم السابقة سمي «قانون الأمن العام» في سبتمبر يقول : كل من يقاوم سلطة الدولة يعاقب بالسجن مع الأشغال الشاقة لمدة خمس سنوات ، وسوف يكون تقرير الشرطة برهانًا كافيًا على ارتكاب الجريمة ، وأى شخص تعلن الشرطة أنه مجرم ولم يسلم نفسه خلال عشرة أيام يصبح دمه مستباحًا ويمكن لأى موظف فى الدولة عسكريًا كان أو مدنيًا أن يقوم بقتله .

لم تمنع كل هذه القوانين والإجراءات التعسفية من استمرار الثورات وأعمال التمرد فى كوسوفا . فقد نشأت فرق حرب عصابات تحت اسم «كتشاك» لمقاومة الاحتلال الصربي ، وبدأ نشاطها فى منطقتي بيتش وجياكوفا . كانت السلطات الصربية تعاقب على أبسط الحوادث عقوبات جماعية مروعة ، ففي سبتمبر سنة ١٩١٣م مثلاً حاول ضابط صربي انتهاك عرض امرأة ألبانية مسلمة فى قرية «قشاي» فقتله زوجها ، فقام الجيش على الفور بتدمير القرية كلها مع قريتين مجاورتين ، وأحرق ٣٥ ألبانيًا حتى الموت . وفى نفس الشهر حدث تمرد أكبر فى منطقة «لوما» وفى الجبال غرب «جياكوفا» بقيادة «عيسى بولتين» و «بيرم كورى» وغيرهما من القادة الذين عادوا من ألبانيا ، فقام الصرب بقتل جميع الشخصيات القيادية فى هذه المنطقة ، وحشدوا جيشًا من عشرين ألف مقاتل قام بحملة فى أعماق الأراضى الألبانية ، وأوشكوا على الوصول إلى «إلبسان» ، ولم

يتوقفوا إلا عندما أصدرت السلطات النمساوية - المجرية تحذيرًا إلى الصرب بوقف زحفهم في ألبانيا .

في تقرير للقنصل النمساوي في بريزن (يناير ١٩١٤م) لخص فيه أوضاع كوسوفا في ذلك الوقت ، فذكر فيه : أن الصرب لم يحافظوا على أى وعد بمعاملة المسلمين والمسيحيين على السواء ، ففي مدينة « بريزن » كان يوجد بها اثنان وثلاثون مسجدًا استولى الصرب على ثلاثين مسجدًا منها فحولوها إلى معسكرات للجيش ومخازن للذخيرة واستطبلات لعلف الخيول ، وقاموا بتعيين قادة المليشيات الإرهابية « شتنك » على رأس الإدارات المحلية ، وبلغت درجة الفساد وتفشيته حدًا لم يحدث مثله في أحط عهود العثمانيين ، حتى أثار استياء رجل الشارع الصربي نفسه الذي أخذ يجأر بالشكوى من فساد الإدارة ومن عبء الضرائب الجديدة علمًا بأن الضرائب على صرب كوسوفا كانت أرحم من الضرائب التي تفرضها الحكومة الصربية على المسلمين والكاثوليك ، وبسبب التفرقة العنصرية والاضطهاد هاجر من كوسوفا مائة وعشرون ألفًا من المسلمين إلى تركيا والبوسنة وألبانيا (٣٧) .

الغزو النمساوي - المجرى :

أثارت أطماع صربيا - وبالذات زحفها نحو ساحل الأدرياتيكي - غضب دولة « النمسا والمجر » فأعلنت الحرب عليها في يوم ٢٨ يولية ١٩١٤م ، واستطاع الجيش الصربي أن يتماسك أمام هجمات النمسا لمدة عام ، بل استطاعت قواته التقدم نحو « إلبسان » و « تيرانا » فاحتلهما في يونية ١٩١٥م ، ولكن بعد أربعة أشهر انضمت إلى النمسا قوات ألمانية وبلغارية فبدأ الموقف الصربي يتزعزع ، خصوصًا بعد ظهور نشاط حرب العصابات في كوسوفا التي شنتها فرق « الكنتشاك » ضد القوات الصربية ، وخسر الصرب في معاركهم أمام النمسا وحلفائها ستين ألفًا ، منهم خمسة وثلاثون ألف أسير بالقرب من

(٣٧) انظر : « مالكوم » ، نفس المصدر ، ص ٢٥٨ .

« سنجد نوفا بازار » ، كما خسروا ٤٥٠ مدفعاً ، وجميع وسائل مواصلاتهم العسكرية ، وعندما دخل النمساويون سنجد رحب بهم المسلمون ، ولم تجد صربياً مناصباً من الانسحاب والاستسلام .

وفي أثناء الانسحاب وقع مائة وخمسون ألف أسير آخرين من الصرب في أيدي القوات المتحالفة .

كان على الجيش الصربي في انسحابه من الساحل الأدرياتيكي أن يسير في مسالك ضيقة وعرة عبر شمال ألبانيا والجبل الأسود ، وكان الجنود مجهدون جوعى يسرون على الثلوج بأقدام عارية بعد أن فقدوا أحذيتهم ، وكذلك نفذ طعامهم ومؤنهم ، فسقط مئات الجنود على الطريق موتى من الجوع وشدة البرد ، وأكل الأحياء جثث الخيول الميتة ، وحدثت حالات من أكل اللحم البشري .

وفي هذا كتب المؤلفون الصرب ينحون باللائمة على موقف الألبان الذين أحجموا عن تقديم الطعام للجنود الجوعى وهم في طريق الانسحاب ، ويرد نوبل مالكوم على ذلك بقوله : « بل كان على الصرب أن يتوقعوا معاملة أسوأ من ذلك على سبيل الانتقام العادل » (٣٨) .

وعلقت البريطانية « إديث ديرهام » : « كان تصرف الألبان تصرفاً طبيعياً وعادلاً أن يتركوا القوات الصربية تعاني في طريق الانسحاب ، لأنهم كانوا يخوضون في عودتهم نفس المناطق التي سبق لهم أن خاضوا فيها أثناء الغزو ، فخربوا منازل أهلها ، وقتلوا السكان الآمنين قبل ذلك بعامين ، وكان الألبان يستطيعون الانتقام منهم ، وقد أصبحوا ضعفاء مجردين من السلاح لا حول لهم ولا قوة ، ولكن الألبان لم ينتقموا بل تركوهم يبرون بسلام ، وفي هذا وحده فضل كبير وشرف عظيم للألبان » (٣٩) .

فرح الألبان في كوسوفا بانتصار النمساويين على الصرب ، وساندتهم زعماء المسلمين في إجلاء القوات الصربية عن البلاد ، وبدأت السلطات

(٣٨) ، (٣٩) انظر : مالكوم ، نفس المصدر ، ص ٢٦٠ .

النمساوية تعين ألباناً في الحكومات المحلية ، وسمحوا لهم باستعمال اللغة الألبانية في أعمالهم ومدارسهم ، وأنشأ النمساويون مدرستين لتدريب المدرسين ، كما أنشأوا جمعية أدباء للألبان ، ونشروا كتباً باللغة الألبانية .

كان الألبان يحلمون بأن تتمخض الحرب بعد أن تستقر الأمور عن توحيد الأراضي الألبانية في كيان سياسى واحد ، ولكنها أسفرت عن تمزيق أكثر لهذه الأراضي ، فقد اقتطعت بلغاريا من كوسوفا أجزاء كثيرة ، حيث استولت على « بريشتينا وبريزرن وجياكوفا » فتجاوزت بذلك حدود التوسع التي اتفق عليها مع حلفائها النمساويين ، وبدأ الصراع بينهما .

كان الحكم البلغارى نكبة على كوسوفا وانتكاساً بها إلى عهود العبودية والشخرة ، فقد ساق البلغار الكوسوفيين جميعاً مسلمين وكاثوليك وأرثوذكس بدون رحمة إلى العمل الإجبارى تحت السياط وبدون أجر لشق الطرق وبناء الشكك الحديدية مع تقديم قليل من الطعام لا يسدّ حاجة جائع وانتشرت في عهدهم مجاعة رهيبية ، ففي الفترة من ١٩١٧م إلى ١٩١٩م مات في بريزرن وحدها بسبب هذه المجاعة ألف شخص .

وهب الألبان يقاومون الاحتلال البلغارى حيث نظم « إدريس سبرى » فرق « كتشاك » لمحاربتهم ، فقتلوا من البلغار عشرين جندياً ، وظل يقاتلهم حتى قبض عليه سنة ١٩١٦م .

وظهرت مقاومة ألبانية أخرى ضد النمسا بقيادة شاب جرىء يسمى « عظيم بيتا » وهو يعرف أيضاً باسم « عظيم جاليتشا » نسبة إلى قريته ، وكانت له عروس شديدة المراس في القتال تشاركه في المقاومة ، تعاون عظيم مع صرب كوسوفا في قتال النمساويين حتى سنة ١٩١٨م عندما بلغت القوات النمساوية حدّاً كبيراً من الإجهاد وسرت في روحها المعنوية أسباب الضعف والوهن وتعددت حالات التمرد في صفوف الجنود وهروبهم من الخدمة ، وبدأ أن النمسا على وشك هزيمة منكرة .

كانت الحرب العالمية الأولى فى مراحلها المتقدمة ، وكان الحلفاء فى ذلك الوقت موجودين فى « سالونيك » حيث التحقت بهم فلول القوات الصربية المنسحبة من كوسوفا مما جعل موقف النمساويين والألمان حرجا فى كوسوفا .

تقدمت القوات الفرنسية والصربية نحو سكوبيا ، وكانت هناك قوات فرنسية أخرى مع الإيطاليين تتقدم وسط مقدونيا متجهة نحو « تيتوفو » .

وفى أوائل أكتوبر ١٩١٨م صدرت أوامر إلى القوات الألمانية والنمساوية بالانسحاب من مقدونيا ، ووجد قائد القوات المركزية أن مواقعه فى هضبة « كوسوفا بوليا » مهددة ولا يمكن الدفاع عنها ، فأمر بالانسحاب جديد إلى « كروشيفاتس » بوسط صربيا ، وفى أثناء الانسحاب تمكن « عظيم بيتا » ورجاله من أسر عدد كبير من الجنود النمساويين والألمان .

ومع نهاية شهر أكتوبر كانت القوات الفرنسية قد استولت على بريشتينا وميتروفيتشا ، ودخلت القوات الإيطالية بريزن وهى تدفع القوات الألمانية والنمساوية فى طريقها شمالا عبر جياكوفا وبيتش ، وبقيت قوات صربية فى كوسوفا لاحتلالها ، بينما واصلت بقية القوات الصربية طريقها إلى بلجراد ، وهكذا انتصر الصرب مرة ثانية ، وعاد الاحتلال الصربى إلى كوسوفا من جديد .

* * *

الفصل (الساوس)

الاحتلال الصربي والمقاومة

فى أول ديسمبر ١٩١٨م أعلن رسميًا قيام دولة باسم «دولة الصرب والكروات والسلوفين» لتشمل صربيا وكرواتيا والجبل الأسود (بعد طرد ملكها نقولا) وجزءًا من أملاك دولة النمسا والمجر بما فى ذلك سلوفينيا .

وكانت صربيا هى العنصر المهيمن على هذه الدولة الجديدة ، وأصبح الأمير ألكسندر ولى عهد صربيا هو ملك الدولة الجديدة ، واعتبارًا من ١٩١٩م أصبح اسم هذا الكيان «دولة يوغسلافيا» .

أما كوسوفا فقد أدمجت فى الدولة الجديدة باعتبارها جزءًا من أراضي صربيا ، ويبدو أن المعلقين فى وقتها ثم المؤرخين الذين جاءوا بعدهم قبلوا هذا الوضع كأنما هو تعبير عن واقع قانونى ، ولكننا إذا تحرينا المبادئ القانونية لتبين لنا أن الأمر مختلف تمامًا ، فكوسوفا لم تلحق قانونيًا بدولة صربيا على الإطلاق .

الوضع القانونى :

عندما غزت صربيا أراضي كوسوفا سنة ١٩١٢م كانت صربيا تخضع لدستور صادر فى سنة ١٩٠٣م ، تقرر المادة الرابعة فيه : أنه لا يصح إجراء أى تغيير فى حدود صربيا إلا بموافقة (الجمعية الوطنية العليا) وليس المجلس النيابى العادى أو البرلمان ، والجمعية الوطنية العليا هذه هيئة موسعة تُستدعى خصيصًا للنظر فى الأمور الدستورية الكبرى من هذا النوع .

هذه الجمعية لم يتم استدعاؤها أو اجتماعها لمناقشة التوسع فى حدود صربيا لتشمل كوسوفا أو مقدونيا . ويحتاج البعض بأنه حتى ولو لم يحدث هذا الإجراء الدستورى فإن الأراضي قد ألحقت وفقًا للقانون الدولى ، ولكن هذه الحجة

لا تنطبق على كوسوفا ؛ لأنها لم تلحق بصربيا وفقًا لمقتضيات القانون الدولي .
وبيان ذلك أنه عندما تنتقل الأرض من ملكية دولة إلى ملكية دولة أخرى
نتيجة الغزو في زمن الحرب ، فإن هذا الانتقال لا بد أن يتم بموجب اتفاقية بين
الدولتين المتحاربتين بعد انتهاء الحرب بينهما ، فإذا رجعنا إلى اتفاقية لندن لسنة
١٩١٣م التي انعقدت بين حلفاء البلقان وشملت كلاً من صربيا وتركيا لعلمنا
أن صربيا لم توقع هذه الاتفاقية ، ولا يمكن أن تترتب على اتفاقية لم تصدق
عليها أى حقوق فى أراضي كوسوفا أو مقدونيا أو غيرها .

ثم جاءت معاهدة بوخارست سنة ١٩١٣م فى نهاية حرب البلقان الثانية ،
وهى التى وقعت بين حلفاء البلقان من ناحية وبين بلغاريا من ناحية أخرى ، هذه
المعاهدة ورد فيها فقرة عن تغيير الحدود (على الأقل بالنسبة لمقدونيا) وتم التوقيع
والتصديق عليها من جميع الأطراف ولكن الدولة العثمانية لم تكن طرفاً فى هذه
المعاهدة ، ولذلك فإن العبارة الواردة عن « الأراضي العثمانية السابقة التى تم
غزوها مؤخراً » لا يمكن أن تعطى مبرراً قانونياً لتغيير الحدود أو للغزو نفسه .

وفى مارس ١٩١٤م كان هناك مشروع اتفاقية بين الصرب والعثمانيين
أطلق عليها اتفاقية « اسطنبول » تنص على أن الدولتين « يعتبران معاهدة لندن
التي لم يتم التصديق عليها من قبل صربيا وكأنه قد صدق عليها بالنسبة لتلك
الأمر التى تعنى الدولتين » ولكن هذه الاتفاقية بدورها لم يتم التصديق عليها
أبداً حيث أعلنت صربيا الحرب على الدولة العثمانية فى شهر أكتوبر ١٩١٤م .

كذلك لم تحل المشكلة أيضاً بين يوغسلافيا وتركيا فى اتفاقية « سيفرس »
سنة ١٩٢٠م التى أصبحت باطلة ، ولا فى اتفاقية أنقرة ١٩٢٥م التى نصت
على الاعتراف المتبادل بين الدولتين حيث لم تذكر شيئاً محدداً عن الأراضي
التي استولت عليها إحدى الدولتين من الأخرى (٤٠) .

(٤٠) انظر « بوب - كوسيتش » .

Pop-Kosic, Z. Etude Juridique sur L'incorporation de Teritoitoires
Macedoniens a la Serbie (Paris, 1935) pp. 23 - 24, 88 - 90.

ويُحتج أحيانًا بأن كلاً من تركيا ويوغسلافيا - وقد التحقتا بعضوية عصبة الأمم - فإنهما بذلك تكونان ملتزمتين بالمادة العاشرة من ميثاق العصبة ، وبالتالي فإن كلاً منهما ملتزمة بضمان وحدة أراضي الدولة الأخرى ، ولكن هذا في الواقع لا يبرهن على شيء ، حيث إن وحدة الأراضي المشار إليها لا تشمل إلا الأراضي التي تم امتلاكها بطريقة قانونية ، فإذا كانت دولة ما قد احتلت جزءًا من أراضي دولة أخرى ، فإن التحاق هذه الدولة بعضوية عصبة الأمم لا يمنحها تلقائيًا الحق في الاحتلال غير القانوني لأراضي الغير .

صحيح أن تركيا تصرفت وكأنها قد اعتبرت هذه الأراضي التي تم غزوها قد أصبحت جزءًا من يوغسلافيا ، فلم تقدم أى اعتراض على هذا الوضع ، بل فتحت قنصلية لها في سكوبيا ، وهناك من يحتج بأن هذا الواقع العملي فيه اعتراف ضمني بملكية صربيا لكوسوفا ، ولكن توجد نقطة جوهرية غائبة عن تفكير أصحاب هذا الاتجاه رغم تمام وضوحها ، وهى أن هذا الواقع العملي لا صلة له باعتراف تركي أن كوسوفا جزء من صربيا ، وإنما جزء من يوغسلافيا ، فيوغسلافيا هى التى انضمت إلى عضوية عصبة الأمم وليست صربيا ، وعندما تقدمت تركيا بطلب فتح قنصلية لها في «سكوبيا» تقدمت به إلى حكومة يوغسلافيا وليس إلى حكومة صربيا .

من ناحية أخرى عاملت صربيا المسلمين الألبان في كوسوفا ومقدونيا معاملة مختلفة عن مواطنيها الصرب ، ولم تنظر إليهم فى أى وقت على أنهم بعض مواطني دولتها ، وإنما اعتبرتهم صنفًا آخر من السكان بدون حقوق .. لا حقوق مواطنين ولا حقوق أقليات .

ألبان كوسوفا المسلمون لم يعترف بهم فى صربيا كمواطنين أبدًا لا من الناحية العملية ، ولا من الناحية القانونية ، وإنما أعتبروا مواطنين - من الناحية الشكلية فقط - فى دولة يوغسلافيا .

وكان أول قانون ينظم المواطنة هو قانون الجنسية اليوغسلافى لسنة ١٩٢٨م . هذا القانون لم يزعم أنه يؤكد وضعًا جنسيًا قائمًا ، ولكنه قال

بوضوح : إنه ينشئ هذه الجنسية لأول مرة ، حيث ينص على : « أن الألبان الذين عاشوا في كوسوفا بين سنة ١٩١٣ إلى وقت إنشاء دولة يوغسلافيا سنة ١٩١٨م هم « غير السلاف » الذين أصبحوا مواطنين للمملكة »^(٤١) .

وقعت يوغسلافيا اتفاقية حماية الأقليات ، ووعدت بجعل التعليم الابتدائي باللغة المحلية في جميع الأقاليم التي يتكلم غالبية سكانها لغة أخرى غير الصربية ، وأنها تسمح للمواطنين بفتح مدارس خاصة بهم ، وتعترف بحقوقهم في استخدام لغتهم الخاصة وممارسة دينهم بحرية . كذلك تعهدت يوغسلافيا « بضمان الحماية الشاملة الكاملة للحياة والحرية لجميع سكان المملكة دون تمييز بالمولد أو القومية أو اللغة أو الدين أو العرق » .

كل هذه التعهدات - بالنسبة لكوسوفا - لم تهملها يوغسلافيا فقط وإنما أعلنت عليها الحرب ، وكان أول ما فعلت هو إغلاق المدارس الألبانية التي فتحت أثناء الاحتلال النمساوي ، أو حولت إلى مدارس صربية ، وسمح باستمرار قلة قليلة من المدارس التركية فقط .

ولم يسمح بإنشاء أى صحيفة باللغة الألبانية بينما سمح لكل أقلية في يوغسلافيا مثل : الألمان والمجرين والتشيك والأتراك والروس - أن تكون لها صحفها الخاصة بها . ومن المبررات المضحكة التي ذُكرت بالنسبة لحرمان الألبان من المدارس والصحف الخاصة بهم أن معظم الألبان أميون لا يقرأون ، وأنه كان من الصعب إيجاد مدرسين ألبان . ولكن كل هذه مجرد أعذار واهية ، فقد كانت نسبة الأمية في الجبل الأسود ٧٥٪ ، ولم يمنع ذلك من إنشاء مدارس بها ونشر مطبوعات فيها .

وفي سنة ١٩٣٠م قدمت إلى عصبة الأمم شهادة موثقة تعرى المزاعم اليوغسلافية وتكشف زيفها . أعد هذه الوثيقة ثلاثة من القسس الكاثوليك في كوسوفا ، وقد تضمنت أسماء ٢٧ مدرسة ألبانية أغلقتها السلطات الصربية

(٤١) انظر : « مالكوم » المصدر السابق ، ص ٢٦٦ .

وطردت مدرسيها ، وذكر بالوثيقة أسماء شخصيات ألبانية بارزة منهم : « لازار لوميتس » الذى كتب مسرحيات باللغة الألبانية كما ألف كُتُبًا مدرسية وترجم بعض المؤلفات للأديب الفرنسى موليير إلى الألبانية . وحشدت الوثيقة أدلة عديدة عن موقف صربى معادٍ بإصرار للغة الألبانية ، ومحاولة طمسها ، وأن أحد القسوس جرى تهديده من قِبل مدير مدرسته الصربى ألا يقوم بتعليم الدين الكاثوليكي باللغة الألبانية ، وفى جميع المناطق الألبانية توجد لافتة على مكتب العمدة الصربى تعلن للسكان أنه غير مسموح باستخدام أى لغة سوى اللغة الصربية .

ولكى تتخلص يوغسلافيا من تعهداتها - كعادة الصرب فى المكابرة والإنكار - احتجت بأنه لا توجد أقلية ألبانية فى كوسوفا . وجاء ذلك فى مذكرة يوغسلافية ردًا على نقد من جانب ألبانيا سنة ١٩٢٩م تقول : « كان موقفنا دائمًا هو أننا فى المناطق الجنوبية (يقصدون كوسوفا) التى أصبحت جزءًا من دولتنا أو التى ألحقت بمملكتنا قبل أول يناير ١٩١٩م أنه لا توجد لدينا أقليات قومية » .

ومع ذلك سجل إحصاء السكان فى يوغسلافيا سنة ١٩٢٠م عدد المتكلمين باللغة الألبانية (٤٣٩٦٥٧) مما يتناقض مع تصريحات يوغسلافيا المعلنة ، علمًا بأن هذه الأرقام أقل بكثير جدًّا من الأرقام الحقيقية .

فالخبير الإيطالى « أنطونيو بالديتش » مثلاً يعتقد أنه كان فى يوغسلافيا فى ذلك الوقت ٧٠٠ ألف ألبانى ، ووضع الجغرافى الرومانى « نيقولا بوب » فى سنة ١٩٣١م رقمًا أكبر من ذلك هو ٨٠٠ ألف .

ولكن كيف يمكن أن تسجل السلطات اليوغسلافية مئات الآلاف من الألبان ، ثم تأتى بعد ذلك لتقول : ليس عندنا أقليات قومية فى كوسوفا أو مقدونيا ؟!

الإجابة الصربية على ذلك ببساطة هى : أنهم لا يعتبرون الألبان الذين

يتكلمون اللغة الألبانية ألباناً بالمعنى العرقي أو القومي ، وإنما مجرد صرب يتحدثون بالألبانية ، ولابد أن يعودوا إلى لسانهم الصربي الأصلي .

وفي هذا مفارقة صارخة ، ففي الوقت الذي يزعم فيه الصرب أن الألبان أصلهم صرب منحرفون تظهر دعاوى صربية تقول : إن الألبان ليسوا آدميين مثل بقية البشر ، ومن أشهر هذه الدعاوى ما صرح به « فلادان ديورديفيتش » وكان رئيس مجلس وزراء سابق في صربيا حيث قال : « إنه لا يوجد ألبان حقيقيون إلا قلة قليلة في المناطق النائية بملاسى » ، ثم قال وبنفس الجدية : « إنه حتى وقت قريب كان الألبان مثل الغجر والفيتيين (يقصد اليهود) لهم ذبول مثل القروء » (٤٢) .

هذه نظرة استعمارية استعلائية لشعب مستعمر وليست نظرة إلى مواطنين متساوين في الأهلية والحقوق والواجبات ، وهي تعبير صادق وأمين للعلاقة بين دولة يوغسلافيا وبين شعب كوسوفا المسلم ، فلم يكن قمع اللغة وإنكار الهوية القومية هما الشكل الوحيد من أشكال الاضطهاد العنصري الذي ميز هذه العلاقة الاستعمارية وإنما وُجد برنامج كامل لاحتلال استيطاني منظم بقوانين وإجراءات تستهدف إبادة شعب ومصادرة أرضه ، وإحلال سكان أجنبي محلّه .

وعندما يزعم الصرب أنه لا يوجد ألبان أو أقليات ألبانية في كوسوفا فإنهم لا يقصدون التعبير عما هو كائن وإنما عما يحلمون به ، ويخططون له ، ويقومون بتنفيذه منذ وقت طويل ، تمامًا كما فعلت الصهيونية ولا تزال تفعل في فلسطين تحت شعار « أرض بلا شعب ... » واليهود طبعًا هم الشعب الذي سيملأ الفراغ .

صور من المقاومة :

تراوحت ردود فعل المسلمين الألبان على الاضطهاد والتحرش والاستفزاز المتصل ، من العمل السياسي العلني والسري إلى التمرد والمقاومة المسلحة ،

(٤٢) انظر : « مالكوم » نفس المصدر ، ص ٢٦٩ .

وكان الحزب الشرعى الذى يمثل مصالح الألبان فى كوسوفا ومقدونيا قد أنشئ خلال مؤتمر انعقد فى «سكوبيا» خلال ديسمبر ١٩٩٩ م ، وعرف باسم «باشكيم» ومعناه «حمایت» أما اسمه الكامل فهو «الجمعية الإسلامية للدفاع عن العدالة» ، وكانت هناك محاولات - لم تنجح - للاتحاد مع الحزب السياسى لمسلمى البوسنة والهرسك (منظمة المسلمين البوسغلاف) التى أنشئت فى سراييفو فى فبراير سنة ١٩٩٩ م ، ولكن تم الاتفاق على مجموعة من المطالبات المشتركة : استقلال دينى كامل ، استمرار المحاكم الشرعية للنظر فى الأحوال المدنية ، والمحافظة على الأوقاف الإسلامية ، والاستخدام الحر والرسى للغة الشعوب فى المدارس والإدارة والصحافة .

وفى انتخابات الجمعية الدستورية سنة ١٩٢٠م فازت جمعية «حمایت» بثلاثة مقاعد من ثمانية عشر مقعداً فى كوسوفا ، ومقعدين فى مقدونيا وفاز بالمقاعد الأخرى أحزاب الراديكاليين والديمقراطيين والشيوعيين ، المهم أنه من بين الثمانية عشر نائباً من كوسوفا فاز ثمانية من الألبان ، وعشرة من الصرب . طبعاً لا تمثل هذه النتيجة الواقع فى كوسوفا ، فالقاعدة التى تمت عليها الانتخابات كانت فاسدة وتم تزوير الانتخابات لصالح الأقلية الصربية ، وعلى أى حال لم تكن الانتخابات فى يوغسلافيا كلها سوى صورة خارجية للتظاهر بالديمقراطية أمام المجتمع الدولى .

وبدأ المسلمون يلعبون اللعبة البرلمانية فاحتجوا على القبض العشوائى وعنف الشرطة فى معاملة المسلمين الأبرياء ، واستخدام أساليب محاكم التفتيش فى العصور الوسطى ، وفى أبريل ١٩٢٢م طالب نواب «حمایت» الحكومة بالسماح للاجئين الألبان بالعودة إلى وطنهم وأملاكهم ، كما طالبوها بالإسراع فى إنشاء مدارس ألبانية وأرسلوا مذكرة لوقف عمليات الاحتلال الاستيطاني ، ولكن الحكومة أهملت جميع هذه المطالب ولم تلتفت إليها .

وهاجم «فرات دراجا» زعيم حزب حمایت الإرهاب الصربى فى

كوسوفا بما فى ذلك التهديد بالقتل الذى اعتاد أن يتلقاه هو شخصيًا ، وحاول أن يؤلف تحالفًا مع الأحزاب المعارضة الأخرى فى كرواتيا وغيرها ، فقامت السلطات باعتقاله قبل انتخابات عام ١٩٢٥م بأسبوعين مع غيره من الشخصيات السياسية النشطة ، ومنهم صحفيون من صحيفة « الحق » المنشورة باللغة التركية ، وقبل الانتخابات بيومين حُكم على « فرات دراجا » بالسجن لمدة عشرين عامًا ، فلما انتهت الانتخابات أفرج عنه واستُدعى إلى بلجراد سنة ١٩٢٧م لعقد صفقة سياسية مع رئيس حزب الحكومة ، فلما لم يثمر هذا اللقاء شيئًا مفيداً قُبض عليه مرة أخرى عشية يوم الانتخابات وحكم عليه بالسجن عشرين عامًا أخرى .

ومع الحملات المستمرة على حزب « حمايت » ناله الإجهاد وحدثت به انقسامات حتى إنهار ، وتوقف عن الوجود كقوة سياسية ، وأغلقت صحيفة « الحق » وتم اعتقال مزيد من قادته وأعضائه النشطين ، واعتُيل المفكر الألبانى البارز « ناظم جافورى » فى مايو ١٩٢٧م بسبب نقده العلنى لأساليب التهديد والضغط التى استخدمها الموظفون الصرب قبل الانتخابات المحلية وأثناءها . وهكذا خرج ألبان كوسوفا من تجربتهم فى المشاركة السياسية اليوغسلافية بلا شىء سوى الإحباط التام .

فى أثناء ذلك ظهرت أنشطة ثقافية مبتورة مثل : صحيفة للألبان ولكن باللغة التركية (المسموح بها) ثم أغلقها الصرب ، ومدارس خاصة نظمها حزب حمايت فى منازل المسلمين ؛ لتعليم الأطفال لغتهم الألبانية ، وظل هذا النشاط يعمل لفترة حتى بعد انهيار حزب حمايت ، ولكن كان اتجاه الطبقة المتوسطة فى كوسوفا أن يبعثوا بأبنائهم للتعليم فى ألبانيا .

كذلك كانت هناك أندية رياضية وتجمعات شبابية ومنظمات إنسانية نشطت فى بعض مجالات تعليمية على نطاق ضيق .

وفى أوائل العقد الثانى من القرن العشرين نشأت منظمة غير علنية باسم

« الفجر Agimi » كانت تستورد وتوزع كتبًا باللغة الألبانية من ألبانيا .

ونشط قسيس كاثوليكي كان يعلم تلاميذه الدين باللغة الألبانية ، وكانت له مؤلفات أخرى بالألبانية ، فلم تستسغ السلطات الصربية هذا النشاط فاغتالت صاحبه ، وكان اسمه « شتيفن جياكوف » ، كان الاتجاه العام للألبان في استجاباتهم لهذا الأسلوب الإرهابي هو التمرد العلني ، وكانت بعض مجموعات من الألبان قد حملت السلاح ضد الوجود الصربي في كوسوفا منذ بداية الاحتلال ، وكان مجرد استمرار وجود هذه المجموعات عذرا دائما للصرب للتمادى في إجراءاتهم القمعية المستمرة . هذه المجموعات المتمردة كانت موجودة على الساحة طوال الوقت ، ولكن كثيرا ما كان الصرب يشوهون أعمالهم فينسبون جميع جرائم السطو والقتل التي تحدث هنا وهناك إليها .

الاسم الذى بدأت تعرف به هذه المجموعات هو اسم « كتشاك » وهى حركة مقاومة وطنية وظاهرة سياسية موجهة ضد الحكم الصربي في كوسوفا . كانت أسباب ثورة الكتشاك تتركز فى السياسات المعادية للألبان سواء من جانب الحكومة اليوغسلافية أو السلطات الصربية المحلية ، وكل ما يتعلق ببرنامج الاحتلال الاستيطاني .

ثورة الكتشاك :

بدأت المقاومة التلقائية فى أول الأمر كرد فعل للأحداث خلال فترة إعادة الحكم الصربي عندما شرع الجنود الصرب ينتقمون من الأهالى بسبب موقفهم السلبي أثناء انسحاب الجيش الصربي سنة ١٩١٥ م ، مما ترتب عليه عدة اشتبكات مسلحة ، كذلك قاوم الألبان محاولة الصرب نزع سلاحهم ولجأوا إلى الجبال والقرى ، فحاصرت القوات الصربية القرى التى رفضت تسليم بنادقها وقصفتها بالمدافع ، وقتل أكثر من مائتى ألبانى فى منطقة « بيتش » ، وانتشرت المقاومة المسلحة فى عدة أماكن شمال وغرب كوسوفا .

وفى الشهور الأولى لعام ١٩٩٩م كان انتقام الصرب بالغ الوحشية ، فقد بلغ عدد القتلى - طبقاً لبعض الإحصاءات الإيطالية - ٦٠٤٠ قتيلًا ، وبلغ عدد المنازل التى تم تدميرها ٣٨٧٣ منزلًا .

كان معظم القادة السياسيين قد رحلوا عن كوسوفا بعد عودة الصرب إليها ، حيث استقر حسن بريشتينا مع عدد آخر منهم فى « شكودر » ، وحاول فى نوفمبر ١٩٩٨م تشكيل لجنة للدفاع الوطنى عرفت باسم « لجنة كوسوفا » ، وسعى عند الأمريكين لإقناعهم بضم كوسوفا إلى دولة ألبانيا ، كما أرسلت اللجنة احتجاجًا إلى (مؤتمر باريس للسلام) ، على قتل الألبان فى كوسوفا ولكن لم تحظ مصالح كوسوفا باهتمام يذكر ، حتى أن ألبانيا نفسها لم تحظ بعضوية هذا المؤتمر الدولى إذ أنكروا عليها هذا الحق .

ولكن لعل أهم أعمال « لجنة كوسوفا » يتمثل فى الجهد الكبير الذى بذلته فى مساندة حركة « كتشاك » داخل كوسوفا ، ففى أوائل سنة ١٩٩٩م وضعت اللجنة مجموعة من المبادئ للحركة من أبرزها نقطتين :

أولهما : « أنه لا ينبغى لأحد من الثوار أن يؤذى صربيا من أبناء كوسوفا ، فبماعداء أولئك الصرب المسلحون الذين يعملون ضد إرادة الشعب الألبانى .
وثانيهما : « أنه لا ينبغى حرق منزل أو تدمير كنيسة مهما كانت الظروف » .

وأصدرت اللجنة دعوة إلى جميع الألبان أن يبدأوا ثورتهم ضد الطغيان حيث يوجد أنصار كثيرون لقائد حركة « كتشاك » « عظيم بيتا » ، وقد قدر عدد الثوار حينذاك بعشرة آلاف ألبانى مسلم ، ولكن مما يؤسف له أن نصف هذا العدد هو الذى كان يملك بنادق ، ولذا لا يمكن مقارنة قوة الثوار بالقوة المتفوقة للجيش اليوغسلافى فى كوسوفا التى كانت تملك الأسلحة الأتوماتيكية والمدافع .

كان الثوار قد تجمعوا فى منطقة « بيتش » فأتجه إليهم الجيش اليوغسلافى

واشتبك معهم فى معركة غير متكافئة لم يستطيعوا الصمود فيها تحت نيران القصف المدفعى المركز ، فانسحبوا نحو الجبال ، فقام الجيش اليوغسلافى بتدمير عدد من القرى ، وأحرق المنازل فيها ، ثم قام بعمليات انتقامية واسعة النطاق فى المنطقة .

وفى أكتوبر اجتمع «عظيم بيتا» ومجموعة من أنصاره مع كبار الموظفين الصرب للتفاوض على حل مشكلة كوسوفا ، فقدم ثمانية مطالب تدل على أن حركة «كتشاك» ليس كما وصفها الصرب بأنها عصابات إرهابية متمردة ، وإنما هى حركة وطنية ذات أهداف سياسية ، هذه المطالب هى :

- ١ - الاعتراف بحقوق ألبان كوسوفا فى الحكم الذاتى .
- ٢ - وقف أعمال القتل والإبادة للألبان .
- ٣ - وقف إجراءات الاستيلاء على أراضى الفلاحين .
- ٤ - وقف برنامج الاحتلال الاستيطاني الصربى .
- ٥ - وقف أعمال العنف التى يرتكبها الجيش فى حملاته لمصادرة الأسلحة .

- ٦ - فتح مدارس للتعليم باللغة الألبانية .
- ٧ - جعل اللغة الألبانية هى اللغة الرسمية فى الإدارة .
- ٨ - وقف اعتقال أسر الثوار .

لم تكن المفاوضات مع الثوار سوى تكتيك صربى لكسب الوقت حيث استمرت أعمال العنف وحملات مصادرة الأسلحة من الألبان ، وتنفيذ التجنيد الإجبارى على الشباب من سن ١٨ سنة حتى ٢٥ سنة . واتبعت السلطات الصربية أسلوبًا جديدًا فى حرب الثوار فأنشأت عصابات من الصرب المحليين قامت بتدريبهم وتسليحهم للقيام بعمليات إرهابية ضد ثوار «الكتشاك» ، وعرفت هذه العصابات الصربية باسم «شيتاس» ، وكان من نتائج هذه السياسة الخطرة أن وجد الثوار المسلمون أنفسهم مضطرين لمهاجمة بعض القرى الصربية أيضًا للمعاملة بالمثل ، وكان هذا مخالفًا لمبادئهم الأصلية .

فى سنة ١٩٢٠م قامت حملة بالتنسيق مع الجيش اليوغسلافى ووحدات الشرطة الصربية مع طائرات يوغسلافية ، حيث نجح الصرب فى هزيمة قوة كبيرة من الثوار فى منطقة « دير نيتشا » وهرب كثير من قادة « كتشاك » ومنهم « عظيم بيتا » وزوجته « شوتا » إلى « شكودرا » .

وفى يناير ١٩٢١م قررت السلطات اليوغسلافية تصعيد الضغوط على الثوار فأصدرت إليهم أمراً بتسليم أسلحتهم وأنفسهم فى موعد أقصاه ١٠ مارس كما أصدرت عفواً شاملاً عن الجرائم التى ارتكبت من قبل ، وأعلنت أن الحكومة لن تعاقب المتهربين من التجنيد إذا أكملوا مدة الخدمة العسكرية ، أما الذين لن يستجيبوا لهذا النداء فسوف يقتلون أو يقبض عليهم وتطرد أسرهم من بيوتهم ويجردون من ممتلكاتهم ، وبهذا قررت الحكومة مبدأ العقوبات الجماعية بالقانون ، وتلى ذلك أن أمرت الحكومة اليوغسلافية بتوزيع السلاح على صرب كوسوفا ، وهو التصرف الذى قضى على كل أمل أو فرصة للتعايش السلمى بين الصرب والألبان .

امتد الإنذار النهائى بتسليم الأسلحة إلى ٢٠ مارس ، وفى يوم ١٦ مارس سلم الألبان حوالى ألفى بندقية للسلطات الصربية ، ولكن يبدو أن هذه كانت أسلحة الجنود الألبان الذين هربوا من الخدمة العسكرية وليست أسلحة الثوار . وفور انتهاء مدة الإنذار قامت القوات الصربية بتطويق القرى التى تشك فى وجود أسلحة بها وأطلقت جنودها للقبض على نساء وأطفال الأسر التى تشك بوجود أعضاء من ثوار « كتشاك » فيها ، وأرسلت الجميع إلى مراكز اعتقال فى وسط صربيا .

هذا الإجراء جعل الثوار أكثر تصميمًا على مواصلة القتال ، وكان من بين النساء زوجات وبنات رجال ألبان فى المنفى ، فعادوا إلى كوسوفا للاشتراك فى قتال الصرب ، كما عاد « عظيم بيتا » فى أبريل ليقود حملة استمرت طوال الصيف .

وفى أواخر مايو علق أحد الكتاب الصرب فى بلجراد على ذلك بقوله :
« لقد امتلأ المحيم بقطاع الطرق أكثر من أى وقت مضى » ودعا إلى خطة
للقضاء عليهم وتأديب الألبان بصفة عامة .

كانت حكومة بلجراد غاضبة من ألبانيا بسبب ما يلقاه الثوار من مساندتها
منذ بداية حركة « الكتشاك » فكثير من زعماء كوسوفا كانوا يشغلون مراكز
عامة بارزة فى ألبانيا ، حيث نجح حسن بريشتينا فى انتخابات البرلمان وأصبح
نائباً فيه ، وأصبح خوجا قدرى - أحد أعضاء لجنة كوسوفا الكبار - وزيراً
للعدل ، وأصبح بيرم كورى وزيراً للحربية سنة ١٩٢٠ م .

لذلك بدا للصرب أن قمع الثورة فى كوسوفا يتوقف على السيطرة على
ألبانيا أو على الأقل تقييدها . وكان أحد المقترحات يتجه إلى الاستيلاء على
« شكودرا » فى اللحظة التى تنسحب فيها قوات الحلفاء منها أوائل سنة
١٩٢٠ م ، ولكن هذه الفكرة أخفقت لأن « أحمد زوغو » وزير داخلية ألبانيا
آنذاك كان نشيطاً وحذراً من ناحية المطامع الصربية فبادر هو بالاستيلاء على
المدينة وحصنها فسد الطريق على الخطة الصربية .

ومن ثم لجأت حكومة يوغسلافيا فى صيف ١٩٢١ م إلى إحياء تكتيك
الجيل الأسود التقليدى فى التلاعب بكاثوليك « ملاسى » ، حيث أغرت أحد
رؤساء عشيرة « ميرديتا » بشن حرب على ألبانيا وزودته بالسلاح والمال ،
وبالفعل قام الرجل فى شهر يولية بتنفيذ الخطة الصربية ، ولكن استطاعت قوات
« أحمد زوغو » إجباره على التقهقر إلى أراضى يوغسلافيا ، ثم عاد مرة أخرى
ومعه قوات يوغسلافية استطاعت الاستيلاء على أجزاء من شمال شرق ألبانيا .

فى أثناء هذا الصراع ، كانت الدول الكبرى لا تزال مجتمعة فى مؤتمر
السلام ، فقررت البت فى مشكلة الحدود بين ألبانيا ويوغسلافيا بأسرع ما يمكن ،
وكانت ألبانيا قد تقدمت إلى مؤتمر السلام بطلب رسمى بضم كل من بريزن
وجياكوفا وبيتش إلى أراضيها ، ولكن أهمل النظر فى طلبها ، وتم ترسيم الحدود

فى أكتوبر ونوفمبر ، وأنشئت منطقة منزوعة السلاح بين ألبانيا ويوغسلافيا على حدود كوسوفا الغربية حول قرية « يونيك » جنوب بيتش وشمال غرب جيوكوفا .

اعتبر « عظيم بيتا » أن هذه المنطقة مقر آمن وجنة لثوار الكنتشاك فاستخدموها قاعدة إنطلاق لعملياتهم العسكرية ، والحقيقة أن هذه المنطقة كانت وبالأعلى على حركة الكنتشاك ؛ لأنها حددت مواقعهم وعزلتهم عن أنصارهم داخل كوسوفا ، ولكن الذى أصاب الحركة فى مقتل هو اضطراب وضع القادة السياسيين الكوسوفيين فى ألبانيا ، فقد أصبح « حسن بريشتينا » رئيسًا لوزراء ألبانيا فى ديسمبر ١٩٩٢ م ، ولكن حدث خلاف بينه وبين « أحمد زوغو » فأراد طرده من وزارة الداخلية ، وكان « زوغو » أسرع منه فى الحركة إذ زحف بجنوده نحو تيرانا لإسقاط الحكومة فاستدعى « بريشتينا » قوات عسكرية لمواجهة « أحمد زوغو » ودارت معارك بين الفريقين فى الشوارع حيث أوشك « بريشتينا » على إنهاء الصدام لصالحه لولا تدخل بريطانيا التى وسوست إلى أحد قادة جيش الحكومة بالتخلى عن رئيس الوزراء (وكان المبعوث الإنجليزى فى تيرانا هو سير هارى أيرز) فسحب قواته ، وكان هذا الجهد الدبلوماسى الإنجليزى هو الذى أنقذ « أحمد زوغو » فى اللحظة الأخيرة ، ولكنه كان ضربة قاضية لحركة الكنتشاك الثورية على المدى البعيد .

كان « أحمد زوغو » عدوًا لدودًا لجميع الثوار الكوسوفيين فحاكم « عظيم بيتا » غيابيًا ، وأصدر عليه حكمًا بالإعدام ، وفى نهاية يناير ١٩٩٣ م أرسل الجيش الألبانى قوة إلى المنطقة المحايدة فطرد جميع « الكنتشاك » منها ، ووضعت قوات مراقبة مشتركة من الألبان واليوغسلافيين حتى لا يعود إليها الثوار مرة أخرى ، واضطر « عظيم بيتا » إلى التفاوض مع السلطان الصربية المحلية فى موطن رأسه ، فمنحوه حق العيش فى سلام إذا لزم المنطقة ولم يخرج منها ولم يحمل سلاحًا .

تفرق القادة الآخرون ليستأنفوا نشاطهم فى مناطق أخرى من كوسوفا ، واستمر الحال على هذا النحو حتى صيف ١٩٩٤ م عندما تغير المناخ السياسى

مرة أخرى فى ألبانيا بإزاحة «أحمد زوغو» من السلطة بواسطة تحالف قوى المعارضة التى شملت بيرم كورى فهرب زوغو إلى أصدقائه الصرب فى يوغسلافيا ؛ ليقم فى فندق بريستول فى بلجراد .

وخوفاً من أن تستأنف الحكومة الجديدة فى ألبانيا مساندة الثوار فى كوسوفا أسرعت قوات يوغسلافية إلى موطن زعيمهم «بيتا» فى موطنه فقتلت عددًا كبيرًا من رجاله وجرح هو ولكنه تمكن من الفرار إلى الجبال حيث مات فى كهف هناك فى ٢٥ يولية ١٩٢٤م متأثرًا بجراحه ، وبقي عدد من رجاله يقاتلون حتى نهاية العام .

وفى ديسمبر عاد «زوغو» إلى ألبانيا على رأس ألفى جندي صربى يلبسون الملابس الألبانية وثمانمائة من المرتزقة الروس ، فاستولى على السلطة ، وأخذ يتعقب زعماء كوسوفا السياسيين وقيادات ثورة «كتشاك» فقتل «بيرم كورى» فى ربيع ١٩٢٥م ، ولم يبق من قادة الثورة سوى «شوتا» أرملة قائد الكتشاك «عظيم بيتا» التى ظلت تقاتل بجسارة حتى يولية ١٩٢٧م عندما أصيبت بجرح بالغ فعبرت حدود كوسوفا إلى ألبانيا لتموت هناك وكان عمرها فى ذلك الوقت اثنين وثلاثين عامًا ، وطويت بذلك صفحة مجيدة لامرأة مسلمة قضت زهرة شبابها فى الجهاد منذ يوم عرسها إلى يوم استشهادها ، وذبلت بعدها ثورة «الكتشاك» دون أن يتحقق واحد من مطالبها لشعب كوسوفا .

وخلفت العمليات العسكرية الصربية لقمع هذه الثورة آلافًا من القتلى والسجناء ودمارًا شاملاً فى القرى والمدن . لم يعرف على وجه التحديد كم عدد القتلى من المسلمين فى هذه الثورة ولكن إحصاءات سابقة حددت عددهم سنة ١٩٢١م بحوالى ثلاثة عشر ألف ، كما سُجن أكثر من ٢٢ ألف مسلم ، وتم تدمير ستة آلاف منزل ، ولا بد أن هذا الرقم تضاعف فى السنوات الستة التالية .

لقد أكدت ثورة «الكتشاك» أمران لا يمكن إنكارهما :

أولهما : أن ألبان كوسوفا لم يقبلوا شرعية الحكم الصربي أو اليوغسلافي لبلادهم .

ثانيهما : أنهم أعاقوا تنفيذ برنامج الاستيطان الصربي إعاقه بالغة لدرجة أن كثيراً من الذين رشحوا للاستيطان امتنعوا عن المخاطرة بحياتهم ، فلم يذهبوا لاستلام الأرض التي خصصت لهم ، وكثيراً من الذين استوطنوا عادوا إلى صربيا فراراً من الموت .

واحتاج الأمر إلى فترة من الزمن لتنشيط حركة الاستيطان الصربي من جديد .

برنامج الاستيطان الصربي :

الاحتلال الاستيطاني للصرب في كوسوفا كان ظاهرة معقدة استهدفت تحقيق مجموعة من الأهداف :

١ - تغيير التركيبة السكانية في كوسوفا بحيث تتحول الأقلية الصربية إلى أغلبية وتتقلص الأغلبية الألبانية المسلمة إلى أقلية ضعيفة فقيرة أو القضاء عليها قضاء تاماً إذا سنحت الفرصة لذلك .

٢ - محاولة إيقاف تدفق هجرة الصرب من صربيا والجبل الأسود إلى أمريكا الشمالية ، وذلك بإغرائهم بتملك أراضي مجانية في كوسوفا والبقاء مع ذويهم قريباً من بلادهم .

٣ - معاقبة الحركة الوطنية الكوسوفية عن طريق مصادرة أراضي جميع قادة وأعضاء حركة « كتشاك » الثورية .

٤ - تدعيم السياسة الأمنية للصرب في كوسوفا باستزراع مستوطنات في مواقع استراتيجية على طول الطرق الرئيسية للمواصلات بحيث يسهل تحصينها وحمايتها ، ووصول النجادات العسكرية إليها عند اللزوم .

ولم تسم يوغسلافيا هذا البرنامج باسمه الحقيقي وإنما أطلقت عليه وصف

«إصلاح زراعى لوضع عثمانى بائد» ، ولو كانت يوغسلافيا تريد الإصلاح حقاً ، ولو كانت تعتقد بصدق أن ألبان كوسوفا مواطنون يوغسلاف أو صرب كما تزعم لقامت بتوزيع الأراضى عليهم ، ولما لجأت إلى استجلاب صرب للاستيطان واحتلال الأرض بينما هى تعلم أن كوسوفا ليست بحاجة إلى مزيد من السكان ؛ لأنها كانت أكثر مناطق يوغسلافيا ازدحاماً بالسكان ، وأن فلاحها أحوج ما يكونون إلى هذه الأرض التى استلبت منهم .

بدأ برنامج الاستيطان الصربى قبل الحرب العالمية الأولى بقانون يسمى «قانون استعمار الأرض المحررة» فى فبراير ١٩١٤ م ، وجرت محاولات لاجتذاب المهاجرين الصرب والعودة من الولايات المتحدة الأمريكية للاستيطان فى كوسوفا ، أما الصرب الذين لم يكونوا راغبين فى الاستيطان فقد شجعتهم الحكومة الصربية على شراء أراضى كوسوفا بأسعار رمزية على سبيل الاستثمار .

وفى فبراير سنة ١٩١٩ م صدر قانون جديد تحت اسم «الإصلاح الزراعى» أعلن تفتيت الملكيات الكبيرة وتأميم أراضى الغابات ، واشتمل القانون على منح الأرض للجنود الصرب ، وكذلك للمتطوعين ليشمل أعضاء مليشيات «الشتك» ، ثم صدر قانون آخر سنة ١٩٢٠ م يحدد الأراضى التى يمكن منحها للمستوطنين كالاتى :

- ١ - الأراضى الخالية التى تخضع للملكية الدولة .
- ٢ - الأراضى المملوكة للجمعيات والمؤسسات الأهلية (بغرض تصفية الأوقاف الخيرية للمسلمين) .
- ٣ - الأراضى غير المزروعة أو التى هجرها أصحابها (وكان أصحابها من القيادات الألبانية فى المنفى خارج كوسوفا) .
- ٤ - الأراضى التى تمت مصادرتها بمقتضى قانون الاستيطان لفبراير ١٩١٩ م .

واستكملت سلسلة هذه القوانين بقانون سنة ١٩٣١ م تضمن جميع القوانين السابقة ، وأضاف «جميع الأراضى التى يملكها أعضاء حركة «كتشاك» الثورية .

تمتع المستوطنون الجدد بأنواع مختلفة من الامتيازات والحوافز ، فقد كانت ملكية الأرض حرة بلا قيود . وكان مطلوبًا من المستوطن الصربي أن يتسلم الأرض في غضون سنة من وقت صدور قرار تخصيصها له ، فإذا تسلمها تصبح ملكيتها مطلقة بما في ذلك حق بيعها للآخرين بعد عشر سنوات . كل تكاليف المواصلات للمستوطن وعائلته إلى موقع الاستيطان مجانية ، بما في ذلك نقل الحيوانات الزراعية حتى مواد البناء والأخشاب ، فإذا ما استقر المستوطن في الأرض أصبح تلقائيًا عضوًا في جمعية زراعية تمنحه دعمًا وسلفًا مالية بدون فوائد عليها .

الغريب في الأمر أن مؤسسات أمريكية وبريطانية (بالذات) قامت بدفع تكاليف بناء جميع المنازل التي أقامها المستوطنون على الطريق من بيتش إلى متروفيتشا ، وبلغ عددها سبعمائة منزل مشتملة على مستمرة جديدة في قرية « فيتو ميرتشا » .

أقامت الحكومة العديد من المستوطنات الجديدة ومنحتها أسماء براءة مستمدة من الفلكلور الصربي ، كما طردت السكان المسلمين من عدد من القرى لاختلاطها وتوطين الصرب فيها ، وقد حدث أن خصصت بعض القرى للمستوطنين الصرب ، ولم تُعن السلطات بإخطار سكانها بمغادرتها في وقت مبكر حتى جاء المستوطنون ومعهم قوات الأمن الصربية لاتخاذ الإجراء الفوري لإخلاء السكان الذين قيل لهم : من حقكم حسب القانون أن تتظلّموا للسلطات خلال أسبوعين .

أنفقت مبالغ طائلة على هذا البرنامج الاستيطاني ، فقدّر ما أنفق عليه في منطقة غرب كوسوفا وحدها خلال عامي ١٩٢٨ ، ١٩٢٩م بعشرة ملايين دينار (بأسعار ذلك الزمن) ، ثم يأتي كتاب محدثون من الصرب ليبرروا نكوص يوغسلافيا عن وعودها للألبان بتوفير تعليم ألباني لأطفالهم ، فيعزّون ذلك إلى عدم توفر الأموال لديها ، وهذا كلام « صربي » لا يقنع أي عاقل وهو يرى تلك الأموال الطائلة التي خصصت لعمليات الاستيطان .

صادرت السلطات اليوغسلافية فى هذا البرنامج حوالى نصف مليون فدان من أصحابها المسلمين ووزعتها مجاناً على المستوطنين ، ووصف أحد المسئولين عن تنفيذ البرنامج أنه كان مشروعاً ناجحاً ، لأنه رفع نسبة السكان الصرب من ٢٨٪ إلى ٣٨٪ فى كوسوفا خلال تسعة سنوات فقط (من سنة ١٩١٩ إلى ١٩٢٨ م) .

ومع كل هذه الامتيازات لم يكن المستوطنون سعداء لسببين :

١ - فساد الأجهزة الحكومية وشيوع الرشوة وقلة الخبرة الزراعية عند المستوطنين ، وعدم قدرتهم على التكيف فى المناخ الاجتماعى الجديد .

٢ - عدااء الصرب الكوسوفيين للمستوطنين الجدد ومقاطعتهم لهم بسبب إغداق الحكومة اليوغسلافية عليهم بالمنح والامتيازات ، مما جعلهم يشكلون جبهة مع ألبان كوسوفا ضد المستوطنين .

وقد دفعت هذه الظروف المعادية عدداً كبيراً من المستوطنين إلى العودة من حيث جاءوا ، من هؤلاء ثلاثمائة صربى مهاجر عادوا إلى الولايات المتحدة تاركين مستوطناتهم فى كوسوفا .

سأت أوضاع المسلمين الألبان فى كوسوفا أكثر من أى وقت مضى خصوصاً بعد مقتل الزعيم البرلمانى الكرواتي « ستيفان راديتش » فى داخل البرلمان اليوغسلافى تنفيذاً لمؤامرة سياسية صربية ، أغلق فيها الملك البرلمان ، وقام بتعطيل الدستور ، وفرض حكماً مركزياً استبدادياً على الجميع .

وفى العام التالى (سنة ١٩٢٩ م) قُسمت يوغسلافيا إلى تسعة أقاليم إدارية جديدة روعى فيها تقطيع أوصال الكيانات السياسية ذات الأغلبية المسلمة خصوصاً فى البوسنة والهرسك وكوسوفا ، فأصبحت كوسوفا تتبع ثلاثة وحدات إدارية متفرقة ، ووضع على رأس هذه الوحدات رؤساء من أكثر الشخصيات الصربية تطرفاً وأشدّهم تعصباً ضد المسلمين منهم : مدير المخابرات الصربى السابق « جيكا لازيتش » ، والجنرال « كرسنو سميليا نيتش » الذى كان قائد عصابة « اليد البيضاء » الإرهابية .

وامتلأت الإدارات المختلفة في كوسوفا بشباب من المتعصبين الصرب أمثال « فويسلاف مارينكوفيتش » أعدى أعداء المسلمين الألبان ، و« ميلان ستويا دينوفيتش » الذى كان يرأس اتجاهًا سياسيًا مقلدًا للفاشية ، « ديمتري ليوتيتش » الذى كان يعلن إعجابه بهتلر .

كان هؤلاء يمثلون عينات من الشخصيات المريضة اعتاد الصرب استخدامها ضد المسلمين في البوسنة وكوسوفا ، يطلقونها كالكلاب المسعورة على الضحايا الأبرياء ، وهى ظاهرة فى التاريخ الصربى تستحق الدراسة .

فى سنة ١٩٣٥م بدأت تظهر موجة جديدة من المصادرات للأراضى الباقية فى حوزة الألبان على أساس قاعدة أن أى أرض لا يملك الفلاح وثيقة يوغسلافية بملكيتها تصبح ملكًا للدولة ، ومعنى هذا أن الوثائق العثمانية السابقة للملكية لن تؤخذ فى الاعتبار ، ناهيك بالأراضى التى لم يهتم أصحابها بالمحافظة على أوراق ملكية لها ، ويعيشون عليها أجيالاً بعد أجيال .

وهذا يذكرنا بممارسة مماثلة اتخذتها الحكومة الفلبينية بعد سنة ١٩٤٦م عندما صادرت أراضى المسلمين فى منطقة منداناو بجنوب الفلبين لتوزيعها على المستوطنين المسيحيين الوافدين من الشمال^(٤٣) .

لابد هنا من إثبات ملاحظة هامة وهى أن السلطات اليوغسلافية عندما قررت هذه القاعدة فى المصادرة كانت على يقين أنه لم يصدر منها وثيقة واحدة بملكية أى أراضى للألبان .

وبناء على هذه القاعدة التى بدأ تنفيذها سنة ١٩٣٨م جردت السلطات ألبان كوسوفا فى ٢٣ قرية بوادى « دريتشا » من أراضيهم ، وهكذا أصبح (٦٠٤٦) مسلمًا فقراء بضربة واحدة ، فتحويل المسلمين إلى متسولين سواء على مستوى الأفراد أو الحكومات مبدأ استعمارى قديم لا يزال قائمًا حتى اليوم .

(٤٣) انظر للمؤلف كتاب : الفلبين (سلسلة شعوب العالم) . القاهرة : دار المعارف ١٩٦٩م .

جرى تقييم إجراءات الاستيطان الصربي وآثاره على التركيبة السكانية في ضوء المصالح الصربية على مستويات رسمية وفكرية عديدة في يوغسلافيا، لعل من أهمها المناقشات التي سجلت في ندوات ثلاثة انعقدت في «النادى الثقافي الصربي» نجتزئ منها بعض إشارات دالة :

- يقول رئيس جهاز الإحصاء في الحكومة اليوغسلافية : على الرغم من استسلام الألبان واستكانتهم عند تنفيذ البرنامج الاستيطاني إلا أنهم من الممكن بعد ذلك أن يتحولوا إلى مجموعة قومية نشطة وخطرة إلى مدى بعيد على مصالحنا القومية ومصالح الدولة ، وطالب بضرورة وضع خطة للتعامل معهم في المستقبل .

- اقترح «أوستيا كريستيتش» أحد أعضاء النادى وجوب شراء بقية الأراضي الزراعية التي لا تزال في حوزة المسلمين فلا يترك لهم شيئاً ، ذلك إذا لم تكن هناك وسائل أخرى لمصادرتها بدون تعويضات .

- وقال «ديوكا بيرينا» وهو عضو بارز آخر في النادى : أعتقد أنه من الضروري الوصول إلى أغلبية صربية في جنوب البلاد (يقصد كوسوفا) بنسبة ٦٧,٥ ٪ على الأقل ، واقترح لتحقيق هذا الهدف إرسال (٤٧٠) ألف مستوطن صربي وطرده (٣٠٠) ألف ألباني مسلم من كوسوفا .

- أما «فاسو تشوبر يلوڤيتش» وكان أبرز شخصية في هذا النادى ، وله تاريخ دموى سابق في جمعية سرية إرهابية اسمها «شباب بوسنا» هي التي خططت ونفذت قتل الأرشيدوق «فرانز فرديناند» سنة ١٩١٤م ، الحادثة التي أطلقت شرارة الحرب العالمية الأولى . كان «تشوبر يلوڤيتش» في وقت الندوة يعمل أستاذاً للتاريخ في جامعة بلجراد ، وكانت مشاركته في الندوة ورقة قدمها عن السياسة التي ينبغي اتباعها في كوسوفا ، قدمها إلى الحكومة اليوغسلافية سنة ١٩٣٧م ، بعد أن أصبح من الحقائق الشائعة أن برنامج الاستيطان الصربي لم يثمر ثمرته المرجوة لذلك كتب :

« إذا افترضنا أن زعزعة استقرار السكان الألبان تدريجيًا خلال برنامجنا (الاستعماري) لم يكن فعالاً ، فإننا نكون الآن أمام حل واحد هو التهجير الجماعي .. وألح إلى أنه إذا كانت ألمانيا قد استطاعت التخلص من مئات الألوف من اليهود ، فإن نقل بضعة مئات الألوف من الألبان لن يشعل حرباً عالمية أخرى ، وفي هذه المذكرة حدد «تشوبر يلوڤيتش» طائفة من الأساليب التي يمكن استخدامها لدفع الألبان إلى الرحيل عن كوسوفا :

- لا بد من تطبيق القانون بحذافيره تطبيقاً حرفياً لجعل إقامة المسلمين الألبان في وطنهم عملية مستحيلة : قوانين لمعاقبة التهريب ، وقطع أشجار من الغابات ، وتخريب المزروعات ، وترك الكلاب بدون سلسلة .. وأى إجراء آخر يراه رجل الشرطة الخبير في تلفيق التهم ممكناً .

- وفي النواحي الاقتصادية أشار إلى عدم الاعتراف بأى مستندات ملكية قديمة للأرض ، ومصادرة جميع أراضي الرعى حتى لا يجد الرعاة أرضاً لإطعام ماشيتهم وأغنامهم ، وطرد المسلمين من جميع الوظائف العامة ومن القطاع الخاص .

- وفي النواحي الدينية (ولأن الألبان شديداً الحساسية في هذا الجانب) لذلك ينصح بممارسة ألوان مختلفة وفعالة من الاضطهاد الديني ، وإساءة معاملة رجال الدين المسلمين وتحقيرهم والاستهزاء بهم علناً أمام الناس ، وتدمير مقابر المسلمين .. ويختم «تشوبر يلوڤيتش» رسالته قائلاً : « وتبقى وسيلة أخيرة جربها الصرب بنجاح بعد سنة (١٨٧٨ م) بطريقة سرية وهي حرق القرى الألبانية والأحياء في المدن »^(٤٤) .

نفذت الحكومة كل هذه النصائح ، فلم تعترف بالوثائق العثمانية للملكية الأراضي ، كما أشرنا ، وشهدت كوسوفا بعد ذلك أنواعاً جديدة من الاضطهاد المنظم ، حيث وقع رجال الشرطة في منطقة «جياكوفيا» وحدها (١٥٠٠) عقوبة

(٤٤) انظر : « مالكوم » المصدر السابق ، ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

سنة ١٩٣٩م على الألبانيين، من أمثلة هذه العقوبات : غرامة مالية قدرها خمسون دينارًا إذا ارتكبت بقرة أو حصان جريمة التغوط فى الطريق .

ولم يكن اضطهاد السلطات الصربية للمسلمين - فى الحقيقة - أمرًا جديدًا وإنما هو استمرار للسياسة الرسمية بعد الغزو الثانى لكوسوفا سنة ١٩١٨م ، عندما تحولت كثرة من المساجد إلى اسطبلات للخيل ، ودمرت مقابر المسلمين خارج « ميتروفيتشا » ، ولم يكن هذا عملاً عشوائيًا ، بل بتفكير وتدير ، فقد كتب قائد الجيش الثالث اليوغسلافى - الذى نفذت قواته هذه العملية - فى تقرير سرى سنة ١٩٢٢م : إن تحويل المساجد إلى أماكن لعلف الخيل أو مخازن للذخيرة كان وسيلة لدفع الألبان المسلمين للهجرة .

كان التخلص من المسلمين وتهجيرهم خارج جميع الأراضى التى وقعت تحت سيطرة الصرب محور سياساتهم وجهودهم المتواصلة عبر التاريخ حتى هذه اللحظة ، لم يتوقف ولن يتوقف حتى تردعهم قوة عند حدودهم .

فى سنة ١٩٣٣م وما بعدها كان هناك مفاوضات بين الحكومتين اليوغسلافية والتركية لترحيل أعداد كبيرة من المسلمين الألبان وصفهم اليوغسلاف بأنهم « أتراك » ، وفى سنة ١٩٣٥م قبلت الحكومة التركية إيواء (٢٠٠) ألف منهم ، وفى جولة أخرى من المفاوضات سنة ١٩٣٨م اقترحت حكومة « ستويا دينوفيتش » أن تدفع خمسة عشر ألف دينار للحكومة التركية عن كل أسرة ، وفى ١١ يولية سنة ١٩٣٨م وفقًا لهذه الاتفاقية أن تستوعب تركيا أربعين ألف أسرة بسعر خمسمائة جنيه تركى لكل أسرة بحيث تتحول ملكياتهم إلى الحكومة اليوغسلافية .. أريد بهذه الاتفاقية تحقيق أهداف الصرب فى إخلاء كوسوفا من الألبان والاستيلاء على أراضيهم .

وكان من المفروض أن يتم تنفيذ هذه الاتفاقية خلال ست سنوات اعتبارًا من سنة ١٩٣٩م إلى سنة ١٩٤٥م ، ولكن نشبت الحرب العالمية الثانية ، فتوقف تنفيذ الاتفاقية .

كان الألبان يتجهون فى هجرتهم إلى ألبانيا وتركيا منذ الحرب العالمية الأولى بدون اتفاقيات ولا تعويضات من جانب يوغسلافيا ، إنما أرادت يوغسلافيا باتفاقها مع تركيا تسريع عملية التهجير .

ولعل أدق وثيقة وأقربها إلى الواقع هى مذكرة القسس الكاثوليك الثلاثة إلى عصبة الأمم سنة ١٩٣٠م التى ورد فيها : « أنه اعتبارًا من ١٩١٢م هاجر من مسلمى كوسوفا إلى ألبانيا عشرة آلاف ، وإلى تركيا ١٣٠ ألف . وفى أدلة جمعها مؤرخ ألبانى تشير إلى أن مجموع المهاجرين بين سنة ١٩١٨م إلى سنة ١٩٤١م من كوسوفا بلغ ٢٤٠ ألف شخص .

تسارعت الأحداث فى أوروبا نحو صدام دولى جديد بين المحور الذى يضم ألمانيا النازية بقيادة هتلر ، وإيطاليا الفاشية بقيادة موسلىنى ، وبين جبهة الحلفاء التى شملت دول أوروبا وروسيا ، ثم التحقت بها الولايات المتحدة فى مرحلة متأخرة ، فلما استولى هتلر على يوغسلافيا سقطت كوسوفا فى قبضة المحور وأصبحت مجالاً لصراع عالمى لا رحمة فيه .

* * *

الفصل السابع

كوسوفا خلال الحرب العالمية الثانية

اقتحمت القوات الألمانية فى أبريل ١٩٤١م الأراضى اليوغسلافية فاستسلمت فى بضعة أيام ، وخضعت كوسوفا لتقسيم جديد حيث استولت بلغاريا (وكانت تحارب فى أول الأمر مع قوات المحور) على شريط من الأرض مشتملاً على منطقة « كاتشانيك » .

ورغبت إيطاليا فى الاستيلاء على منطقة « ترييتسا » بمناجمها الغنية ، ولكن هتلر كان أكثر حرصاً على وضع يده على المناجم والسيطرة على خطوط السكك الحديدية بين ميتروفيتشا وكاتشانيك ، وتم الاتفاق بالفعل مع إيطاليا على أن تستولى ألمانيا على شمال كوسوفا مشتملاً على المناطق المذكورة ، بالإضافة إلى « فوتشتيرن » وتكون « بريشتينا » من نصيب إيطاليا مع بقية أجزاء كوسوفا .

الألبان والصرب تحت الاحتلال الألمانى والإيطالى :

سمحت ألمانيا لألبان كوسوفا بتطبيق قوانينهم الخاصة المؤسسة على الشريعة الإسلامية والقوانين العرفية التقليدية .

وفى ٢١ أبريل سنة ١٩٤١م اتفق الجنرال « إبنهارت » مع ألبان كوسوفا على طرد جميع المستعمرين الصرب من كوسوفا على أن يتم هذا بهدوء وبالتدريج وبالطرق السلمية ، ولكن الألبان كانوا فى عجلة من أمرهم فبدأوا حملاتهم ضد المستوطنات الصربية واستعادوا الأراضى التى كانت قد صودرت منهم من قبل ، وكانت المقاومة شديدة من جانب الصرب ، فكثر القتل بين الفريقين ، وفى خلال شهرين أو ثلاثة بلغ عدد المستوطنين العائدين إلى صربيا والجيل الأسود عشرين ألف مستوطن .

وكان على الألمان أن يتدخلوا لعقد مصالحة بين قادة الألبان والصرب حماية للصرب حتى يرحل المستوطنون بسلام ، ومن بين ما اتفق عليه الجنرال الألماني «إبنهارت» مع زعماء الألبان إنشاء قوة شرطة ألبانية لحفظ الأمن ، فتشكلت من الألبان المدربين أول قوة شرطة قوامها ألف متطوع .

بدأ التيار ينقلب ضد قوات المحور ، فقد ظهرت بوادر مقاومة ضدهم في كوسوفا تحت قيادات شيوعية محلية ، ومع ذلك استمر التعاون بين الأهالي وبين قوات المحور ما دامت تمكنهم من إعادة سيطرتهم على الأراضي التي اغتصبها صرب يوغسلافيا منهم ، ولم يكن تعاونهم مع المحور بناء على اقتناعهم بمبادئ أو أيديولوجيات فاشستية أو نازية .

زاد من تدهور أوضاع دول المحور ما أصابها من نقص في المواد الغذائية خصوصًا في المناطق التابعة لإيطاليا ، ومنها ألبانيا التي تضررت من النقص الغذائي ، وساد فيها التذمر ضد الاحتلال الإيطالي خصوصًا بعد انتشار الفساد والرشوة في الإدارة الإيطالية .

أما في كوسوفا فلم يختلف وضعها عن مثيله في صربيا نفسها ، فقد كان كلاهما تحت احتلال قوات المحور (الألمانية) حيث أنشئت قوات صربية تعمل مع قوات المحور ، كذلك حدث نفس الأمر في كوسوفا ، وكان الفارق بينهما من شقين : الأول أن ألبان كوسوفا وجدوا في قوات المحور فرصة للتحرر من وطأة الحكم اليوغسلافي الرهيب والتخلص من الاستيطان الصربي ، ومن ثم نظروا إلى قوات المحور باعتبارها قوات تحرير ، أما الشق الثاني فيتعلق بالمقاومة الشيوعية ، فبرغم ظهور هذه المقاومة لقوات المحور في كل من صربيا وكوسوفا إلا أنها كانت أقوى في صربيا حيث كانت مدعومة بقوات الشتنك الصربية .

وهناك التباس فيما يتعلق بنشأة واتجاهات مليشيات «الشتنك» الصربية ، والأصل فيها أنه اسم يطلق على مجموعة من المقاتلين ويرجع تاريخها إلى العشرينات من القرن العشرين حيث أنشأ «كوستا بيتشا نانش» منظمة رسمية

تحت قيادته باسم « شتنك » قائمة على أكتاف متطوعين من رجال حرب العصابات لتدعيم حركة القوميين الصرب المتطرفين ، وقد تركز نشاطها في منطقة وادي مورافيا العليا بشرق وشمال شرق كوسوفا ، وكان يسودها نغمة العداء للشيوعية لدرجة أن قائدها أمر رجاله بوقف عملياتهم ضد الألمان بعد غزو هتلر لروسيا الشيوعية في يونيو ١٩٤١ م ، وفي سبتمبر أنجز اتفاقية مع الألمان حتى أن جنوده كانوا يتلقون مرتبات من ألمانيا لكي يعملوا داخل صربيا ضد الحركة الشيوعية ، وظل هذا أساس وظيفتهم رغم اشتباكهم مع بعض قوات من ألبان كوسوفا على الحدود .

ولكن عادة ما يشير مصطلح « شتنك » في تاريخ يوغسلافيا الحرب العالمية الثانية إلى حركة أخرى منفصلة أنشأها ضابط في الجيش اليوغسلافي اسمه « دراجا ميهيلوفيتش » الذي بدأ في تنظيم مقاومة ضد الألمان من قاعدة بالمناطق الجبلية غربي صربيا ، وكان أنصاره من صربيا والجبل الأسود .

ويمثل « ميهيلوفيتش » من الناحية السياسية موقفًا تقليديًا محافظًا حيث كان من أنصار عودة الملكية إلى يوغسلافيا بنظامها القديم ، ولكن كثيرًا من القيادات في منظمته وكبار مستشاريه كانوا من القوميين المتعصبين من أنصار صربيا الكبرى التي تنطوي على أيديولوجية عنصرية جامحة تركز في فكرة التخلص من جميع العناصر غير الصربية من المسلمين والكروات عن طريق ما أسموه بالتطهير العرقي ، وهو مصطلح أطلقه لأول مرة أحد مستشاري « ميهيلوفيتش » ، الذي كان يروج سنة ١٩٤٢ م فكرة طرد كل العناصر المسلمة من البوسنة وكوسوفا إلى ألبانيا وتركيا .

وبعد مواجهة أو اثنتين مع قوات الاحتلال الألماني أثر « ميهيلوفيتش » أن يأخذ جانب المهادنة للأسباب الثلاثة الآتية :

- ١ - لأن حكومة المنفى الصربية أمرته بوقف الاشتباك مع قوات المحور .
- ٢ - لأنه وجد أن السلطات الألمانية تقوم بأعمال انتقامية بشعة لا قبل للصرب بتحملها على المدى الطويل .

٣ - المنافسة السياسية مع الميليشيات الشيوعية ، وهي منافسة بدأت تتضح فى أواخر عام ١٩٤١م وما بعدها ، حيث اتخذت شكل حرب علنية بين الطرفين ، ومن ثم أذعن « ميهايلوفيتش » للتعاون مع الإيطاليين ثم مع الألمان سنة ١٩٤٣م ، وحاول إنشاء وحدات صربية له فى كوسوفا ولكنه لم ينجح . وظل أنصار الشنتك بين الصرب فى كوسوفا فى موقف ضعيف شأن الحركة الشيوعية أيضًا ، ولذلك رفع الشيوعيون الألبان شعارات تكتيكية رنانة فى محاولة لكسب تعاطف جماهير الألبان .. من أشهر هذه الشعارات : شجب يورجوازىة صربيا الكبرى ، والهجوم على برنامج الاستعمار الاستيطاني ، والمطالبة بحقوق متساوية للألبان .

وفى المؤتمر القومى اليوغسلافى الخامس للحزب الشيوعى المنعقد فى أكتوبر ١٩٤٠م مثلت لجنة كوسوفا تمثيلاً مستقلاً ، مما أعطى انطباعاً قوياً بأن كوسوفا وحدة سياسية مستقلة ، وقد قبل المؤتمر ورقة أعدها أحد أعضاء اللجنة المحلية لكوسوفا هو موشى بيادا ، وافق عليها المؤتمر ، وكانت تذهب إلى أن حل مشكلة كوسوفا يتوقف على إقامة جمهورية العمال والفلاحين فيها وذلك بقلب النظام الإمبريالى الفاشى لصربيا الكبرى .

كانت الحركة الشيوعية فى عمومها ضعيفة مقطوعة الصلة بجماهير الألبان فى كوسوفا ، فلم يكن الشعب معنياً بالأيدولوجيات السياسية بقدر ما كان يعنيه ألا يسقط مرة أخرى فريسة للاستعمار الاستيطاني الصربى ، وأن يتخلص من قوات الاحتلال الألمانية والإيطالية . لذلك لم يكن مستغرباً أن تنشأ حركة قومية مناهضة للشيوعية هى « الجبهة القومية » التى ظهرت فى أواخر عام ١٩٤٢م ، يصفها مؤرخ شيوعى بأنها حركة رجعية موالية للإقطاع .

والحقيقة أن برنامجها السياسى كان جمهورياً وضد الإقطاع ، ويعتبر بصفة عامة « يسار الوسط » ، ولها جذور قومية قوية . كان قائدها هو « مدحت فراشارى » ابن عبد الله فراشارى المثقف الجريء الذى كان وراء رابطة بريزن الشهيرة فى تاريخ كوسوفا الوطنى ، ولذلك تضمن برنامجها

السياسى المطامح التقليدية لألبان كوسفا المرتكزة على مبدأ توحيد جميع الألبان فى دولة واحدة مستقلة .

كان موقف الشيوعيين من الجبهة معاديا من أول لحظة فقد أغضبهم رفض الجبهة الانضمام إلى حركة التحرير القومية التى يتزعمها « تيتو » والتى تعتبر الجناح العسكرى للحزب الشيوعى اليوغسلافى .

ولكن تطورت الأمور فى اتجاه التقارب بين الجبهة القومية والشيوعيين حيث التقيا فى اجتماع قرب « موكيا » شمال تيرانا اتفقا فيه على برنامج مشترك هو وحدة الألبان ، وحق تقرير المصير ، ولكن « ميلادين بوبوفيتش » الزعيم الشيوعى الصربى عارض هذا الاتفاق بشدة ، وكذا الزعيم الشيوعى الألبانى « أنور خوجا » ، فقد وجد فيه الصربى تدعيما للقومية الألبانية التى من شأنها أن تنأى بكوسوفا عن الهيمنة الصربية ، وأما « أنور خوجا » - وكان تلميذا مطيعا « لجوزيف بروز تيتو » - فلم يكن مهتما بكوسوفا قدر اهتمامه بتوجيه الجهود لقتال الفاشية المحتلة .

من هذين الموقعين تدهورت العلاقات بين الجبهتين ، وأعلن الشيوعيون فى النهاية الحرب على الجبهة القومية ، ومن ناحية أخرى وجد أنصار الجبهة أن تحقيق أهدافهم القومية ربما يكون أفضل بالتعاون مع قوات المحور ضد الشيوعيين .

بعد شهر واحد من هذا اللقاء تغير الموقف السياسى والعسكرى تغييرا مفاجئا فى كوسوفا وألبانيا عندما صدر فى منتصف ليلة ٨ سبتمبر ١٩٤٣ م أمرا من روما بسحب القوات الإيطالية نحو موانئ ألبانيا والجليل الأسود ، ولكن تحرك الألمان بسرعة للإمساك بزمام الموقف حيث تقدمت قواتهم لتعوق إنسحاب القوات الإيطالية من كوسوفا ، وتوجهت قوة جوية ألمانية إلى تيرانا أسرت القائد العام الإيطالى وأمرته بإرسال قواته إلى المناطق التى يسيطر عليها البلغار تحت القيادة الألمانية ، ولكن قائد القوة الإيطالية المربطة فى ديار رفض تنفيذ الأوامر فتمزقت قواته حيث ذهب بعضها يساند الشيوعيين والبعض الآخر

مع الجبهة القومية ، وأسر الألمان مجموعة ثالثة فأرسلوهم للعمل في الحقول وقتلوا بعض المتمردين منهم .

جاءت الإدارة الألمانية الجديدة تسائر السياسة القومية الألبانية وتتأدى بالوحدة الألبانية واستقلال ألبانيا ، وأشاعوا فكرة أن الألمان موجودون فقط للدفاع عن البلاد ضد الاحتلال الإنجليزي المتربص ، وأن الحكومة والمؤسسات السياسية للبلاد يجب أن تقررها فقط إرادة الشعب الألباني ، وعين الألمان صديقهم « خافير ديقا » وزيراً للداخلية في تيرانا ، فبدأ بإنشاء قوة أمن ألبانية لمحاربة الشيوعيين .

وحتى قبل أن تعلن ألمانيا هذه السياسة اجتمعت مجموعة من زعماء ألبان كوسوفا وألبانيا وقررت الإبقاء على الوحدة بين ألبانيا وكوسوفا .

وفي منتصف سبتمبر ١٩٤١م حشدوا اجتماعاً عاماً في بريزن وأعلنوا أنفسهم « رابطة بريزن الثانية » ، وأنشأت لجنة مركزية برئاسة « رجب ميتروفيتشا » ، وأصدروا بياناً أعلنوا فيه : أن هدفهم الأول هو الدفاع عن الأراضي المحررة (يعني المحررة من صرب يوغسلافيا) ، وتكاثف أنصارها ، فبدأت الرابطة عملها بالهجوم على الصرب والسلاف من الجبل الأسود من بقايا المستوطنين في مناطق الريف قرب بيتش ، وقيل تبريرا لهذا الهجوم : إنه عمل دفاعي ضد عمليات « الشتنك » الصربية في القرى الألبانية .

وفي شتاء ١٩٤٣ - ١٩٤٤م تدفق اللاجئون الصرب من كوسوفا إلى صربيا ، فاحتج وزير الداخلية الصربي في بلجراد لدى الإدارة الألمانية وضمن استقالته ضرورة منع هذا التدفق من كوسوفا ، واستجاب الألمان على الفور فأمرؤا بوقف هذا النزوح الصربي .

تزايد عدد أنصار « الرابطة » إلى ما يقرب من خمسة عشر ألف مما أغاظ الشيوعيين وهم قلة ضئيلة ، فاتهموا الرابطة بالتعاون مع المحور في حين أنهم يعلمون أن ألبان كوسوفا كانوا يسعون بصفة أساسية لتحقيق الحرية وتأكيد حق تقرير المصير لشعبهم بعيداً عن الأيديولوجيات الدخيلة .

الحلفاء يتعاونون مع الشيوعيين :

كان الإنجليز يسعون إلى تجنيد أنصار لهم في كوسوفا ضد المحور ووجدوا بغيتهم في أبناء المناضل السابق رضا كريزيو في جياكوفا وهم (حسن وغنى وسيد) فاتفق معهم الضابط الإنجليزي « كمب » وكانوا بسبيل تجهيز قوات من ألبان كوسوفا لمقاومة المحور حينما وصلت إلى « كمب » تعليمات من قادته بوقف علاقاته معهم على أساس أن أنصار « تيتو » يعترضون على تعاون الحلفاء مع أى عناصر أخرى غير الشيوعيين ، وكانت خلاصة الرسالة الإنجليزية إلى كمب هكذا : « إن علاقاتنا مع قوات تحرير يوغسلافيا (البارتيزان) تفوق فى أهميتها أى علاقة أخرى » .

وأصبح لدى الشيوعيين اليوغسلاف بالنسبة لألبان كوسوفا استراتيجية ذات شقين : منح بعض التنازلات السياسية فيما يتعلق بالقومية الألبانية ، وقمع أى حركة مقاومة قومية للألبان غير شيوعية ، وتبلورت وجهة نظر الحزب الشيوعى فى فكرة ألا يكون فى كوسوفا حركة مقاومة وطنية خارج إطار حزبهم .

جاء فى قرار للحزب الشيوعى فى كوسوفا فقرة هامة تقول :

كوسوفا - متوهيا منطقة ذات أغلبية سكانية ألبانية هى الآن كما كانت فى الماضى راغبة فى الاتحاد مع ألبانيا ، والطريق الوحيد لتوحيد ألبان كوسوفا مع ألبانيا هو النضال المشترك مع شعوب يوغسلافيا الأخرى ضد المحتل وأعوانه ، لأن الطريق الوحيد للحركة يمكن الحصول عليه فقط إذا كانت كل الشعوب بما فى ذلك الألبان تملك فى يدها حرية تقرير المصير بأنفسهم .

ونظرا لاتجاه بريطانيا فى أول الأمر إلى اجتذاب قيادة أسرة كريزيو لبعث المقاومة ضد ألمانيا رأى تيتو وأنور خوجا معا ضرورة التخلص من أسرة كريزيو ، وقتل قائد ألبانى آخر هو « محرم بيرفتار » كان يقاوم بعنف الاحتلال الألمانى والإيطالى ولكنه رفض أن يكون عضواً فى حركة تيتو الشيوعية .

وتحول الحلفاء بتوجيه من الإنجليز إلى مساعدة حركة التحرير الشيوعية بقيادة تيتو وأغدقوا عليهم الأموال والأسلحة ، استطاعوا بها أن ينفذوا عمليات مقاومة مؤثرة وإن ظلت ضئيلة فى كوسوفا .

فى أول سبتمبر ١٩٤٤م بدأ الألمان ينسحبون من اليونان عبر مقدونيا وكوسوفا ثم صربيا ، وفى ٨ سبتمبر دخل السوفييت بلغاريا حيث أعلنت الجبهة الشيوعية هناك الاستيلاء على الحكم فى اليوم التالى ، كما أعلنت أنها تحارب ألمانيا مع حليفها السوفييتى .

كان الألمان ينسحبون بسرعة تحت ضغوط الزحف السوفييتى والبلغارى ، ولكن القصص التى أذيعت فى يوغسلافيا بعد الحرب كانت تعطى الانطباع بأن الألمان كانوا يتقهقرون أمام ضربات « البارتيزان » بقيادة الزعيم تيتو الذين حرروا مدن كوسوفا بالقوة .

والحقيقة أن قوات تيتو لم تدخل فى أى اشتباكات مباشرة مع الألمان أبداً ، حتى أن المذكرات الحربية لقائد القوات الألمانية - رغم أنها كانت تذكر أحداث الانسحاب والاشتباكات بالتفصيل الدقيق يوماً بيوم لم تشر إشارة واحدة إلى اشتباكات مع البارتيزان (أى حركة التحرير الشيوعية) على الإطلاق .

بعد رحيل القوات الألمانية بدأ الشيوعيون عمليات قمع للحركات الوطنية فى كوسوفا بغرض السيطرة الشيوعية عليها ، فأصدر « ميلادين بوبوفيتش » أمراً يقضى بأنه : « إذا حام الشك حول أى شخص ينظم مقاومة فى القرى فسوف يتم اعتقاله ومحاكمته محاكمة عسكرية فورية ، وسوف تصدر أملاكه » ، ورغم ذلك ظلت جيوب المقاومة الألبانية تعمل ضد الهيمنة الشيوعية .

وأزعج الشيوعيين أكثر أن بعض الألبان من أتباعهم قد تحولوا ضدهم أمثال « شعبان بولوجا » الذى رفض تنفيذ أمر بأن يأخذ رجاله إلى جبهة سرىم فى كرواتيا قائلاً : « إنه يفضل البقاء ليدافع عن وطنه ضد عصابات « الشتنك » الصربية التى تهاجم الألبان .

كانت قوات « شعبان بولوجا » تتألف من ثمانية آلاف ألباني اتجهت إليها قوات البارتيزان الشيوعية لضربها ، واستمر القتال في منطقة درينتشا فترة طويلة دمرت فيها ٤٤ قرية ، وقيل : إن عشرين ألفاً من المقاتلين الألبان انضموا للقتال مع قوات « بولوجا » ، وقضى البارتيزان على هذه المقاومة ، كما سحقوا تمرّداً آخر ضد الشيوعيين في ميتروفيتشا في آخر يناير ١٩٤٥ م ، وظل التمرد في مناطق أخرى نائية حتى الخمسينات ، وكانت مقاومة الألبان للسيطرة الشيوعية أقوى وأطول مما حدث في أى مكان آخر في يوغسلافيا ، وكان عدد الضحايا كبيراً حيث بلغ عدد القتلى من الألبان (٤٧٣٠٠) شخص في هذه الحرب .

ورغم الحروب والكوارث فقد شهدت كوسوفا في الفترة بين سنة ١٩٤٠ و ١٩٤٨ م زيادة ملحوظة في عدد السكان وهي زيادة طبيعية واستجابة فطرية للشعور بالخطر الدائم الذى يهدد حياة الناس بالانقراض ، ولكن آثار القوميين الصرب - على عاداتهم - اتهامات بأن هذه الزيادة السكانية ترجع إلى تدفق أعداد هائلة من ألبان ألبانيا أثناء الحرب ، ووضعوا لذلك رقماً هائلاً بلغ مائة ألف ، وجعله بعضهم (٢٦٠) ألف ، وهي كلها أرقام من نسج الخيال ، فلم توجد أى هجرة إلى كوسوفا من ألبانيا ولا من أى جهة أخرى أثناء الحرب ، ولا يوجد أى دليل إحصائي ولا أى وثيقة تثبت هذا الإدعاء الصربي .

ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو أن بعض ألبان كوسوفا الذين طردهم الصرب من قبل إلى ألبانيا عادوا للدفاع عن وطنهم ضد الاحتلال ، وهؤلاء كانوا بضعة آلاف قليلة ، كما خرج من كوسوفا عدد من الصرب بلغ أربعين ألف صربي ، ومع ذلك فهذا العدد أقل بكثير من عدد المستوطنين الذين جُلبوا من صربيا والجبل الأسود إلى كوسوفا ضمن برنامج الاستيطان الصربي .

* * *

الفصل (الثامن)

كوسوفا في عهد تيتو

كثير من ألبان كوسوفا - إلى اليوم - لا يزالون يذكرون تيتو بخير ، فهم يرون فيه الرجل الذى أنهى سياسات الاستعمار الاستيطاني الصربي ، وقمع اللغة والثقافة والهوية الألبانية ، والرجل الذى منح كوسوفا شكلاً من أشكال الحكم الذاتى بلغ فى الستينات مستوى مساوياً للوحدات اليوغسلافية الأساسية ، أعنى مستوى الجمهوريات .

والحق أن الذى يقارن بين وضع كوسوفا فى عهد تيتو مع وضعها بعد موته وعلى الأخص مع « سلوبودان ميلوسفيتش » لابد أن يتحسر على أيام تيتو . إلا أن النظرة الفاحصة للأمور تبرز حقائق وتفاصيل أخرى فى الجانب المأساوى المتصل لشعب كوسوفا المسلم ، فالإجراءات التى اتخذها تيتو بالنسبة لتحقيق مطالب هذا الشعب كانت تقدم دائماً منقوصة فى قدرها ، متأخرة عن وقتها . بعض هذه الإجراءات دفعته إليها الظروف الضاغطة ، وبعضها جاء نتيجة لأسباب عملية لا علاقة لها باحتياجات كوسوفا فى حد ذاتها ، مثل تحويل بعض المستوطنين الصرب من كوسوفا إلى إقليم فويقودينا .

كان العقدان الأولان للحكم الشيوعى فى كوسوفا من أشد الفترات قسوة على الشعب الألبانى ، فقد هيمن سلاف الصرب والجبل الأسود على تشكيل الحزب الشيوعى وعلى الدولة وجهاز الأمن فى كوسوفا ، وكان هذا يعنى أن ألبان كوسوفا لا يزالون يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية ، فكان رد فعلهم فى الستينات ، والانتقام الصربي فى الثمانينات من العوامل الرئيسة التى جعلت الحياة السياسية والاجتماعية للألبان جحيماً لا يطاق .

كذلك كان النظام السياسى الدكتاتورى لتيوتو والانهيال الاقتصادى الذى تسبب فيه هو الذى ولد الظروف التى أتاحل لسيساسين انلهازين غوغائيين مثل « سلوبودان ميلوسقيتش » أن يرتفع إلى قمة السلطة ويلاعب بالقومية الصربية بطريقة مدمرة .

كانت القضايا المتعلقة بوضع كوسوفا فى يوغسلافيا الشيوعية تنقرر - مثل غيرها من القضايا الأساسية الأخرى - من أعلى ، وكان التركيب الأساسى للدولة - باعتبارها فدرالية مكونة من ستة جمهوريات - قد اتفقت عليه القيادة الشيوعية سنة ١٩٤٣م ، ولكن وضع كوسوفا فى هذه التركيبية لم يكن واضحا ، ولم يزل غير واضح لفترة طويلة .

ويرجع ذلك فى جانب منه إلى أن الحزب الشيوعى فى كوسوفا كان ضعيفا ، فلم يكن يضم فى عضويته أكثر من (٢٢٥٠) عضوا فقط ، اعتبرهم النظام ممثلين للشعب كوسوفا فى حين أن الشعب لم يتدخل فى اختيارهم ، ولم ينتخبهم أحد ، من هؤلاء تكون مجلس قيادة مؤلف من مائة وأربعين ، تقدم منهم ثلاثة وثلاثون عضوا من غير الألبان المسلمين باقتراح بضم كوسوفا إلى صربيا ، وبدون مناقشات للموضوع ولا كلام وافق المجلس على القرار ، وبناء على ذلك أصدرت رئاسة مجلس الشعب فى ٣ سبتمبر ١٩٤٥م قانونا يقرر أن كوسوفا منطقة ذات حكم ذاتى ويشير إلى أنها جزء من صربيا .

وفى يناير ١٩٤٦م صدر دستور يوغسلافى يؤكد التركيبية الفدرالية مشتملة على وحدتين تتمتعان بحكم ذاتى هما : كوسوفا وفويوودينا .. بعد ذلك بعام أصدرت صربيا دستورها ، فوضعت فيه تفاصيل أكثر بالنسبة لحقوق الحكم الذاتى لكوسوفا ، مع نص على أن سلطات الحكم الذاتى هذه يضمنها دستور الجمهورية الشعبية لصربيا فى إطار دستور الجمهورية الشعبية ليوغسلافيا .

حول هذه الإجراءات ثار جدل قانونى طويل بين الصرب والألبان .. ربما أهم ما فيه أن المجلس الذى أقر ضم كوسوفا إلى صربيا لم يكن التمثيل الشعبى

فيه صحيحًا ، بل إنه لم يكن يمثل شعب كوسوفا على الإطلاق ولا يعكس تطلعاته وآماله القومية .

والحقيقة أن التمثيل الشعبى فى صربيا نفسها لم يكن شرعيًا ولا فى يوغسلافيا كلها ، فقد كانت القرارات تخرج كلها من فوهات البنادق لا من صناديق الاقتراع الحر المباشر ، بل كانت الشرعية كلها تستند إلى القوة العسكرية التى فرضت نفسها على كل شئ ، وأى نظام كان يريد تيتو يُطبق ، أما الإجراءات القانونية فقد كانت مجرد شكل خارجى وزينة إضافية .

هدأت الأوضاع فى كوسوفا بعد الحرب ولكن تحت الأحكام العسكرية وقوانين الطوارئ وبعد سحق الثورات التى اشتعلت هنا وهناك . وساعد على هذا الهدوء قرار أصدره تيتو فى ١٧ مارس ١٩٤٥م بمنع المستوطنين السلاف (الصرب والجبل الأسود) الذين كانوا قد استولوا على أراضى كوسوفا من العودة إليها ، ثم تراجع تيتو عن هذا القرار بعد ذلك بأسبوعين ، فقرر إعادة جميع المستوطنين مرة أخرى إلى كوسوفا مما أثار عاصفة من الاستياء بين الألبان ومن ثم حدثت تنازلات ، حيث صدر قانون فى أغسطس ١٩٤٥م ينص على أن عودة المستوطنين إلى كوسوفا ممكنة ما لم يكونوا قد استولوا على أراض من الفلاحين الذين يقومون بزراعتها بالفعل ، أو أخذت من سياسى مهاجر ، أو كان ضابطًا فى الشرطة ، أو كان غائبًا وقت الاستيلاء عليها .

وأنشئت لجنة لمراجعة قوانين الإصلاح الزراعى لتتظر فى (١١٦٨) قضية تظلّم ، أنجزت مهمتها فى ١٩٤٧م كانت نتيجتها النهائية أن استرد الألبان ١٦ ألف هكتار فقط من أراضيهم ، وتحقق بذلك للألبان بعض مطالبهم فى التخلص من المستوطنين الصرب أو بعضهم واستعادة جزء من أراضيهم ، كما تحققت لهم بعض مطالب أخرى بالنسبة للغة الألبانية ، واستخدامها فى التعليم والمعاملات الرسمية إلى جانب اللغة الصربية ، ولكن لأن معظم الشخصيات الرئيسية فى الإدارة والقضاء من الصرب لم يتغير الوضع إلا قليلاً فى هذه الناحية .

جرت بعض تقدمات فى الجانب التعليمى حيث أنشئت ٢٥٢ مدرسة

تحتوى على ٣٥٧ فصلاً بالصربية (رغم أن الصرب أقلية) و٢٧٩ فصلاً بالألبانية رغم أن الألبان يمثلون الغالبية العظمى من السكان ، وكانوا هم الأوسع إلى التعليم نظراً لتفشي الأمية بينهم إذ تبلغ نسبة الأمية ٧٤٪ من مجموع السكان بعد سن العاشرة ، كذلك كانت كوسوفا تعاني من نقص فى عدد المدرسين الألبان ، ونقص حاد وعام فى عدد المؤهلين تأهيلاً عالياً نتيجة إهمال متراكم على مر السنين ، بل إهمال متعمد من جانب الإدارة الصربية .

لم يكن فى كوسوفا أكثر من ٣٠٠ مدرس ألبانى سنة ١٩٤٥م ، أضيف إليهم خمسون آخرون موفدون من ألبانيا ، وفى هذه الفترة كان هناك تعاون بين يوغسلافيا وألبانيا ، وكانت الحدود مفتوحة بين الدولتين إلى أن طرد « ستالين » « تيتو » من (الكومنفورم) سنة ١٩٤٨م .

كانت العلاقة بين « تيتو » و « أنور خوجا » الزعيم الشيوعى لألبانيا علاقة السيد بالخدام ، تيتو هو السيد وأنور خوجا هو الخادم المطيع ولذلك لم يكن يجرؤ أن يفضى إلى سيده برغبة ألبانيا التقليدية فى الوحدة مع كوسوفا ، بل تظاهر أنور خوجا بأنه يوغسلافى أكثر من اليوغسلافيين أنفسهم ، فلطالما أعلن أن إلغاء الضرائب بين الدولتين ليس كافياً ، وأن ألبانيا يجب أن تتسلطن (يعنى تصبح سلافية) أكثر فأكثر ، حتى خشى الساسة الألبان أن تقضى هذه السياسة على استقلال ألبانيا فى المستقبل .

كان تيتو يعرض نفسه كزعيم إقليمى لا مجرد زعيم وطنى فقط ، ويدعو إلى إنشاء فيدرالية فى البلقان كله ، وكان أنور خوجا ينفخ له فى هذا الطموح ويروج له مما أثار غضب ستالين ضد تيتو ؛ لأن هذا يتعارض مع سياسة فرض الهيمنة السوفيتية على المنطقة ، كذلك كان من عوامل غضب ستالين على تيتو تمادى هذا الأخير فى توثيق علاقاته مع الدول الغربية الرأسمالية التى يتلقى منها المساعدات والقروض ، من هنا جاء التدهور فى العلاقات السوفيتية اليوغسلافية التى انتهت بطرد تيتو من الكومنفورم .

وقد جرى قبل هذه الخطوة لقاءات جس نبض لاتجاهات تيتو ونواياه ،

رتبها ستالين بنفسه ودعا فيها قيادات الحزب الشيوعي اليوغسلافي للقاءه في موسكو ، حيث جرت محاورات تاريخية مثيرة بينه وبين مبعوثي تيتو الذى تجنب مقابلة ستالين وجهًا لوجه . وقد سجلت هذه المحاورات المثيرة فى بعض الكتب التى عنيت بالكشف عن حقيقة وتفاصيل العلاقات السوفيتية اليوغسلافية فى مرحلة من أدق المراح التاريخية فى حياة الدولتين^(٤٥) .

ربما كان قطع العلاقات مع موسكو قد أتاح الفرصة فيما بعد لظهور بعض السياسات المتحررة فى يوغسلافيا ، ولكن كان لها على المدى القصير آثار سيئة على يوغسلافيا بصفة عامة ، وعلى كوسوفا بصفة خاصة ، فقد اشتدت قبضة النظام الشيوعي فيها وأعطيت سلطات واسعة لأجهزة الأمن للقضاء على العناصر الشيوعية المؤيدة لموقف موسكو ، وبدأ تيتو صارمًا فأمر فى تشدده فى تطبيق سياسة المزارع الجماعية ، وتلى هذا انخفاض كبير فى إنتاج الغلال بكوسوفا ومعاناة فى أنحاء يوغسلافيا من نقص الغذاء خلال الفترة من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٥٣ م .

انتهاز أنور خوجا الفرصة ليتخلص من تبعيته لتيتو فأعلن ولاءه لموسكو ، وبدأ ينتقد سياسات يوغسلافيا فى حكمها لكوسوفا ، وكان رد فعل الحكومة اليوغسلافية الفورى عنيفًا ، فقد ادعت أجهزة الأمن أن أنور خوجا قد اخترق كوسوفا بعملائه ، وأصبح يُنظر إلى ألبان كوسوفا - بين يوم وليلة - على أنهم طابور خامس وخونة .

وفى منتصف عام ١٩٥٠م بدأت عمليات بوليسية على نطاق واسع فى كوسوفا بحثًا عن اسلحة زعمت السلطات اليوغسلافية تهريبها إلى داخل البلاد من ألبانيا ، فطوقت العديد من القرى ، واعتلقت جميع الرجال فيها لاستجوابهم فى مراكز الشرطة ليتعرضوا لعمليات تعذيب وضرب وإهانات ؛

(٤٥) انظر م. ديلاس .

Djilas, M. Conversation with Stalin. (London: Harmonds Worth, 1963) . p. 112.

انظر أيضًا : إس. ك. بافلوفيتش

Pavlovich, S.K. Tito's Yugoslavia Great Dictator (London 1992) pp. 34 - 57.

لإجبارهم على تسليم ما لديهم من أسلحة ، ولما كان معظم الناس لا يملكون أسلحة كانوا يشترون البنادق من السوق السوداء ويذهبون بها إلى مراكز الشرطة لتسليمها إنقاذاً لأنفسهم من الاضطهاد .

ولأن قوات الأمن تتألف من أغلبية صربية عمقت هذه الإجراءات الإرهابية شعور الألبان بالمرارة وتضاعفت روح الاستقطاب بين الصرب والألبان .

ولكن الحادثة الأكبر غرابة ومأسوية في هذه السياسة ما عرف باسم « محاكمة بريزن » سنة ١٩٥٦م فقد ادعت أجهزة الأمن أنهم اكتشفوا شبكة للجاسوسية وعملاء تسللوا من ألبانيا ، والحقيقة أن أجهزة الأمن لم تقدم أى دليل على هذا التسلل المزعوم ولا اعتقال أى متسلل يثبت زعمها ، ولأنها تعرف ذلك وجهت اهتمامها إلى الذين اتصلوا بهؤلاء الجواسيس الأشباح أو الوهميين ، وكانت هذه الأجهزة تستهدف شخصيات بعينها من أبرزهم ثلاثة من الزعماء الدينيين المسلمين من ذوى الشهرة والتأثير الواسع فى الجماهير ، كما كانت - فى نفس الوقت تستهدف مجموعة أخرى من كبار رجال الحزب الشيوعى اليوغسلافى الألبان .

انعقدت لهؤلاء جميعاً محاكمة سريعة فى بريزن خلال شهرى يونية ويولية سنة ١٩٥٦م ، ولم تستطع أجهزة الأمن تقديم أى دليل مادى فى هذه القضية ، وإنما اعتمدت المحاكمة كلها على أقوال شفوية من بعض شهود الزور الذين هيأتهم أجهزة الأمن لهذه المناسبة ، فأدين جميع المتهمين وشحنوا ، وبعد اثنتا عشرة سنة فى السجون أفرج عنهم وأعلنت براءتهم من التهم التى وجهت إليهم ، وأصدر المجلس النيابى فى كوسوفا بياناً وصف فيه المحاكمة بأنها كانت مسرحية ملفقة ، وأن سلطات الأمن دمرت جميع سجلات المحاكمة فور الانتهاء من صدور الأحكام فى محاولة للتغطية على عملية التلقيق والتزوير .

فى مثل هذا المناخ العدائى والاضطهاد والشكوك لم يكن غريباً أن تنتج أفكار الكثير من أبناء كوسوفا إلى الهجرة خصوصاً مع استمرار القيود على الحرية الدينية للمسلمين ، فقد دُمرت جميع المؤسسات الإسلامية منذ استيلاء

الشيوعيين على السلطة ، حيث أُغلقت المحاكم الشرعية سنة ١٩٤٦م ، كما أُغلقت جميع المكاتب التي كانت تعلّم أطفال المسلمين القرآن ، وأصبح تعليم أطفال المسلمين في المساجد - اعتبارًا من سنة ١٩٥٠م - جريمة يعاقب عليها القانون ، كما حُرم على الأسرة المسلمة أن تحتفظ بنسخة من القرآن في بيتها إلى غير ذلك من قيود استهدفت تحفيف شامل لمنايع الدين الإسلامي بحيث تنشأ أجيال مقطوعة الصلة تمامًا بدينها .

كانت السلطة اليوغسلافية (الصربية) أثناء ذلك تستخدم كلمة « تركي » بدلًا من « مسلم » في خطابها للألبان المسلمين ، ولم يلحظ البسطاء من الناس أن المقصود هو الهوية القومية وليس الدين ، ونشطت في كوسوفا - بتشجيع من بلجراد - عمليات تترك واسعة فأنشأت مدارس باللغة التركية وشجعت الألبان على دخولها ، وكان هذا النشاط جزءًا من خطة مدبرة لطرده ألبان كوسوفا من بلادهم ، حيث وقعت يوغسلافيا سنة ١٩٥٣م اتفاقية مع تركيا هُجّر بمقتضاها ٢٤٦ ألف مسلم من كوسوفا بزعم أنهم من أصول تركية . كانت التقارير الصربية تؤكد أن الحل الوحيد للأقليات اليوغسلافية غير المرغوب فيها هو الطرد إلى بلاد أخرى ، وظلت هذه هي السياسة الصربية الثابتة على مر العصور إلى اليوم .

رياح التغيير :

اختار تيتو صديقه وذراعه الأيمن الصربي « ألكسندر رانكوفيتش » ليكون وزير داخلية ونائبًا لرئيس الجمهورية في تنفيذ سياسته الأمنية بعد استيلاء الشيوعيين على الحكم في يوغسلافيا ، ويبدو أن تيتو قد أدرك أن سياسة وزير داخلية في القمع والإرهاب لا يمكن أن تستمر إلى الأبد ، وأن إطلاق يد الصرب في كوسوفا لمدة عقدين من الزمن لم تثمر الثمرة المنشودة ، وهي قلب المعادلة السكانية لصالح الأقلية الصربية ، فمع الإرهاب والقتل والتهجير القسري والاستيطان الصربي المكثف بلغت نسبة الصرب ٢٧٪ فقط من

مجموع السكان وبقية الأغلبية الكبرى للمسلمين . كذلك أدرك تيتو أن التطرف الصربي الذي لا يقف عند حد ، والغلو في الأطماع يوشك أن يمزق النسيج الفدرالي ليوغسلافيا ، ووجد أن تفرد صربيا بين الجمهوريات اليوغسلافية الأخرى بملحقات إضافية متمثلة في إقليمى كوسوفا وفوقودينا من عوامل الاضطراب وعدم الاستقرار فى النظام الفدرالى ، وكان يعتقد أن علاج هذا الوضع يكمن فى تشجيع وحدات قومية أخرى تغطى بنفس المستوى من الحقوق والتمثيل على المستوى الفدرالى الذى تتمتع به الجمهوريات الستة الأساسية .

ولعل هذا الاتجاه الجديد هو سر التغيير الدستورى الذى أجراه تيتو سنة ١٩٦٣م ، ولأن « ألكسندر رانكوفيتش » كان ضد هذا الاتجاه الجديد كما كان ضد السياسة الجديدة فى الإدارة اللامركزية للمصانع ضحى به تيتو وأقاله من منصبه سنة ١٩٦٦م .

يضيف الباحث « أنطون لوجوريتشى » فى بحث له تحت عنوان « صدام بين قوميتين فى كوسوفا » أن من أسباب عزل رانكوفيتش أن تيتو قد أصبح نجما من نجوم سياسة عدم الانحياز التى أدت إلى تقاربه من البلاد العربية والإسلامية وأصبحت له مصالح اقتصادية فى بلادهم ، ورأى أنه من الضرورى تغيير المناخ السياسى المناهض للمسلمين فى كوسوفا والبوسنة^(٤٦) .

زار تيتو كوسوفا لأول مرة سنة ١٩٦٧م فأبدى بعض الاستياء من السياسة المتبعة فيها حيث قال : « لا يستطيع أحد أن يتحدث عن المساواة بينما يحظى الصرب بالأولوية فى التعيين بالمصانع والترقية فى الوظائف ، ويُرفض الألبان وهم يحملون نفس المؤهلات وربما أفضل من مؤهلات بعض الصرب » .

وتلى ذلك تغيير فى بعض الرموز والمصطلحات التى كان الألبان يستنكفونها ويتأذون منها ، فمثلاً كان يشار فى الكتابات والوثائق إلى كوسوفا بالاسم

(٤٦) انظر بحث أنطون لوجوريتشى ضمن أبحاث أخرى فى كتاب
Studies on Cosova. ed. by Arshi Pipa and Sami Repisht. N. Y. : Colombia
University Press, 1984. p 188 .

الصربي « كوسوفو متوها » فاختصر الاسم ليصبح « كوسوفو » فقط ، كذلك كان يطلق الصرب على الألبان اسمًا تهكميًا هو « شيتار » فأصبح ذلك محرمًا .

جرت عدة تعديلات دستورية بعد سنة ١٩٦٣م في اتجاه مزيد من الصلاحيات للأقاليم ذات الحكم الذاتي تبلورت أخيرًا في دستور سنة ١٩٧٤م الذي أعطى كوسوفًا حقوقًا متساوية مع الجمهوريات في الإدارة وفي القرارات الاقتصادية ، وفي بعض مجالات السياسة الخارجية ، وأعطاه حق التمثيل بمجلس الرئاسة اليوغسلافية ، كما أعطاه الحق في إصدار دستور خاص بها .

وأصبحت جهود الألبان مركزة على الوصول إلى الخطوة الطبيعية التالية وهي إعلان كوسوفًا جمهورية في إطار الاتحاد اليوغسلافي ، الأمر الذي كانت صربيا تقف له بالمرصاد ، وهذا ما جعل تيتو يرجئ اتخاذ قرار في هذا الموضوع ، ولكن هذا لم يمنع أن الحديث عن التغيير المنشود في كوسوفًا بدأ يتردد صراحة في الكتابات والمناقشات الجارية ، ففي أبريل ١٩٦٨م تسأل محمد خوجا : لماذا يملك أبناء الجبل الأسود وتعدادهم لا يزيد عن ٣٧٠ ألف شخص جمهورية ، بينما يوجد مليون ومئتا ألف ألباني لا يملكون جمهورية ، بل لا يملكون حكمًا ذاتيًا كاملاً ؟ .

وبدأت الجماهير الألبانية تعبر عن نفسها بحرية وتخرج إلى الشوارع في مظاهرات ضخمة في بريشتينا تطالب بجمهورية لكوسوفًا ، وتردد هتافات : نريد جامعة .. لتسقط السياسة الاستعمارية .

وكانت استجابة الشرطة كالعادة عنيفة غاشمة حيث قتل بعض المتظاهرين وألقي القبض على ٤٤ منهم .

إلا أن السياسة الرسمية لتيتو استمرت في اتجاه التغيير ، ربما نظرًا لأحداث خارجية كانت مصدر إزعاج وقلق له ، فقد تحركت الدبابات السوفيتية لقمع ثورة في تشيكوسلوفاكيا سنة ١٩٦٨م لدعم السياسيين المواليين للكرمليين وتشببتهم في السلطة ، مما جعل تيتو يبحث عن أصدقاء له في البلقان يعززون موقفه .

وكانت ألبانيا قد أصبحت مرشحة لذلك بعد انشقاقها على الكريملين ، ومن ثم تراخت قبضة تيتو على ألبان كوسوفا مما سمح بانطلاق الشعور القومى للألبان ، وتفتحت شهية الجماهير على مزيد من الحرية والاستقلال .

فى هذا المناخ أنشئت جامعة بريشتينا على أنقاض بعض الكليات المتناثرة التابعة لجامعة بلجراد ، ودخلت اللغة الألبانية فى التعليم الجامعى إلى جانب التدريس باللغة الصربية ، وأبرم عدد من اتفاقيات التعاون بين بلجراد وتيرانا فى المجالات الاقتصادية والتعليمية والثقافية ، وفى خلال عشر سنوات اتسعت الجامعة لتضم ٤٧ ألف طالب جعلها من أكبر جامعات أوروبا .

كان رجال أمن « رانكوفيتش » فى الماضى يسجلون فى القوائم السوداء أسماء الذين يحملون أو يقرأون الصحف الألبانية باعتبارهم من المشبوهين الذين يستحقون أن يوضعوا تحت المراقبة والملاحقة ، أما الآن فقد انتشرت الصحف المكتوبة بالألبانية ، وأصبح لكوسوفا إذاعتها الخاصة وتلفازها الناطقين باللغة الألبانية ، وبدأت تتبلور ثقافة ألبانية جديدة .

عوائق التنمية :

ولكن كان يعوق عملية التنمية فى كوسوفا عاملان : أحدهما : عدم وجود قاعدة اقتصادية قوية ، والثانى : سوء الإدارة الشيوعية على المستويين الفدرالى والمحلى . فقد كانت هذه الإدارة قائمة على أساس التبعية والولاء السياسى لتيتو ، وتجاهل إرادة الجماهير وتطلعاتها الحقيقية إلى حياة ديمقراطية مستقلة .

ولا يغيب عن الذهن أن الإنفراج فى المناخ السياسى والقيود التى انزاحت عن كاهل شعب كوسوفا بعد إقالة « رانكوفيتش » ، كان كل ذلك مرهوناً بشخصية تيتو واستمراره فى السلطة ، فلما مات أصبح من السهل نسب كل ما حدث من تقدمات وإصلاحات .

لم تستطع صربيا أن تفعل هذا مع « سلوفينيا » مثلاً لأن التطور الثقافى

والقومى والتنمية البشرية فيها بصفة عامة كانت مؤسسة على قاعدة اقتصادية راسخة ، فقد كانت سلوفينيا تتمتع بأقوى اقتصاد فى يوغسلافيا كلها ، حيث أتيح لها تنمية مواردها الاقتصادية والبشرية بعيداً عن التسلط والهيمنة الصربية التى كتلت كوسوفا بالقيود ، ولذلك بينما كانت « سلوفينيا » تمثل أكثر الجمهوريات اليوغسلافية تقدماً وثراء ، كانت كوسوفا تمثل أفقر الوحدات السياسية وأكثرها تخلفاً من حيث الدخل القومى والإنتاجية والأمية ، ولم تفلح فيها عمليات الترفيع الاقتصادى التى لحقت بها مؤخراً بعد الانفراج السياسى الذى أحدثته تيتو فى النصف الثانى من الستينات ، فقد جاءت إليها المساعدات المالية قليلة ومتأخرة ، ولم يتح لها - على أى حال - أن تؤتى ثمارها ، فقد انقلبت الأوضاع بعد موت تيتو سنة ١٩٨٠ م .

ورغم أن كوسوفا تتمتع بمصادر طبيعية هائلة تتمثل فى المعادن الخام والأراضى الزراعية والمراعى الشاسعة إلا أن الزراعة لم يوجه إليها استثمارات ذات قيمة ولا دخلت إليها التكنولوجيا الحديثة لتطويرها كما حدث فى سلوفينيا مثلاً .

كذلك تركز النشاط الصناعى فى كوسوفا على الصناعات الثقيلة ، وإنتاج الكيماويات والطاقة ، وكل هذه صناعات أولية قصد بها أن تستخدم فى عمليات الإنتاج الصناعى الكبير فى مناطق أخرى بيوغسلافيا ، ولأن هذه الصناعات وضعت لمنتجاتها أسعاراً زهيدة مفتعلة لا تمثل قيمتها الحقيقية لذلك كان العائد من هذه الصناعات ضئيلاً ، ولأنها بطبيعتها لا تحتاج إلى أيدى عاملة مكثفة ، لم يستفد الألبان بهذه الصناعات كما استفاد بها غيرهم ، فلا هى استوعبت الآلاف الراغبين فى العمل من أبناء كوسوفا ، ولا أضافت إلى الدخل شيئاً يمكن استثماره فى أنواع أخرى من التنمية الصناعية . لذلك كانت البطالة فى كوسوفا تمثل أكبر نسبة فى يوغسلافيا .

ومما زاد الأمور صعوبة أن يستحوذ الصرب على ما هو متوفر من وظائف فى المصانع والإدارات الحكومية والشرطة بنسبة أكبر بكثير عن نسبتهم المئوية

إلى مجموع السكان فى كوسوفا ، وقد دفع انتشار البطالة بين الألبان إلى هجرة عدد ضخم من الشباب للعمل فى مناطق أخرى من يوغسلافيا بلغ عددهم فى الفترة من (١٩٧١ إلى ١٩٨١ م) ٤٤٨٠٨ عاملاً ، كذلك فعل كثير من صرب كوسوفا الذين هاجروا للبحث عن فرص عمل أفضل ومستوى أعلى من المعيشة مما لا يتوفر فى كوسوفا ، وقد دأب بعض الكتاب الصرب أن يعزو هجرة الصرب بالذات من كوسوفا إلى عوامل مزعومة سنأتى عليها فى سياقها .

التخلف الاقتصادى والاجتماعى فى كوسوفا حقيقة لا يمكن إنكارها ولا يمكن تبريرها بالمزاعم الصربية الهزيلة التى طالما رددوها فى كتاباتهم . فطبقاً للإحصاءات اليوغسلافية لسنة ١٩٧٩م كان ألبان كوسوفا يمثلون ٧,٨٪ من مجموع السكان البالغ عددهم ٢٢ مليوناً ، بينما تبلغ نسبة إسهام كوسوفا فى الإنتاج القومى ٢,١٪ أى أقل من نسبتهم السكانية فى يوغسلافيا بكثير ، بالمقارنة مع «سلوفينيا» نجد أنها تشارك بنسبة ٨٪ من مجموع السكان ، وهى نسبة لا تزيد إلا زيادة طفيفة عن نسبة كوسوفا إلا أن إسهام سلوفينيا فى الإنتاج القومى ليوغسلافيا كان ١٦,٥٪ ، أعنى أكثر من كوسوفا ثمانية مرات ، فإذا حسب الإنتاج منسوباً إلى عدد السكان فى كل منهما لوجدنا أن كوسوفا تمثل أدنى نسبة فى يوغسلافيا كلها ، وهى ١٣,٨٪ بينما بلغت نسبة سلوفينيا ٢٢,٥٪ وهى أعلى مرتين من الإنتاج العام لكل يوغسلافيا منسوباً إلى عدد سكانها الكلى .

تمثل الأمية فى كوسوفا أعلى نسبة فى يوغسلافيا (٣١,٥٪) مقارنة بالنسبة العامة ١٥,١٪ بينما لا تزيد نسبة الأمية فى سلوفينيا عن ١,٢٪ ، أما متوسط دخل الفرد سنة ١٩٧٩م فكان فى سلوفينيا ٥٣١٥ دولاراً أمريكياً ، وفى عموم يوغسلافيا ٢٦٣٥ بينما انفردت كوسوفا بأقل متوسط فى الدخل وهو ٧٩٥ دولاراً فى السنة .

هذه الأوضاع المتردية فى اقتصاد كوسوفا جعلت بعض الكتاب يحذرون

من النتائج الاجتماعية والسياسية التي ستترتب عليها في المجتمع اليوغسلافي ، من أبرز هؤلاء « موسى ليماني » الذي نته إلى : « أن الجيل الجديد في هذه المناطق المتخلفة والذي أصبح مسلحاً بالمؤهلات العليا وبحساسية أكبر للعلاقات الاجتماعية لن يقبل أن يبقى طول حياته في وضع اقتصادي واجتماعي مهين^(٤٧) .

شهدت يوغسلافيا قبل بدء الحرب الأخيرة فيها (١٩٩١م) فترة من الازدهار السياحي حيث تدفق عليها السياح من أوروبا ولكن لم يفكر أحد من السياح أن يطأ أرض كوسوفا التعيسة ، بل إنها لم تجتذب زواراً من داخل يوغسلافيا نفسها ، فقد كانت في أعين السلوفين والكروات هي المستنزف لميزانية الدولة ، وهي منفي المجتدين في الخدمة العسكرية ، وكانت سياسة تيتو في تغيير أوضاع كوسوفا خلال الستينات هي التي جعلت الصرب يقفون موقف العداء من تيتو ، وهي التي جعلتهم يبدأون في صياغة سياسة جديدة طويلة الأمد نحو كوسوفا لإعادتها إلى وضع المستعمرة الصربية من جديد .

وفي دراسة جيدة « لكروستوفر بنيت » يقارن فيها بين الوضع في كوسوفا بالوضع في زيمبابوي سنة ١٩٨٠م يقول : « كانت نسبة البيض إلى السكان الأصليين هي نفس النسبة بين الصرب (المستعمرين) وبين ألبان كوسوفا ، وكما فقدت الأقلية البيضاء امتيازاتها بعد حكم الأغلبية السوداء كذلك شعر الصرب بأنهم فقدوا امتيازاتهم بعد التغييرات التي أجراها تيتو في الستينات ، وأصبح كل من البيض في زيمبابوي والصرب في كوسوفا قلقين على مستقبلهم كثيرون الانتقاد للإدارة الجديدة ، ووصمها بعدم الكفاءة ، وزاد الصرب من هلوستهم المرضية فزعموا أن الزيادة المطردة في مواليد الألبان هي مؤامرة إسلامية متعمدة ، لكن الفرق الجوهرى بين زيمبابوي وبين كوسوفا أن الأقلية البيضاء كانت تدرك أنه لا يمكن إعادة الاستعمار من جديد بينما كان الصرب في

(٤٧) انظر بيتر بريفتي .

Prifti, Peter. Kosova's Economy: Problems and Prospects. In (Studies on Kosovo ed by Arshi Pip and S. Repishti. N. Y. Colombia University Press, 1984) pp 125 - 165.

كوسوفا على يقين أنهم سيعيدون عقارب الساعة إلى الوراء فور موت تيتو» (٤٨).

يقول بنت أيضًا : « إن الصرب لم يشكلوا أغلبية سكانية في كوسوفا منذ القرن السابع عشر حتى اليوم » ، وهو أمر لم يستطع الصرب فهمه أو هضمه ولا يريدون أن يتعاملوا معه كواقع وحقيقة ، ولذلك ظلت العلاقة بين الصرب والألبان علاقة المستوطنين المستعمرين بالوطنيين المستضعفين ، وظلت الدولة الصربية معنية فقط بمصالح مواطنيها الصرب ، ولم تعتبر الألبان في أى وقت من تاريخها القديم أو المعاصر بعض مواطنيها ، بل كان الحل الأمثل عندهم لمشكلة كوسوفا هى الإدعان التام أو الطرد أو القتل ولا بديل لذلك أمام المسلمين الألبان .

* * *

(٤٨) انظر كريستوفر بينت

Bennett, Christopher. Yugoslavia Bloody Collapse: Causes, Course and Consequences (London: Hurst, 1955).

الفصل التاسع

كوسوفا بعد تيتو

فى ١١ مارس ١٩٨١م وقع حادث بسيط فى مظهره ، ولكنه كان نقطة تحول خطيرة فى كوسوفا بل فى يوغسلافيا كلها ، فقد تظاهر طلاب جامعة بريشتينا احتجاجا على سوء التغذية وسوء الأوضاع فى مساكن الطلاب .

كان هذا هو السبب العفوى المباشر ، وكان الألبان قد اعتادوا على التعبير عن استيائهم ومعاناتهم بمظاهرات يخرجون فيها إلى الشوارع ، وكان تيتو يهتم شخصيا بهذه المظاهرات ، ويتدخل لإيجاد حلول للمشكلات التى سببتها . أما الآن فقد مضى تيتو إلى مثواه الأخير ، وأصبح الصرب هم الذين يتعاملون مع الألبان ، وكانوا يرفضون أى نصيحة ، أو نقد من أى جهة أخرى فى يوغسلافيا ، معتبرين أن أوضاع كوسوفا شأن خاص بهم وحدهم لا ينبغى لأحد غيرهم التدخل فيه ، ومن ثم لجأوا إلى الحل الوحيد الذى يجيدونه وهو الحل الأمنى ، فأطلقوا الشرطة لقمع المظاهرات بعنف ، ثم تجمعت بعد ذلك مظاهرات طلابية أكبر بعد أن أضيف إلى مطالبهم مطلب جديد هو الإفراج عن زملائهم المعتقلين فى المظاهرات السابقة ، وفى هذه المرة شُمتعت هتافات سياسية « كوسوفا جمهورية » ، وتدخلت الشرطة بالغاز المسيل للدموع ، والضرب بالهراوات الغليظة الذى ترتب عليه إصابة اثنين وثلاثين طالبا واعتقال مزيد من الطلاب .

لم يزد القمع الأمنى إلا اشتعال المزيد من المظاهرات حيث انضم إلى طلاب الجامعة طلاب المدارس الثانوية فى أنحاء كوسوفا ، واشتملت الهتافات كل يوم على عناصر جديدة ؛ هتف عشرات الألوف من المتظاهرين : « ليحيا آدم ديماتشى » وهو مفكر ألبانى ومناضل مشهور بأرائه عن ضرورة انفصال

كوسوفا ، وكان من سجناء الرأى ، ويقضى حينذاك فى السجن فترة ثلاثة ابتداء من سنة ١٩٧٥م ، هنالك نزلت الدبابات إلى الشوارع لقمع المظاهرات ولكن هذا التصعيد فى المواجهة جعل قطاعات أخرى من الشعب تنضم إلى المظاهرات ، فأضرب عمال الصناعات وعمت المظاهرات جميع مدن كوسوفا مما أثار الهلع بين السلطات الصربية بسبب هذا التطور الدرامى المفاجئ ، فراحت تستدعى قوات الأمن الخاصة من مناطق أخرى فى يوغسلافيا لمواجهة الثورة الشعبية ، وفُرض حظر التجول وأعلنت حالة الطوارئ القصوى فى كوسوفا ، وضرب عليها طوق من التعقيم حتى لا تتسرب أخبارها إلى اليوغسلافيين فى الجمهوريات الأخرى .

فى هذه الثورة بلغ عدد القتلى من المتظاهرين ألفاً كلهم من الشباب ، وبلغ عدد المعتقلين ألفان ، وحكم على ألفين ومائتى ألبانى بأحكام سجن قاسية ، وعلى ثلاثة آلاف آخرين بالسجن ثلاثة أشهر ، وأعلنت السلطات الصربية أن مصدر الاضطرابات مؤامرة لمنظمات معادية للثورة الشيوعية (كان الصرب لا يزالون يتلاعبون بالشعارات المستهلكة) ، وأكدت بياناتهم أن هذه الاضطرابات تدعمها وتمولها جهات أجنبية حددتها فى ألبانيا .

وظفحت وسائل الإعلام الصربية بكلام عن منظمات سرية عميلة ، وعن ضرورة البحث عن القادة الذين ينظمون هذه العمليات ، ومن ثم اتسع نطاق الاعتقالات والمحاكمات ، وفُصل بعض القادة الشيوعيين الألبان أمثال « محمد باكللى » وغيره فى حملة تطهير جديدة ، كما فُصل مدير الإذاعة الألبانية بتهمة غامضة ، وفى غضون شهور قليلة كان خمسمائة من قادة كوسوفا قد طردوا من عضوية الحزب الشيوعى .

تجاهلت السلطات فى بلجراد أى ذكر لسوء الأوضاع الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التى شكوا منها الألبان ، وكانت هى أصل المشكلات وسبب الثورة ، وإنما ركزت على تهمة الخيانة والتآمر على أمن الدولة والانفصال أو الانضمام إلى أنور خوجا دكتاتور ألبانيا .

وقد اتضح من تحقيقات مستقلة فيما بعد أن الذين هتفوا في المظاهرات لأنور خوجا والانضمام إلى ألبانيا كانوا عملاء للمخابرات الصربية إندسوا في وسط المتظاهرين ، وتلك من فنون إثارة الشغب التي تجيدها السلطات الصربية لإيجاد مبرر لقمع الحركات الوطنية .

كانت الحرب الفكرية بين الصرب والألبان قد بدأت قبل ذلك بفترة بعد موت تيتو مباشرة حيث اتهم الصرب تيتو بأنه هو الذى سمح للأصولية الإسلامية بالدخول إلى يوغسلافيا عن طريق علاقاته مع الدول الإسلامية وسماحه بإنشاء مراكز ومعاهد للتعليم الإسلامى ، وأن هناك مؤامرة بين المسلمين لأسلمة يوغسلافيا وضمها إلى الدولة الإسلامية العالمية الموحدة ، بعد تطهيرها من الصرب والعناصر الأخرى غير المسلمة ، وخص الصرب كوسوفا بتأمر من نوع خاص وهو زيادة نسبة مواليدهم مما أطلقوا عليه اسم « حرب المواليد » .

أمام هذه الحملة أصدر المؤرخ الألبانى « خير الدين خوجا » دراسة قدمها فى أحد المؤتمرات أشار فيها إلى حق ألبان كوسوفا فى الاستقلال ، وهاجم فيها الصرب ؛ لأنهم كانوا دائما وراء الحقوق المهدرة للألبان ، وفى سلوفينيا نُشر كتاب آخر اشترك فيه مجموعة من المؤلفين الألبان انتقدوا فيه تاريخ السياسة الصربية فى كوسوفا على مر العصور ، ورد عليهم الصرب بفيض من الكتب والمطبوعات تحمل أسماء كبار الكتاب الصرب تتهم المسلمين فى كوسوفا والبوسنة برغبتهم فى إقامة دولة عنصرية خالية من الصرب ، وصوروا تاريخ الصرب كله فى كوسوفا على أنه سلسلة من الشهداء والتضحيات .

حكاية الفلاح الصربى والزجاجة :

« مارتينوفيتش » فلاح صربى سكير ، ومصاب بالشذوذ الجنسى ، حمل إلى المستشفى لإخراج عنق زجاجة بيعة مكسورة ومحشور فى أسفله (كالحازوق) ، ولم يلبث أن فارق الحياة . كان المأسوف عليه يمارس نوعاً من اللذة المحرمة بينه وبين نفسه ، ولكنها انقلبت إلى كارثة ، فقد تحولت قصة

الانحراف الجنسي والفاحشة في محضر الشرطة إلى « مؤامرة إسلامية دبرها ألبانيان هجما على الشهيد في مزرعته وأحدثا به هذه الإصابة المهيبة لإجباره على التنازل عن أرضه بغية الاستيلاء عليها » ، وقامت القيامة في بلجراد على هذا الإرهاب الإسلامي حيث كتبت فيه الصحف أنهارًا من التحقيقات « المفبركة » والأخبار المختلقة ، وصحبتها حملة من التعليقات الهجومية على المسلمين والإسلام وعلى الشريعة الإسلامية التي تسمح بتدمير الآخرين المخالفين في الدين ، وأصبحت قضية « مارتينوفيتش » صاحب الزجاج قضية الشهيد الصربي التي تنصدر الأحداث ، وأُلف فيها كتاب بيعت منه في أول طبعة خمسون ألف نسخة .

المهم أن الشرطة لم تقدم متهمين في هذه القضية ، ولم تهتم بالبحث عن الجناة ؛ لأنها تعلم أن الجاني والضحية شخص واحد .

قدّمَ هذا النموذج رغم ما فيه من سفاهة كدليل يصدّم المشاعر على ما أريد أن أصوره من نجاح منقطع النظير لأجهزة الإعلام الصربية في صناعة أعداء لا وجود لهم في كوسوفا ، وكيف استطاعت السلطات الصربية المتحكمة في وسائل الإعلام غزو عقول الصرب وإثارة الخوف والذعر في أنفسهم من العدو المسلم المحيط بهم ، ذلك العدو البربري الذي لا تتوقف وحشيته عند حد .

سقطت أجهزة الإعلام في يد « ميلوسفيتش » الذي قام بتطهيرها من جميع الكفاءات الصحفية ، ومن جميع الشخصيات المرموقة ، ووضع مكانهم فئة من السفهاء المنافقين والقوميين المتطرفين ، وهكذا تحولت وسائل الإعلام والصحافة اليوغوسلافية -- التي كانت تتمتع في عهد تيتو بكثير من المصداقية والرصانة في خطابها - إلى مستوى من الغوغائية ارتفعت فيها نبرة الكراهية العنصرية والإسفاف اللغوي ، واللعب بمشاعر الجماهير .

أصبح الإعلام الصربي محمومًا يبيث حملاته الكاذبة ضد المسلمين وعن اضطهادات وإرهاب وهمي موجه من الألبان ضد الصرب ، وعن المهانة التي

تلحق بالأقلية الصربية فى كوسوفا ، وعن قصص مختلفة لحوادث اغتصاب
لنساء وأطفال وشيوخ ومراهقين فى البيوت والشوارع أمام المارة .

الدراسة الوحيدة الموضوعية الجادة فى هذا الموضوع قام بها مجموعة من
المحاميين اليوغسلافيين الأحرار سنة ١٩٩٠ م ، أثبتت أن جرائم الاغتصاب فى
كوسوفا هى الأقل فى نسبتها عن باقى مناطق يوغسلافيا كلها ، وهى بصفة
خاصة أقل مما يحدث فى صربيا نفسها . هذا الدراسة التحليلية للاغتصاب
كشفت عن الحقائق الإحصائية الآتية :

١ - أنه بينما بلغت نسبة حالات الاغتصاب فى السنة ٢,٤٣ بين كل
ألف رجل من السكان فى صربيا ، كانت هذه النسبة أقل من واحد فى الألف
فى كوسوفا .

٢ - وأن ٧١٪ من الحالات كان المعتدى والضحية من نفس المجموعة العرقية .

٣ - وأن جميع الحالات التى تم فيها الاعتداء أو محاولة الاعتداء على
نساء صربيات خلال الفترة من سنة ١٩٨٢ إلى ١٩٨٩ م لم تتجاوز ٣١ حالة
بمتوسط سنوى يقل عن خمسة حالات ، وكان المعتدون رجال من الصرب ،
وكانت وسائل الإعلام قد وضعت أرقامًا مبالغًا فيها وصل بعضها إلى خمسة
عشر حالة اغتصاب فى الأسبوع^(٤٩) .

إيفان إستامبوليتش :

بدأ النشاط من القوميين الصرب يلعبون لعبتهم الخطيرة فى كل من
بلجراد وكوسوفا ، فحرضوا سلافيتًا من الجبل الأسود يقيم فى كوسوفا على
كتابة شكوى وقع عليها ألفان من الصرب يزعم فيها أن ٣٠٠ ألف ألبانى عبروا
الحدود من ألبانيا إلى كوسوفا ، ومن الضرورى إعادتهم إلى بلادهم ، وكثرت
مثل هذه الشكاوى المزورة من صرب كوسوفا أمام الجمعية الفدرالية وأمام
الحزب الشيوعى اليوغسلافى فى بلجراد.

(٤٩) انظر : « مالكوم » ، المصدر السابق ، ص ٣٣٩ .

طبعًا حكاية عبور ٣٠٠ ألف شخص لا يمكن أن تتم فى ساعة ، ولا يمكن إيواؤهم أو إخفاؤهم فى ساعات ، فنزوح بهذا الحجم قد يستغرق أيامًا ، ويستغرق إيواؤهم أسابيع أو شهور ، وكل هذا يحتاج إلى إمكانيات دولية ضخمة ، وتبقى آثاره واضحة بارزة يمكن تصويرها والتحقق منها ، ويعجب الإنسان كيف أمكن لشخص عادى أو مجموعة من الأشخاص لا خبرة لهم أن يقدرُوا هذا العدد ويحدده ؟ وكيف يمكن للعقلاء أن يصدقوه دون أن يتحققوا من صحته ؟ هذا التساؤل مشروع فى أى مجتمع آخر غير المجتمعات الصربية ، وتلك مسألة تحتاج إلى دراسة مستقلة .

المهم أن «إيفان إستامبوليتش» وهو زعيم الحزب الشيوعى اليوغسلافى وجد أمامه كومة من الشكاوى (الجماهيرية) وكان من واجبه أن يذهب بنفسه إلى كوسوفا للتحقيق فى الأمر رغم أنه يعلم مقدمًا زيف هذه الإدعاءات ، وأن القصد منها هو توريطه وإظهار تقصيره أمام الجمهور الصربى فى بلجراد تمهيدًا لإسقاطه من منصبه ، وبذلك يترك مركزه لتلميذه وتابعه المخلص «سلوبودان ميلوسفيتش» الذى بدأ يحرك المؤامرات فى كل اتجاه .

كان إستامبوليتش شيوعيًا مخلصًا لمبادئه ، ولكنه وجد حوله تيارًا متعاطفًا بعثه القوميون العنصريون من مرقده ، ولم يكن قائدًا من طراز تيتو ، ولا يتمتع بشخصيته النافذة بين الشعوب اليوغسلافية ولا بين الصرب أنفسهم . كان تيتو قادرًا على أن يكبح جماح المطامع الصربية القومية المتطرفة ، ولكن إستامبوليتش لم يستطع فاضطر إلى مجارة القوميين ، وقد حاول قبل ذلك إرضاءهم فى السبعينات ، وكان حينذاك رئيسًا لرابطة الشيوعيين الصرب فتبنى وثيقة صربية سميت بالكتاب الأزرق ، كان هدفها تغيير دستور ١٩٧٤م بحيث تهيمن صربيا على القضاء والاقتصاد والشرطة فى كوسوفا ، ولكن هذا المسعى تعرض للفشل بسبب الانتقاد الشديد الذى وجه إليه من قبل جميع القادة الشيوعيين فى جمهوريات يوغسلافيا باعتباره عودة إلى المركزية البغيضة التى تجاوزتها الدولة ، فلما رحل تيتو اتجهت جهود إستامبوليتش إلى وسائل الإعلام لترويج

برنامج الصربي ، فبدأ يظهر في الصحف بعد اضطرابات كوسوفا سنة ١٩٨١ م .
وهكذا وجد فئة من المثقفين القوميين الصرب الذين كبجهم تيتو من قبل
فرصتهم لتحقيق حلمهم في إقامة دولة صربيا الكبرى ، وبعد أن تخطى الإعلام
في بلجراد عن الأحلام الماركسية واتجه نحو أهداف قومية متطرفة أصبح الآن
في إمكانهم الاعتماد على قواعد جماهيرية تؤيد أفكارهم بعد أن تم غسل
عقولهم ، كانت عقيدة هؤلاء المثقفين قد بلغت في تبسيطها حدًا من الهوس أو
الخلل العقلي ؛ لأنها في جوهرها قائمة على الكراهية العنصرية ضد كل من هو
غير صربي ، وعلى الخوف المرضى من الآخرين .

كانت هذه الفئة تضم إلى جانب المثقفين أعضاء الجهاز السري الذي كان
يعمل في خدمة « رانكوفيتش » وزير الداخلية السابق ، والذين انحطت
سمعتهم وقيمتهم في نظر المجتمع اليوغسلافي نظرًا لما كشفتته التحقيقات عن
دورهم في المؤامرات والتزوير وتلفيق الاتهامات للأبرياء وتعذيبهم ، وإلى جانب
هؤلاء عدد من رجال الدين في الكنيسة الأرثوذكسية ، ومجموعة أخرى
مختلطة من المنافيين والانتهازيين والإمعات الذين يطفون دائمًا على سطح
المجتمعات ، ويلبسون لكل نظام جديد ثوبه المناسب ^(٥٠) .

كان أول مظهر عام لنشاط هذه المجموعة يتمثل في عريضة شكوى موقعة
من ٢١٦ شخصية من المثقفين البارزين في بلجراد تزعم أن الصرب في كوسوفا
يعانون من الاضطهاد والمذابح ، وأعلنوا أن حالة « مارتنوفيتش » (شهيد
الزجاجة الملعونة) هي الحالة السائدة بين صرب كوسوفا .

في هذه الأجواء الهيستيرية نُشرت وثيقة أكاديمية العلوم والآداب سنة
١٩٨٩ م وقد امتلأت بالهجوم على تيتو وعلى دستور سنة ١٩٧٤ م ، وتؤكد
أن الألبان قد أعلنوا الحرب على الصرب منذ عام ١٩٨١ م ، وهي حرب إبادة
سياسية ومادية وقانونية وثقافية ، ووصفت هذه الفترة بأنها أسوأ فترة من فترات

(٥٠) انظر : بنيت ، المصدر السابق ص ٩١ .

الحكم التركي [!] ، واشتملت المذكرة على أرقام خيالية عن هجرة الصرب من كوسوفا بلغت ٢٠٠ ألف صربي . ولو صدقت المذكرة في هذا الرقم لكانت كوسوفا خالية من الصرب الآن .

خلاصة المذكرة أنها تدعو الحكومة في بلجراد إلى ضرورة وضع سياسة لإعادة الصرب إلى وطنهم في كوسوفا والتخلص من المسلمين الدخلاء ، والهدف النهائي : توحيد الشعب الصربي في كل يوغسلافيا في دولة صربية كبرى واحدة .

وكانت هذه المذكرة هي « المانفستو » الذي تبناه ميلوسفيتش في إقامة دولة صربيا الكبرى ، وبدأ تنفيذه خلال التسعينات ، بعد أن تخلى تمامًا عن ثوبه الماركسي ، وولائه ليوغسلافيا تيتو ، وأصبح زعيم القومية الصربية وحاميها .

وهكذا وجدنا أن الحرية التي سمح بها « إستانبوليتش » للقوميين المتطرفين كانت هي السبب في سقوطه ، والسبب في انهيار يوغسلافيا ؛ لأنه أطلق الشيطان من قمقمه ولم يستطع التحكم فيه بعد ذلك ، وكانت سياسة « إستانبوليتش » ذات الوجهين هي أيضًا التي أتاحت الفرصة لظهور نجم « ميلوسفيتش » ، الذي امتطى صهوة القومية الصربية وقد تمرس بأساليب الصراع الحزبي والتآمر على الخصوم والمنافسين ، واستخدام الغوغائية في تحقيق مآربه ، وكان أول ضحاياه أستاذه وولي نعمته إستانبوليتش نفسه .

سلوبودان ميلوسفيتش :

جاءت الأخبار من كوسوفا في أبريل ١٩٨٧م بأن مجموعة من نشطاء الصرب والأسوديين (نسبة إلى الجبل الأسود) يزعمون إثارة موضوع كوسوفا مرة أخرى في بلجراد ، وطلبوا من رئيس الحزب الشيوعي إستانبوليتش أن يحضر إليهم للتحدث في الموضوع في مدينة « كوسوفا بوليا » ، ولأنه انتقد الحركة القومية الصربية في بعض مناسبات لم يشأ أن يذهب إليهم تجنبًا لسخطهم عليه ، فأرسل بالنيابة عنه نائبه الخالص « سلوبودان ميلوسفيتش » الذي

جلس إليهم واستمع إلى شكواهم وأحاديثهم الغاضبة ، وكان المتظاهرون الصرب الذين جئ بهم خصيصًا لهذه المناسبة قد بدأوا يتحرشون بالشرطة خارج مبنى مجلس المدينة الذى يضم الاجتماع ، وتهيأت الشرطة للمواجهة فأخذت تلوح بالهراوات لتفريق المتظاهرين ، وكان أحد قادة المظاهرة وهو صربى قادم من صربيا معه شاحنة محملة بالحجارة كذخيرة للاشتباك مع الشرطة ، وبالفعل شرع الصرب فى رشقهم بالحجارة ، وتم الاشتباك المخطط .

وفجأة ظهر ميلوسفيتش خارجًا من الاجتماع وهو ينتفض من الغضب ، وفى حركة مسرحية تسلم الميكروفون وانطلق صوته فى خطابه الشهير الذى بنى عليه تاريخه السياسى بعد ذلك ، وكانت كاميرات التلفاز والصحافة فى انتظاره خارج المبنى ، كل شئ كان معدًا إعدادًا ذكيًا ؛ لإطلاق صاروخ جديد فى سماء السياسة الصربية : « لن يجرؤ أحد بعد اليوم على ضربكم ، ولن نسمح بهزيمتكم » فارتج المكان بهتافات الجماهير : « سلوبو .. سلوبو .. يحيا سلوبو » تفجرت مشاعر الصرب المعبأة عند ذكر الصرب والهزيمة لأنه فى نفس هذا الموقع جرت معركة كوسوفا التاريخية التى انهزم فيها الصرب شر هزيمة ، وقتل ملكهم سنة ١٣٨٩ م .

استغل ميلوسفيتش قضية كوسوفا استغلالًا عبقريًا ليتسلق على أكتاف خصومه ومنافسيه السياسيين ، وليصعد فى مناصب الحزب الشيوعى ، وكان يعتمد على الإذاعة والتلفاز والصحافة الصفراء لفضح خصومه وإسقاطهم ، وكان خطابه التاريخى فى كوسوفا يتردد كل يوم فى أجهزة الإعلام ليhez أعمق مشاعر الخوف والكراهية عند الصرب ، ويمنحهم الأمل والثقة للنهوض والدفاع عن أنفسهم ضد الأعداء المتربصين بهم ، وهم المسلمون فى كوسوفا والبوسنة .

وفى نهاية عام ١٩٨٧م تمكن من طرد « إستامبوليتش » من رئاسة الحزب الشيوعى وحل محله فى عضبة قاتلة لليد التى تفضلت عليه واحتضنته منذ تخرجه ، سواء فى وظائف الدولة أو فى مراكز الحزب ، فقد كان إستامبوليتش هو الذى يأخذ بيده ويضعه فى كل مركز يخلية فى الوظيفة أو فى الحزب كان

يعدّه ليكون تلميذه ونائبه المخلص ، فإذا به فى آخر مرحلة ينقض عليه ويقضى على مستقبله السياسى .

أنفق ميلوسفيتش عامه التالى فى تعزيز مركزه وتقوية سلطاته فى صربيا والجليل الأسود ، مستخدماً فى ذلك غوغائية المظاهرات المصطنعة ضد المسلمين فى كوسوفا ، واستأجر أنصاره لهذا الغرض حافلات لنقل أشخاص مأجورين من كل مكان للتظاهر فى بلجراد والجليل الأسود وفوقودينا ، فأخرج منها كل خصومه السياسيين ، ووضع بدلاً منهم مؤيديه وأنصاره .

وفى خريف ١٩٨٨م أزاح زعيمى الحزب الشيوعى فى كوسوفا «عازم فلاسى» و«كاكو شاجا شارى» تمهيداً لنسف الحكم الذاتى لكوسوفا وجنّد لذلك مائة ألف متظاهر من صربيا والجليل الأسود زحفوا على بريشتينا ؛ ليلتقوا بأنصار آخرين من صرب كوسوفا ، وكانت الإذاعة والتلفاز يثان مسيرة المظاهرة على الهواء مباشرة .

احتشد فى كوسوفا ٣٥٠ ألف متظاهر صربى ، وفى اليوم التالى بدأ مجلس البرلمان الصربى يستعد لتغيير الدستور وسلب كوسوفا الحكم الذاتى ، وهكذا أصبحت السيطرة كاملة لصربيا على القضاء والدفاع المدنى والسياسة الاجتماعية والاقتصادية والتعليم وسلطة إصدار القرارات الإدارية ، واختيار لغة الإقليم الرسمية ، وعادت العقلية الاستعمارية للصرب تتحكم فى حياة شعب كوسوفا المسلم من جديد .

كان رد الفعل الغاضب لألبان كوسوفا عازماً ، فأضرب عمال المناجم وكان لهم دور قيادى فى هذه الجولة من الصراع ، حيث أضرب كثير منهم عن الطعام ، واعتصموا فى المناجم وأعلنوا مطالبهم :

- طرد «رحمان مورينا» وزير داخلية ميلوسفيتش فى كوسوفا .

- والعودة إلى دستور يوغسلافيا لسنة ١٩٧٤م .

- وإلغاء كل التعديلات التى أجريت على هذا الدستور .

انتشرت الاضرابات فى كوسوفا ، وبعد ثمانية أيام بدأ أن السلطات المحلية قد بدأت تستجيب لمطالب المتظاهرين ، ولكن كان هذا تكتيكًا مؤقتًا حتى وصلت القوات العسكرية الصربية إلى كوسوفا وأعلنت حالة الطوارئ ، وبدأ الهجوم على المتظاهرين والقبض على قياداتهم بالمئات ، وكان على رأسهم «عازم فلاسى» الذى وُجهت إليه تهمة الثورة المضادة وتعريض النظام الاجتماعى للخطر ، وهى تهمة عقوبتها الإعدام .

وفى ٢٣ مارس ١٩٨٩م عقد المجلس النيابى بكوسوفا اجتماعًا طارئًا تحت تهديد الدبابات الصربية التى حاصرت المبنى ، واندس بين الأعضاء عدد كبير من خارج المجلس بل من خارج كوسوفا نفسها ، بعضهم من قوات الأمن ، وبعضهم من أتباع ميلوسفيتش الأعضاء فى حزب رابطة الشيوعيين الصرب ، أحموا أنفسهم فى الجلسة لترجيح الأصوات ، وبذلك أمكن الموافقة على تمرير التعديلات الدستورية الصربية رغم أنها لم تحصل على أغلبية الثلثين ، كما هو مقرر فى قانون التصويت على التعديلات الدستورية .

فى تلك الفترة أصبح ميلوسفيتش قوة لا يمكن إيقافها ، وفى احتفال ٢٨ يونية بمرور ستمائة عام على معركة كوسوفا التاريخية وصل انتصار ميلوسفيتش إلى قمته ، فعلى الصعيد الفدرالى أصبح ميلوسفيتش مالكًا لأصوات نواب مجلس الرئاسة الفدرالى لكوسوفا والجبل الأسود وفويودينا وصربيا ، كان ميلوسفيتش يتلاعب بمجلس الرئاسة محتفظًا بنائب كوسوفا فى المجلس ليدعم به مركزه فى حين أنه يعلم أن عضويته أصبحت غير شرعية بعد إلغاء دستور ١٩٧٤م ، وكان هو الوثيقة الوحيدة التى تمنح كوسوفا حق التمثيل فى مجلس الرئاسة اليوغسلافى .

على الجانب الآخر نما الاتجاه القومى فى كرواتيا وسلوفينيا كرد فعل مباشر لانبعاث القومية الصربية المتطرفة ، والتلاعب بدستور يوغسلافيا ، واستخدام جيش يوغسلافيا فى ضرب المظاهرات ، وقمع مقاومة الجماهير فى كوسوفا للإجراءات الصربية العدوانية ، وبدأت حملة عنيفة فى سلوفينيا ضد الوحشية

الصربية فى كوسوفا بعد أن سحبت قواتها المشتركة من الجيش الفدرالى حتى لا تستخدم فى ضرب شعب كوسوفا ، وكانت هذه التوترات والخاوف التى تصاعدت فى يوغسلافيا من اتجاهات صربيا القومية المتطرفة هى بداية الصدام الذى أدى إلى إنهيار يوغسلافيا .

انتشرت المظاهرات فى كوسوفا وامتدت لتشمل كل مدنها ، وكان الصدام شرساً وعنيفاً بين قوات الأمن وبين الجماهير الألبانية ، وانطلق الرصاص الحى ليحصد مئات المتظاهرين ، واتسعت دائرة الاعتقالات ، وقُدِّم أكثر من ألف عامل إلى المحاكمة ، وقُبض على عدد كبير من المثقفين الألبان ، فوضع مائتان منهم فى الحبس الانفرادى بدون محاكمات لعدة أشهر .

ومع كل هذه الإجراءات القمعية استمرت المظاهرات والمصادمات مع الشرطة خلال يناير ١٩٩١م وطالب المتظاهرون باستقالة « مورينا » وزير الداخلية وإنهاء حالة الطوارئ والإفراج عن المسجونين السياسيين ، وأضيف إلى عدد القتلى ١٤ شخصاً آخرين .

فلما اشتد عنف الاضرابات تظاهرت السلطات الصربية بالاستجابة لمطالب المتظاهرين ، وأفرجت عن بعض السجناء ، ووعدت بإنهاء حالة الطوارئ ولكنها كانت تدبر لتشديد القبضة الصربية على كوسوفا ، وفاحت رائحة مؤامرات لإبادة الشعب الألبانى ، وكان أول مظهر لهذه المؤامرات ما حدث فى مارس وأبريل سنة ١٩٩٠م من تسمم جماعى لأطفال المدارس فى كوسوفا حيث نقل آلاف منهم إلى المستشفيات للعلاج ، وكان التبرير الصربى « أنها مجرد حالة هستيريا جماعية » ولكن التحليلات العملية التى أجرتها هيئة الأمم المتحدة أثبتت وجود مواد كيميائية سامة استخدمت مع الطلقات النارية على الأهالى قرب هذه المدارس ، وتأكدت عملية الطلقات الكيميائية هذه سنة ١٩٩٥م حيث عُرف أن الجيش الفدرالى كان يعد هذه المواد وهو الذى أطلقها على المتظاهرين .

كان رد الفعل عارماً بين الألبان حيث هاجموا بعض منازل المسؤولين

الصرب فى السلطة المحلية ، ومن ثم اتخذت صربيا هذا التصرف ذريعة لتكثيف حملاتها الإرهابية ضد المسلمين ، فعززت قواتها بحوالى ٢٥ ألف من القوات الخاصة المزودة بالدبابات والمدفعات لتشن حرباً على السكان المدنيين .

أصدرت السلطات الصربية أثناء حملاتها القمعية فى مارس ١٩٩٠ م قرارات جديدة أكثر تعسفاً تحت عنوان خادع هو « برنامج لتحقيق السلام والرخاء فى كوسوفا » ، ومن يتأمل فى محتوى برنامج السلام والرخاء الصربى هذا لن يجد فيه سوى خطة لتدمير البنية الأساسية للشعب المسلم فى كوسوفا ، وفى نفس الوقت تعزيز السيطرة الصربية على مقدراته وحياته ، من أبرز عناصر هذا البرنامج :

١ - إنشاء مجالس محلية مقتصرة على الأقلية الصربية يستبعد منها الألبان .

٢ - تركيز جميع الاستثمارات الجديدة فى المناطق ذات الأغلبية الصربية .

٣ - بناء منازل جديدة للصرب لتشجيع من هاجر منهم على العودة إلى كوسوفا وجذب صرب آخرين للإقامة فيها .

٤ - إقامة مراكز لتحديد النسل فى مناطق المسلمين فقط .

٥ - إلغاء شرعية امتلاك المسلمين لأى عقارات أو أراض سبق لهم شراؤها من الصرب ، (وفى نفس الوقت مساعدة الصرب على شراء الأراضى من المسلمين بثمن بخس) .

٦ - حق أى صربى يرغب فى الاستيطان بكوسوفا أن يحصل على خمسة هكتارات من الأرض بالمجان .

فلما قامت المظاهرات احتجاجاً على هذه الإجراءات نزلت الدبابات الصربية إلى الشوارع وأصدرت السلطات سلسلة من القرارات الإرهابية الأخرى فى ٢٦ يونية ١٩٩١ م ، أطلقت عليها صربيا « إجراءات مؤقتة » ولكنها استمرت إلى اليوم :

- ١ - منع صدور الصحف المنشورة باللغة الألبانية المحلية .
- ٢ - إغلاق أكاديمية العلوم والآداب الكوسوفية .
- ٣ - إلغاء المدارس الألبانية وإغلاق جامعة بريشتينا وتشريد طلابها .
- ٤ - إغلاق محطة الراديو والتلفاز الألبانيين .
- ٥ - طرد جميع المدرسين العاملين في المدارس الألبانية .
- ٦ - طرد جميع الموظفين المسلمين العاملين في الدولة باستثناء قلة من المتعاونين مع السلطات الصربية .
- ٧ - طرد ثمانين ألف عامل مسلم من المصانع .
- ٨ - طرد جميع الأطباء المسلمين والعاملين في المجال الصحي .
- ٩ - إلغاء التحصين الدوري للأطفال المسلمين ، مما تسبب في رفع نسبة الوفيات بينهم من أمراض بسيطة مثل الحصبة .

المقاومة السلمية :

في ٢ يولية سنة ١٩٩٠م تحرك أعضاء برلمان كوسوفا يعارضون الدستور الصربي الذي ألغى الحكم الذاتي لكوسوفا ، وفوجئ رئيس البرلمان وهو صربي غير منتخب زرعه ميلوسفيتش ، فأعلن تأجيل الجلسة إلى اليوم الخامس من يولية ، فلما جاء النواب في الموعد المحدد وجدوا أبواب مبنى البرلمان مغلقة وأمامها الحراس يمنعون الدخول ، فأصر النواب على عقد جلستهم خارج البرلمان بحضور ١١٤ عضواً من مجموع النواب البالغ عددهم ١٢٣ عضواً ، ووافقوا بالإجماع على إلغاء التعديلات التي أحدثتها صربيا على الدستور .

فما كان من صربيا إلا أن أعلنت حل البرلمان وحل حكومة كوسوفا ، وفي ٧ سبتمبر ١٩٩٠م اجتمع نفس الأعضاء في بلدة كيتشانيك في سرية وأعلنوا قيام جمهورية كوسوفا ودستورها ، وإلغاء جميع القوانين التي صدرت في برلمان صربيا خاصاً بكوسوفا .

وفي سبتمبر من العام التالي نجح المسلمون في تنظيم استفتاء عام لجعل

كوسوفا جمهورية ذات سيادة ، اشترك فيه ٩٩٪ من مجموع الناخبين ، ووافق الشعب بأغلبية ٨٧٪ على الجمهورية .

وفي ٢٤ مايو سنة ١٩٩٢م أجريت انتخابات على نطاق واسع استخدمت فيها بعض منازل المواطنين كـلجان انتخابية بدلاً من المقار الرسمية التي أغلقتها السلطات الصربية أمام الكوسوفيين ، وتم انتخاب أعضاء مجلس برلمان جديد ، وأعضاء الحكومة كما انتخب « إبراهيم رجوفا » رئيساً لجمهورية كوسوفا .

قام المسلمون بتنظيم أمورهم في حدود إمكانياتهم الضعيفة ، فأنشأوا نظاماً موازياً أو بديلة في التعليم والعلاج ، واستخدموا منازلهم فأقاموا فيها مدارسهم ومراكزهم الصحية ، وتولت قياداتهم دفع مرتبات متواضعة للمدرسين والأطباء من حصيلته ما تجمع لديهم من ضرائب خصوصاً الضرائب المفروضة على الألبان العاملين في الخارج وهي نسبة ٣٪ من دخولهم ، واستطاعت الإدارة الوطنية بجهد خارق أن توفر التعليم لأربعمائة ألف طفل مسلم .

ولكن السلطات الصربية لم تترك هذا المجهود المدني ينمو ويتطور بل أطلقت يد قوات الأمن وراء المنظمين والمدرسين بالذات بالاعتقال والاضطهاد والضرب حتى أصبح السجن العشوائي والتعذيب والقتل جزءاً من الحياة اليومية للمسلمين في كوسوفا .

* * *

الفصل العاشر

كوسوفا خلال الحرب اليوغسلافية وما بعدها

عندما بدأ الصرب حربهم ضد سلوفينيا ثم كرواتيا ، وأخيرًا ضد البوسنة في أبريل ١٩٩٢م اعتقد الكثيرون أن الأمر لن يستغرق طويلًا حتى يتفجر العنف أيضًا في كوسوفا ، فبركان الغضب اندلع في كوسوفا أولاً ، وقبل إن الحرب بدأت في كوسوفا وستنتهي في كوسوفا . ولكن الذي حدث أن قيادات الشعب أقتنعت أنه يخلد إلى الهدوء والمهادنة في انتظار ما ستسفر عنه جهود المجتمع الدولي في التسوية النهائية للحرب اليوغسلافية .

وهناك جدل كثير حول جدوى سياسة المقاومة السلبية والمقاطعة مما سنعرض له في موضعه .

يقول « تيم جوده » معلقًا على الوضع في كوسوفا خلال الحرب اليوغسلافية قائلاً : « تعلمنا من دروس البلقان أن نتوقع ما لا يمكن توقعه ، فبينما الحرب تشتعل في أنحاء يوغسلافيا بقيت كوسوفا هادئة »^(٥١) .

فإذا كان تيم جوده يقصد بالهدوء مجرد انعدام الحرب فكلامه صحيح ، ولكن كوسوفا لم تكن هادئة بالمعنى المطلق ، ولم تكن تعيش حياة طبيعية وإنما كانت تغلي بالثورة والغضب الذي اتخذ صورًا متعددة والذي ووجه بمزيد من العنف وأعمال القمع من جانب السلطات الصربية ، فلم تخفف الحرب من قبضة الصرب على كوسوفا بل كانت دافعًا لهم على تكثيف عمليات القمع والإرهاب

(٥١) انظر : تيم جوده

Judah, Tim. The Serbs: History, Myth and Distruction of Yugoslavia. New Haven. Yale University Press, 1997. p. 30 .

خاصة بعد امتناع الشبان المسلمين عن المشاركة في الحرب في جيش يقوده الصرب ، فلما انسحبت سلوفينيا وكرواتيا من الاتحاد اليوغسلافي ، لم تكتف كوسوفا بالانسحاب بل أعلنت نفسها جمهورية مستقلة عن اتحاد لم يعد له وجود .

تخرج موقف المسلمين في كوسوفا بعد أن هاجم الصرب البوسنة في أبريل ١٩٩٢م ، وبلغت موجة الاضطهاد أشدّها بعد الهجمات الإعلامية للقوميين الصرب على ما سمّوه « التهديد الإسلامي » ، و « العدوان السكاني » ويقصدون به ارتفاع معدل المواليد بين المسلمين في كوسوفا والبوسنة ، وبدأت الإشارة إلى « الهلال الإسلامي » الممتد من البوسنة مارًا بسنجق وكوسوفا حتى ألبانيا على البحر الأدرياتيكي ، وكلها أشلاء مسلمة لا رابط بينها ، ولكنها في خيال الصرب وحدة مخيفة . فلم ينظر الصرب إلى هذه المناطق باعتبارها مجرد مناطق ذات كثافة سكانية عالية من المسلمين وإنما اعتبروها وتعاملوا معها على أساس أنها منطقة « الإسلام الأصولي » التي تهددهم .

وبصرف النظر عن تحفظنا على الوصف بالأصولية بمعناها الغربي وسياقها التاريخي ، نقول : إن الإسلام « غير الأصولي » وإن كان له أثر في صحوة إسلامية في البوسنة إلا أنه لم يكن واضح الأثر في الحركة الوطنية بكوسوفا ، كما أنه لم يحدث أى اتصال أو تنسيق ولا حتى توافق بين القيادات الوطنية في كل من البوسنة وكوسوفا .

أما من الناحية العملية فقد كان لحرب البوسنة تأثيرًا على كوسوفا ، فما فعلته صربيا بالمدافع في البوسنة نفذته بالإجراءات القمعية في كوسوفا حيث قامت بحملات أمنية لفرض اللغة الصربية ، وتدمير المطبوعات الألبانية والثقافة الألبانية ومؤسساتها ، وأعيد تسمية المواقع والشوارع في بعض المناطق بأسماء القديسين الصرب وشخصياتهم التاريخية .

وتحوّلت المكتبة الوطنية إلى مدرسة أرثوذكسية ، وحملت الشرطة كل الكتب الألبانية معها إلى بلجراد ، وكذلك فعلت مع الوثائق الألبانية المودعة في الأرشيف الألباني في بريشتينا .

واستولى الصرب على المتحف العثماني في بريزن ، وكانت منظمة اليونسكو قد اعتبرته أحد المؤسسات التاريخية الجديرة بصيانتها ، صادر الصرب مقتنيات المتحف التاريخية وحولوا المكان إلى مأوى للاجئين الصرب الفارين من كرواتيا .

وبعد سقوط « كراينا » وكان جيبا صربيا في الأراضي الكرواتية أعلنت وسائل الإعلام أن عشرين ألف صربي لاجئ متجهون للاستيطان في كوسوفا ، ومع هذا التدفق الصربي داخل كوسوفا كان هناك تدفقا ألبانيا مهاجرا من كوسوفا إلى الخارج : ففي سنة ١٩٩٢م هاجر ٢١٧ ألفا إلى الدول الغربية ، وفي سنة ١٩٩٣م بلغ عدد المهاجرين ٣٦٨ ألفا .

لم يخيم الهدوء إذن على كوسوفا أثناء الحرب اليوغسلافية وإنما كانت تغلي كالمرجل وتضطرب بالمقاومة وردود الفعل الألبانية الغاضبة للاستفزاز الصربية المتواصلة .

وثائق منظمة العفو الدولية :

نعرض فيما يلي نماذج موثقة نشرتها منظمة العفو الدولية سنة ١٩٩٨م تأكيداً لما ذكرناه من أوضاع مأساوية في كوسوفا خلال الحرب اليوغسلافية^(٥٢) .

في ٣١ يناير ١٩٩٢م هاجمت السلطات الصربية المدارس الألبانية ودمرت ما فيها من أثاث وأدوات وكتب ، واعتقلت كثرة من الأطفال مع مدرسيهم بتهمة تدريس مناهج غير صربية ، فلما ذهبت أسر الأطفال إلى مراكز الشرطة للاحتجاج على هذا التصرف وتحرير أطفالهم من الاعتقال أطلقت الشرطة عليهم الرصاص على الفور ، فسقط عدد من الجرحى وقتل ثلاثة هم بيرم خوجا ، ومحمد حسنى ، وأخوه حسن حسنى ، وحوكم بالسجن آخرون لم يشتركوا

(٥٢) انظر : منظمة العفو الدولية

Amnesty International of United Kingdom. Kosovo the Evidence. London, 1998.

فى احتجاج ولا مظاهرات وإنما لجرء أنهم أقارب للمحتجىن أو المتظاهرىن .

وكان أى تصرف لا ىرضى الصرب ىعتبروه نشاطًا سياسيًا محظورًا وىعاقبون أصحابه بالسجن مددًا مختلفة أقلها ستون يومًا ، فإذا ظهرت أصوات مواطنىن من كوسوفا فى إذاعة ألبانىا ىرسلون التحدىات إلى بعض أقاربهم المهاجرىن اعتبرت السلطات الصربىة هذا نشاطًا سياسيًا ، ومن أمثلة من اعتقلوا بهذه التهمة : شالا وبهاء الدىن كرازنىقى .

وفى نوفمبر ١٩٩٣م اعتقل حسىن ماتوشى ونعىم قانائى ومجرم هذا ، لأنهم نظموا حفلًا موسىقىيًا صغىرًا احتفالًا بىوم ألبانىا القومى .

وفى هذا العام أجرىت محاكمات سياسىة بالجملة ، وصدرت أحكام عشوائىة بالسجن على آلاف المواطنىن بدون المثول أمام القضاة .

ورفضت صربىا السماح بدخول لجان من الأمم المتحدة للتحقىق فى انتهاكات حقوق الإنسان بكوسوفا ، كما رفضت دخول أفراد من لجان حقوق الإنسان .

وفى سنة ١٩٩٤م أعتقل ١٥ ألف من المسلمىن وأخضعوا لعملىات تعذىب دون توجه أى تهمة إلیهم وإنما لجرء الاستجواب ، وبقى كل واحد منهم لمدة ثلاثة أيام على سبىل الاستضافة فى مراكز الشرطة ، وىطلق الصرب على هذا الإجراء اسم « التحدث المعلوماتى » .

واعتقل عدد كبرى من المحامىن وأفراد من الشرطة الألبانىة الذىن فصلتهم السلطات الصربىة من قبل ، وبلغ عدد هؤلاء ٤١٠ شخصًا ، مات منهم خمسة فى السجن من شدة التعذىب .

وقتل عشرة بالرصاص بتهمة الاعتداء على الشرطة وهى تهمة عادة ماتلقها الشرطة عندما لا تجء شىقًا آخر تبرر به القتل العشوائى .

وضرب أحد أفراد الشرطة سىارة مارة فى الطرىق بالرصاص فقتل فىها

طفلاً كان مسافراً مع أسرته ، فلما سئل الشرطى عن السبب قال ببساطة :
مجرد اشتباه فى السيارة .

ومن سنة ١٩٩٥م إلى سنة ١٩٩٧م نرى تصاعداً حاداً فى الاضطهاد والإرهاب الأمنى ضد السكان المدنيين ، وتستمر عمليات الاعتقال والمحاكمات العشوائية بعيداً عن المحاكم الرسمية ، وبخاصة للشخصيات الفاعلة فى المجتمع وللكوادر الفنية والخبراء تنفيذاً لمخططات، صربية تهدف إلى تجريد المجتمع الألبانى من العقول والخبرات والكفاءات متذرعة بحجة البحث عن أسلحة .

وفى سنة ١٩٩٧م بينما كان القادة السياسيون الألبان مستمرون فى الدعوة إلى الاستقلال بالوسائل السلمية ظهر عنصر جديد فى كوسوفاً فقد بدأت عمليات مسلحة ضد مراكز الشرطة الصربية مستهدفة أيضاً بعض الأفراد من الصرب والألبان المشتبه فى تعاونهم مع الشرطة ضد الوطنيين الألبان .

وقد ظن الناس فى أول الأمر أنها عمليات تفتعلها الشرطة للاستفزاز وتبرير حملات الاعتقال والإرهاب ، ولكن تبين فى النهاية أن هذه العمليات تقوم بها المقاومة الألبانية الجديدة تحت اسم « جيش تحرير كوسوفاً » .

إبراهيم رجوفاً وسياسة المقاومة السلمية :

كان لنشاط « جمعية الفلاسفة وعلماء الاجتماع » و « جمعية كُتاب كوسوفاً » أكبر الأثر فى تنظيم وقيادة الانتخابات الناجحة التى تمت رغم أنف السلطات الصربية ، وأصبحت جمعية كُتاب كوسوفاً هى مركز المعارضة القوية للاحتلال الصربى وسياساته المدمرة فى كوسوفاً ، ومن أبرز نجاحات هذه الجمعية عقدها مؤتمر أصدر احتجاجاً على الإجراءات الاستعمارية الصربية وقع عليه أربعمائة ألف من أبناء شعب كوسوفاً ، وأصبح الدكتور رجوفاً قائد هذه الحركة الجماهيرية التى تأسست رسمياً فى ديسمبر ١٩٨٩م ، وسميت « الرابطة الديمقراطية لكوسوفاً » .

وينتمى إبراهيم رجوفاً إلى أسرة عريقة فى الكفاح الوطنى وكان أبوه زعيماً

وطنيًا قتله الشيوعيون عندما استولوا على السلطة في كوسوفا بعد الحرب العالمية الثانية .

وإبراهيم رجوفا أستاذ جامعي ورئيس جمعية كُتّاب كوسوفا ومؤلف مشهور .

أما الرابطة الديمقراطية فهي أشبه ما تكون بحركة التضامن في بولندا مزيج من حزب سياسي وحركة جماهيرية ، انضم إلى عضويتها سبعمائة ألف عضو ، وبهذه العضوية الهائلة تفوقت الرابطة على جميع الأحزاب الأخرى الصغيرة مثل حزب « الديمقراطيين الاشتراكيين » ، وحزب « الديمقراطيين المسيحيين » وحزب « الأحرار » ، وظلت الرابطة هي المهيمن والقائد لشعب كوسوفا .

وتتلخص السياسة الأساسية لإبراهيم رجوفا وربطته في ثلاثة نقاط :

١ - تجنب أى ثورة عنيفة .

٢ - تدويل قضية كوسوفا ، بمعنى : السعى لإقناع المجتمع الدولي للتدخل بشتى الوسائل السياسية والدبلوماسية والتفاوضية ، بما في ذلك إقامة حماية لشعب كوسوفا بواسطة الأمم المتحدة كمرحلة مؤقتة للوصول إلى الاستقلال .

٣ - معارضة وإنكار أى شرعية لحكم صربيا في كوسوفا ، وذلك عن طريق مقاطعة الانتخابات أو عملية إحصاء سكاني تقوم به السلطات الصربية ، واستكمال الهياكل التنظيمية لجمهورية كوسوفا .

وقد نجحت الرابطة في تحقيق الهدف الأول من هذه الأهداف إلى درجة لم يكن أحد يتصورها خصوصًا أولئك الذين يعرفون التقاليد العسكرية والنزعة القتالية والانتفاضات المسلحة لشعب كوسوفا عبر التاريخ .

وكان نجاح الرابطة ملحوظًا أيضًا في تحقيق الهدف الثالث ، فقد قاطع شعب كوسوفا كل الانتخابات وعمليات الإحصاء الصربية ، وأقامت الرابطة حكومة ألبانية كما أقامت نظمها البديلة في التعليم والصحة والضرائب ، كما أشرنا من قبل .

أما بالنسبة للهدف الثانى فقد أجهد إبراهيم رجوفا نفسه فى زيارات متعددة لعواصم الدول الغربية لإقناع ساستها بأهداف كوسوفا فى الاستقلال ولكنه لم يستطع أن يحقق تقدما ملموسا سوى بعض قرارات هزيلة صدرت من الأمم المتحدة والبرلمان الأوربى ، وبقي الاعتقاد السائد لدى القوى الغربية أن قضية كوسوفا مجرد شأن داخلى لصربيا ، وتقلصت مشكلة الشعب الألبانى إلى مشكلة حقوق الإنسان .

الإحباط يعد اتفاقية دايتون :

لم تأت نهاية الحرب فى البوسنة بخير لكوسوفا كما كان شعبها يتوقع ، وكانت هذه الحقيقة فى حد ذاتها ضربة قاصمة لسياسة رجوفا السلمية ، فقد أمضى الزعيم الحالم أربعة سنوات يطمئن شعبه بأن المجتمع الدولى عندما يصل إلى تسوية نهائية فى يوغسلافيا سوف يتفرغ للنظر فى مصالح وتطلعات الشعب الألبانى فى كوسوفا فيما يتعلق بالاستقلال والجمهورية .

ولكن اتفاقية دايتون للسلام - التى أبرمت فى الولايات المتحدة بين البوسنة وصربيا وكرواتيا ووقعت فى دايتون بالحروف الأولى ثم تم التوقيع النهائى عليها فى باريس - لم ينل منها شعب كوسوفا إلا نواة ثمرة تافهة تمثلت فى أمرين :

إشارة متواضعة إلى ضرورة تغيير دساتير الدول المشاركة فى الاتفاقية بحيث تضمن حقوق الإنسان وحقوق الأقليات .

وإشارة أخرى أكثر هزالا من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة إلى أن بقايا الحصار (التى تنحصر فى التعامل مع البنك الدولى) لن ترفع عن صربيا حتى يتم إصلاح سجلها بالنسبة لحقوق الإنسان فى كوسوفا .

لم يعبأ ميلوسفيتش بهذه الإشارات ، فقد خرج من اتفاقية دايتون أشد قوة ، حيث مكنته هذه الاتفاقية من تأكيد مكاسبه فى حربه العدوانية على البوسنة ، وأصبحت هيمنته فى صربيا المنتصرة معززة ، وأطلقت قبضته الحديدية

فى كوسوفا بلا رادع ، وأكثر من هذا داعبه الدبلوماسيون الغربيون وشكروه على تعاونه فى جهود السلام ، وأكدوا له أنه قد أصبح قوة إيجابية فى منطقة البلقان لا يمكن الاستغناء عنها لاستمرار الاستقرار فى المنطقة .

هذه الأوضاع الجديدة جلبت مزيداً من النقد لسياسة «إبراهيم رجوفا» ولدهشة الألبان ذهب رجوفا يتفاوض مع ميلوسفيتش فى سبتمبر ١٩٩٦م عن طريق وسيط ثالث هو جمعية خيرية إيطالية .

كان «رجوفا» فى حاجة للحصول على أى شىء إيجابى مهما صغر حجمه من صربيا لتدعيم مركزه بين جماهير شعبه الذى بدأ يتزعزع ، وأما «ميلوسفيتش» فقد كانت له سياسة أخرى .

تم الاتفاق بين الرجلين على أن تسمح السلطات الصربية للألبان باستخدام مباني المدارس والجامعة فى تدريس مناهجهم الخاصة ، ولكن مرت ستة شهور دون أن ينفى «ميلوسفيتش» بوعوده ، واتضح أنه كان يناور لإحراج «رجوفا» وإضعاف مصداقيته بين شعبه^(٥) .

وكما تفعل إسرائيل مع ياسر عرفات وتعمل على إضعاف مركزه حتى يكون مستعداً لقبول أى شىء تسمح به إسرائيل فى أى مفاوضات تجرى بين الطرفين - كذلك يفعل الصرب مع إبراهيم رجوفا ، نفس السياسة ونفس التكتيك .

تصاعدت حدة الهجمات والانتقادات ضد سياسة إبراهيم رجوفا السلمية داخل حزبه وخارجه ، وضعف مركزه السياسى بعد أزمة سياسية نجمت عن فشل بعض مشروعات مالية كبرى ، وزادت - فى نفس الوقت - وطأة الاحتلال الصربى وممارساته القمعية والإرهابية ، وفى تلك الأثناء ظهرت تطورات جديدة فى المقاومة الألبانية بعيداً عن سيطرة حزب الرابطة الديمقراطية تمثلت فيما عرف باسم «جيش تحرير كوسوفا» .

(٥) يسمى د. محمد الأرنؤوط هذا الاتفاق بـ «أسلو الصربية الألبانية» ، انظر نص الاتفاقية فى كتابه كوسوفو - كوسوفا ... القاهرة : مركز الحضارة للدراسات السياسية ، ١٩٩٨م .

جيش تحرير كوسوفا :

كان الصرب على مدى السنوات الماضية يشيرون إلى « الإرهاب الألباني » ويقصدون به مظاهرات الطلاب الذين دأبوا على قذف قوات الأمن الصربية بالحجارة ، ولكن اعتبارًا من صيف ١٩٩٦ م بدأت تتكرر حوادث إطلاق أعيرة نارية على قوات الأمن ، ولم تعلن أى جهة مسئوليتها عن هذه الحوادث ، حتى أن ألبان كوسوفا اعتقدوا أنها حوادث افعلها الصرب للإثارة وتبرير الحملات الإرهابية على المدنيين ، ولكن بحلول صيف ١٩٩٧ م برز شيء جديد على الساحة اسمه « جيش تحرير كوسوفا » ، كان أحد مسئوليه يقوم بلقاءات صحفية فى سويسرا زاعمًا مسئوليته عن إطلاق النار على قوات الأمن الصربية ، وأعلن أن حركته يؤيدها شعب كوسوفا .

ومهما يكن حجم التأييد الذى كان يتمتع به جيش كوسوفا فى ذلك الوقت فإن هذه الظاهرة الجديدة تعبير مباشر عن الإحباط الناتج من شلل سياسة إبراهيم رجوفا وعدم قدرته على كسب أى اعتراف دولى بمصالح وحقوق شعب كوسوفا المضطهد .

أخذ التصعيد العسكرى الصربى فى كوسوفا بُعدًا خطيرًا ابتداء من فبراير ١٩٩٨ م ، فيما يبدو أنه سناريو إبادة جماعية على غرار حرب البوسنة ، حيث قصفت المدافع الصربية عدة قرى ودمرت منازلها وقتلت من السكان الآمنين ما قتلت وخرج الباقون فرارًا بحياتهم .. كل ذلك تحت مظلة البحث عن معازل لجيش تحرير كوسوفا ومصادرة أسلحته .

وبعد المواجهات العنيفة والمقاومة الملحوظة التى أبدتها جيش التحرير ضد القوات الصربية يدخل الصراع فى كوسوفا مرحلة جديدة مفعمة بكل الاحتمالات والمخاطر .

بدأ جيش تحرير كوسوفا بأعداد قليلة لا تتجاوز بضع عشرات ، ولكنه يتكاثر اليوم بسرعة ويتضم إليه عناصر جديدة من الشبان والرجال الذين هاجروا بعد تدمير منازلهم ، وانضم آخرون ممن أصابهم الإحباط من عقم السياسة

السلمية للرابطة الديمقراطية ، وهؤلاء يتزايد عددهم يوماً بعد يوم نتيجة للتعتن الصربى وانعدام أى بارقة أمل فى جدوى المفاوضات التى تركزت عليها كل الجهود الغربية ، بينما يشترط ميلوسفيتش لبدء المفاوضات إسقاط المطالبة بالاستقلال من جانب شعب كوسوفا ، وأن يقوم المجتمع الدولى بإعلان استنكاره لأعمال جيش تحرير كوسوفا واعتبارها إرهاباً دولياً .

المهم أن جيش تحرير كوسوفا يتكاثر فى الغابات ويتحرك فى أرض شاسعة بين سكان متعاطفين معه ، ولا يفتقر إلى المال أو مصادر الأسلحة فى الدول المجاورة ، أعنى ألبانيا ومقدونيا ، ويستطيع أن يحصل على التدريب والخبرة المتوفرة فى بلاد المسلمين ، ولا يوجد ما يمنع - نظرياً على الأقل - من أن يتطور هذا الجيش إلى قوة مناوئة للقوات الصربية يكبدها خسائر فادحة بأسلحته الخفيفة كما فعل جيش البوسنة من قبل ، وقد رأت السلطات الصربية أنها بالقضاء على هذا الجيش فى وقت مبكر سيخلو لها الطريق لتنفيذ مخططاتها فى تفريغ كوسوفا من أكثر سكانها ، وتحويلها إلى أقلية ضعيفة خاضعة لهيمنة السلطات الصربية كما تُخضع السلطات الإسرائيلية معسكرات اللاجئين الفلسطينيين فى غزة والضفة .

تكثيف العدوان الصربى على شعب كوسوفا :

فى ٢٨ فبراير سنة ١٩٩٨م أعلنت القوات الصربية عن مصادمات مع جيش تحرير كوسوفا بقرية « ليكوشانى » قرب مدينة « جلوجوفاتش » ، قتل فيها إثنان من قوات الأمن وخمسة ألبان وامرأة ، وقتل ألبان مدنيون آخرون فى مواقع مختلفة برصاص من طائرة هليكوبتر صربية .

وفى ٢ مارس انفجرت مظاهرة ضخمة فى بريشتينا ثم عمت المظاهرات فى كل مدن كوسوفا ، وتدخلت قوات الأمن بالغاز المسيل للدموع وخرابيم المياه ، ثم أطلقت النار فقتلت ١٦ مسلماً ألبانياً ، وقتل المتظاهرون اثنين من رجال الأمن الصربى .

على أثر هذه المصادمات التي شاهدها على شاشات التلفاز العالمية بدأ الجيش الصربي عمليات عسكرية على نطاق واسع بالدبابات والمدافع فى القرى والمدن بدعوى القضاء على معاقل جيش تحرير كوسوفا ومصادرة أسلحته .

وخلال أربعة أيام من القصف المتواصل بمدافع الهاون أسفرت الهجمات الصربية على المسلمين المدنيين فى « ليكوشانى » و « تشيريز » و « دنيا بريكار » فى منطقة « ديرنتشا » عن مقتل أكثر من ثمانين مسلماً ، من هذا العدد قتلت اثنتا عشرة امرأة وأحد عشر طفلاً ، ومن الواضح أن هؤلاء لا علاقة لهم بالهجمات المسلحة لجيش تحرير كوسوفا المزعومة .

وفى ٢٥ مايو حوكم ثمانية رجال اثنان منهم فوق الستين فى محاكم بوليسية خاصة وأعدموا على الفور فى قرية « ليونيتش » ، وبعد ذلك بثمانية أيام اختفى ثمانية رجال آخرون من بلدة « نوڤى بوكليك » قبضت عليهم الشرطة ولم يظهر لهم أثر بعد ذلك .

وفيما بين يوم ١٧ و ٢١ يولية قتل مائتا مسلم فى « أوراخوفاتش » خلال القصف الصربى للاستيلاء على المدنية ، واختفى أربعمئة طفل مسلم بعد احتجازهم فى مراكز الشرطة ، ولم يعثر عليهم الصليب الأحمر الدولى ولا الهيئة العليا للاجئين التابعة للأمم المتحدة^(٥٣) .

ومع القصف المستمر للقرى ، وحرقت البيوت وطرد السكان قدر عدد اللاجئين فى ذلك الوقت بحوالى ١٧٠ ألفاً داخل يوغسلافيا بالإضافة إلى عشرين ألفاً آخرين تمكنوا من الوصول إلى ألبانيا والبوسنة والجبل الأسود ، وفى نهاية الصيف قدر عدد اللاجئين بحوالى ربع مليون شخص .

من أكبر وأوسع العمليات التى اشترك فيها الجيش الصربى وقوات الأمن الخاصة ما وقع فى آخر مايو ١٩٩٨م حول منطقة « ديشانى » غرب كوسوفا ،

(٥٣) جميع هذه الأرقام والحقائق مستقاة من وثائق منظمة العفو الدولية ، انظر المصدر السابق .

وننتج عنها نزوح عشرات الألوف من السكان ، وكان من الواضح أن هذه العمليات تستهدف اقتلاع السكان المسلمين من هذه المنطقة الحدودية حتى لا تكون مأوى للمتسللين من أفراد جيش تحرير كوسوفا ، فهي ليست هدفًا عسكريًا مباشرًا بحيث تبرر هذا الهجوم الهائل ، وإنما مجرد إجراء وقائي تحسبًا للمستقبل .

بدأت الهجمات بعمليات قصف مركز بمدافع الهاون مصحوبة بعمليات قنص من كل اتجاه ، ثم شرعت القوات الصربية عمليات تمهيط داخل القرى ، واحدة بعد واحدة ، ولكنها لم تجد فيها أحدًا فقد رحل السكان فرارًا من القصف والقنص إلى داخل الغابات المحيطة ، لم يذهب السكان بعيدًا بل انتظروا على مرأى من منازلهم وهم يشاهدون أعمال السطو والنهب لملكاتهم على مدار ساعات النهار ، ولتيئيسهم من العودة عمد الصرب إلى إشعال الحرائق في منازلهم وتدميرها بالديناميت ، عندئذ فقط أيقن المسلمون أنه لا أمل في العودة فانطلقوا على وجوههم هائمين إلى حيث لا يعلمون .

«أوراخوفاتش» التي دكها الصرب بالمدافع على مدى خمسة أيام من ١٧ إلى ٢١ يولية سنة ١٩٩٨م كانت مدينة جميلة وادعة يبلغ عدد سكانها المسلمين مائتا ألف ، وتقع على بعد ستين كيلو مترًا من العاصمة بريشتينا ، كان بها مجموعة من رجال جيش تحرير كوسوفا . قتل فيها أعداد كبيرة من المدنيين لا أثناء الصدام بل بعد انتهاء القصف واستسلام المدينة ، فقتلت القوات الصربية الشيخ «محيى الدين شيخو» البالغ من العمر ٧٦ سنة، وهو شخصية اجتماعية محبوبة ذات تأثير بارز في مجتمع المدينة .

وحاول المراسلون الأجانب دخول هذه المدينة ولكن منعهم الصرب من ذلك ، وكانت هناك شائعات عن وجود مقابر جماعية للقتلى المدنيين ، حيث تبين من التحقيقات الصحفية فيما بعد أن شهود عيان رأوا شاحنات صربية تحمل جثث القتلى بعد انتهاء الهجوم خارجة من المدينة ، وقدر عدد الجثث بخمسمائة جثة .

الموقف الدولى والتدخل فى الأزمات :

أشرنا فيما سبق إلى أن الزعيم الألبانى إبراهيم رجوفاً لم يفلح فى إقناع الدول الغربية بحق كوسوفاً فى الاستقلال ولا بالتدخل المبكر لإيجاد مخرج من العدوان المستمر عليها من صربيا ، والسبب أن هذه الدول مقتنعة بشئ آخر وهو أن كوسوفاً ليست إلا جزءاً من صربيا أو بالأحرى هى تريد لكوسوفاً أن تبقى كذلك . واتساقاً مع هذا الموقف تعتبر مشكلات كوسوفاً مسألة داخلية خاصة بصربيا ، فإذا دعت الضرورة الملحة إلى التدخل يكون تدخلها بقدر وحذر .

هذا الموقف يتلاءم تماماً مع فهم ميلوسفيتش وسياسته تجاه كوسوفاً وهو ينفذ مخططاته فيها بناء على هذا الفهم ، فهو يعلم أن جورج بوش الرئيس السابق للولايات المتحدة قد هددته بأن حلف شمال الأطلسى سيتخذ إجراءات عسكرية ضده إذا تحرك ضد كوسوفاً ، والرئيس الحالى كلينتون كرر نفس التهديد ، ولكن ميلوسفيتش تجاهل الجميع لأنه يعلم أن بين التهديد وبين العمل العسكرى هوة سحيقة من المناورات والمشاورات والمداورات والاستعدادات لا تنتهى . لذلك ظل خلال السنوات العشرة الأخيرة يضيق الخناق على شعب كوسوفاً أكثر فأكثر حتى تفجر الموقف بالعمليات العسكرية الصربية واسعة النطاق بعد المظاهرات التى اجتاحت كوسوفاً فى فبراير ١٩٩٨ م ، ووضعت قضيتها فى بؤرة الاهتمام العالمى من جديد .

جاء «ريتشارد هولبروك» المفاوض الأمريكى ومهندس اتفاقية دايتون للسلام فى يوغسلافيا مدعوماً بقرار مجلس الأمن رقم ١١٩٩ وبتهديد حلف الأطلسى بالتدخل العسكرى ، ولكن سلوبودان ميلوسفيتش لا يرى فى هذا شيئاً جديداً غير مألوف ، فقد سبق أن جربه وتعامل معه فى عدوانه على البوسنة ، وهو يشك فى جدية حلف الأطلسى ؛ لأن دول الحلف لا تريد الاستقلال لكوسوفاً اعتقاداً منها بأن هذه الاستقلال سوف يشجع جميع الأقليات فى البلقان على التمرد والمطالبة بالاستقلال وتغيير حدود الدول مما يؤدى إلى زعزعة الاستقرار فى المنطقة بأسرها .

لذلك عاد ميلوسفيتش يلعب لعبته التقليدية فوافق فى مايو ١٩٩٨م على لقاء « هولبروك » ومن ثم طلبت الولايات المتحدة من حلفائها الأوربيين تأجيل فرض العقوبات الاقتصادية عليه، ورأى ميلوسفيتش فى ذلك فرصة مواتية فانقض على معاقل جيش تحرير كوسوفا بضربها ضربات ساحقة وهو مطمئن لعدم التدخل الدولى ، ولكن ميلوسفيتش لم يتوقف عند محاربة جيش التحرير وإنما اكتسحت دباباته ومدافعه المدنيين فى القرى والمدن ، ونشر الرعب والمجازر فى أنحاء البلاد ، فخرج ما يقرب من ربع مليون ألبانى من ديارهم فراراً من الموت ليجدوا أنفسهم فى العراء والصقيع .

دول الغرب تعلم أن ميلوسفيتش لا يفى بتعهداته ولا يلتزم بوعوده كما أعلن هذا صراحة « روين كوك » وزير الخارجية البريطانى عندما قال : « إن ميلوسفيتش يتعهد بشيء ويعمل شيئاً آخر مضاداً »^(٥٤) .

ومع ذلك تستمر هذه الدول على فكرة المفاوضات رغم عقمها ؛ لأن ميلوسفيتش لا يفهم غير منطق القوة والردع .

احتوت مذكرة « ريتشارد هولبروك » التفاوضية على أربعة نقاط رئيسة هى :

١ - انسحاب القوات الصربية من قلب كوسوفا على الأقل إلى معسكراتها ، وفى مقابل ذلك يعترف الغرب باحتفاظ صربيا بسيادتها على كوسوفا .

٢ - السماح لفريق دولى مستقل يراقب عمليات الانسحاب ، ويتأكد من عودة اللاجئين إلى منازلهم ، ويراقب وقف إطلاق النار .

٣ - تجرى مفاوضات على الحكم الذاتى مع تحديد أجندة زمنية لإتمامها تحت إشراف مجموعة الاتصال الدولية (الولايات المتحدة وروسيا وألمانيا وفرنسا وبريطانيا) .

(٥٤) انظر : صحيفة الجارديان الصادرة فى ١٤ أكتوبر ١٩٩٨م .

٤ - تطبيق العدالة على مرتكبي جرائم الحرب وانتهاك حقوق الإنسان .

ولم ينجح هولبروك في مسعاه .. لماذا ؟ لأن ميلوسفيتش كما صرح له يشك في جدية حلف الأطلسي بالنسبة لتنفيذ تهديداته ، ونقل هولبروك هذا الموقف إلى « مسز مادلين أولبرايت » وزيرة الخارجية الأمريكية حيث قال غاضباً : « هذا الرجل لا يأخذ الأمور مأخذ الجد ولا بد أن يُظهر الحلف جديته » .

ويعلق على هذا الصحفي البريطاني «مارك ستيل» قائلاً : « منذ بداية الحرب في يوغسلافيا وحلف الأطلسي يراوح بين عمل لا شيء إلى إحداث ضجة كبيرة ، ثم يعود إلى لا شيء مرة أخرى » ، وميلوسفيتش يفهم هذا جيداً ويستوعبه ، فلما أقام الحلف ضجة كبيرة تظاهر بقبول مشروط لمقترحات هولبروك على النحو التالي :

١ - لا بأس من وجود فريق مراقبة ولكن بدون أسلحة ولا يزيد عن ألفي فرد ، وضمن ميلوسفيتش سلامة هؤلاء الأفراد بورقة مكتوبة وموقعة منه .

٢ - انسحاب القوات الصربية إلى مراكز تجمع تحدها صربيا داخل كوسوفا .

٣ - مفاوضات مع « روجوفا » ولكن بغير شروط ولا تدخل دولي .

٤ - لا بأس من التعاون في تقديم المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان إذا وُجدت !

٥ - وقف إطلاق النار إذا تم القضاء على إرهاب جيش تحرير كوسوفا .

بعد ذلك بشهرين عقدت مندوبة صحيفة « واشنطن بوست » (لالي وايملوث) لقاء مع ميلوسفيتش وسألته : « هل تعيد إلى شعب كوسوفا الحكم الذاتي الذي كان يتمتع به قبل سنة ١٩٨٩م ؟ فأجاب : « لا » .. والسبب عنده هو : « أنه لم يكن من الصواب أصلاً منحهم هذا الحق ؛ لأنهم أساءوا استخدامه بإرهاب الآخرين » (٥٥) .

(٥٥) الحديث منشور في مجلة الجارديان الأسبوعية بتاريخ ٣ يناير ١٩٩٩م .

وكما أهدى كلينتون مئات من صواريخ كروز إلى شعب العراق فى مستهل شهر رمضان المبارك انقض ميلوسفيتش فى عيد الميلاد المجيد فقصف بمدافع الهاون شعب كوسوفا وأخرج مزيدًا من اللاجئين من منازلهم ، وأسقط مزيدًا من القتلى الأبرياء .

فهل يتدخل المجتمع الدولى بالقوة العسكرية لوقف العدوان الصربى على شعب كوسوفا ؟ هنا لابد من تحليل موقف الدول الغربية بتفصيل أكثر ، وعلى الأخص موقف الولايات المتحدة الأمريكية من موضوع التدخل العسكرى بصفة عامة ، لعلنا نفهم - فى ضوء هذا التحليل لما حدث فى الماضى - إمكانية التدخل العسكرى فى كوسوفا .

ولعله من المفيد أن نضع أمام أعيننا المؤشرات التالية عساها تقربنا من فهم الأمور :

١ - تسربت من البنتاجون (أو سُربت منه بقصد) إلى صحيفة « نيويورك تيمز » فى أوائل التسعينات وثيقة تكشف عن أولويات التدخل الأمريكى بعد إنهيار الاتحاد السوفيتى ، يرى فيها المخططون العسكرون أن الهدف الاستراتيجى الأول هو المحافظة على السيطرة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية ، وذلك من خلال مراعاة مصالح الدول الصناعية المتقدمة لتثبيطها عن تحدى القيادة الأمريكية أو السعى لقلب النظام السياسى والاقتصادى القائم^(٥٦) .

٢ - فى وقت مبكر من عام ١٩٩٨م جاء رئيس الوفد الأمريكى فى كوسوفا « روبرت جلبرت » فأدان بغضب شديد عمليات المقاومة الوطنية التى بدأها جيش تحرير كوسوفا ودمغها بالإرهاب ولم يعلق بكلمة على تصاعد العمليات العسكرية الصربية ضد المدنيين فى كوسوفا ، وبذلك شجع صقور صربيا على التمادى فى البطش .

٣ - عندما قامت المعارضة فى صربيا سنة ١٩٩٧م بحملة مظاهرات

(٥٦) انظر : « جيف كيتنى » مراسل صنداي مورننج هيوالد الصادرة فى ١٦ مايو ١٩٩٨م .

عارمة ومؤثرة لطرد الدكتاتور ميلوسفيتش من السلطة وقعت الإدارة الأمريكية في خيرة ، وبدلاً من مساعدة المعارضة لإنهاء الدكتاتورية صمتت .. لماذا؟ لأنها تريد بقاء ميلوسفيتش في السلطة حتى لا تتعرض اتفاقية دايتون في البوسنة لانتكاسات أو بالأحرى «خوفاً من تعرض القوات الأمريكية هناك لخطر أعمال انتقامية يقوم بها الصرب» على حد قول صحيفة «نيويورك تيمز» .

٤ - صرح أحد مستشاري كلينتون للصحفيين وكان مرافقاً له أثناء رحلته إلى ألمانيا : أن لديهم أدلة على أن الانفصاليين الألبان في كوسوفا يتلقون مساعدات ودعم متزايد من المسلمين الأصوليين في إيران ... ! وهذا من شأنه أن يقوى المقاومة المسلحة لجيش تحرير كوسوفا ويطورها بحيث تصبح قوة عسكرية خطيرة تزيد من اندلاع حرب شاملة في كوسوفا .. وتخشى أمريكا أن تمتد الحرب إلى الدول المجاورة» (٥٧) .

(هذا التصريح والكلمات التي صيغ بها مشحون بدلالات لا يمكن أن تغيب عن فطنة القارئ عن حقيقة السياسة الأمريكية في كوسوفا) .

٥ - أشارت صحيفة «الجارديان» إلى صراع خفي بين المخابرات الأمريكية والمخابرات الألمانية لمنع الأخيرة من تقديم مساعدات إلى جيش تحرير كوسوفا (٥٨) .

٦ - صرح «ويسلي كلارك» قائد عام قوات حلف الأطلسي لوزراء خارجية دول اتحاد أوروبا أن الحلف قد وضع خططاً لنشر قواته على حدود ألبانيا وأنه يحتاج من ٢٠ إلى ٢٥ ألف من القوات لوضعها على هذه الحدود التي تمتد ١٤٠ كم (لمنع تدفق أسلحة من ألبانيا إلى جيش تحرير كوسوفا) .

هذا التصريح ورد في صحيفة «الفينانشيال تيمز» بعددها الصادر يوم ٢٩ مايو ١٩٩٨ م ، فهل نفهم من هذا أن جل اهتمام أمريكا وحلفائها الغربيين بالنسبة لقضية كوسوفا هو محاصرة جيش تحرير كوسوفا وتحجيم دوره ،

(٥٧) ، (٥٨) انظر : «الجارديان» الصادرة في ١٤ / ١٠ / ١٩٩٨ م .

وبذلك يسهل على الصرب احتواؤه والقضاء عليه؟ وهل هذا هو الدرس الذى تعلمه الغرب من حرب البوسنة بالنسبة لجيش المسلمين الذى بدأ هو أيضًا من لا شئ ثم تطور ليصبح قوة عسكرية مؤثرة وقادرة على مواجهة العدوان الصربى ، مما اضطر دول الغرب للتدخل فى النهاية لإنهاء الحرب والسماح للمسلمين بجزء من دولتهم لممارسة السيادة عليه ؟ الإجابة مفتوحة لاجتهادات المحللين .

شروط التدخل وأنماطه :

الآن يأتى السؤال متى تدخلت الولايات المتحدة بالقوة العسكرية ولماذا؟

هناك ثلاثة أنماط من التدخل العسكرى الأمريكى يمكن تمييزها :

الأول : نمط التدخل التقليدى المباشر الذى امتد فى التاريخ من القرن التاسع عشر إلى الآن ، وهو استخدام القوة للتخلص من أنظمة حكم معينة أو تركيعها لأنها تقوم على أيديولوجيات معادية للولايات المتحدة ، وأقرب الأمثلة على ذلك ما حدث فى بناما وهائيتى .

الثانى : نمط الغارات الصاروخية التأديبية التى شنتها أمريكا على ليبيا والسودان وأفغانستان (وكانت كلها مصدر نقد شديد من الصحافة العالمية) .

الثالث : هو نوع جديد من التدخل العسكرى رأيناه فى حالتين : العراق والبوسنة ، وجه التشابه بين الحالتين أن الولايات المتحدة أنشأت تحالفًا دوليًا بقيادتها لإعادة بناء دولة بعد إنهارها نتيجة عدوان دولة مجاورة عليها ، وإحباط دور قوى إقليمية اعتبرت معادية للسياسات الغربية والمصالح الغربية .. أما وجه الخلاف فإن الهدف الأمريكى فى حرب العراق كان القضاء نهائياً على قوتها العسكرية وتجريدها من كل إمكانية فى المستقبل لإعادة بناء هذه القوة مرة أخرى .. بينما فى حرب البوسنة كان الهدف هو المحافظة على القوة العسكرية للمعتدى الصربى لاستخدامها مستقبلاً فى توازنات القوى فى البلقان والسيطرة على حركة المناطق التى تسود فيها أغلبية مسلمة فى أوروبا مثل البوسنة وكوسوفا ، والاختلاف الآخر بين الحالتين يكمن فى أن الولايات المتحدة

استهدفت تقطيع أوصال الدولة المعتدية على الكويت وتثبيت حالة التمزق فيها بواسطة حظر الطيران في شمال العراق وجنوبه وتشجيع أكراد الشمال والمعارضة في الجنوب على الاستقلال ، بينما في حالة البوسنة كان المستهدف بالتمزيق هو الدولة المعتدى عليها .

ويجب ألا ننسى حقيقة جوهرية هامة وهي أن الغرب لم يتدخل بالقصف الجوي على مواقع الصرب العسكرية لإجبارها على الحل السلمي إلا عندما شعر بأن ميزان القوى في حرب البوسنة بدأ يميل لصالح المسلمين ، وقد شرحت ذلك بالتفصيل في كتابي عن البوسنة .

الغرب إذن لا يتدخل وفق المبادئ الإنسانية والدولية الثابتة التي أعلنها ويكثر حديثه عنها ولكنه يتدخل فقط لتأكيد هيمنته ومصالحه ، ولذلك لم يتدخل في حالات عدوانية صارخة ، ولم يتدخل لوقف المذابح البشرية المروعة التي ترتبت عليها ، ومن أبرز هذه الحالات :

١ - لم يتدخل الغرب لدعم الحكومة الشرعية التي انتخبها الشعب في أنجولا ١٩٩٢م في انتخابات حرة أشرفت عليها الأمم المتحدة ، ولكن رفضتها قوات يونيتا المتمردة وشتت حرباً شرسة لا هوادة فيها .

٢ - ولم يتدخل الغرب لوقف مذابح رواندا سنة ١٩٩٤م ، وكانت أكبر كارثة بشرية أصابت إفريقيا .

٣ - ولم يتدخل الغرب لفرض قرارات الأمم المتحدة ضد تركيا عندما غزت أراضي العراق في حملاتها ضد الأكراد .

٤ - ولم يتدخل الغرب لفرض قرارات الأمم المتحدة على إسرائيل لاحتلالها الضفة الغربية وجنوب لبنان والجولان رغم اعتداءاتها اليومية على الشعب الفلسطيني واللبناني منذ اثنين وثلاثين عاماً حتى الآن .

لماذا ؟ لأنه في جميع هذه الحالات كانت النظم المعتدية حلفاء للغرب ، وعندما تريد الولايات المتحدة تأديب العراق بالقصف الصاروخي بعد التجويع

فإنها لا تعباً بالعالم ولا تهتم بالشرعية الدولية ولا بروسيا أو الصين .
أما بالنسبة للتدخل فى كوسوفا فإن الغرب بدا فى أول الأمر متردداً غير حاسم فى موقفه ، فهو يثير مشاكل من النوع الآتى :

إن الأساس القانونى للتدخل بقرار من مجلس الأمن غير ممكن نظراً لانحياز روسيا إلى الصرب حلفائهم التاريخيين وشركائهم فى العقيدة الأرثوذكسية والأصل السلافى ، وأنه لا بد من عمل حساب لروسيا التى - وإن بدت فى حضيضها الاقتصادى والإدارى والسياسى اليوم - فإن انبعاثها حقيقة محتملة مهما طال الزمن ، وأنها لا تزال تمتلك ترسانة نووية مروعة ، وأنها شديدة الحساسية لأى تدخل غربى فى دول شرق أوروبا التى كانت تشكل معها كتلة واحدة موازية لنظام حلف الأطلسى هو حلف وارسو .

ولو كانت الدول الغربية جادة فى حل قضية كوسوفا على أساس من الحق والعدل لما توقفت عند مشكلة « الأساس القانونى للتدخل » لأنها تستطيع - على حد قول الصحفى البريطانى جوناثان ستيل - « أن تحصل على التفويض القانونى والسياسى من (المنظمة الأوروبية للأمن والتعاون) وهى منظمة إقليمية للدول الأوروبية متصلة بالأمم المتحدة ، وروسيا عضو فيها ، ولكن ليس لأحد الأعضاء حق النقض (الفيتو) كما هو الحال فى مجلس الأمن » (٥٩) .
وهل كان لرأى روسيا أو اعتراضاتها أى قيمة عند الولايات المتحدة أو بريطانيا وهما يقصفان شعب العراق بالصواريخ ؟!

تقويم الوضع الراهن واستشراف المستقبل :

تشهد كوسوفا منذ عام ١٩٩٠م وضعاً بالغ الشذوذ ، فيها أقلية صربية تمثل ٨٪ من السكان تحتكر السلطة السياسية وجميع الوظائف الإدارية وجميع الوظائف فى قوات الأمن ، وبها جيش من صربيا يضرب الأغلبية السكانية التى يمثلها المسلمون الألبان .

(٥٩) انظر : الجارديان ، الصادرة فى ١٩ يونية ١٩٩٨م .

ومما نراه الآن فى كوسوفا هو فى نهاية التحليل تركيبة دولية صربية محتلة جرى تشيبتها على مجتمع مختلف فى أصوله العرقية والثقافية والدينية واللغوية ، لم يشعر فى يوم من الأيام بأن صربيا تعامل أفرادها كمواطنين بل كانت علاقته بها دائما علاقة الشعب المقهور المستذل بدولة استعمارية محتلة . هذا المجتمع كافح ضد كل العوائق وصنوف القهر للمحافظة على حكومته الشرعية وبرلمانه المنتخب وخدماته المدنية البديلة فى التعليم والصحة التى ألغاها الصرب بقرارات غير شرعية سنة ١٩٩٠م ، وكل ما يطلبه من المجتمع الدولى الاعتراف بحقه فى تقرير مصيره . والألبان المسلمون بكثافتهم العديدة فى كوسوفا يمثلون أكبر مشكلة بالنسبة لحق تقرير المصير فى أوربا كلها ، وقد طال أمد حلها أكثر مما ينبغى ، ولن تصبح أيسر حالا بإهمالها سنوات أخرى بل ستزداد تعقيدا ، وهذا ما يدركه كثير من المفكرين الأوربيين والسياسيين العقلاء .

لقد أخطأت دول الغرب عندما تسمرت عند فكرة انفصال سلوفينيا وكرواتيا وغيرهما عن يوغسلافيا على اعتبار أن هذا سيحدث اضطرابات وعدم استقرار فى المنطقة ، وأن أفضل ما يمكن عمله هو الإبقاء على يوغسلافيا موحدة ، ولم تفهم هذه الدول أن يوغسلافيا التى يتحدثون عنها كانت قد انهارت بانطلاق القومية الصربية المتطرفة وإنقلاب ميلوسيفيتش على الدستور الفدرالى ليوغسلافيا ، واستخدامه الجيش الفدرالى فى تنفيذ مخططاته فى إقامة صربيا الكبرى تحت غطاء « الاتحاد اليوغسلافى الجديد » .

والغرب عندما يرفض اليوم حق تقرير المصير لكوسوفا وحققها فى الاستقلال (على المدى القصير أو البعيد) عن صربيا فإنه يكرر نفس الخطأ الذى وقع فيه من قبل . فمادام هناك مليونان من الألبان الغاضبين الذين لا يحتملون الاستمرار تحت القهر الصربى الذى يبدى عداء سافرا وشرسا ضدهم فإن أسباب عدم الاستقرار سوف تستمر بل ستتفاقم ، وسيحصل الألبان على استقلالهم فى غضون خمسين سنة شاءت صربيا أم أبت ، ولكن إذا لم يتدخل المجتمع الدولى الآن لردع العدوان الصربى فإن ثمن هذا الاستقلال سيكون

باهظًا جدًا بالنسبة لألبان كوسوفا على المدى القصير ، وبالنسبة للصرب على المدى البعيد .

والمسألة ليست لغزًا وإنما هي محصلة تحليل الأوضاع في كل من كوسوفا وصربيا .

- في كوسوفا :

إذا قارنا بين حالة البوسنة وحالة كوسوفا لابد أن ننظر في خريطة تضاريس كل من البلدين لنعرف أنها مختلفة ، فالبوسنة مثل سويسرا تضاريسها جبلية ، والدبابات لا تصعد الجبال ، ولذلك استمرت المواجهة العسكرية أكثر من ثلاثة أعوام ونصف رغم أن البوسنة بدأت بلا شيء من الأسلحة الحربية ، بينما كانت صربيا تملك الدبابات والطائرات ومدافع الهاون .

في مثل هذه التضاريس يستطيع الرجال المسلحون بأسلحة خفيفة الدفاع عن خط مجابهة عريض كما حدث في البوسنة . أما كوسوفا فمعظم أراضيها هضبة مفتوحة حيث توجد أكبر المدن وأكثر القرى ، ولا يملك جيش تحرير كوسوفا (وهو في الحقيقة مجموعات من رجال حرب العصابات) سوى الكلاشنكوف ، ولذلك لا توجد جبهة حرب وإنما اشتباكات وكُرّ وفرّ ومذابح للمدنيين ، ويمكن أن تتحول الحرب إلى مجزرة هائلة للألبان المسلمين ، وعندما يحدث ذلك ويصبح الضحايا من القتلى عشرات الألوف واللاجئون إلى الدول المجاورة مئات الألوف سيجد حلف الأطلسي نفسه مضطراً للتدخل لاعتبارات كثيرة لعل من أهمها أن دوله لا تريد أن تأوى هذه الأعداد الكبيرة من المسلمين في مجتمعاتها ، ولأن هذه الدول لا تريد أن يُنظر إليها على أنها غير مهتمة بالمجازر الوحشية التي تقع في قلب أوروبا ، ولكن قبل أن يحدث هذا هل يستطيع شعب كوسوفا أن يستمر في حالة انتفاضة ومقاومة متصلة فترة طويلة ، ويتحمل هذه التضحيات الجسيمة ؟

أعتقد أن تاريخ هذا الشعب الذي لم يهدأ على مر العصور ولم يستسلم

قط للعدوان والاحتلال والقهر الأجنبي قرونًا من الزمن - أعتقد أنه مؤهل للصمود والمقاومة .

الملاحظة الثانية بالنسبة لكوسوفا : يلاحظ أنها تتصل بعقيدة المقاومة السلمية التي أرى أنها آخذة في التراجع نتيجة للموقف السلبي الذي اتخذته المجتمع الدولي وبصفة خاصة لتصلب الجبهة الصربية وانتقالها بالصراع إلى مرحلة الحرب السافرة على المدنيين ، ومن ثم بدأ الاختيار البديل يطرح نفسه على الساحة بقوة وهو جيش تحرير كوسوفا ، وهناك مشكلتان : مشكلة تسليح هذا الجيش ، ومشكلة الانفصال بين القيادة السياسية وقيادة الجيش حيث يتنبأ كل منهما بعقيدة سياسية مختلفة ، ولكني أرى أن حل هاتين المشكلتين هو مسألة وقت ، فالإصرار على المقاومة سوف يقهر الصعوبات ويؤدي إلى التحام القوى الوطنية .

- في صربيا :

القيادة الصربية لديها مشكلات داخلية ترجع في أساسها إلى عاملين :

١ - تدهور الأوضاع الاقتصادية نتيجة حرب البوسنة والحصار الدولي وسوء الإدارة الاقتصادية وانتشار الفساد و «مافيا» الاحتكارات والأموال التي انغمس فيها كبار رجال الدولة والسياسيون المغامرون بمباركة من ميلوسفيتش نفسه .

٢ - تطلعات شعب صربيا إلى حياة ديمقراطية صحيحة على غرار ما حدث في دول أوروبا الشرقية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي ، ولكن ميلوسفيتش الذي أقام حكمه على البطش وسيطرة الفرد المطلقة قد نجح في تدمير المعارضة وإحكام قبضته على رقبة الشعب ، وهو يرى أن بقاءه في السلطة مرهون بخلق الكوارث وصنع الحروب وتوجيه طاقة الغضب نحو عدو خارجي ، كان بالأمس شعب البوسنة المسلم والآن هو شعب كوسوفا .

بدأت في صربيا الآن «صحوة إحصائية» تتبناها أقلية صربية من المفكرين تشبه حركة السلام في إسرائيل ، هذه الأقلية تميل إلى فكرة استقلال كوسوفا تجنبًا لإغراق صربيا في طوفان السكان المسلمين ، ويرجع ذلك إلى عاملين :

ارتفاع معدل الزيادة السكانية بين الألبان المسلمين في كوسوفا ، ويقابل هذا في صربيا تدنى نسبة المواليد وارتفاع نسبة الإجهاض بين النساء المتزوجات وغير المتزوجات ، فأمام كل مائة طفل يولدون في صربيا هناك ٢١٤ طفلاً يُجهضون ، وهذه أعلى نسبة إجهاض في أوروبا كلها . أكثر من هذا كشفت الإحصاءات عن حقيقة أخطر وهي أن كل مائة طفل يولدون في صربيا منهم ٦٤ ينتمون لأصول غير صربية . ويقدر الدارسون أنه بهذه النسبة سوف يتحول الصرب أنفسهم في منتصف القرن الواحد والعشرين إلى أقلية في وطنهم .

ويعلق « نويل مالكوم » على هذه الحقائق بقوله : « معنى هذا أن الصرب في سنة ٢٠٤٠م سيصبحون ٥٠٪ ، وبعد جيلين أو ثلاثة سيصبحون أقلية في حدود ٤٠٪ من السكان وتكون الأغلبية للألبان المسلمين الذين يمكن عندئذ أن يشكلوا حكومة في صربيا ، وهذا هو الكابوس الذي يرتعد منه الصرب^(٦٠) .

وبسبب هذه الإحصاءات المخيفة دعا « ألكسندر ديسييتش » رئيس الأكاديمية الصربية للعلوم والآداب في يونيو ١٩٩٦م إلى إقامة ندوات عامة لمناقشة موضوع فصل كوسوفا عن صربيا ، وارتفعت صيحات الموافقة في أوساط صربية كثيرة ، والمهم أن الأمر قد تم الإعلان عنه صراحة ، وانكسرت بذلك إحدى المحرمات الكبرى في القومية الصربية .

يضاف إلى هذا أن صربيا معبأة بالثورة ضد النظام الدكتاتوري الذي يفرضه ميلوسفيتش ، حيث يعاني مئات الألوف من أبناء الشعب من مرتبات هزيلة أو بطالة كاملة مع ارتفاع فاحش في أسعار السلع وانخفاض مستمر لقيمة العملة ، ويُدفع الشباب دفعا إلى حروب وصراعات دموية لا تنتهي منذ عام ١٩٩١م إلى اليوم ، يحدث هذا تحت سيطرة أجهزة الإعلام التي يسيطر عليها ميلوسفيتش والتي تصف كل معارض أو متراخ بالخيانة للقومية وللشعب

(٦٠) انظر : « مالكوم » في مقال مجلة « تيم » الأمريكية عدد ١٣ مجلد ١٥١ الصادر في مارس ١٩٩٨م "The Time"

ولتاريخ الأمة ، حتى تجمدت حركة المعارضة بين المثقفين والعمال كما صرح بذلك « داركو ماركويتش » مدير أبحاث اتحاد عمال « نيزفنسوست » لمراسل الفايينشبال تيمز اللندنية في ٢٩ مايو ١٩٩٨ م ، ويفر الشباب من الجيش وتظاهروا النساء طالبات إعادة أبنائهن من كوسوفا ، حتى حكومة الجبل الأسود - وهي الشريك الوحيد مع صربيا فيما يسمى بـ « اتحاد يوغسلافيا » - قرر برلمانها سحب قواتها من كوسوفا خوفاً من أن يزج بها ميلوسفيتش في مغامراته العسكرية^(٦١) .

ومع كل ذلك لن يتوقف ميلوسفيتش عن المضي في تنفيذ مخططاته الإجرامية في كوسوفا ما لم تعترضه قوة رادعة ، فشخصية ميلوسفيتش من طراز لانزدهر عبقرته ولا تتفتح شهيته إلا إلى صناعة الكوارث ونشر الإرهاب والحجاز البشرية وتدمير المدن والآثار الثقافية ، وله عقلية تأمرية وميول انتحارية كامنة في أسرته ، فقد انتحر أبوه وأمه وخاله ، ونشأ وحيداً منعزلاً كارهاً للعالم لا أصدقاء له ، يكره السعادة في عيون الآخرين ، ويعرف كيف يسلبها منهم . إنه شخصية خطيرة لا أمان لها ، لا يحترم عهداً ولا يحقق وعداً ولا يؤمن إلا بنفسه وأطماعه التوسعية التي لا تقف عند حد .

تحول في السياسة الغربية :

يبدو أن هذا ما أدركته الولايات المتحدة والدول الغربية مؤخراً حيث تأكد لها أن ميلوسفيتش لم يعد صالحاً لتمرير سياسات حلف شمال الأطلسي (الناتو) في أوروبا الشرقية الذي يسعى لاستقطاب دول هذه المنطقة ، كما أدركت أن ميلوسفيتش لن يكون عاملاً مستقرًا في البلقان كما توهمت من قبل ، وأن سياسة التذليل والوعيد لم تعد مجدية معه ، خصوصاً بعد فشل مفاوضات « رامبويه » الفرنسية .

كانت الدول الغربية قد توصلت إلى مقترحات لحل أزمة كوسوفا تتركز في النقاط التالية :

(٦١) انظر « جونا ثان ستيل » صحيفة الجارديان البريطانية ، ١٩ يولية ١٩٩٨ م .

- ١ - وقف إطلاق النار وسحب القوات الصربية من أراضي كوسوفا .
 - ٢ - عودة اللاجئين والنازحين الألبان إلى ديارهم .
 - ٣ - حكم ذاتي موسع لكوسوفا .
 - ٤ - استفتاء عام حول تقرير المصير في كوسوفا بعد ثلاث سنوات .
 - ٥ - دخول قوات حلف الناتو للإشراف على تنفيذ الاتفاقية .
- وقبل المفاوضات الألبان هذه المقترحات بالإجماع ولكن رفضها ميلوسيفيتش معترضاً على :
- * تدخل قوات الناتو أو أى قوات أجنبية في كوسوفا .
- * الاستفتاء العام بشأن تقرير المصير في كوسوفا .
- وشرع ميلوسيفيتش على الفور في تنفيذ خطته في طرد السكان الألبان من كوسوفا بالتطهير الإثني والحجاز ، وإزاء هذا لم يجد حلف الناتو مفرّاً من تنفيذ تهديداته بقصف صربيا / يوغسلافيا ، الذى استمر حتى كتابة هذه السطور عدة أسابيع .
- وقد رأينا أنه رغم تصاعد القصف الجوى للناتو لتسارع عمليات تهجير الألبان من كوسوفا لتفريغها من المسلمين ، وقد بلغ عدد اللاجئين ما يقرب من مليون ونصف المليون ولا تزال موجاتهم تتدفق عبر الحدود الألبانية والمقدونية ، حتى ظن البعض أن القصف الجوى ليس إلا غطاء لمساعدة القوات الصربية في تنفيذ خططها في الإبادة الجماعية لألبان كوسوفا .
- ولكن الملاحظ أن القصف هذه المرة - على خلاف ما حدث في البوسنة سابقاً - ليس قصفاً استعراضياً وإنما هو قصف شديد وفعال يُقصد به كسر الآلة العسكرية لميلوسيفيتش وتحجيم قدراته العسكرية التى أصبحت خطرة على أمن المنطقة .

تدخل «الناتو» ومواقف الدول العربية والإسلامية :

ليس على المراقب أن يجتهد كثيراً ليدرك أن المواقف الرسمية للعرب قد اختلفت كثيراً في كوسوفا عن مواقفهم بالأمس في البوسنة ، فقد كان الدعم المالى والمساندة السياسية لحكومة البوسنة وشعب البوسنة أقوى وأوضح .

ويجب أن نضيف هنا أن نشاط الدول العربية في هذه المساندة لم يكن منظماً في إطار إقليمي كالجامعة العربية مثلاً ، بل كان في إطار المؤتمر الإسلامى الذى انبثقت منه مجموعة الاتصال الخمسة : مصر وإيران وماليزيا وأندونيسيا وباكستان ، وذلك بهدف متابعة قرارات المؤتمر الإسلامى والسعى لدى الدول الغربية لعمل شئ لإيقاف المذابح الصربية فى البوسنة .

كانت اجتماعات المؤتمر الإسلامى متعددة وصدرت عنها قرارات وتوصيات هامة ، وكان على عزت بيجوفيتش رئيس جمهورية البوسنة ووزير خارجيته حارس سيلاجيتش حريصين على حضور هذه الاجتماعات لحفز الدول الإسلامية على مواصلة الضغط على الحكومات الغربية لتغيير مواقفها المتميزة من حرب البوسنة ، وفي اجتماع دكا بالسنغال - أذكر - أن الدول الإسلامية قررت إعطاء مهلة للدول الغربية تنهى فيها رفع حظر التسلح عن البوسنة حتى تستطيع الدفاع عن نفسها ضد العدوان الصربى وإلا فإنها ستكون فى حل من كسر هذا الحظر ، وبالفعل قامت إيران بصفة منفردة تساعدها فى ذلك ماليزيا بتزويد حكومة البوسنة بشحنة كبيرة من الأسلحة والذخيرة ومعها بعض خبراء عسكريين للمساعدة فى تدريب جيش البوسنة .

وتذكر فى هذا المجال أيضاً مقولة « عمرو موسى » الشهيرة « تكتيف ثم إجهاز » وصفاً للموقف الخزى للدول الغربية التى تمنع تسليح شعب البوسنة بينما يقوم الصرب بذبح أبنائه .

وأذكر اجتماع القمة العربية فى المغرب الذى صدرت عنه عدة توصيات بشأن قضية البوسنة اشتملت على الخطوط العريضة التى يجب مراعاتها فى حل هذه القضية .

أما الآن فإن الدول المسلمة تبدو هامدة ، والدول العربية تتكشف عن حالة مرضية من التخيبط والعصاب وكأنها فوجئت بانفجار أزمة كوسوفا في أبريل ١٩٩٨م وتطورها المتسارع في صيف العام الماضي وخريفه الذى شهد سيناريو حرب إبادة وتطهير «إثنى» لألبان كوسوفا على غرار ما حدث في البوسنة من قبل .

وكانت المفاجأة المذهلة بعد فشل مفاوضات رامبويه هي أن حلف شمال الأطلسي (الناتو) بدأ بتنفيذ تهديداته لميلوسفيتش بقصف جوى مركز وجاد لأول مرة في البلقان منذ إندلاع الصراع الدموى في يوغسلافيا ، وكان الظن سائدا أنها تهديدات جوفاء كسابقتها في حرب البوسنة ، وأن أقصى ما يمكن أن يفعله « الناتو » هو القصف الاستعراضى أو الرمزي كما سبق أن فعل في البوسنة من قبل .

هذا الموقف الجديد والمفاجئ للناتو أحدث إرتباكا شديدا في الأوساط العربية والإسلامية كأنها أخذت على غزوة ، فأصبحت بالذعر ونسيت تقريرا أصل القضية ونسيت الكارثة الإنسانية المروعة التي حلت بشعب كوسوفا المسلم .

في هذه الأثناء التي فقدت السياسة العربية وعيها أمام الصدمة كان على الصحافة والإعلام بصفة عامة أن يقولوا شيئا للناس ، ولأن الصحافة عندنا تنتظر عادة التصريحات الرسمية التي تحدد لها الاتجاه لتنطلق فيه ، ولأن التصريحات بدت ضعيفة ومتردة وغير واضحة ، ولأن أجهزة الإعلام عندنا ليس في ملفاتها شيء مفيد عن كوسوفا ولا البلقان ، ولا توجد كتب في السوق تشرح هذه الأمور ، وحتى لو وجدت فإن الإعلام الرسمي لا يجيد القراءة أو استخدام الكتب وإنما يلتقط ما يلقى إليه ولا يحسن في هذه الحالة الفحص والمراجعة ، لكل هذا تخبطت الصحافة والإعلام ، وبدت أعراض هذا التخبط في الصور الآتية :

١ - التقط المعلقون والمحللون والكتاب إشارات خطأ : أن السياسة الرسمية غير معنية في أزمة كوسوفا إلا بجانب واحد منها هو تدخل الناتو وتماديته في القصف الجوي دون الرجوع إلى الشرعية الدولية ، وليذهب شعب كوسوفا إلى الجحيم ، لدرجة أن أحد المحللين الكبار قال بصراحة : هذه حرب لاناقة لنا فيها ولا جمل .

٢ - ترتب على التقاط الإشارات الخطأ ظهور موجة من الكتابات يغلب عليها التهوين من شأن الكارثة وإلقاء غلالة من الغموض والشك عليها لمنح السياسة الرسمية مبرراً للتراخي .

٣ - بدلاً من البحث في جذور القضية وأبعادها السياسية والتاريخية واتخاذ الموقف المناسب تأسيساً على الدراسة الجادة والمعرفة الموثقة ، رأينا كُتَّاباً يخوضون في الموضوع بدون معرفة ولا دراسة ، وقد استسلم معظم هؤلاء الكتاب إلى افتراضات خطأ ، ومسلمات مريضة ترسبت من دراسات تاريخية سابقة في المدرسة أو الجامعة أصبحت اليوم موضع شك كبير ، وأخذ المؤرخون المجتهدون في الغرب يعيدون النظر فيها لتصحيحها .

٤ - في هذا الجو المضطرب نشطت أجهزة الدعاية الصربية / اليوغسلافية لتبث طوفاناً من المعلومات تشرح الأوضاع من وجهة نظرها الخاصة قوامها الإنكار التام والأكاذيب وقد شهدنا ، على شاشة التلفاز الممثل الصربي يدعى بأن الصرب لم يطردوا ألبان كوسوفا وإنما هم الذين خرجوا مهاجرين خوفاً من القصف الأمريكي ، وقال في مجال آخر : قبل القصف لم يكن هناك تدمير ولا تهجير ولا مذابح^(٦٢) .

لا شك أن الدول العربية والمسلمة تنظر بعين الريبة والاستياء إلى التدخل العسكري للناتو في كوسوفا خارج نطاق الشرعية الدولية ، وهي محقة بطبيعة

(٦٢) انظر الأهرام الفرنسي (Ibdo) الصادر في ٢١ - ٢٧ أبريل ١٩٩٩ (لقاء مع السفير اليوغسلافي بالقاهرة) .

الحال فى شكها وفى مخاوفها أن تصبح هذه السابقة أسلوبًا متبعًا فى المستقبل لحل النزاعات والمشكلات الدولية ، وهى لا تتفق فى مصداقية النظام الدولى ذى القطب الواحد وأسلوبه الانتقائى القائم على إزدواجية المعايير ، ولا تستبعد أن يأتى دورها آجلًا أو عاجلًا وهى تشعر أن الملفات الأمريكية يجرى تجهيزها وتعبئتها بالانتهامات والمشاكل لتفجيرها فى الوقت المناسب كذريعة للتدخل العسكرى فى بلاد مثل مصر وإيران وباكستان وأندونيسيا وسوريا ، وترى النموذج المأسوى أمامها فى العراق .

ولكن الحجّة فيما يتعلق بالشرعية الدولية كبديل للقطب الواحد أو للنااتو ليست حجة قوية ولا حاسمة ولا حتى مقنعة إلا من الناحية النظرية المجردة ، والأدلة على ذلك كثيرة :

أولاً : فى البوسنة أصدر مجلس الأمن العديد من القرارات لوقف الحرب ، ورفع الحصار الصربى عن سراييفو وعن الجيوب الأخرى التى تجمع فيها اللاجئون داخل البوسنة ، والقرارات الخاصة بحظر الطيران فوق البوسنة ، وإنشاء ملاذات آمنة ، كل هذه القرارات التى صدرت لصالح البوسنة لم تُنفذ قط إلا قرارًا واحدًا ضد مصلحة البوسنة هو قرار حظر الأسلحة عليها ، وكانت النتيجة فشلًا ذريعًا للأمم المتحدة وخروجها مجللة بالعار والخذلان من البوسنة ، ولم يوقف النزيف الدموى هناك إلا تدخل الناتو والتسوية التى فرضها القطب الواحد بصرف النظر عن الظلم الذى وقع على الطرف البسنوى المعتدى عليه .

ثانيًا : فى العراق نعلم أن الولايات المتحدة تدخلت تحت مظلة الشرعية الدولية لطرد القوات العراقية التى احتلت الكويت وقبل أن تفعل ذلك حشدت معها قوات عربية اقتنعت بسلامة مسلكتها الذى تفرضه مقتضيات الأخوة والعدل .

دخلت الولايات المتحدة إلى المنطقة ولم تخرج منها حتى الآن وهى ماضية فى ضرب العراق وتجويع شعبه ومستمرة فى فرض الحصار عليه ومعاقبته بدون أمل فى إنفراج قريب أو بعيد .

يعنى أن الولايات المتحدة بالشرعية الدولية أو بدونها هي تنفذ سياستها الخاصة وتفرض سيطرتها على العالم رضى أم أبى .

ثالثاً : فى حالة كوسوفا بالذات لا يوجد بصيص من أمل فى الشرعية الدولية لماذا ؟

١ - لأن ميلوسفيتش لن يرتدع عن تنفيذ مخططاته فى تفرغ كوسوفا من شعبها بالقوة العسكرية حتى توقفه قوة عسكرية أكبر منه ، ولن ينفذ حرقاً واحداً من أى اتفاقية يوقع عليها إلا إذا وجدت قوة عسكرية رادعة فى كوسوفا تعيد اللاجئين إلى وطنهم وديارهم ، وتضمن تنفيذ بنود هذه الاتفاقية فى كل مراحلها ، وهو لا يقبل بوجود أى قوات عسكرية فى كوسوفا .

٢ - مجلس الأمن لن تتم فيه الموافقة على تدخل قوات عسكرية فى كوسوفا لأن روسيا والصين يرفضان هذا المبدأ ، ليس لأن روسيا صديقة للصرب ولا لأن الصين تشترك مع الصرب فى وهم أيديولوجى واحد ، وإنما لإثبات أن أمريكا لا يمكن أن تقرر مصير العالم وحدها ، ولأن كلاً من روسيا والصين لديه أقليات إثنية ومسلمة بالذات (كالشيشان فى روسيا) وهما تقيسان موقف صربيا على حالتهما الخاصة .

لقد جرت أنهار من التحليلات ولا تزال تجرى فى الإعلام العربى حول الأسباب والنوايا الكامنة وراء القصف الجوى للناطو والتدخل الأمريكى بصفة خاصة ، وأنه ليس من أجل سواد عيون الألبان ولا محبة للمسلمين ، ولا فى سبيل المبادئ والقيم الأخلاقية ، وإنما لتحقيق أهداف استراتيجية لحلف النااتو فى شرق أوروبا ، وتطويق روسيا ومصالح أخرى كثيرة فى المنطقة وفى العالم .

وأنا أسلم بهذا كله أو بعضه ، وأقول بعضه لا لأننى أفترض حسن النية فى هذه القوى العالمية ، ولكن لأن حديث النوايا والظنون لا يقين فيه ، وقد يكون هناك من النوايا ما هو أخطر مما يظن ، ولكنى آخذ الأمور مأخذاً « براجماتياً » عملياً ، خصوصاً وأنا لا نملك الحل فى أيدينا ، ولا حتى نحلم بأن يكون لنا

موقف عربى مؤثر فى السياسة الدولية ، علمًا بأن هذا - على الأقل من الناحية النظرية - ممكن على المدى القريب أو البعيد .

ومن هذا المنطلق البرجماتى أضع هذا الافتراض للمناقشة :

لنفرض أن القصف الأطلسى للصرب له أهداف استراتيجية تصب فى مصلحة الولايات المتحدة والناٲو ، ولا علاقة له بمحبة أو أخلاق ليكن .. فنحن نردد كل يوم أن السياسة لا أخلاق فيها ، وأنها مصالح خالصة ، وإذن فأمرىكا والناٲو لم يخترعا شيئًا جديدًا على ثقافتنا السياسية ، أم أننا نحن أيضًا نتعامل بمعايير مزدوجة ؟

أنا أطرح هذا السؤال : ألم نفكر ولو لحظة أن يكون هذا القصف فى مصلحة كوسوفا والمنطقة ولو على المدى البعيد ؟

أنا أزعم أنه يحقق مصلحة مؤكدة ، لماذا ؟

لأن ضرب الآلة العسكرية الرهية التى يملكها دكتاتور مثل ميلوسفيتش ، عقله متفوق فى أيديولوجية عنصرية أبشع من نازية هتلر ، ستحرمه من هذه الآلة الجهنمية التى يسخرها لتحقيق أحلامه الجنونية ، وتقزبه من مائدة المفاوضات السلمية إن لم تدفعه إلى الانتحار ، وهذا ليس ببعيد فالانتحار ميراث راسخ فى أسرته .

إن كسر الآلة العسكرية الصربية ليس فى مصلحة كوسوفا فحسب بل هو أيضًا فى مصلحة الشعوب والدول الضعيفة المجاورة التى كانت فى أجندة ميلوسفيتش إذا كان قد نجح فى كوسوفا ، وأقصد بصفة خاصة مقدونيا وألبانيا وما بقى من البوسنة ، وأكاد أقول الجبل الأسود وفويفودينا اللتين تكتان كراهية لميلوسفيتش ونظامه القمعى ، وهما الوحدتان الباقيتان بالإكراه فى الإطار اليوغسلافى الذى هو فى جوهره صربيا الكبرى .

الخطأ التاريخى الفاحش الذى ارتكبه الدول الغربية وأظنها اليوم - تندم عليه - أنها أسرفت فى تدليل ميلوسفيتش وهو يسحق المسلمين فى البوسنة ولم

تتدخل لوقف الجريمة إلا تحت وطأة الرأي العام الغربى والعالمى ، وهو يعلم ذلك ويؤمن التعامل معه ، ولذلك لم يكن يتوقع أن يأتى قصف الناتو له بهذه السرعة وتلك الشدة ، كما أن الولايات المتحدة بالذات لم تكن تتوقع صمود الصرب كل هذا الوقت لأن تقارير الخبراء عندها تقول : إنهم سيدعون خلال أيام أو أسابيع من بداية القصف .

الآن ولم يذعن الصرب فهل تتراجع أمريكا ؟

أقول : لا لأنها لو تراجعت لفقدت مصداقيتها وانهارت سمعة الناتو فى العالم وهذا لن يسمح به الغرب أبداً .

ولكن لا بد أن ينكسر هذا الموقف التصادمى عند نقطة ما قادمة ، عندها تنحسر موجة الغضب وتنتهى الأطراف للحلول السياسية بعد أن يكون كل طرف قد استوعب درسه الخاص من تجربة الصدام ، حينذاك لن تكون صربيا هى صربيا السابقة ، ولا الناتو ، ستكون صربيا بالتأكيد أكثر ضعفاً وأقرب إلى الإذعان ، وسيكون الناتو على الأرجح أكثر إصراراً وجديّة مع ميلوسفيتش أو من يخلفه .

فى هذه اللحظة سيكون لأى مبادرة تشترك فيها روسيا دورها فى إنهاء الأزمة .

وستعود الغالبية العظمى من الشعب الألبانى إلى الوطن عاجلاً أو آجلاً ، وإذا لم يدعم الغرب آمالهم فى الحكم الذاتى المؤدى إلى الاستقلال فسوف تعود الاضطرابات فى كوسوفا وفى البلقان أكثر شراسة وعنفاً ، فالأقلية الألبانية هى المشكلة الوحيدة المزمّة التى لم تُحسم بعد فى أوروبا ، ولا يمكن أن يبقى الألبان فى كوسوفا إلى الأبد تحت وطأة الاحتلال الصربى .

* * *

كتب سبق نشرها للمؤلف :

- ١ - الفلبين : سلسلة شعوب العالم - القاهرة : دار المعارف ١٩٦٩ م .
- ٢ - The political History of Egypt (1952 - 1970) Annotated Bibliography. Canberra: University of Canberra, 1975.
- ٣ - المعذبون : مجموعة قصص قصيرة من الأدب الفلبيني ، تأليف بينفنيديو سانتوس - القاهرة : الدار العالمية للنشر ، ١٩٨٤ م (ترجمة عن الإنجليزية) .
- ٤ - الدولة اليهودية : تأليف ثيودور هرتسل - القاهرة ، ١٩٩٤ م ، توزيع دار الشروق (ترجمة عن الإنجليزية) .
- ٥ - الإسلام بين الشرق والغرب : تأليف على عزت بيغوفيتش - ميونخ (ألمانيا) - مؤسسة بافاريا للنشر ، ١٩٩٦ م ، الطبعة الثانية ، توزيع دار الشروق (ترجمة عن الإنجليزية) .
- ٦ - الإعلان الإسلامي : تأليف على عزت بيغوفيتش - القاهرة : دار الشروق ١٩٩٩ م (ترجمة عن الإنجليزية) .

كتب تحت النشر :

- ١ - البوسنة في قلب عاصفة : (دراسة في التاريخ السياسى) .



رقم الإيداع بدار الكتب المصرية ٧٣١٤ / ٢٠٠٠

دار النشر للطباعة والإستلامية
٢ - شتاتج قشتاطى شتتروا القشتاطى
الرقم البريدى - ١١٢٣١